

المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

الاقتصاد السياسى لمصر

دور علاقات القوة فى التنمية

تأليف ومراجعة
نادية رمسيس فرح

ترجمة: مصطفى قاسم
تقديم: السيد يسين

1572

الاقتصاد السياسى لمصر

دور علاقات القوة فى التنمية

المركز القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد: 1572
- الاقتصاد السياسى لمصر : دور علاقات القوة فى التنمية
- نادية رمسيس فرح
- مصطفى قاسم
- السيد يسين
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

Egypt's Political Economy

By: Nadia Ramsis Farah

113 Sharia Kasr El Aini, Cairo, 11511, Egypt
420 Fifth Avenue, New York, NY 10018, USA
www.aucpress.com
Translated into Arabic with the permission of the American University in Cairo Press

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo.
E.Mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

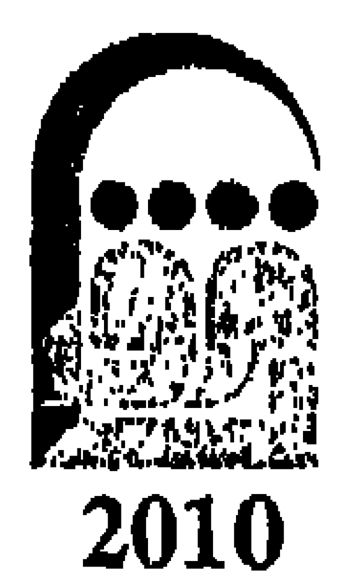
الاقتصاد السياسى لمصر

دور علاقات القوة فى التنمية

تأليف ومراجعة: نادية رمسيس فرح

ترجمة: مصطفى قاسم

تقديم: السيد يسين



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

فرح، نادية رمسيس.
الاقتصاد السياسي لمصر: دور علاقات القوة في التنمية؛
تأليف ومراجعة: نادية رمسيس فرح؛ ترجمة: مصطفى قاسم؛
تقديم: السيد يسين
ط١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠
٢٤٨ ص؛ ٢٤ سم
١- مصر - الأحوال الاقتصادية
٢- مصر - الأحوال السياسية
٣- التنمية الاقتصادية
(أ) قاسم، مصطفى (مترجم)
(ب) يسين، السيد (مقدم)
(جـ) العنوان ٣٣٠,٩٦٢

رقم الإيداع ٥٦٢٧/ ٢٠١٠
الترقيم الدولي I.S.B.N. 978 - 977 - 479 - 972 - 6
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

(الفصل الثانى)

(الفصل الثالث)

(الفصل الرابع)

تقــديم

كتاب "الاقتصاد السياسى لمصر: دور علاقات القوة فى التنمية" لأستاذة الاقتصاد السياسى المرموقة الدكتورة نادية رمسيس فرح يعد مرجعا علميا فريدا.

ويرد ذلك إلى أن المنهج الذى طبقته الدكتورة نادية فى دراستها العميقة لتاريخ مصر الحديث هو منهج الاقتصاد السياسى. وهذا المنهج يتميز بأنه لا يفصل بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. ولكنه بطريقة تكاملية يتناول التطور الاجتماعى لبلد ما بصورة شاملة، وفى نفس الوقت يحكم الصلة بين هذا التطور والنسق الاقتصادى العالمى، بناء على إدراك واعى بأن شبكة الاقتصاد الكونى تبسط رواقها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصادات المحلية.

ومما يؤكد ما ذكرناه حول تفرد منهج الاقتصاد السياسى، إذا ما قورن ببقية المناهج السائدة فى العلم الاجتماعى والتى غالبا ما تختزل الواقع الاجتماعى المعقد فى بعد واحد، أن المؤلفة استطاعت أن ترسم لنا صورة متكاملة للتطور المصرى.

فهى بعد مقدمة نظرية عميقة تكشف عن تمكنها من التراث النظرى فى العلم الاجتماعى بكل فروعه تناقش فى فصول متتالية دور الدولة فى التنمية، والدولة والديمقراطية والتنمية، والدين المسيَّس والصراع والتنمية، وأخيرا النوع والتنمية: النساء والدولة والمجتمع.

وهى فى الفصل الأول حول دور الدولة فى التنمية تقدم مراجعة تاريخية لدور الدولة المصرية فى التنمية (١٨٠٥-١٩٨٢)، ثم تعرض للتجربة الناصرية فى التنمية بقيادة الدولة (١٩٥٢-١٩٧٠)، وبعد ذلك تناقش التحرير الاقتصادى وظهور الاقتصاد الريعى (١٩٧٤-١٩٩١)، وأخيرا تدرس سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى

(١٩٩١-٢٠٠٥). وهكذا فى هذا الفصل المكثف استطاعت المؤلفة أن تعرض بصورة نقدية لمراحل دور الدولة فى التنمية، ثم ختمت عرضها بسؤال جوهرى: هل يمكن لمصر أن تتحول إلى دولة تنموية؟

أما الفصل الثانى حول الدولة والديمقراطية والتنمية فقد ناقشت فيه المؤلفة العلاقة المعقدة بين الديمقراطية والتنمية فى مراحل مصر المختلفة ابتداء من عصر محمد على إلى الآن.

ومما يؤكد تميز منهج الاقتصاد السياسى أنه لا يغفل دور الدين باعتباره نسقا اجتماعيا رئيسيا بين أنساق مختلفة تؤثر تأثيرا قويا على النسق الاقتصادى. ومن هذا الباب تناقش الدكتورة نادية فى الفصل الثالث شكل الدين المسيَّس وقضية الإسلاميين والدولة.

وفى فصل رابع وأخير بعنوان "النوع والتنمية: النساء والدولة والمجتمع" تناقش المؤلفة أشكال اللامساواة بين الجنسين والتنمية.

وبعد هذه اللمحة الخاطفة على هذا الكتاب القيِّم الذى يعد مرجعا فى تأصيل التطور المصرى من خلال منظور نقدى بصير، يمكن لنا أن نؤكد أننا فى حاجة إلى دراسات مشابهة تتناول مختلف جوانب التنمية فى مصر بتطبيق منهج الاقتصاد السياسى الذى يكشف بعمق عن ترابط الظواهر الاجتماعية ويعطى القراء الفرصة لتأمل لوحة التطور التاريخى لبلادنا، ليس من خلال سرد الوقائع الثابتة فى ذاتها، وإنما أيضا عن طريق التأويل الذى ينهض على أساس سند متين من عملية التفسير العلمى.

الدكتورة نادية رمسيس فرح معروفة فى الأوساط الأكاديمية المصرية والعربية والدولية بكتاباتها العميقة التى نشرتها باللغتين العربية والإنجليزية، وقد صاحبتنا عدة سنوات فى إطار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، وكانت تمثل خبرة اقتصادية متميزة.

السيد يسين

مقـــدمة

تعالج هذه الدراسة التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى التى رافقت ظهور الدولة الحديثة فى مصر، بداية من تعيـين محمـد على واليا على مصر فى ١٨٠٥ وحتى عهد الرئيس مبارك.

وتهدف الدراسة إلى بحث دور علاقات القوة فى التنمية أو التحول الاقتصاديين والسياسيين، وذلك من خلال تتبع تطور الدولة الحديثة فى مصر (١٨٠٥-٢٠٠٥)، وكذلك من خلال التركيز على الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥. فقد شهدت هذه الفترة الأخيرة تطبيقا أكثر صرامة لسياسات التكيف الهيكلى، وتسارع الخصخصة والتحرير الاقتصاديين، وظهور مجموعة من الليبراليين الجدد داخل الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم تؤيد قواعد السوق الحر وانسحاب الدولة من الاقتصاد، وتكتل رجال الأعمال أصحاب المصالح ووجود ممثلين لهم فى كل من البرلمان والحكومة. وكان تطبيق سياسات التكيف الهيكلى قد حدث فى الأساس بضغوط من صندوق النقد والبنك الدوليين لتعميق الخصخصة وعملية التحرير الاقتصادى. ويذهب هيرست Hirst إلى أن الإصلاحات قد وسعت من نطاق الفقر ورسخته، فى الوقت الذى وطدت فيه قوة نخب رجال الأعمال[١]. وهو ما أدى إلى أزمة اقتصادية معممة أضعفت الطبقة الوسطى وخلقت نخبة تلقى رعاية وحماية الدولة.

لقد حلت نخب رجال الأعمال محل النخب البيروقراطية التى سادت الفترة ١٩٥٦-١٩٩٠ باعتبارها مصدر دعم حيوى وهام للنظام الحاكم، فضلا عن استيلائها على مكان "النخب السياسية التقليدية والقوات المسلحة وجهاز الأمن"[٢]. ويذهب ألترمان Alterman إلى أنه للمرة الأولى منذ عام ١٩٥٢ تتخلى الحكومة عن كل دعاوى

الشعبوية populism ويصير توزيع القوة مائلا بشدة نحو نخبة صغيرة جدا[٣]. ومن أجل تعزيز هيمنة النخب الجديدة، قامت مجموعة الليبراليين الجدد داخل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بتقوية التحالف بين الدولة ونخب رجال الأعمال. من ذلك مثلا أنه في عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ أعدت أمانة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي التي يترأسها السيد جمال مبارك عددا مما أطلق عليه أوراق سياسات الإصلاح لإعادة هيكلة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٤]. وتستهدف عملية إعادة الهيكلة تعزيز قوة نخب رجال الأعمال الجديدة من خلال توسيع اندماجهم في النظام السياسي وترسيخ أقدامهم في مراكز القوة. وفي ٢٠٠٤ تشكلت وزارة جديدة (برئاسة أحمد نظيف) لتنفيذ هذه التغييرات. وفي العام التالي (٢٠٠٥) أوصلت الانتخابات البرلمانية عددا كبيرا من رجال الأعمال (أكثر من ٧٥ عضوا) إلى المجلس التشريعي، وهؤلاء خاضوا الانتخابات كمرشحين من جانب الحزب الوطني الديمقراطي. وقد جاء تشكيل وزارة أخرى برئاسة نظيف بعد انتخابات ٢٠٠٥ ليعمق الإصلاحات المزمعة. ففي الوزارة الجديدة تم تعيين عدد كبير من رجال الأعمال كوزراء بدعوى أن خبرتهم في القطاع الخاص ضرورية للتطبيق الناجح للإصلاحات المزمعة.

وإضافة إلى دعم قوة نخب رجال الأعمال الجديدة، شهدت نهاية هذه الفترة أيضا محاولة محدودة للتحول السياسي الليبرالي political liberalization وإدخال بعض التعديلات الدستورية. ففي عام ٢٠٠٥ أجرى الرئيس حسني مبارك تعديلا للمادة ٧٦ من الدستور. واستحدث هذا التعديل للمرة الأولى في تاريخ مصر مفهوم الانتخابات الرئاسية، كبديل عن الاستفتاء المعتاد الذي كان يجري كل خمس سنوات وفيه يرشح الحزب المهيمن (حزب الرئيس) مرشحا واحدا. كما سمحت الدولة أيضا بدرجة كبيرة من حرية التعبير، خاصة في الصحافة، وبدرجة أقل في الإذاعة والتلفزيون.

وفي الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ تبنت الدولة نسخة من الإسلام المسيَّس كأيديولوجيا مهيمنة، وهي الأيديولوجيا التي أدخلها في السبعينيات الرئيس أنور السادات، الذي اضطر إلى التخلي عن الأيديولوجيات القومية لكي يبني لنفسه قاعدة اجتماعية.

كانت السبعينات قد شهدت أيضا ظهور سياسات التحرير الاقتصادى التى كانت تستهدف إعادة دمج مصر فى النظام الاقتصادى الدولى. فمن أجل تسهيل الانتقال مما كان يسمى النظام الاشتراكى الذى كان الناصريون يتبنونه إلى اقتصاد سوق أكثر انفتاحا، تحالفت الدولة مع الإسلاميين، بل وسعت بقوة إلى تأسيس جماعات إسلامية فى الجامعات والنقابات والمصانع لمقاومة نفوذ الناصريين واليساريين. وقد كان من نتيجة ذلك أن تبنت الدولة أيديولوجيا إسلامية مسيَّسة لكى تنزع الشرعية عن خصومها وتقوى قاعدتها الاجتماعية. وقد قلب نظام السادات بذلك اتجاها طويلا للأيديولوجيات القومية (المصرية والعربية) كان قد انبثق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وظلت له الغلبة حتى مطلع السبعينات. وكل تلك الأيديولوجيات كان الغرض منها أن تحقق ما يلى(٥):

- بناء قاعدة اجتماعية للنخبة الحاكمة.
- دمج شرائح النخب فى جماعة متماسكة(٦).
- تحجيم المعارضة السياسية.
- تخفيف الصراعات الطبقية تحت راية أيديولوجيا جامعة، سواء أكانت لأمة بالمعنى القومى أو الأمة الإسلامية.

إن تبنى سياسات التحرير الاقتصادى والتحول السياسى الليبرالى المحدود وتبنى الإسلام السياسى كأيديولوجيا مهيمنة أثرت جميعها على وضعية المرأة. فمن ناحية عانت النساء من درجة أعلى من التهميش فى الميادين الاقتصادية والسياسية، ومن ناحية أخرى نجحت منظمات النساء فى دفع عدد من الإصلاحات القانونية أدت نظريا إلى تحسين وضعية النساء فى مصر. على أن دور الدولة فى تقرير أشكال اللامساواة بين الجنسين يتوقف على تفاعل عوامل معقدة. فمن جانب يؤثر اختيار الإستراتيجية التنموية والاقتصادية على توازن القوى بين الجنسين من خلال المحافظة على أشكال اللامساواة أو زيادتها أو تقليلها. لكن فى اعتقادى أن أشكال اللامساواة بين الجنسين

فى مصر تمتد جذورها إلى قانون الأحوال الشخصية الذى يقنن علاقات قوة غير متساوية. فرغم المحاولات التى بذلت لتحديث وعلمنة المجتمع المصرى منذ بدايات القرن التاسع عشر، لم تتغير المبادئ الأساسية لقوانين الأسرة إلا بدرجات هامشية.

ولذلك فإننى أدفع فى هذه الدراسة بأن علاقات القوة كانت من العوامل الرئيسية التى حددت مسيرة مصر على مدى القرنين الماضيين. فالتحديث لم يؤد إلى تحول كامل للاقتصاد والمجتمع فى مصر. وثمة نمط من التنمية غير المنتظمة كان ولا يزال يسم النظام المصرى. فبينما تم إجمالا تحديث قطاعات اقتصادية واجتماعية معينة، لا تزال القطاعات الأكبر تخضع لسيطرة القوى التقليدية. وقد أدى مسار النمو غير المنتظم إلى تفتيت القوى الاجتماعية، بما فى ذلك تفتيت النخب ذاتها. فلكى تنجح نخبة ما فى فرض مصالحها على النخب الأخرى وعلى المجتمع ككل، لا بد أن تنجح أولا فى صياغة من خارج النخب، أى مع القوى الاجتماعية خارج الدائرة المباشرة للنظام الحاكم. معنى ذلك أن علاقات القوة وتمفصلها والطريقة التى أديرت بها لفرض هيمنة شرائح داخل نخب معينة أسهمت فى تحديد مسيرة عملية التحديث فى مصر على مدار القرنين الماضيين.

علاقات القوة

يقدم بارى هنديس Barry Hindess تعريفين رئيسيين للقوة: القوة كقدرة والقوة كعلاقة. القوة بما هى قدرة Power as capacity تعنى قدرة الفرد على متابعة أهدافه، وتتضمن مفهوم الهيمنة. وذلك لأن علاقات القوة، بحسب التعريف، غير متساوية بين من يوظفون القوة لبلوغ أهدافهم ومن يخضعون لهذه القوة. أما القوة بما هى علاقة Power as relation فتشير، فى مقابل ذلك، إلى الأفعال التى تؤثر على أفعال الآخرين، وليس القوة كشكل مباشر من الإكراه(٧). وهذا التعريف للقوة بما هى علاقة مستمد من مفهوم القوة عند فوكو. فبالنسبة لفوكو لا تقتصر علاقات القوة فحسب على علاقات الإكراه، وإنما أيضا يمكن أن تكون منتِجة. فالقوة بما هى علاقة لا تشير فحسب إلى

قوة الإكراه واستخدام العنف، وإنما كذلك إلى القدرة على التأثير على أفعال الآخرين. والقوة بذلك تفترض مسبقا وجود الحرية وإمكانية الرفض[٨]. وبهذا المعنى لا تؤد القوة بالضرورة إلى استبعاد الحرية أو الاختيار. فالقوة يمكن أن تكون منتِجة من حيث أنها يمكن أن تدفع الآخرين إلى الفعل كصناع قرار مستقلين.

وفى المقابل يذهب رايت ميلز Wright Mills إلى أن المؤسسات هى بؤرة القوة. فالمؤسسة التى تمنح أفرادا فى مواقع معينة قوة أو سلطة صنع القرار على استخدام وتوزيع موارد تلك المؤسسة هى التى تمنح هؤلاء الأفراد القوة التى يمارسونها على الآخرين[٩].

والقوة بذلك تُفتَّت بين الأفراد الذين يحتلون مواقع مؤسسية رئيسية فى المجتمع. وهذا ينطبق على القوة الاقتصادية والقوة السياسية والقوة الأيديولوجية وما إليها. ووفقا لرايت ميلز فإن:

> نخبة القوة تتكون من أشخاص ... فى مواقع تمكنهم من صنع قرارات تترتب عليها نتائج كبرى ... وهؤلاء يتولون قيادة الهرميات والمنظمات الرئيسية فى المجتمع الحديث، ويحكمون الشركات الكبرى، ويديرون أجهزة الدولة ويطالبون بامتيازاتها، ويوجهون المؤسسة العسكرية، ويحتلون مواقع القيادة الإستراتيجية فى البنية الاجتماعية التى تتركز فيها الآن الوسائل الفعالة للقوة والثروة والشهرة التى يتمتعون بها"[١٠].

ويذهب ميلز أبعد من ذلك إلى أن هرميات الدولة والشركات والجيوش تمثل وسائل القوة. ويضيف أنه فى المجتمع الأمريكى تكمن القوة القومية الرئيسية فى الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية[١١].

لكن بولانتزاس Poulantzas يرفض التفسير المؤسسى للقوة. ويرى بدلا من ذلك أن القوة علاقة منبنية بين الطبقات. فهى ليست خاصية للمؤسسات والمنظمات[١٢]. وبولانتزاس مع أنه يركز علاقات القوة فى البنية الاقتصادية، يعترف بإمكانية حدوث عمليات إزاحة بين الأبنية الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية. وهذه العمليات قد

تؤدى فى بعض الأوقات إلى هيمنة البنية السياسية على أبنية المجتمع الأخرى. وفى حال هيمنة البنية السياسية تقوم علاقات القوة السياسية إلى درجة كبيرة بتقرير مدى إمكانية الوصول إلى موارد البلاد الاقتصادية والفوائد التى تتيحها. وتقوم نخب القوة بتوظيف أشكال النداء الأيديولوجى(*) Ideological interpellations لفرض هيمنتها على شرائح النخب الأخرى وعلى الطبقات الأخرى(١٣).

فى هذا الكتاب تتبنى المؤلفة مدخلا بنائيا لفحص علاقات القوة فى الدول النامية. فتدفع بأن البنية السياسية هى البنية المهيمنة فى النظم الاجتماعية فى العالم الثالث، وأن علاقات القوة، خاصة بين شرائح النخب، هى المسئولة عن تطور الاقتصاد والديمقراطية وأيديولوجيا النخبة الحاكمة وعلاقات النوع.

علاقات القوة فى التنمية: تفسير نظرى

لقد اجتازت معظم دول العالم الثالث ثلاث مراحل رئيسية على مضمار التنمية:

١- مرحلة نمو قائمة على تصدير المنتجات الأولية.

(*) يميز لويس ألتوسير بين جهازين رئيسيين تستخدمهما الدولة والنخب الحاكمة لإحكام سيطرتها على المجتمع وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية بما فيها من أشكال تفاوت ولامساواة: جهاز الدولة القمعى Repressive State Apparatus وجهاز الدولة الأيديولوجى Ideological State Apparatus. فالدولة تتضمن إلى جانب جهاز الحكومة التشريعى والتنفيذى وآلية الجيش والشرطة - الجهاز القمعى - أعضاء نظرية أو أخلاقية مثل المحاكم والمدارس والكنيسة - الجهاز الأيديولوجى - ينشط فيها مفكرو الدولة لدعم رؤى معينة للعالم وأيديولوجيات معينة ينظم من خلالها المجتمع المدنى ويذعن لطموحات الطبقة الحاكمة. والفرق بين الجهازين هو أن الأول يعيد إنتاج المجتمع بهرمياته عن طريق العنف المادى والقمع المكشوف، بينما يؤدى الثانى نفس الوظيفة ولكن بطرق وأدوات ناعمة وبقمع مخفف أو مقنع. وأجهزة الدولة الأيديولوجية تقوم بإضفاء الشرعية على ممارسة السلطة والنخب المهيمنة، فضلا عن تشكيل هويات الأفراد وصياغة وعيهم الجماعى. ومن الآليات التى يستخدمها جهاز الدولة الأيديولوجى - عند ألتوسير - النداء interpellation الذى يعنى تجنيد الفرد فى الأيديولوجيا المهيمنة من خلال تحويله من فرد يعيش على سجيته أو كائن لاأيديولوجى إلى كائن أيديولوجى يستشعر أن ثمة أيديولوجيا أو نسق فكرى أو ثقافى يناديه ويستدعيه [المترجم].

٢- مرحلة تصنيع ذات توجه داخلى (*إستراتيجية إحلال الواردات*).

٣- مرحلة إعادة الاستدماج re-internalization التى يعاد فيها دمج الاقتصاد الوطنى فى النظام الاقتصادى الدولى، وفيها يتابَع التصنيع ليس بالضرورة من أجل تلبية الطلب الداخلى وإنما لزيادة الصادرات (إستراتيجية موجهة إلى التصدير).

والانتقال من أحد مراحل التنمية إلى التى تليها يكون فى العادة محصلة لعلاقات القوة المهيمنة وطريقة تغير هذه العلاقات وإعادة بنائها استجابة للتغيرات فى النظام الاقتصادى الدولى و/أو التغيرات فى سياسات وإستراتيجيات التنمية الداخلية.

إن تحقيب التنمية فى العالم الثالث ضرورى لتعيين حدود المراحل المختلفة(١٤). ونهاية كل مرحلة من مراحل التنمية تتضح فى شكل أعراض إنهاك، أى عدم قدرة مرحلة معينة على الحفاظ على تحقيق نمو اقتصادى مستدام. والإنهاك بدوره يؤدى عادة إلى توترات بنائية، بما يزعزع استقرار العلاقات الاجتماعية ويهدد علاقات القوة المهيمنة. وفى حالات كثيرة تشهد فترات التحول البنائى نزاعا سياسيا. والنزاع عَرَض لاختلال التوازن فى بنية علاقات القوة المهيمنة، ويعكس الصراع بين الجماعات الاجتماعية. وتسوية النزاع تكمن فى قدرة بعض الجماعات الاجتماعية على فرض مصالحها على المجتمع ككل. وهذا يستلزم إعادة بناء علاقات القوة المهيمنة. وإلى حد كبير تسهم الأشكال التى تتخذها عمليات إعادة توازن علاقات القوة فى تقرير خصائص النظام الاجتماعى - الاقتصادى الجديد ونوع الدولة ودرجة التحول السياسى الليبرالى والأيديولوجيا المهيمنة ومكانة الأقليات فى النظام، خاصة النساء.

بل إن الدولة ذاتها علاقة اجتماعية تعكس الترتيب الفعلى لعلاقات القوة النسبية(١٥). والدولة بذلك تلعب دورا حاسما فى التنمية الاقتصادية ودرجة التحول السياسى الليبرالى وأشكال الأيديولوجيات السياسية المهيمنة والأبنية المختلفة لأشكال اللامساواة الاجتماعية التى قد تنشأ عن علاقات قوة غير متساوية، كما يمكن أن تنشأ بنفس القدر عن أشكال اللامساواة فى الدخل.

الدولة وعلاقات القوة والاقتصاد

إن الدولة بما هى علاقة اجتماعية تقرر إلى درجة كبيرة عملية التنمية الاقتصادية وإستراتيجياتها. وبينما تدعى النظرية الليبرالية الجديدة أن الدولة يجب ألا تتدخل فى الاقتصاد، تبين أدبيات وفيرة من دراسات التنمية أن الدولة – ليس بما هى مؤسسة وإنما بما هى علاقة اجتماعية، أى بما هى فاعل بين فاعلين اجتماعيين آخرين – تتدخل عادة فى عملية التنمية.

على أن تدخل الدولة قد يؤدى إلى نمو اقتصادى سريع أو إلى ركود تبعا لتحالف القوى المهيمن الذى يقرر نوع الدولة. وفى ذلك يميز بيتر إيفانز **Peter Evans** بين ثلاثة أشكال للدولة: الافتراسية والوسيطة والتنموية[١٦]. الدولة الافتراسية **predatory state** هى تلك التى تخضع لسيطرة نخبة سياسية مصممة على تحقيق مصالحها هى، ولو حتى على حساب مصالح المجتمع ككل. وهنا تدير الدولة عادة بيروقراطية حكومية غير كفؤة تساعد فى تسهيل نهب اقتصاد البلاد من جانب النخبة الحاكمة. أما الدولة الوسيطة **intermediate state** فهى التى تكون قد بنت قدرة إدارية ما، لكن لا تزال أبنية هذه الدولة فى الغالب مفتتة وقابلة للاختراق من جانب جماعات المصالح المختلفة. وفى مقابل ذلك توجد الدولة التنموية **developmental state** التى تمتلك بيروقراطية متطورة توظَّف بناء على جدارتها وتمتلك قدرة عالية على أداء كل الوظائف المطلوبة لتعظيم التنمية الاقتصادية. وهذه البيروقراطية مع أنها تكون مستقلة نسبيا عن جماعات المصالح، تحافظ فى ذات الوقت على روابط وثيقة مع الشركات الخاصة الكبيرة، بمعنى أنها تكون متضمنة **embedded** فى شبكات اجتماعية منتقاة، خاصة الشبكات الصناعية[١٧]. ويمكن للدولة أيضا أن تُظهِر سمات كل من الدولة التنموية والدولة الافتراسية فى نفس الوقت. ذلك لأن أحد هذين النوعين لا يستبعد الآخر.

إن الاستقلالية النسبية للدولة التنموية عن الطبقات والشرائح الطبقية المهيمنة مهمة جدا للتحول الاقتصادى للمجتمع[١٨]. واستقلالية الدولة تمثل مطلبا مهما إذا أريد للدولة أن توقف مساندة الصناعات غير الكفؤة والريعية[١٩].

ووفقا لإيفانز تصير الكفاءة التنموية للدولة محدودة بفعل ظهور جماعات اجتماعية قوية تنجح بمرور الوقت في اختراق الدولة، وبالتالى تضعف استقلاليتها، وبذلك يكون الاستقلال النسبى للدولة مقيدا زمنيا[٢٠]. فالدولة ما بعد التنموية قد تحتفظ ببيروقراطية كفؤة ومتضمَنة، لكنها تفقد استقلاليتها النسبية على المدى الطويل. فمع النمو الاقتصادى يقوى رأس المال والعمال، وفى نفس الوقت تتآكل استقلالية الدولة النسبية إلى حد كبير. ويفند بوليدانو Polidano فكرة أن الاستقلالية تتطلب قدرة بيروقراطية وتَضَمُن البيروقراطية فى الشبكات الاجتماعية المهمة. فإذا كان ذلك صحيحا، فإن كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتان تمتلكان بيروقراطية كفؤة ومتضمنة فى الشبكات الاجتماعية تصبحان دولتين تنمويتين. وفى المقابل يجادل بأن خبرة بعض البلدان فى شمال آسيا توضح أن استقلالية الدولة فى البلدان ما بعد التنموية لا يزال يمثل مكونا مهما لقدرة الدولة، مكون يعطيها درجة عالية من الحرية فى وضع أهداف النمو وفى سحب المساندة من الصناعات غير الكفؤة وفى تقرير الاستهلاك وبالتالى المدخرات والاستثمارات[٢١].

إن استقلالية الدولة قد تأخذ شكل الاستقلال الكلى عن جميع القوى الاجتماعية فى المجتمع، وهو شىء نادر الحدوث، أو الاستقلال النسبى حيث تحتفظ الدولة رغم ارتباطها ببعض القوى الاجتماعية بدرجة ما من الاستقلالية عن كل القوى. وحتى إذا كان الترتيب الفعلى لعلاقات القوة أكثر قابلية لتحقيق مصالح جماعات اجتماعية معينة، فإن ذلك لا يعنى أن الدولة مجرد أداة فى يد تلك الجماعات. والدولة لكى تفرض سياسات اقتصادية معينة يكون عليها أن توازن بين المصالح المجتمعية لكى تحافظ على استقرار النظام. واستقرار النظام مطلب مهم لمتابعة إستراتيجيات اقتصادية طويلة المدى. بينما فى الدول الأكثر استبدادا ربما تلجأ القوى الاجتماعية الأدنى على سلم الهيمنة إلى العنف لإسقاط النظام المعادى لمصالحها. وهنا تكمن ضرورة تتبع التطور التاريخى لعلاقات القوة لتحديد الترتيب الذى يؤدى إلى النمو وذلك الذى يؤدى إلى الركود. فضلا عن أن علاقات القوة تقرر أيضا درجة التحول السياسى الليبرالى.

الديمقراطية وعلاقات القوة ونوع النظام

بينما تركز معظم البحوث على وجود علاقة سببية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادى، تفسر بحوث أخرى التغيرات فى نوع النظام من خلال تحليل أكثر تعقيدا لمراحل التنمية الاقتصادية ونضج القوى الاجتماعية وتفاعل علاقات القوة فى سياق التنمية. ينظر أودينيل وشميتر O'Donnell and Schmitter إلى التحول إلى الديمقراطية فى البلدان الأقل تقدما على اعتبار أنه ينتج عن انقسامات مهمة تحدث داخل النظم السلطوية ذاتها، وتفاعل النخب، وتعارض المصالح والإستراتيجيات[٢٢].

يبين التطور التاريخى لكثير من بلدان العالم الثالث أن صراع القوة داخل النخبة كان العامل الأساسى المحدد لنوع البنية السياسية للدولة ودرجة تحولها الليبرالى سياسيا. وعلاقات القوة داخل النخبة تقرر إلى حد بعيد الصراع من أجل التحول الديمقراطى، على أن هذا الصراع لا يتوقف عند حد النخب المحلية. ففى حالات كثيرة يكون الصراع بين النخب الوطنية ونخب أجنبية هو الذى يضطر النخب الوطنية على تكوين تحالفات مع طبقات المجتمع الأخرى، خاصة الطبقة الوسطى، بهدف حماية مصالحها من قوة النخب الأجنبية.

ثمة عدد من الدراسات التاريخية المقارنة يوسع أطروحة أودينيل وشميتر من خلال تحليل أنواع النظام عبر التغيرات فى الأبنية الاقتصادية والتغيرات المصاحبة فى التمايز الطبقى وعلاقات القوة. ومن الدراسات الرائدة التى تتبنى المدخل التاريخى المقارن دراسة روشماير Rueschemeyer وآخرين[٢٣] الذين دفعوا بأن الديمقراطية تكون ممكنة فقط إذا كان هناك انفصال مؤسسى قوى بين السياسة ونظام اللامساواة فى المجتمع. فضلا عن أن علاقات القوة بين الدولة والمجتمع لا تحدد فحسب علاقة التطور الرأسمالى بالديمقراطية، وإنما أيضا تكون الديمقراطية ممكنة فقط إذا كانت تقوم على تغيرات كبيرة فى توزيع القوة، خاصة توسيع الطبقات العاملة الذى يجعل من الصعب على النخب أن تقصيها.

ووفقا لذلك يقدم روشماير وآخرون "نموذج القوة الطبقية النسبية للتحول الديمقراطى" Relative Class Power Model of Democratization. فيدفع هؤلاء بأنه فى مقابل قوة النخب المهيمنة يكون نمو هيمنة مضادة من الطبقات الخاضعة، خاصة الطبقة العاملة، أساسيا لتشجيع الديمقراطية. ويرون أن الطبقات تتشكل بفعل بنية الإنتاج الاقتصادى الرأسمالى وتطورها. لكنهم يؤكدون أن المسارات المختلفة للتنمية الاقتصادية تؤدى إلى أبنية طبقية مختلفة، وأن التقسيم الدولى للعمل يشكل التنمية التابعة ويبتر توسع الطبقة العاملة[٢٤]. والطبقات سوف تؤيد الديمقراطية فقط إذا كانوا سوف يستفيدون منها.

إن هذا التحليل من جانب روشماير وزملائه يبدو أنه يمركز الطبقات فى الواقع الموضوعى للبنية الاقتصادية. ومع ذلك فإن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، مع أنها تعتمد على تطور الطبقات الخاضعة، وبشكل خاص على نضج وقوة الطبقة العاملة، تكون مشروطة بإرادة الطبقات التى سوف تستفيد من الديمقراطية. لكن هذه الأطروحة لا تفسر كيف تستفيد الطبقات الخاضعة، خاصة الطبقة العاملة، من الديمقراطية إلا من خلال فعل الثورة ضد النظم السلطوية[٢٥].

تُفصل إيفيلين هوبر ستيفنز Evelyne Huber Stephens تأثير التنمية التابعة على التكوينات الطبقية وتبلور علاقات القوة فى أمريكا اللاتينية باستخدام مدخل تاريخى مقارن متقدم[٢٦]. وتذهب فرضيتها الرئيسية إلى أن "طبيعة اندماج الدولة فى السوق العالمى (كونها جيوب enclaves فى مقابل كونها قطاعات تصدير خاضعة للسيطرة الوطنية)، ومتطلبات الزراعة من العمالة، ودرجة التصنيع التابع المتولد من قطاع التصدير، وعملية تعزيز قوة الدولة، ودور الدولة فى تشكيل المجتمع المدنى، والتحالفات الطبقية التى تنتج عن الأبنية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب طبيعة الأحزاب السياسية، تؤثر جميعها بقوة على ديناميات التحول الديمقراطى"[٢٧].

لكن هوبر ستيفنز لا تفترض وجود علاقة خطية أحادية بين العوامل السابقة والديمقراطية. فـ"بعض العوامل تترتب عليها نتائج متناقضة بالنسبة للتحول الديمقراطى،

وبعضها يحدث تغييرات على مر الزمن، والعوامل المختلفة تتفاعل على مر الزمن"[٢٨]. وتذهب أكثر من ذلك إلى أن طريقة تشكيل التنمية الاقتصادية وأنماط التبعية للطبقات والعلاقات الطبقية تؤثر على التغير السياسي.

ويثبت التحليل التاريخي للعملية الديمقراطية فى أمريكا الجنوبية أنه حيثما تكون الزراعة هى القطاع المهيمن فى الاقتصاد، وحيثما تشكل المنتجات الزراعية المعتمدة على تقنيات العمالة الكثيفة نسبة كبيرة من الصادرات، وحيثما تخضع الزراعة لسيطرة النخب المحلية، تكون فرص الديمقراطية محدودة، إن لم تكن غير واردة. فملاك الأراضى هناك وقفوا فى طريق الديمقراطية غير المقيدة خوفا من فقدان السيطرة على العمال، ونجحوا فى إحباط المطالبات بالتحول الديمقراطى من جانب الطبقات والجماعات الحضرية.

إن التصنيع فى أمريكا الجنوبية فى مرحلة إحلال الواردات، مع أنه وسع الطبقة الوسطى، لم يؤد إلى توسع كبير فى الطبقة العاملة، ولذلك يرى روشماير وزملاؤه أنه لم تنبثق ضغوط حقيقية من أجل التحول الديمقراطى فى ظل هذا النمط من التصنيع. فعلى النقيض من أطروحة روشماير ورفاقه لم تلعب الطبقات العاملة دورا كبيرا فى توليد الضغوط من أجل التحول الديمقراطى فى أمريكا الجنوبية. بينما كانت الطبقات الوسطى هى القوى التى تحركت من أجل التحول السياسى الليبرالى.

وعلى خلاف ذلك تذهب هوبر ستيفنز إلى أن الاقتصادات المطوقة **enclave economies**، خاصة تلك العاملة فى مجال التعدين، ساعدت على ظهور قوة عاملة قابلة للتنظيم. وتحالف هذه الطبقة العاملة مع الطبقة الوسطى شكل معارضة لحكم الأقلية المالكة ووفر إمكانية للتحول السياسى الليبرالى[٢٩].

ومع أن هذا التحليل له وجاهته فيما يتعلق بالعلاقات بين أنواع الاقتصادات والأبنية الطبقية والتحالفات الطبقية وإمكانية التحول السياسى الليبرالى، فإن التشديد على الطبقات الخاضعة، خاصة الطبقة العاملة، باعتبارها المحفز الرئيسى للتحول السياسى الليبرالى مبالغ فيه. فهذا الإطار المفاهيمى يفترض الحاجة إلى منظور

تاريخى طويل يركز على علاقات القوة فى المجتمع، والعلاقات بين المجتمع المدنى والدولة وتأثيرات التنمية الاقتصادية والأبنية العالمية على علاقات القوة الداخلية كوسيلة يمكن من خلالها فهم تأثيرات البنية الطبقية والتحالفات الطبقية على أشكال النظام. والتطور التاريخى للاقتصاد والمجتمع والدولة فى كثير من البلدان النامية يبين أن صراعات القوة داخل النخبة كانت العامل الرئيسى فى السعى إلى التحول السياسى الليبرالى. ففى صراعها على القوة تستخدم النخب المختلفة أيديولوجيات مختلفة لبناء قواعدها الاجتماعية وإضعاف المعارضة. ومن الأيديولوجيات التى يمكن للنخب أن تستخدمها فى ذلك شكلا مسيّسا من الدين.

الدين والأيديولوجيا وعلاقات القوة

تحاول البحوث الحديثة أن تبنى علاقات سببية بين الدين والتنمية. وفى الغالب تحاول تلك البحوث أن تكشف التأثير المباشر للدين على القيم والاتجاهات التى تؤثر على العمل والميول إلى الادخار والاستثمار. وتخلص معظم البحوث الإمبيريقية إلى أن النمو والتنمية الاقتصاديين يميلان إلى إضعاف نزعة التدين religiosity (كما تُقاس بالمواظبة على الكنيسة والاعتقاد فيها). لكن الأهم من ذلك أن البحوث توضح أن الاختلافات فى تكوين أى جماعة من حيث أشكال الهيمنة الدينية المختلفة تؤثر بدرجة متواضعة على النمو الاقتصادى.

لكن البحوث تهمل جانبا مهما للعلاقة بين الدين والتنمية: تسييس الدين واستخدامه كأداة للهيمنة السياسية وفرض هيمنة بعض النخب على النظام الاجتماعى – الاقتصادى ككل.

لقد ظهر استخدام الدين المسيّس كأيديولوجيا فى الشرق الأوسط نتيجة للأزمات الاقتصادية البنيوية العميقة. لكن ليس معنى ذلك أن كل أزمة تسبب تغييرات عميقة فى البنية الاجتماعية – الاقتصادية. فثمة نوع خاص جدا من الأزمات، ذلك الذى يسمى

بالأزمة الانتقالية، هو الذى من شأنه أن يحدث تمزقات عميقة فى النماذج الاقتصادية والأبنية السياسية والمعتقدات الأيديولوجية(٣٠). فالأزمة الانتقالية transition crisis عَرَض لتغييرات بنيوية عميقة فى عمليات وإستراتيجيات التنمية، مثل الانتقال من إستراتيجية التنمية المستقلة (إحلال الواردات) وتوجه دولة الرفاه إلى اقتصاد السوق الحر وإستراتيجية التصنيع الموجه إلى التصدير. فعمليات الانتقال فى التنمية تستتبع تغييرات عميقة تؤثر على العلاقات الاجتماعية وتعيد بناء علاقات القوة(٣١). والجماعات الاجتماعية قد تشعر بأنها مهددة بسبب عملية بناء وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة التى تستتبعها هذه التغييرات. وإذا كانت التغييرات تهدد بعض الجماعات الاجتماعية بفقدان الوصول إلى الموارد والفوائد الاقتصادية، خاصة إذا كان هذا الوصول يعتمد على علاقات القوة النسبية، فيمكن فى هذه الحالة توقع انفجار العنف بين الجماعات المتنافسة. والأزمة الانتقالية لا تكون أزمة اقتصادية فحسب، فلكى يحدث الانتقال تلجأ النخب المهيمنة وجماعات المعارضة إلى استخدام أيديولوجيات معينة لجذب الأتباع، ويصارعون النخب والجماعات الأخرى من خلال تشويه أيديولوجياتهم. واستخدام الدين كأيديولوجيا يعطى حركات التغيير من هذا النوع، سواء من جانب النخب أو المعارضة، طابعا دينيا، والحركات الداعية إلى التغيير يمكن أن تأخذ شكل حركات دينية تسعى إلى جذب الأنصار على أساس هوية تشترك فيها قطاعات كبيرة من السكان. والصراع بين الجماعات الاجتماعية المختلفة قد يتحول إلى عنف يتدثر بخطابات دينية ويأخذ الشكل الذى يسميه علماء الاجتماع "الأصولية الدينية".

والنساء من الجماعات الاجتماعية التى تتأثر بشدة فى الغالب بالأزمات الانتقالية. والنساء يكن فى الغالب مهمشات ويُستخدَمن كرمز للأصالة الثقافية بغرض إعادة صياغة علاقات القوة فى المجتمع ككل. وأشكال اللامساواة بين الجنسين تنحو عادة إلى الزيادة فى أوقات الضغوط والتوترات البنيوية. ومن الوارد أن تستخدم الدولة وجماعات اجتماعية معينة والمجتمع المدنى ككل وضعية النساء كورقة فى المواجهات السياسية وإعادة بناء علاقات القوة.

النوع والدولة وعلاقات القوة

إن أشكال اللامساواة بين الجنسين تمثل عَرَضا لعلاقات قوة غير متساوية بين الرجال والنساء. وتلك الأشكال تتخلل كل المجتمعات بغض النظر عن مرحلة النمو الاجتماعى - الاقتصادى التى تجتازها. لكن مع ذلك تختلف أشكال اللامساواة بين الجنسين من مجتمع لآخر. والتنمية من المحددات الرئيسية لأشكال اللامساواة بين الجنسين، فيما تؤثر هذه الأشكال بدورها على مسار التنمية. واللامساواة بين الجنسين تنتج عن اللامساواة فى الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، واللامساواة فى قوة صنع القرار، وعلاقات القوة القانونية والسياسية غير المتكافئة. وهذه الأشكال من اللامساواة تؤيَد، وفى بعض الأحيان تُبرَز، بفعل المعايير الاجتماعية والثقافية التى تتشكل بدورها من جانب الأسر والمدارس والمؤسسات الدينية والمؤسسات الأخرى، وكذلك عن طريق البنية الاقتصادية للدولة. وأشكال اللامساواة بين الجنسين فى العمل والدخل، خاصة فى سياق السياسات الليبرالية الجديدة، التى تختزل دور الدولة فى تشجيع التنمية وفى توسيع الخدمات الاجتماعية، تساعد فى تأبيد هذه الحالة. والدولة ذاتها من خلال إستراتيجياتها التنموية وسياساتها الاقتصادية وخدماتها الاجتماعية تكون مسئولة جزئيا عن الحفاظ على أشكال اللامساواة بين الجنسين أو تخفيفها.

وقد حاولت دول كثيرة فى الشرق الأوسط، منها مصر، أن تدمج النساء فى المجال العام (التعليم والعمل)، لكنها أخفقت فى تغيير قوانين الأسرة التى ترعى علاقات قوة غير متكافئة، بصرف النظر عن مرحلة التنمية والتحديث فى هذه البلدان. لهذا السبب تذهب الدراسة الحالية إلى أنه فى هذه البلدان تمتد أشكال اللامساواة بين الجنسين بجذورها إلى قوانين الأسرة. فمعظم قوانين الأسرة أو الأحوال الشخصية فى المنطقة ترجع إلى مدارس الفقه الإسلامى فى القرن الثالث عشر. ورغم محاولات التحديث والعلمنة التى بدأت فى بعض بلدان الشرق الأوسط منذ أوائل القرن التاسع عشر، لم تتغير المبادئ الأساسية لقوانين الأسرة بدرجة كبيرة. فتلك القوانين التى تقوم على مفهوم تكامل أدوار النوع، وليس مفهوم المساواة، فرضت تصور أدوار النوع المختلفة داخل الأسرة، وخلقت ثقافة نوع تقوم على تفوق الرجال ودونية النساء.

فثقافة النوع التقليدية المتجذرة فى قوانين الأسرة تعد أحد الأسباب الرئيسية لتأبيد أشكال اللامساواة بين الجنسين فى كل ميادين الحياة الأخرى، كاللامساواة فى التعليم والعمل والتمثيل السياسى وصنع القرار وما إلى ذلك. ومن أجل تحقيق المساواة بين الجنسين فى المجال العام لا بد من تغيير الأساس المفاهيمى لقوانين الأحوال الشخصية من التكامل إلى المساواة.

والتردد فى علمنة قوانين الأحوال الشخصية يرجع جزئيا إلى الثقافة الأبوية للنخب، كما يرجع أيضا إلى حقيقة أن الحقوق المتساوية بين الجنسين تمت التضحية بها على مذبح المواءمة السياسية فى فترات الصراع الحاد بين الشرائح المختلفة للنخب. فمن أجل عدم استعداء المحافظين الدينيين كانت الدولة دائما تترك منطقة قوانين الأسرة للتفسيرات شبه الدينية التى تعتمد على العادات والتقاليد، وليس بالضرورة على الشريعة الإسلامية ذاتها.

ترفض كارولين موزر Caroline Moser النظر إلى الدولة بوصفها فاعل نزيه أو محايد فى تكوين علاقات النوع داخل الأسرة[٣٢]. فالدولة عند موزر تتوسط العلاقات بين الرجال والنساء والأطفال، وبالتالى يجب أن تلعب دورا حاسما فى تحرير النساء من الهيمنة الأبوية. والدولة أيضا عبارة عن تكثيف لعلاقات القوة. ونحن إذا عرفنا علاقات النوع بأنها علاقات قوة، تكون علاقات النوع جزءا لا يتجزأ من الدولة. لكن سياسات الدولة تفيد الجماعات الأكثر قوة على حساب الأقل قوة، والدولة تستخدم سياسات مختلفة تؤثر على علاقات النوع فى توسطها للصراعات وتنافس أصحاب المصالح. وهكذا تستخدم الدولة علاقات النوع فى أغلب الأحيان كورقة فى لعبة علاقات القوة الأوسع.

وأحد الأسباب الرئيسية وراء تأبيد الدولة أو حتى تعزيزها لعلاقات النوع غير المتساوية فى كل من المجالين العام والخاص يتمثل فى استخدام أو سوء استخدام حقوق النساء كأداة مساومة فى صراعات القوة بين النخب السياسية. وفى أغلب الأحيان تتم المخاطرة بحقوق النساء أو حتى تهديدها نتيجة للصراع السياسى،

سواء بين النخب الوطنية أو بين النخب الوطنية والأجنبية، كجزء من عملية المساومة، أو عندما يقال أن حقوق النساء جزء لا يتجزأ من الأصالة الثقافية. وفى هذه الحالة تغدو حقوق النساء رهنا للقوة النسبية للنخب المتنافسة من أجل الهيمنة على النظام السياسى على المستوى الوطنى أو للضغوط الدولية على النخب الحاكمة. ومن المؤكد أن تأييد الأمم المتحدة لحقوق النساء وانعقاد مؤتمرات دولية للمرأة قد دفع بعض بلدان العالم الثالث إلى تعديل بعض القوانين الخاصة بوضعية النساء أو تحسين حالة النساء من أجل تحسين مكانة وصورة الدولة على المستوى العالمى. وفى مصر تضافرت كل من علاقات القوة الداخلية والدولية للتأثير على وضعية النساء، لكن ليس بالضرورة فى نفس الاتجاه.

آخذا الإطار النظرى السابق كإطار توجيهى واسع، يغطى الكتاب الحالى الموضوعات التالية. تحت عنوان "دور الدولة فى التنمية"، يفحص الفصل الأول الجدل النظرى بين أنصار الليبرالية الجديدة الذين يؤيدون الانسحاب الكامل للدولة من الاقتصاد، وأنصار "الدولة التنموية"، أى الدولة التى تتدخل فى الاقتصادات المتخلفة لكى تربى طبقة رأسمالية تستطيع فيما بعد أن تنفذ بشكل مستقل وظائف التراكم الرأسمالى والتنمية. وتحليل الدور الاقتصادى للدولة المصرية على مدار القرنين الماضيين يوضح أنه فى كل مرة تتدخل فيها الدولة فى الاقتصاد يزيد معدل النمو الاقتصادى بسرعة. بينما يؤدى تقليل أو إيقاف تدخل الدولة عادة إلى اقتصاد أبطأ وبطالة عالية ونسب فقر متزايدة. ومما تجدر ملاحظته فى هذا الصدد تمفصل تدخل الدولة فى الاقتصاد مع فترات تعاظم استقلالية الدولة، أى عندما تكون الدولة متحررة من قوة كل الطبقات الاجتماعية. حدث هذا النوع من استقلالية الدولة مرتين فقط فى مصر على مدى المائتى سنة الأخيرة: فى ظل دولة محمد على وفى عهد عبد الناصر. على أن استقلالية الدولة ليست حالة دائمة، ذلك أنه فى النهاية تتآكل استقلالية الدولة، وتشرع جماعات المصالح المختلفة فى اختراق الدولة. وفى مصر أدى تآكل استقلالية الدولة فى النهاية إلى هيمنة جماعات المصالح على النظام وتراجع الدور الاقتصادى للدولة وتدهور التنمية.

وتحت عنوان "الدولة والديمقراطية والتنمية"، يفحص الفصل الثانى العلاقات المتبادلة بين الديمقراطية والتنمية. ثمة اتجاه سياسى جديد فى العلوم الاجتماعية يرى أن التنمية مشروطة بوجود نظام ديمقراطى سابق عليها. وقد دفعت نظرية التحديث التقليدية والنظرية الماركسية، فى المقابل، بأن درجة ما من التنمية تعتبر شرطا مسبقا للتحول السياسى الليبرالى. لكن الدراسة الحالية ترفض هذه التفسيرات السببية للتحول السياسى الليبرالى. فالتحول السياسى الليبرالى يكون بالأحرى محصلة أو نتيجة لعلاقات القوة بين شرائح النخب أو بين النخب الوطنية والأجنبية. وتاريخ الحياة النيابية فى مصر يؤيد هذا الزعم. فعندما حاول الخديوى إسماعيل مقاومة التدخل الأجنبى فى مصر فى سبعينات القرن التاسع عشر، تحالف مع أعضاء مجلس النواب، الذى أنشئ عام ١٨٦٦، لاستعادة استقلاليته عن القوى الأوروبية. ورغم أن المجلس كانت سلطاته محدودة، فقد رفض أعضاؤه مرسوم حل المجلس الذى أصدره إسماعيل عام ١٨٧٩ بضغط من الدائنين الأجانب. وفى المقابل شهدت أوائل سبعينات القرن العشرين منافسة حادة بين شرائح النخب البيروقراطية التى ظهرت فى الستينات فى إطار الدولة الناصرية. وصراع القوة الحاد الذى نتج عن ذلك تم حسمه من خلال انقلاب داخلى فى مايو ١٩٧١ قضى فيه أنور السادات على النخب البيروقراطية الناصرية عبر عمليات اعتقال وسجن لفترات طويلة.

ويعالج الفصل الثالث – تحت عنوان "الدين المسيَّس والصراع والتنمية: الإسلاميين والدولة" – العلاقة بين التنمية والدين. لقد دفع الاهتمام المتجدد بالدين سيلا من البحوث تحاول أن تتثبت من وجود علاقة سببية بين الظاهرتين. وفى حالة مصر، التى كانت تخضع فى وقت ما لحكم الخلافة على أساس دينى–سياسى، كان الانفصال بين الدين والدولة هشا دائما. ومنذ ظهور الدولة الحديثة فى أوائل القرن التاسع عشر وكل النظم السياسية التى تعاقبت على مصر تستخدم الدين سواء كأيديولوجيا مهيمنة ومصدر للتشريع أو كأيديولوجيا ثانوية فى الفترات التى ظهرت فيها نظم أكثر علمانية. بل يبدو إن مصر لا تستطيع حتى الآن أن تحدد أى أيديولوجيا

وأى شكل للدولة يجب عليها أن تتبناهما. والتأرجح بين الدولة شبه العلمانية وشبه الدينية كان ولا يزال خاصية مهيمنة للدولة المصرية، رغم أن علاقات القوة المهيمنة والصراع بين الشرائح المختلفة للنخب يقرر هذا التأرجح فى الغالب. وقد تميزت السنوات الخمس والثلاثين الماضية بأيديولوجيا دينية شديدة كانت تستهدف تبرير القضاء على النظام الناصرى وإعادة دمج مصر فى النظام الاقتصادى الدولى. وقد أنتجت التحالفات بين الدولة والجماعات السياسية الإسلامية فى السبعينات ظروفا هيأت لاختفاء الاتجاه الوطنى العلمانى الذى انبثق مع ثورة عرابى فى العقد الثامن من القرن التاسع عشر. وفى السنوات القليلة الماضية يحاول النظام كبح قوة الجماعات الإسلامية، لكنه لا يزال يتخذ الدين أيديولوجيا سياسية فى وجه الضغوط المتزايدة من الداخل والخارج من أجل التحول الليبرالى للنظام السياسى. وطالما أن الدولة تعجز عن قيادة الأيديولوجيا السياسية فى اتجاه العلمانية، ستستمر الأزمة بين الدولة والإسلاميين، وسوف تنعكس نتائجها الوخيمة على البلاد ككل.

وتحت عنوان "النوع والتنمية: حقوق النساء والدولة والمجتمع"، يناقش الفصل الرابع والأخير العلاقات المتبادلة بين وضعية النساء والتنمية. يؤكد المدخل الكلاسيكى أن معدلات النمو الاقتصادى الأعلى تميل إلى تحسين وضعية النساء. لكن المدخل الجديد الذى تبناه البنك الدولى فى التسعينات يؤكد أن وضعية النساء تؤثر على عملية التنمية، بمعنى أنه من أجل تعجيل النمو الاقتصادى لا بد من تضييق فجوات النوع ولا بد أن تتحسن وضعية النساء بدرجة فارقة[٣٣]. ومع ذلك فإن تقليل أشكال اللامساواة بين الجنسين يتوقف على إحداث تغييرات فى علاقات القوة بين الجنسين. والدولة المصرية بعجزها أو إحجامها عن تغيير قوانين الأحوال الشخصية التى تستند إلى قراءة محافظة جدا للشريعة قوضت قدرة النساء على نيل المساواة. فتأبيد علاقات النوع غير المتساوية فى المجال الخاص يؤثر على المساواة النظرية للنساء فى المجال العام. وكذلك كانت وضعية النساء تمثل أيضا ورقة سياسية فى أيدى النظم المتعاقبة منذ إعلان استقلال مصر عام ١٩٢٢. والدولة من جانبها كثيرا ما كانت تتجاهل القضايا المتعلقة

بمساواة النساء بغرض تسكين الجماعات الإسلامية والسياسية المحافظة، سواء المتحالفة مع الدولة أو المعارضة لها. وباختصار فإن تحسين وضعية النساء لا يعتمد على التنمية الاقتصادية وحدها، وإنما الأهم من ذلك على تمفصل علاقات القوة السياسية في المجتمع ككل.

وأخيرا فإن فحص دور الدولة فى التنمية والتحول السياسى الليبرالى والتطرف الدينى وعلاقات نوع فى مصر يقودنا إلى استنتاج رئيسى: ضرورة إعادة تشكيل علاقات القوة المهيمنة لكى تتمكن مصر من حل مشكلاتها التى ظلت دون حل على مدى القرنين الماضيين. وعلى مصر أن تحدد بشكل نهائى هويتها السياسية، وتشجع سياسات تنموية قائمة على الناس، وتسعى بجد لتضييق الفجوات الاجتماعية فى النظام الاجتماعى – الاقتصادى، خاصة فجوات النوع.

الفصل الأول

دور الدولة فى التنمية

مع ظهور الليبرالية الجديدة فى منتصف السبعينات، وانهيار الاتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينات، والعولمة المتزايدة للإنتاج والتجارة، بدأت إستراتيجيات التنمية تتلاقى حول نموذج اقتصاد السوق الحر. والإجماع الجديد الساحق (إجماع واشنطن) كان لصالح انسحاب الدولة من الاقتصاد وترك آلية السوق غير المقيدة تحدد الإنتاج وتوزيع الدخل.

غير أن إجماع واشنطن يهدد بقاء نظرية التنمية من أصله. فعندما يكون السوق الحكم النهائى، لن تكون ثمة حاجة إلى نظرية فى التنمية لتشجيع النمو الاقتصادى فى دول ما بعد الاستعمار. فالتنمية، فى جوهرها، تتطلب تدخل نخب تحديثية لإعادة بناء النظم الاجتماعية – الاقتصادية التقليدية فى اتجاه الحداثة والنمو. لذلك تزعم الليبرالية الجديدة أن كلًا من الدولة ونظرية التنمية قد باتا من مخلفات الماضى.

لكن نجاح الدول حديثة العهد بالتصنيع يحكى قصة مغايرة. فدول شرق آسيا، ومؤخرا دول جنوب آسيا، حديثة العهد بالتصنيع، مع أنها تعتمد على آلية السوق والاستثمار الأجنبى المباشر وتقسيم العمل الدولى الجديد، تُظهِر دورا قويا للدولة فى زيادة النمو والتنمية الاقتصاديين. وهذا النوع الجديد من الدولة – الدولة التنموية – يمثل دولة تخلق وتتعهد وتوجه طبقة رأسمالية كفؤة وقادرة تستطيع أن تتحمل مسئولية النمو والتنمية السريعين. وهذا يتناقض مع فكرة الدولة باعتبارها المالك الوحيد لوسائل الإنتاج دون وساطة طبقة رأسمالية خاضعة للمراقبة والسيطرة لتنفيذ خططها.

تنظر النظرية الليبرالية الجديدة إلى الدولة على أنها مؤسسة تديرها جماعة بيروقراطية يمكن أن تتدخل فى الاقتصاد وتسبب فوضى لآلية السوق. وفى المقابل يرى أنصار أطروحة الدولة التنموية أن الدولة يمكن أن تلعب دورا مهما، وضروريا فى بعض الأحيان، فى دفع عملية التنمية. ومن الخصائص الرئيسية للدولة التنموية استقلاليتها النسبية عن كل القوى الاجتماعية، رغم أن بعض التفسيرات الذرائعية للدولة تعتبرها خاضعة بالكامل للنخب الاقتصادية الحاكمة. فيؤكد ميليباند Miliband مثلا أن الطبقة الحاكمة فى المجتمع الرأسمالى هى الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج. وتأسيسا على قوتها الاقتصادية تستطيع الطبقة الحاكمة أن تستخدم الدولة كأداة للهيمنة(١). ووفقا لهذه الرؤية تميل النخبة الحاكمة إلى السيطرة على الدولة من خلال شغل المواقع الأساسية فى أجهزتها الحكومية والإدارية والقمعية والأجهزة المهمة الأخرى. وعلى النقيض من هذا التفسير للدولة، يرى البنيويون أن الدولة علاقة اجتماعية تعكس بنية القوة فى المجتمع. فالدولة ليست مجرد أداة فى يد الطبقات الحاكمة. وعلاقات القوة بين الطبقات المهيمنة والقوى الاجتماعية الأخرى تُكَثَّف أو تتجمع فى بنية الدولة. وفى بعض الحالات قد تعرقل الدولة تحقيق المصالح الفورية للنخب الحاكمة لكى تحافظ على مصالحهم على المدى البعيد(٢). وبهذا المعنى تكون استقلالية الدولة النسبية عن الطبقات الحاكمة ضرورية للحفاظ على النظام الرأسمالى ككل.

لكن إذا كانت الدولة علاقة اجتماعية كما يقترح البنيويون، فإنها تكون أيضا موقعا لتفاعل معقد بين علاقات القوة. وعلاقات القوة ليست ساكنة، وإنما تتغير تبعا لمرحلة التنمية الاقتصادية التى تمر بها الدولة ونضج قواها الاجتماعية. لكن هذا التغير ليس آليا بحال من الأحوال. وفى حالات كثيرة تلجأ الجماعات الاجتماعية المنبثقة إلى العنف من أجل إعادة بناء علاقات القوة القائمة لإضعاف أو القضاء على قوة الجماعات المهيمنة التى أصبحت مصالحها، كما تتمثل فى الأبنية والسياسات الاقتصادية المهيمنة، عائقا لمسيرة النمو والتنمية. وفى مثل هذه الفترات تزداد استقلالية الدولة وتتحسن قدرتها على تغيير السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية.

وفى مصر كان دور الدولة دائما حاسما فى دفع إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية وعلاقات القوة اللازمة لخلق الشروط الضرورية للنمو والتنمية السريعين. وثمة تجربتان تضربان المثل على الدور الحيوى لاستقلالية الدولة فى دفع التنمية: تجربة محمد على (١٨٠٥-١٨٤٩) وتجربة عبدالناصر (١٩٥٢-١٩٧٠). وقد كان التراجع فى استقلالية الدولة يؤدى دائما إلى ركود اقتصادى طويل المدى.

فمنذ منتصف السبعينات وحتى أوائل التسعينات كانت الدولة تتبنى سياسة تحرير اقتصادى لم تحقق المكاسب التنموية المنشودة. وفى أوائل التسعينات، ونتيجة لعبء الدين الخارجى، اضطرت الدولة لتطبيق السياسات التى يوصى بها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وقد جاءت النتائج مخيبة للآمال، حيث تميزت السنوات الخمس وعشرين الماضية بفترات طويلة من النمو الاقتصادى البطىء والبطالة المرتفعة وفترات من التضخم المرتفع. والطبقة الرأسمالية المصرية مع أنها تلقى مساندة الدولة يبدو أنها غير قادرة على دفع النمو والتنمية. فانسحاب الدولة من الاقتصاد وعدم قدرة الحكومة المصرية على لعب دور الدولة التنموية كانا السببين الرئيسيين للأداء الباهت للاقتصاد المصرى.

الدولة والتنمية: الجدل النظرييدفع مؤلفو أحد أوراق بحوث السياسات المهمة للبنك الدولى بأنه منذ الستينات ومتوسط الناتج المحلى الإجمالى السنوى للفرد فى تراجع. وقد شهد شرق آسيا أعلى معدلات النمو يليه جنوب آسيا. وفى المقابل شهدت أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط أعلى معدلات النمو فى الستينات والسبعينات. ومنذ ذلك الوقت والنمو فى حالة تراجع فى هذه المناطق الثلاث، رغم أن بعض دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية استعادت بعض الزخم فى التسعينات. وكانت معدلات النمو الأعلى فى شرق وجنوب آسيا، وكانت الصين الأولى بلا منازع. و"فى أمريكا اللاتينية واجهت ١٥ دولة من دول القارة الـ١٧ معدلات نمو سالبة فى الثمانينات. وكانت الدولتان الاستثناء هما شيلى وكولومبيا"(٣).

ومن اللافت للنظر أن معظم الاقتصادات النامية مرت إما بمعدلات نمو منخفضة جدا أو سالبة فى العقدين الأخيرين. وربما كان ذاك ناتجا عن الإستراتيجيات الليبرالية الجديدة وعن سياسات التكيف الهيكلى. كانت سياسات التكيف الهيكلى قد فرضت على الدول ثقيلة الدين فى العالم النامى بغرض خفض عجز الميزان الخارجى، بما يمكن هذه الدول من سداد ديونها الخارجية. فى ذلك الوقت أصبح الإقراض يتوقف على تبنى الدولة لسياسات التكيف الهيكلى. فقد امتنعت مؤسستي بريتون وودز – البنك الدولى وصندوق النقد الدولى – عن إعطاء الدول المدينة شهادة السلامة الصحية، بمعنى أنها امتنعت عن إعلان هذه البلدان دولا جديرة بالاستدانة إلا إذا أعادت هذه الدول هيكلة اقتصاداتها بعيدا عن سياسات التصنيع الحمائية أو التصنيع لإحلال الواردات. والجانب الأهم فى سياسات التكيف الهيكلى هو تبنى قواعد السوق الحر، لكن الأهم من كل ذلك هو انسحاب الدولة من أى دور نشط فى الاقتصاد. ومن جوانب سياسات التكيف الهيكلى الأخرى كبح الإنفاق الحكومى وبيع الشركات العامة (الخصخصة) وتعويم أسعار الصرف ورفع القيود عن حركة رأس المال وتحرير التجارة الخارجية.

لقد ظهرت الليبرالية الجديدة استجابة للأزمة الاقتصادية فى السبعينات التى نتجت بدورها عن الزيادة الحادة فى أسعار النفط فى أعقاب الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٧٣. وقد ألقى اللوم على التضخم والبطالة المرتفعين حينذاك على تدخل الدولة فى الاقتصاد واستخدام السياسات الكنزية Keynesian التى تستهدف تحقيق التشغيل الكامل. وقد دعت السياسات الليبرالية الجديدة إلى:

(١) سياسات نقدية محكمة لمحاربة التضخم.

(٢) خفض الإنفاق الحكومى (بما فى ذلك البرامج الاجتماعية).

(٣) زيادة أسعار الفائدة لتقليل العجز المالى. وتبعا لذلك تم رفع القيود التنظيمية عن أسواق العمل وخصخصة الشركات العامة وتحرير التجارة الدولية. وقد زعم الليبراليون الجدد أن سياساتهم تؤدى إلى نمو اقتصادى وتقدم تكنولوجى غير مسبوقين.

ومجددا أصبحت التجارة الدولية المحرك الحقيقى للنمو، وقد وسع الليبراليون الجدد تطبيق نظريتهم إلى الدول النامية.

كانت هذه الوصفة النقيض الصريح للتوصيات الرئيسية لنظرية التحديث التى هيمنت على أدبيات التنمية خلال الخمسينات والستينات. كان أنصار نظرية التحديث يرون أن البلدان الأقل تقدما التى تعوقها هيمنة البنية الاقتصادية التقليدية، وتحديدا تلك البنية القائمة على العمالة الكثيفة والتعيُّش(*) وليس تراكم الثروة، يجب أن تتبع عملية تحديث تتقدم عبر مراحل متتالية لنقل اقتصاداتها التقليدية - كما سميت - فى اتجاه شكل كامل من النظام الرأسمالى. ووفقا للمدخل الليبرالى الجديد تكون الدولة التى تقودها نخبة تحديثية مسئولة عن كبح جماح القوى التقليدية وإعادة هيكلة الاقتصاد بعيدا عن هيمنة أصحاب المصالح التقليدية فى اتجاه مسار التحديث والنمو الاقتصادى السريعين، بمعنى أن تدخل الدولة ضرورى لعملية التنمية الاقتصادية. وفى نفس الوقت أعلنت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية برئاسة راؤول بريبيش Raoul Prebish أنه لكى تنجح التنمية يجب على الدول الأقل تقدما أن تتبنى إستراتيجية تصنيع لإحلال الواردات بغرض حماية صناعاتها الوليدة. وبذلك يكون للدولة دورا حاسما فى تشجيع التصنيع وتراكم رأس المال. وقد تبنت معظم الاقتصادات النامية إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات فى الستينات والسبعينات، وحققت مستويات عالية من النمو والتنمية، وكانت الدولة هى المحرك الرئيسى للنمو والتنمية. بينما جاءت

(*) اقتصاد التعيُّش subsistence هو ذلك النظام الاقتصادى الذى لا تحاول فيه الجماعة أن تنتج إلا ما يكفى استهلاكها وبقائها فى فترة معينة، فلا تسعى إلى مراكمة الثروة أو نقل الإنتاج من فترة إلى أخرى، وهى بذلك لا تعترف بمفهوم الثروة، وتعتمد على التجدد وإعادة الإنتاج فى البيئة الطبيعية. وقد كان هذا الاقتصاد هو السائد قبل اختراع النقود، ولا يزال سائداً فى بعض الجماعات المنعزلة إلى اليوم. وهناك أيضا اقتصاد التقوت foraging وهو طريقة التعيُّش التى كانت ولا تزال سائدة فى مجتمعات الصيد والجمع، وتقوم على الحصول على الحيوانات والنباتات الصالحة للأكل من البرية عن طريق الصيد والالتقاط، دون اللجوء إلى تربية الحيوان أو الزراعة. على أن الحدود الفاصلة بين اقتصاد التعيُّش والتقوت والاقتصادات التى تعتمد على الزراعة وتربية الحيوان ليست قاطعة [المترجم].

الأزمة المالية فى السبعينات التى نتجت عن أسعار النفط المتصاعدة مؤذنة بنهاية هذه الإستراتيجية.

لقد زعم الليبراليون الجدد أن سجل التنمية غير المشجع على مدى النصف الثانى من السبعينات كان ناتجا عن سياسات التصنيع لإحلال الواردات التى أعطت الدولة دورا بارزا فى الاقتصاد. وعلى الدول النامية أن تتبع سياسات التصنيع بغرض التصدير للاستفادة من الاقتصاد الحر المعولم الجديد. ولا بد أيضا من رفع القيود عن الاستثمار الأجنبى المباشر والتخلى عن سياسات إحلال الواردات. فنظام السوق الحر غير المقيد هو فقط القادر على إحداث النمو والتنمية.

تستند إدعاءات الليبراليين الجدد إلى فرضيات نظرية أكثر منها إلى أدلة إمبيريقية. وهذه الفرضيات الرئيسية هى:

(١) الأسواق آليات ذاتية التنظيم.

(٢) إذا ما سمح للسوق بأن يعمل بحرية فإنه سوف يستفيد بشكل كفؤ من كل الموارد الاقتصادية.

(٣) الأسواق التى تعمل بحرية سوف تؤدى إلى التشغيل الكامل، وبالتالى القضاء على البطالة. على المدى القريب قد يؤدى تبنى الدول الأقل تقدما لنظام السوق الحر إلى بعض العراقيل، لكن على المدى البعيد سيعمل السوق على تعظيم الفوائد الاقتصادية. ولذلك يجب على الدول النامية أن تمر بما يسميه الليبراليون الجدد "العلاج بالصدمة" shock therapy، أى الهجوم على كل المؤسسات والممارسات التى تقيد التفاعل الحر لنظام السوق.

وفى شكلها المتطرف تزعم الليبرالية الجديدة أيضا أن الدول والحكومات يجب ألا تتبع سياسات تستهدف تقليل أشكال اللامساواة فى الدخل و/أو تخفيف الفقر. ويبرر هايك Hayek، وهو أحد المهندسين الرئيسيين لليبرالية الجديدة، هذا الموقف بالقول بأن العدالة الاجتماعية لا معنى لها[٤]. فسياسات إعادة التوزيع الصحيحة

تتطلب معرفة احتياجات وتفضيلات وأهداف كل الناس، وتلك معلومات يستحيل الحصول عليها فى أى مجتمع. وفى ظل غياب هذه المعرفة تنجح سياسات إعادة التوزيع الحكومية فحسب فى التحايل على إعمال آلية السوق دون تحقيق أهداف العدالة.

إن السجل الكئيب لمعظم الاقتصادات النامية فى العقدين الأخيرين نتج عن انتشار الليبرالية الجديدة كإستراتيجية تنمية. فعلى النقيض من إدعاءات الليبراليين الجدد لم يعمل تحرير وعولمة الأسواق، خاصة أسواق رأس المال، على تسريع النمو الاقتصادى فى الدول النامية. وإنما على العكس من ذلك أدى إلى نمو أكثر بطئا وأقل استقرارا فى معظم مناطق أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط. وغياب دور الدولة فى دفع التنمية والنمو الاقتصادى هو المشكلة الرئيسية لمعظم الدول النامية. والبلدان ذات الدول التنموية القوية هى فقط التى أفلتت من مصير الركود الاقتصادى والإفقار الاقتصادى المتزايد.

لقد رحب الليبراليون الجدد بالأداء الاقتصادى الأولى القوى لدول شرق آسيا باعتباره مثالا للتنمية القوية التى تقوم على إعمال السوق الحر. ومن خلال تمجيد فضائل الرأسمالية المنفلتة، غض الليبراليون الجدد الطرف عن تحليل تشاملرز جونسون **Chamlers Johnson** الرائد لإعادة الهيكلة والنمو اللذين حدثا فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وهو التحليل الذى استحدث مفهوم الدولة التنموية ودورها فى دفع النمو الاقتصادى(٥). وبعد ذلك مباشرة حرر أمزدين وويد **Amsden and Wade** أنصار السوق الحر من أوهامهم بإثبات أن الدولة فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان لعبت دورا تدخليا قويا لتشجيع التصنيع والتنمية السريعة(٦). ووفقا لإيفانز وسكوكبول وروشماير **Evans, Skocpol and Rueschemeyer** تفتقر الدول الأقل تقدما إلى وجود طبقة رجال أعمال قوية تستطيع أن تعيد هيكلة الاقتصاد فى اتجاه الأهداف المنشودة للتنمية والنمو الاقتصادى(٧). وكما تثبت تجربة الدول الصناعية المتأخرة فى أوروبا والولايات المتحدة، فإن توفر درجة ما من تدخل الدولة ضرورى لتشجيع النمو والتنمية(٨).

ويدفع إيفانز وآخرون بأنه فى حالة الدول المتأخرة فى التنمية يكون تدخل الدولة القوى ضروريا للتغلب على عوائق التنمية المتأخرة[٩]. أما إذا طبقت الدولة برنامج الليبرالية الجديدة وجلست فحسب تنتظر أن تقوم طبقة رأسمالية أهلية (غير موجودة أصلا) بقيادة عملية التنمية، فإن النتيجة ستكون حتما الفشل الذريع[١٠].

يقارن كوتز Kotz تجارب روسيا والصين لإثبات الدور الحاسم للدولة، خاصة فى حالات الانتقال من التخطيط المركزى إلى الاقتصاد الحر. لقد طبقت الدولة الروسية على عجل أجندة ليبرالية جديدة موسعة، تضمنت الرفع الفورى لضوابط الأسعار والخصخصة السريعة للقطاع العام والخفض الكبير للإنفاق الحكومى وسياسة نقدية محكمة وتحرير التجارة ورأس المال. أما الصين، على عكس ذلك، فقد تبنت عملية تدريجية وبطيئة فى بعض الأحيان لرفع ضوابط الأسعار وخصخصة قطاع الدولة، وزادت الضخ النقدى والإنفاق الحكومى وأحكمت السيطرة على التجارة الخارجية وتحركات رأس المال ووضعت النظام المصرفى تحت رقابة حكومية[١١]. ونتائج هاتان التجربتان معروفة. فبينما لا تزال روسيا تكافح لاستعادة المعايير الاقتصادية التى كانت سائدة قبل الانتقال، تعد الصين أحد أسرع الاقتصادات نموا فى العقود الأخيرة. ومع ذلك فليست كل أشكال تدخل الدولة فى الاقتصاد تؤدى إلى التصنيع والتنمية السريعين. بل إن نوع الدولة (راجع عنوان "الدولة وعلاقات القوة والاقتصاد" فى المقدمة) يحدد نتيجة تدخل الدولة. وما تؤكد عليه الدراسة الحالية هو أن معظم الدول تُظهِر تشكيلة من أنواع الدولة التى ميزها إيفانز. فالأنواع الخالصة للدولة تساعد فى التمييز النظرى للحدود بينها، لكن ذلك لا يحدث فى الواقع إلا نادرا. وتذهب أليس سندزنجر Alice Sindzingre أبعد من ذلك إلى القول بأن وجود المحسوبية أو الفساد فى الدولة التنموية لا يقلل بالضرورة معدلات النمو الاقتصادى إذا كانت العائدات الناتجة عن الفساد تضخ فى الإنتاج[١٢].

وبينما تكون الدولة التنموية متضمنة فى شبكات اجتماعية انتقائية، يعد من السمات الأساسية لهذه الدولة أن تكون مستقلة نسبيا عن كل القوى الاجتماعية. وترى المؤلفة أنه فى حالة مصر تعد استقلالية الدولة، سواء النسبية أو فى حالات قليلة

جدا الكلية، المتغير التفسيرى الرئيسى للمستويات العالية للنمو الاقتصادى المستقل. وعلى النقيض من ذلك فعندما تكون الدولة مرتبطة بعلاقات خارجية أو متضمنة فى الشبكات الاجتماعية للنخب، فإنها تصير عاجزة نسبيا عن توجيه الاقتصاد وتقع فريسة لأصحاب المصالح الخاصة. كما تدفع المؤلفة أيضا بأن دور الدولة المصرية فى التنمية الاقتصادية لا يعتمد على تضمنها embeddedness فى الشبكات الاجتماعية. فظهور الجماعات الخاصة القوية التى تخترق أجهزة الدولة، سواء الاقتصادية أو السياسية، يحول الدولة إلى مصالح هذه الجماعات.

يكشف تاريخ مصر الحديثة (من ١٨٠٥ حتى الوقت الحاضر) عن أشكال مختلفة لتدخل الدولة فى الاقتصاد: من السيطرة التامة فى عهد محمد على، إلى التدخل بالحد الأدنى بين عام ١٨٤٥ وعشرينات القرن التالى، إلى تطور إستراتيجية إحلال واردات بغرض التصنيع، التى تطلبت تدخل الدولة لحماية الصناعات الناشئة التى نمت تدريجيا من عشرينات القرن العشرين إلى أن وصلت ذروتها فى عهد نظام عبدالناصر (١٩٥٧-١٩٧٣). وبعد ذلك جاء التحرير الاقتصادى فى السبعينات، حيث محاولات الاندماج فى النظام الاقتصادى الدولى من خلال تبنى سياسات التكيف الهيكلى فى التسعينات، وبعد ذلك ظهور الليبراليين الجدد باعتقادهم الكامل فى دولة الحد الأدنى والسرعة المعجلة للتحرير والخصخصة وتعويم أسعار الصرف وخفض ضرائب الدخل والجمارك، وتعيين رجال الأعمال فى مواقع الحكومة ومشاركتهم المتزايدة فى البرلمان. وأخيرا التحول السياسى الليبرالى، وهو الاتجاه الذى بدأ عام ٢٠٠٢ وأدى جزئيا إلى وقوع الدولة تحت سيطرة أصحاب المصالح الخاصة، وذلك تحديدا فى ظل وزارة أحمد نظيف الثانية (٢٠٠٥).

عبر هذه المسيرة الطويلة لم يحقق الاقتصاد المصرى نموا سريعا إلا عندما كانت الدولة تتمتع باستقلالية كاملة فى عهد محمد على، ودرجة عالية من الاستقلالية النسبية فى عهد عبدالناصر. ففى هاتين الحالتين التاريخيتين يمكن أن نصف الدولة المصرية بأنها دولة تنموية، لكنها دولة تأخذ على عاتقها مهام تراكم رأس المال والتنمية، بعيدا عن تجربة شرق آسيا التى شجعت الدولة فيها خلق طبقة رأسمالية منفصلة لكى

تؤدى التنمية تحت توجيهها. وفى عهد محمد على وعبدالناصر لم تستهدف الدولة النمو الاقتصادى فحسب، بل استهدفت أيضا إعادة بناء كاملة للاقتصاد والمجتمع المصريين. وفى الحالتين كانت إعادة البناء تستلزم التخلص من النخب المهيمنة السابقة التى كبلت الاقتصاد وأعاقت تنميته، بمعنى أن إعادة البناء تطلبت تغيير علاقات القوة السائدة. وكذلك الانتقال إلى التحرير الاقتصادى فى عهد السادات استوجب أيضا تغييرا فى علاقات القوة السائدة لتسهيل التحول من نظام تهيمن عليه بيروقراطية الدولة إلى نظام حاول أن يتعهد نخبة رأسمالية جديدة تستطيع أن تقود الاقتصاد. وقد ازدادت هذه النخبة الرأسمالية الجديدة قوة فى عهد الرئيس مبارك، لكنها لم تتبلور كقوة اجتماعية إلا منذ سنوات قليلة. ففى عام ٢٠٠٣ أصدر الحزب الوطنى الديمقراطى عددا من أوراق السياسات قيل أنها تستهدف إصلاح النظام الاجتماعى – الاقتصادى. يتضح من هذه الأوراق أن التغييرات السياسية الرئيسية تسعى إلى تقوية القطاع الخاص وخدمة مصالح النخب الرأسمالية. وبعض هذه الإصلاحات تعد محاولة لمحاكاة سياسات الدول التنموية فى شرق آسيا. لكن الدولة فى شرق آسيا تتمتع باستقلال نسبى عن الشركات الكبرى، بينما تهيمن الشركات الكبرى على الوزارة فى الدولة المصرية منذ ٢٠٠٥. إذ تضم آخر وزارة ستة وزراء ينتمون إلى القطاع الخاص تولوا وزارات تتفق مع نشاطاتهم فى القطاع الخاص(١٣).

غير أن استقلالية الدولة لا تشير فحسب إلى استقلال الدولة النسبى عن القوى الاجتماعية الداخلية، وإنما أيضا عن القوى الخارجية وعلاقات القوة الدولية(١٤).

وعلى مدار تاريخها الحديث جربت الدولة المصرية الإستراتيجيات التالية(١٥):

١– تحل الدولة محل النخب التقليدية وتسيطر على الاقتصاد. ودولة محمد على مثال نقى لهذه الإستراتيجية. وكذلك السنوات الأولى من نظام عبدالناصر (١٩٥٢–١٩٦٠) تندرج أيضا تحت هذه الفئة.

٢– ترعى الدولة بقوة نخبة رأسمالية، وفى بعض الحالات تخلق هذه النخبة، ويتم ذلك من خلال إعانة رجال الأعمال مباشرة، وتوسيع الإقراض الرخيص،

ومنح التراخيص والعقود، ومنع المنافسة. وسياسات إحلال الواردات فى أثناء الدولة الليبرالية فى الفترة ١٩٢٢-١٩٥٢ وفترة التحرير الاقتصادى ١٩٧٤-١٩٩١ تندرج تحت هذه الفئة.

٣- تقدم الدولة العون المالى للنخب من خلال ابتكار أدوات نقدية ومالية تابعة للدولة وعن طريق الاستثمارات الحكومية فى البنية التحتية. وهذا النموذج يتجسد فى فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادى وسياسات التكيف الهيكلى ١٩٩١-٢٠٠٥.

٤- يوجد قطاع عام كبير يمكن أن يستخدم فى إعانة القطاع الخاص عن طريق خلق قنوات مختلفة للاستيلاء على الإيرادات والأموال العامة واستغلالها وحتى نهبها، أو عن طريق بيع شركات القطاع العام للنخب بأسعار ضئيلة. وقد بدأ نهب القطاع العام فى منتصف الستينات ولا يزال مستمرا حتى اللحظة الراهنة.

مراجعة تاريخية لدور الدولة المصرية فى التنمية (١٨٠٥-١٩٥٢)

دولة محمد على التنموية

غزا الفرنسيون مصر عام ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابارت. وجاءت القوات العثمانية إلى مصر عام ١٨٠١ لطرد الفرنسيين. شرع محمد على، الذى كان قائدا صغيرا فى الكتيبة الألبانية بالجيش العثمانى، فى بناء تحالفات مع النخب المصرية فى ذلك الوقت، خاصة علماء الأزهر الذين كانوا فى مقدمة الثورة ضد القوات الفرنسية. وبعد أن غادر الفرنسيون مصر، انبثق صراع على السلطة بين النخبة الحاكمة السابقة: المماليك الذين كانوا يحكمون مصر بشكل أو بآخر منذ القرن الثانى عشر، والإمبراطورية العثمانية التى أرادت أن تستعيد سيطرتها على مصر، والكتيبة الألبانية بقيادة محمد على. وقد نجح محمد على فى الحصول على تأييد العلماء لتعيينه واليا عثمانيا على مصر عام ١٨٠٥.

ومن عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨١١ دخل محمد على فى حرب شاملة ضد المماليك لتدعيم أركان حكمه، وهى الحرب التى انتهت بالقضاء على زعماء المماليك فى مذبحة القلعة الشهيرة، عندما قضت قوات محمد على للأبد على الحكم المملوكى(١٦). وبعد أن أصبح حاكم مصر الوحيد، كان محمد على أيضا فى حاجة إلى التخلص من العلماء الذين أيدوا طلبه لحكم مصر، ومن خلال مزيج من الخديعة والنفى الإجبارى والسجن، نجح الرجل فى التخلص من أى مطالب ممكنة بنصيب فى السلطة. ومن أجل تعزيز حكمه شرع محمد على فى بناء جيش قوى قادر على حماية دولته وتوسيعها شرقا بضم سوريا الكبرى وجنوبا بضم السودان.

أمم محمد على كل الأرض الزراعية، وهى حركة كانت تستهدف منع المماليك الباقين الذين كان الخليفة العثمانى يفوضهم لفرض ضرائب ثقيلة - تقسم إيراداتها بين الخليفة والمماليك أنفسهم - لمنعهم من استعادة قوتهم من خلال إعادة بناء قوتهم العسكرية. وساعدت مشروعات الرى الجديدة الانتشارية فى مضاعفة مساحة الأرض الزراعية. كما أدى تجريب زراعة أنوع جديدة متنوعة من المحاصيل، منها القطن الذى أصبح سلعة مصر التصديرية الرئيسية لاحقا وقصب السكر، إلى زيادة تنوع المنتجات الزراعية. وقد أُجبِر الفلاحون الذين كان يتمتعون بحق الانتفاع على الأرض على بيع منتجاتهم للدولة بأسعار منخفضة. ثم تعيد الدولة بيع هذه المنتجات سواء فى الداخل أو كصادرات بأسعار أعلى كثيرا، وتوجه الأرباح إلى بناء الصناعات، خاصة الصناعات العسكرية(١٧).

كانت الصناعة برمتها مملوكة للدولة. وكانت تغطى مدى واسع، من المنسوجات إلى الأسلحة، وبناء أسطول عسكرى استخدم فيما بعد فى ضم سوريا الكبرى. وكانت صناعة المنسوجات محمية من خلال حظر استيراد المنسوجات البريطانية الرخيصة، فى غضون ذلك سُحِقت الصناعات والحرف الأصغر وأُجبِر العمال بالتالى على العمل فى مصانع الدولة. وكانت كل الأرباح تذهب إلى الدولة ويعاد استثمارها فى توسيع الزراعة والقطاع الصناعى.

ومن أجل إدارة احتكارات الدولة أدخل محمد على نظام التعليم الحديث لإنتاج طبقة بيروقراطية قادرة على القيام بتلك الإدارة. وللمرة الأولى منذ آلاف السنين يجند المصريون فى الجيش الحديث الذى بناه محمد على.

يمكن تعريف دولة محمد على بأنها دولة مستقلة تماما. لكن مع الوقت تسببت عادة الرجل فى منح أراضى لأفراد أسرته وبعض مستخدميه فى ظهور الملكية الخاصة للأرض، حتى وأن كانت لا تشكل إلا نسبة صغيرة من الأرض المملوكة للدولة، وإن كان الملاك فى الأساس من أصول تركية - جركسية وألبانية[١٨]. وقد أدى نظام التعليم الحديث إلى تشكيل بيروقراطية دولة يتوقف مصيرها على ولائها الكامل للدولة ممثلة فى محمد على نفسه.

كما استخدم محمد على جيشه الحديث أيضا لتوسيع دولته أبعد من الحدود المصرية من خلال حملاته على السودان وفلسطين وسوريا ولبنان على حساب الإمبراطورية العثمانية.

شعرت القوى العظمى فى ذلك الوقت، خاصة إنجلترا وفرنسا، وكذلك بروسيا وروسيا، بالتهديد من محاولات محمد على لبناء دولة حديثة على حساب الإمبراطورية العثمانية، التى كانت تسمى حينذاك رجل أوروبا المريض. وقد نظرت إنجلترا، بشكل خاص، إلى بناء محمد على للصناعة على أنه تهديد لعملية التصنيع فيها. ومن أجل هزيمة جيش محمد على وحدت بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا قواتها مع قوات العثمانيين وشنت حربا ضد مصر. ونجحوا فى إجبار محمد على على الانسحاب من الأراضى التى ضمها حديثا والعودة إلى حكم مصر وحدها. حيث فرض المنتصرون على محمد على معاهدة ١٨٤١ التى احتفظت مصر بمقتضاها بالسيطرة على السودان فقط. وفى المقابل منح محمد على حكم مصر وراثيا، وبذلك ضمن تداول الحكم فى أسرته.

كانت الضربة الأكثر تدميرا للتصنيع المصرى قبول محمد على للاتفاقية الإنجليزية - العثمانية لعام ١٨٣٨ التى بفرضها التجارة الحرة على مصر سمحت

باستيراد المصنوعات البريطانية الرخيصة، وأدت بالتالى إلى تدمير الاحتكارات الصناعية.

وبذلك فشلت تجربة مصر الأولى كدولة تنموية تتمتع باستقلالية تامة عن القوى الاجتماعية الداخلية. وقد نتج هذا الفشل عن فرض قواعد السوق الحر على مصر من جانب القوى الخارجية، فى الوقت الذى كانت تنتهج فيه هذه القوى سياسة حماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية.

انسحاب الدولة والاعتماد على السوق الحر

إن الاقتصاد المصرى الذى أجبر على التخلى عن سياساته للتنمية والتصنيع المستقلين أعيد دمجه فى النظام الاقتصادى الدولى، وأجبر على الاعتماد على صادراته من المنتجات الزراعية الأولية، وفى الأساس القطن الخام. ومن عام ١٨٣٨ إلى عام ١٩١٦ اقتصر دور الدولة على تشجيع الصادرات الزراعية وتشييد البنية التحتية اللازمة لزيادة إنتاج القطن، محصولها التصديرى الرئيسى. وقد استثمرت الدولة بكثافة فى مشروعات الرى وبناء السكك الحديدية والموانئ وأسطول تجارى ضخم.

استثمر الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) فى البنية التحتية الزراعية لزيادة إنتاج القطن، وكذلك فى التجديد العمرانى، حيث كانت تراوده أحلام تحويل القاهرة إلى باريس أخرى. وهذه الاستثمارات الكبيرة كانت ممكنة فقط بفضل الازدهار فى أسعار القطن الذى نتج عن اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية. لكن مع استئناف إنتاج القطن الأمريكى عادت الأسعار إلى التراجع، فى الوقت الذى كان إسماعيل فيه مضطرا إلى إكمال مشروعاته بالحصول على قروض خارجية. ومن أجل سداد القروض لجأ إسماعيل إلى بيع حصة مصر فى قناة السويس للبريطانيين. لكن الخطوة الأهم التى اتخذها إسماعيل لتوليد إيرادات كانت بيع الأرض للمصريين، وهو ما أدى إلى نمو وترسخ نخبة مصرية من ملاك الأراضى.

إن مصر غير القادرة على سداد دينها الخارجي أُعلِن إفلاسها. وهنا تدخلت القوى الأوروبية فى شئون البلاد المالية تحت ذريعة إدارة ديونها. ونتيجة لمقاومة إسماعيل لهذا التدخل تم إزاحته من السلطة عام ١٨٧٩ وتعيين ابنه توفيق. وقد أدى إفلاس الحكومة وعجزها حتى عن دفع رواتب الجيش إلى ثورة عرابى عام ١٨٨٢، وهى السنة نفسها التى غزا فيها البريطانيون مصر بدعوى رغبتهم فى حماية الخديوى. وبذلك سيطر الإنجليز على مصير مصر على مدى السنوات الاثنين وسبعين التالية.

كانت ثورة عرابى تلقى دعم نخبة ملاك الأراضى المصرية التى كانت تستهدف انتزاع السلطة من القصر الذى كانت تسيطر عليه نخب جركسية - تركية وألبانية. وبفشل الثورة وتدخل البريطانيين تلقت نخبة ملاك الأراضى ضربة قاسمة فى محاولاتها لنيل الاستقلال عن كل من العثمانيين والخديوى، أو على الأقل المشاركة فى السلطة مع الخديوى[١٩].

كرس الحكم البريطانى لمصر قواعد السوق الحر ودعم إستراتيجية تصدير المنتجات الأولية التى تعتمد على محصول واحد: القطن. وكذلك شجعت بريطانيا الملكية الخاصة، وأجبرت الدولة على خصخصة ملكية الأرض. ونتيجة لذلك توسعت نخبة ملاك الأراضى من حيث العدد، مما جعل ملاك الأراضى المصريين قوة يحسب لها حسابا[٢٠]. لكن للأسف اتفقت مصالح النخبة مالكة الأرض مع إستراتيجية تصدير المنتجات الأولية التى فرضها البريطانيون.

محاولات التصنيع

تعرضت إستراتيجية النمو القائمة على تصدير المنتجات الأولية التى اتبعتها مصر لأزمة حادة نتيجة للكساد الاقتصادى الذى ضرب أوروبا فى ١٩٠٦-١٩٠٧ . فتراجُع الطلب الأوروبى على القطن المصرى أوقع مصر فى أزمة مطولة امتدت إلى السنتين الأوليين من الحرب العالمية الأولى، وخلالها فرض البريطانيون قيودا على صادرات القطن من مصر.

وقد أوضح الكساد الطويل فى مطلع القرن العشرين لنخبة ملاك الأراضى نفسها مخاطر الاعتماد على محصول واحد للتصدير وتوليد معظم عائدات البلاد. ومن هنا جاءت الدعوات إلى تنويع النشاطات الاقتصادية، خاصة إلى التصنيع. وفى بداية الحرب العالمية الأولى كونت الحكومة المصرية لجنة لفحص حالة الصناعة والتجارة. وكانت التوصية السياسية الرئيسية من جانب اللجنة هى تشجيع التصنيع، ومن ثم دعت اللجنة الدولة إلى تشجيع ومساعدة عملية التصنيع.

وبموجب هذه التوصيات ساعدت الدولة فى إنشاء أول بنك مصرى - بنك مصر - فى عام ١٩٢٠. أسس هذا البنك ثمانية ملاك أراضى مصريين، والبنك بدوره أنشأ اتحاد الصناعات المصرية فى عام ١٩٢٢ لدعم مصالح النخبة الصناعية الجديدة. منحت الدولة بنك مصر قرضا قيمته ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لإقراض الصناعات المصرية الناشئة. وبحلول عام ١٩٣٨ بلغت قروض الدولة للبنك ١,١٣٧ مليون جنيه. لكن هذه السياسة سرعان ما توقفت بسبب ضمانات القروض غير الكافية[٢١].

وبعد حصول مصر على الاستقلال الاسمى عن بريطانيا عام ١٩٢٢، وصل ملاك الأراضى ورجال الصناعة الكبار إلى السيطرة على البرلمان. مررت نخب القوة الجديدة قوانين تفرض الحد الأدنى من ضرائب الأطيان، وأسست بنكا زراعيا ترعاه الحكومة (بنك الائتمان الزراعى) لدعم ملاك الأراضى فى أوقات الأزمات. كما مرروا أيضا قوانين تقيد ملكية الأجانب للأرض وتفرض ضغوطا على الحكومة لكى تبيعهم أراضى الدولة بأقل الأسعار[٢٢]. وبالطبع لم يستفد الفلاحون الفقراء شيئا يذكر من هذه الإجراءات. من ذلك أنه فى مطلع الخمسينات كان ١٪ من ملاك الأراضى يمتلكون ٢٠٪ من الأرض الزراعية، بينما كان ٩٥٪ من الملاك يسيطر فقط على ٣٥٪ منها[٢٣].

فى غضون ذلك زاد أعضاء نخبة ملاك الأراضى استثماراتهم فى الصناعات الصاعدة بدعم من الدولة التى وفرت الحماية الجمركية فى عام ١٩٣٠. وقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى تشجيع التصنيع المصرى للتعويض عن الواردات. بينما أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى استئناف الواردات الأجنبية الرخيصة، وهو ما وجه ضربة قاسية للصناعة المصرية.

وبغرض تقوية موقفها مررت نخبة ملاك الأراضى-الصناعة فى عام ١٩٤٧ قانون التمصير الذى أوجب أن يمتلك المصريون ٥١٪ على الأقل من كل الأسهم فى الشركات المحاصة الجديدة. وارتفع نصيب الملكية المصرية فى الشركات المحاصة الجديدة من أقل من ٥٪ عام ١٩٢٠ إلى ٨٤٪ فى عام ١٩٤٨[٢٤].

بين عامى ١٩٢٢ و١٩٥٢ أدى التصنيع إلى إنشاء صناعات سلع استهلاكية (المرحلة السهلة من سياسة إحلال الواردات)، وفى الأساس فى مجال المنسوجات والأغذية. ومع أن القوة العاملة الصناعية كانت صغيرة، فقد كانت تتقاضى أجورا منخفضة وكانت محرومة من حقوق كثيرة، مثل الحق فى حد أدنى من الأجور والحق فى التأمين الصحى[٢٥]. وقد أنتجت هيمنة نخبة ملاك الأراضى-الصناعة على النظام السياسى والاقتصادى تفاوتا شديدا فى الدخل. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتزيد من الضائقة الاقتصادية. ثم أدى الكساد والتضخم المرتفعين إلى ركود اقتصادى وزيادة فى تفاوت الدخل. ففى عام ١٩٥٠ كانت الأجور تشكل ٣٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى، فيما كانت الأرباح تمتص ٦٢٪ من هذا الناتج[٢٦].

ومع استئناف التجارة الخارجية غير المقيدة فى نهاية الحرب العالمية الثانية، دفعت المنافسة المتزايدة من الواردات الأجنبية الرخيصة مطالب بتدخل الدولة لحماية الصناعة المصرية وفرض سقف على ملكية الأرض لضمان تحول رؤوس الأموال من الزراعة إلى الصناعة. وقد جاءت الدعوات إلى الإصلاح الزراعى حتى من داخل أعضاء النخب[٢٧].

ومع أن كثيرا من المفكرين والسياسيين، وحتى بعض ملاك الأراضى، كانوا يدعون إلى الإصلاح الزراعى والتصنيع بقيادة الدولة فى الفترة من ١٩١٦ إلى ١٩٥٢، فقد كان من غير الممكن تنفيذ هذه السياسات لعدة أسباب.

أولا: كان النظام السياسى يخضع لسيطرة أعضاء أقوياء من نخبة ملاك الأراضى. وأية دعوة إلى الإصلاح الزراعى كانت ستعتبر تهديدا لمصالحهم. ثانيا كان من شأن وجود القوات البريطانية فى مصر، حتى بعد حصول مصر على الاستقلال الاسمى عام ١٩٢٢،

أن يحبط أية جهود للسيطرة على التجارة الحرة، التى كانت مفيدة جدا للتجارة البريطانية مع مصر. ثالثا لم تكن الدولة تتمتع بأية استقلالية، حتى النسبى منها. فالملك (مالك الأرض الأكبر فى البلاد)، وأعضاء نخبة ملاك الأراضى الذين كانوا يسيطرون على حزب الأغلبية فى البرلمان فى ذلك الوقت (الوفد) والبريطانيون، كانوا جميعا معادين لأى دور تدخلى فى الاقتصاد من جانب الدولة.

ومن أجل تشجيع التصنيع وحماية الصناعات المصرية وفرض الإصلاح الزراعى كان لا بد من إعادة بناء علاقات القوة المهيمنة، بمعنى أنه كانت هناك حاجة إلى القضاء على قوة الملك ونخبة ملاك الأراضى وأن تنال مصر الاستقلال عن بريطانيا.

التجربة الناصرية فى التنمية بقيادة الدولة (١٩٥٢–١٩٧٠)

إن علاقات القوة السائدة من عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٥٢، مع أنها أدت إلى بعض التصنيع، خاصة فى أثناء الحربين العالميتين، حالت دون تعظيم التصنيع والتنمية لعدة أسباب. فأولا كانت الدولة تخضع لسيطرة نخبة ملاك الأراضى والنخبة الصناعية. وبغض النظر عن الدعوات إلى الإصلاح الزراعى لزيادة المدخرات، وبالتالى الاستثمارات فى الصناعة، كانت الدولة لا تستطيع أن تفرض قوانين الإصلاح الزراعى التى من شأنها أن تقف فى وجه مصالح هذه النخب.

ثانيا: كان أعضاء النخبة الصناعية ينتمون أيضا إلى صفوف نخبة ملاك الأراضى. فـ"قائمة الـ١٢,٠٠٠ أسرة التى كانت تشكل كبار ملاك الأراضى وتملك حوالى ٥٠٪ من كل الأرض القابلة للزراعة كانت هى نفسها تشتمل أيضا على ١١,٠٠٠ من حملة الأسهم الكبار الذين يملكون حوالى ٤٠٪ من الشركات المحاصة"[٢٨]. ولذلك كان الصراع بين ملاك الأراضى والنخبة الصناعية فى هذه الحالة مستحيلا، وهو ما أضعف قدرة أعضاء النخبة الصناعية على إتباع مصالحهم بشكل مستقل عن مصالح كبار ملاك الأراضى. ثالثا كان وجود القوات البريطانية فى البلاد يمنع النخب المصرية،

والدولة فى هذا الشأن، عن إتباع سياسة حماية الصناعات الناشئة من الواردات المصنعة الرخيصة. وفى ظل قواعد التجارة الحرة كانت الميزة النسبية الوحيدة التى تمتلكها مصر تكمن فى تصدير القطن الخام إلى الأسواق الأوروبية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت مصر تفاقم أزمة مجتمعية عميقة. فمعدلات البطالة والتضخم المرتفعة، وتفاوت الدخل المتزايد، وعجز الحكومة المشكلة من حزب الوفد (الحزب المهيمن على السلطة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢) عن نيل الاستقلال التام عن بريطانيا، وعجز النخب الاقتصادية عن تعميق عملية التصنيع أبعد من المرحلة السهلة المتمثلة فى إنتاج السلع الاستهلاكية الأولية، أدت إلى تفتيت القوى الاجتماعية والسياسية. لذلك تكاثرت الحركات السياسية من كل الأنواع، من الحركات الشيوعية السرية إلى الأحزاب الفاشية مثل مصر الفتاة. وكانت الحكومات تشكل وتحل بسرعة كبيرة. وأخيرا لجأت جماعات معارضة غير معروفة إلى حرق بعض معالم القاهرة الرئيسية فى فبراير ١٩٥٢.

انتهى هذا الاضطراب السياسى المتصاعد والمنفلت بالانقلاب العسكرى فى يوليو ١٩٥٢. قال الضباط الأحرار، بزعامة جمال عبدالناصر، أن الحالة غير المستقرة فى مصر تطلبت تدخلهم لتخليص البلاد من الحكم الملكى الفاسد لأسرة محمد على. لم يكن لدى الضباط الأحرار أجندة اقتصادية واضحة المعالم، بل مجرد دعوات مبهمة للاستقلال والتنمية والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك فقد وصل الضباط الأحرار للسلطة وصمموا على تبنى سياسات ظلت على الأجندة المصرية الوطنية لأربعين سنة تقريبا. وفى برنامج النقاط الستة، أعلن الضباط الأحرار أن نظامهم سوف يخلص البلاد من الإقطاع والاستعمار وسوف يبنى قوة عسكرية قوية ويتابع التنمية الاقتصادية.

نجح النظام الجديد فى التفاوض على الانسحاب الكامل للقوات البريطانية التى كانت متمركزة فى منطقة قناة السويس، وبالفعل غادرت آخر قوة بريطانية أرض مصر فى يونيو ١٩٥٤. على أن رحيل البريطانيين لم يحقق فحسب هدفا وطنيا قديما، وإنما أدى كذلك إلى تحرير البلاد من القواعد (السياسية والاقتصادية) التى كان يفرضها

المندوب السامى البريطانى الذى كان يمثل السلطة الحقيقية وراء الملك. ومن الأمثلة الواضحة على هذه السلطة إعادة حزب الوفد إلى السلطة بعد أن حل الملك وزارته عام ١٩٤٢. كان الوفد يؤيد الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية، على عكس التأييد السرى للملك والجماعات السياسية الأخرى لقوات المحور. ومن أجل فرض قرار إعادة الوفد إلى الوزارة حاصرت قوات بريطانية القصر إلى أن أذعن الملك للمطالب البريطانية. وفى ١٩٥٤، وبعد أزمة داخلية داخل صفوف الضباط الأحرار حول مناقشات بشأن النظام السياسى المناسب، نال النظام استقلالا عن كل القوى السياسية عن طريق إلغاء الأحزاب السياسية وفرض نظام الحزب الواحد تحت سيطرته. وهذا الإجراء كان من شأنه أن يكلف النظام سوء ظن النخب ومقاومتها لخطط النظام للتنمية الاقتصادية.

ومن أجل القضاء على الإقطاع (كما وصف النظام آنذاك ملكيات الأراضى الكبيرة)، أصدر النظام فى سبتمبر ١٩٥٢ قانون الإصلاح الزراعى الأول. وضع هذا القانون ٢٠٠ فدان (حوالى ٢٠٠ هكتار) سقفا لملكية الأرض، وهو سقف أقل تشددا بكثير من ذلك الذى اقترح فى وقت سابق. على أن ذلك لم ينفذ فقط من أجل إعادة توزيع الأراضى فى حد ذاته، وإنما فى الأغلب اعتقادا بأن هذا القانون من شأنه أن يحرر رأس المال من الزراعة ويوجهه نحو الاستثمار الصناعى. وقد أسهم القانون فى خفض نصيب كبار ملاك الأراضى من حوالى ٢٠٪ من ملكية الأرض الكلية إلى ٦٪ فقط، بينما ارتفع نصيب أفقر الملاك (٩٥٪ من كل الملاك) من ٣٥٪ إلى ٤٦،٦٪. وبعد ذلك أصدر قانونين آخرين للإصلاح الزراعى فى عامى ١٩٦١ و١٩٦٩. خفض قانون ١٩٦١ سقف ملكية الأرض إلى ١٠٠ فدان للشخص، ثم خفضها قانون ١٩٦٩ أكثر إلى ٥٠ فدان للشخص و٢٠٠ فدان للأسرة. وبهذه الإجراءات قضى النظام الناصرى على القاعدة الاقتصادية لقوة نخب ملاك الأراضى وخفف التوزيع غير المتساوى للأرض الزراعية[٢٩].

ومن أجل تشجيع التنمية الاقتصادية سعى النظام إلى دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبى. ففى عام ١٩٥٢ أنشأ النظام الجديد المجلس الدائم لتنمية الإنتاج الوطنى لتقييم جدوى مشروعات القطاع الخاص الصناعية وتقديم النصح لرجال الأعمال المكنين. وكان على المجلس أن يتعاون مع القطاع الخاص فى تأسيس مشروعات مشتركة، وأصدر النظام الجديد قوانين سخية للغاية لتشجيع الاستثمار الأجنبى. فجاء قرار (قانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢) ليلغى شرط أن يكون ٥١٪ من ملكية المشروعات الصناعية مصريا. كان هذا القانون قد أصدر فى عام ١٩٤٧ كجزء من عملية التمصير فى ذلك الوقت، لكن إتحاد الصناعات المصرية ضغط على الحكومة لإلغائه، دافعا بأن رجال الأعمال المحليين عاجزون عن تحقيق التصنيع المنشود بمفردهم. ثم سمح قانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ للمشروعات الأجنبية فى السنوات الست الأولى من الاستثمار بإعادة أرباح سنوية فى حدود ١٠٪ من رأس المال المستثمر إلى بلادها، وبعد ذلك فى حدود ٢٠٪ سنويا(٣٠). ليس ذلك فقط، بل أصبح قانونيا كذلك أن يمتلك رأس المال الأجنبى ١٠٠٪ من الأسهم فى الصناعات الجديدة (مادة ٢ من قانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤). وفى حالة فشل المشروع، كانت قوانين أخرى تعطى إعفاءات مالية كاملة للصناعات الجديدة وتسمح للشركات الأجنبية بإعادة تصدير كل رأسمالها بعد سنة واحدة فقط من العمل(٣١).

ورغم حوافز الاستثمار السخية التى قدمتها الحكومة الجديدة، قلل كل من رجال الأعمال المصريين والمستثمرين الأجانب استثماراتهم الصناعية، ولجئوا إلى فض شركاتهم بتوزيع حصص مرتفعة جدا تصل إلى ٨٠٪ من الأرباح، بما أدى إلى تآكل رأس المال غير المدفوع، أى رأس المال الذى يعاد ثانية إلى الصناعة(٣٢). فتراجع إجمالى الاستثمار الخاص من ١١٢ مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى ٣٩ مليون فقط عام ١٩٥٦(٣٣). ومع ذلك فقد كان تردد رجال الأعمال (المصريين وغيرهم) فى المشاركة فى سياسات التنمية التى تقودها الدولة مفهوما. فإقصاء رجال الأعمال عن النظام السياسى الذى من خلاله يمكن لهم أن يحموا مصالحهم لم يشجعهم على الاستثمار فى النظام الجديد مهما كانت الحوافز التى يقدمها النظام. وقد أسهمت قوانين

الإصلاح الزراعى فى تردد رجال الأعمال فى الاستثمار أكثر فى قطاع الصناعة. فلم يدرك النظام آنذاك أن رجال الأعمال الصناعيين ينتمون إلى صفوف ملاك الأراضى. وقد تسببت قوانين الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢، رغم اعتدالها، فى جعل النخب الصناعية تتوجس من غرض النظام من الاهتمام بالصناعة. فقد خافوا من أن تستولى الحكومة على مصانعهم، خاصة وأن النظام الجديد كان ينظر إليه بوصفه دخيلا على المشهد السياسى الذى كانوا يسيطرون عليه لفترة طويلة.

أدى تردد القطاع الخاص فى الاستثمار فى الصناعة إلى موجة التأميم التى بدأت عام ١٩٥٦ وتطورت لتشكل قطاع عام ضخم فى الستينات. كان ظهور القطاع العام قد بدأ بتخطيط النظام لمشروع ضخم، هو السد العالى بأسوان. كان الهدف من السد التزويد الثابت لمصر بالماء لزيادة رقعة الأرض القابلة للزراعة، ولعل الأهم من ذلك كان توفير القوة الكهرومائية المطلوبة بشدة لإنشاء الصناعات الثقيلة والوسيطة. وبعد فترة قصيرة من الانقلاب العسكرى تم إنشاء مصنعين كبيرين: مصنع الأسمدة بأسوان ومجمع الحديد والصلب فى ضاحية حلوان بالقاهرة.

كانت كل المشروعات الاقتصادية تناقش مع مجموعة صناعات مصر وإتحاد الصناعات المصرية. ورغم محاولات الحكومة الجديدة لدعم وتضمين القطاع الخاص فى عمليات صنع القرار، ظل رجال الأعمال الخاصون ممتنعين عن المشاركة مع الحكومة فى خططها التصنيعية الطموحة، ولم يتحركوا لزيادة الاستثمارات الصناعية للأسباب التى أوردتها آنفا. ويذهب بعض المؤلفين إلى أن القطاع الخاص، بطريقة أو بأخرى، كان أداة إفناء نفسه(٣٤).

أدت المعركة السياسية لبناء السد العالى إلى تشكيل نواة القطاع العام. فى بادئ الأمر لجأت مصر إلى البنك الدولى تطلب قرضا لتمويل بناء السد. فى غضون ذلك، وفى مسعاها لإنشاء جيش قوى، خاصة بعد نكسة ١٩٤٨ وإنشاء دولة إسرائيل، كانت مصر قد طلبت شراء أسلحة من الولايات المتحدة. لكن الولايات المتحدة رفضت خوفا من أن هذه الأسلحة قد تقوى يد مصر العسكرية على إسرائيل. فردت مصر على ذلك

بشراء الأسلحة من الإتحاد السوفيتي عن طريق تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٥٤، فأجبرت الولايات المتحدة وبريطانيا البنك الدولي على سحب دعمه لتمويل السد العالي. وفي رد فعل درامي على ما اعتبره إهانة، أمم عبدالناصر قناة السويس، وهو التحرك الذي تسبب في حرب السويس التي شنتها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على النظام الجديد. وانسحبت القوات الغازية في ديسمبر ١٩٥٦ تحت ضغط من الولايات المتحدة وتدخل من الإتحاد السوفيتي الذي هدد باستخدام القوة النووية. وانتقاما من المحتلين أمم عبدالناصر كل الأصول البريطانية والفرنسية. ومن أجل إدارة الأصول المؤممة، أدخلت الحكومة المصرية التنظيم الاقتصادي في عام ١٩٥٧. ووضعت الحكومة أول خطة تصنيع ثلاثية السنوات في عام ١٩٥٧، والخطة الأولى بتأكيدها على التصنيع أدت إلى زيادة الاستثمارات من ٢ مليون جنيه فقط في ١٩٥٧ إلى ٤٩,٣ مليون عام ١٩٦٠. ونمت القوة العاملة بمعدل ٨,٥٪ سنويا في أثناء نفس الفترة[٣٥]. وقد نما رأس المال الثابت في التصنيع بمعدل ٨٢٪ في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠[٣٦].

جاء نجاح الخطة الثلاثية الأولى ليشجع الحكومة على مواصلة المسيرة بخطة خمسية. وقد كان الأداء الضعيف للقطاع الخاص منذ عام ١٩٥٢ مسئول جزئيا عن موجات التأميم الكاسحة للأصول المصرية التي حدثت في الستينات، لكن ثمة عوامل سياسية أسهمت هي الأخرى في ذلك. كان من أهم هذه العوامل انفصال الوحدة المصرية – السورية في عام ١٩٦١ التي كانت قد تكونت في ١٩٥٨، فإعلان القوانين الاشتراكية لعام ١٩٦٠ قوبل بمقاومة قوية من النخب الصناعية والتجارية السورية ومن الجيش السوري، بما أدى إلى انقلاب وحل الوحدة. وخوفا من أن تلجأ النخب المصرية إلى نفس الوسائل، قام عبدالناصر بتأميم ومصادرة غالبية الأصول غير الزراعية لقطع الطريق على أية محاولة لتغيير النظام. ووفقا لوتربيري **Waterbury** فإنه بحلول عام ١٩٦٥ كان القطاع العام يشكل ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي و٤٥٪ من الادخار المحلي و٩٠٪ من إجمالي رأس المال المحلي[٣٧].

ومن خلال السيطرة على غالبية الموارد الاقتصادية، حقق النظام درجة عالية من الاستقلالية عن كل القوى الاجتماعية، خاصة عن النخبة الصناعية العنيدة، وشرع فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٦١-١٩٦٤/١٩٦٥. أكدت الخطة على تطوير الصناعات الثقيلة والسلع الاستهلاكية والبضائع الاستهلاكية المعمرة، وحاولت أن تشجع الصناعات الموجهة نحو التصدير. فى تلك الفترة تم استثمار ٥٠٠ مليون جنيه فى قطاع الصناعة. وفيها أيضا نمت الصناعة سنويا بمعدل ٩٪، وبلغ نمو الناتج المحلى الإجمالى ٥,٥٪[٣٨]. وفى ١٩٦٤-١٩٦٥ بلغ نصيب الصناعة من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٪[٣٩]. كما نمت قوة العمل بشكل كبير خلال فترة الخطة، من ٦ مليون عامل إلى ٧,٣ مليون عامل، بزيادة قدرها ٢٢٪[٤٠]. ومع ذلك فقد تسببت موجة التصنيع فى النصف الأول من الستينات فى فاتورة استيراد عالية للمنتجات الوسيطة (٣٨٪ من الواردات الكلية فى ١٩٦٥-١٩٦٦) والسلع الإنتاجية (٢٤٪ من الواردات الكلية لنفس السنة)[٤١].

إن النظام الناصرى، الذى كان يسعى إلى بناء تحالف اجتماعى جديد لتأييد سياساته، اتخذ عدة إجراءات لتقليل أشكال اللامساواة الصارخة فى الدخل التى تكرست قبل ١٩٥٢. فإضافة إلى الإصلاح الزراعى ثبت النظام إيجار الأرض الزراعية والعقارات عند مستويات منخفضة. وأصبحت عقود الإيجار قابلة للتوريث، بما اختزل دور الملاك إلى مجرد محصلين لإيجارات منخفضة جدا لا تتغير على مدى سنوات قادمة. وبالفعل أصبح المستأجرون شركاء فى ملكية الأرض الزراعية والعقارات. فإذا أراد الملاك أن يبيعوا ممتلكاتهم، كان عليهم أن يحصلوا على موافقة المستأجرين الذين كانوا يحصلون على ٥٠٪ من إيراد البيع فى مقابل إخلاء الأرض أو العقارات المستأجرة[٤٢]. كما تم مد برنامج التعليم العام المجانى ليشمل كل مراحل التعليم، بما فى ذلك التعليم العالى. كما شرعت الحكومة فى برامج الصحة العامة، حيث تعهدت بتوفير الرعاية الصحية المجانية لكل من لا يستطيعون تحمل العلاج الخاص. وكذلك دعم النظام المواد الغذائية الرئيسية، خاصة الخبز، وثبت أسعار منخفضة لمعظم المنتجات المصنعة. وألزم النظام نفسه بالتشغيل الكامل عن طريق ضمان التوظيف لكل

خريجى الدبلومات والجامعات. وكان الحد الأدنى للأجور وقوانين العمل السخية تضمن حقوق العمال الاقتصادية. وقد أسهمت كل هذه الإجراءات فى تضييق أشكال اللامساواة فى الدخل. فتناقصت نسبة الأسر الفقيرة من ٣٥٪ فى ١٩٥٨--١٩٥٩ إلى ٢٧٪ فى ١٩٦٤–١٩٦٥ بالنسبة للأسر الريفية، ومن ٣٠٪ إلى ٢٧,٨٪ بالنسبة للأسر الحضرية. كما زاد نصيب الأجور من إجمالى الدخل من ٣٨٪ فى ١٩٥٠ إلى ٥٠٪ فى ١٩٦٧–١٩٦٨[٤٣].

بهذه الإجراءات خلق النظام قاعدة اجتماعية قوية لتأييد سياساته. وكانت هذه القاعدة الاجتماعية تتكون من الطبقة الوسطى (المستفيد الأكبر من سياسات التعليم المجانى والعمل المضمون) والعمال والفلاحين. وثمة شريحة من نخبة رجال الأعمال انخرطت بشكل رئيسى فى التشييد والتجارة الداخلية انضمت إلى التحالف الاجتماعى المؤيد للنظام.

شهد النصف الثانى من الستينات تباطئا فى النمو، ولم يتجاوز متوسط النمو الاقتصادى ٣,٣٪ سنويا. كان هذا التباطؤ الاقتصادى ناتجا عن عوامل كثيرة. فسياسة إحلال الواردات فى النصف الأول من الستينات، إلى جانب القوانين الاشتراكية لإعادة توزيع الدخل وسياسات الرفاه الاجتماعى، زادت عبء الدولة المالى بشكل هائل، فيما ظل الادخار المحلى، وبالتالى الاستثمار، عند مستويات منخفضة نسبيا. ونظرا لعدم وجود قدر معقول من الاستثمار الأجنبى المباشر، لم يستطع النظام أن يحافظ على معدلات الاستثمار العالية المطلوبة للحفاظ على اقتصاد مرتفع النمو. وكان معظم الإنتاج موجه لإشباع الطلب الداخلى. وقد أدى غياب إستراتيجية فعالة لتصدير المصنوعات إلى تحجيم أفق السوق، وبالتالى أفق إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات ذاتها.

ثمة عوامل أخرى غير اقتصادية أسهمت فى تعميق الأزمة الاقتصادية فى النصف الثانى من الستينات. فظهور قطاع عام كبير أدى إلى خلق طبقة جديدة لإدارته، أى نخبة بيروقراطية[٤٤]، تلك التى تحتل المستويات العليا فى البيروقراطية المسئولة

عن إدارة القطاع العام والتى بدأت تعمل كملاك جماعيين للشركات العامة، بما أخضع الإنتاج إلى إشباع مصالحهم الشخصية على حساب المتطلبات العامة. وتلك النخبة البيروقراطية، من خلال السيطرة على أصول القطاع العام، نجحت فى جمع ثروات ضخمة من خلال الرشوة والفساد. كان هناك قطاع خاص كبير لا يزال موجودا فى مصر، خاصة فى الزراعة والتشييد والتجارة الداخلية. وقد أدت العلاقات بين القطاعين العام والخاص إلى خلق قنوات للفساد والرشوة والتراكم الخاص للأرباح من جانب النخب البيروقراطية. وقد تمكن رجال الأعمال المصريون من توليد ثروات كبيرة من خلال بناء احتكارات فى تجارة الجملة، والاتجار فى سلع السوق السوداء، والعمل كمقاولين من الباطن للقطاع العام(٤٥).

تفاقمت الأزمة الاقتصادية بدخول مصر حربين كبيرتين: حرب اليمن (١٩٦٣-١٩٦٧) والحرب العربية - الإسرائيلية ,١٩٦٧ كانت الحربان مكلفتين للغاية، وتم تمويلهما عن طريق تقليل الاستثمارات وليس الاستهلاك. فالنظام لم يشأ أن ينفر قاعدته الاجتماعية بزيادة أسعار المواد الاستهلاكية، خاصة بعد تجربة قصيرة لرفع الأسعار فى ١٩٦٥ أدت إلى احتجاجات جماهيرية. قادت الأزمة عبدالناصر نفسه إلى أن يحاول إصلاح النظام. ففى ١٩٦٥ حاول أن يدير القطاع العام وفقا لقواعد السوق الحر بفصل الإنتاج عن معايير الرفاه. كما حاول أن ينشئ منطقة حرة فى بورسعيد فى محاولة منه لجذب الأموال العربية وتشجيع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير(٤٦).

وفى خطاب له مع رؤساء كل شركات القطاع العام فى ١٨ مارس ١٩٦٧، كرر عبدالناصر الحاجة إلى ربط الأجور بالإنتاج، قائلا أن الاشتراكية لا تعنى تساوى الأجور وإنما تساوى فرص العمل. كما حاول أيضا أن يزيل تسييس الإنتاج بإضعاف سلطة الإتحاد الاشتراكى العربى، وهو الحزب السياسى الوحيد للنظام، من خلال إنهاء تدخله فى قرارات الإنتاج وتحجيم دوره فى تنفيذ الخطط والإشراف على العلاقات بين الإدارة والعمال(٤٧).

لكن عبدالناصر لم ينجح فى إعادة تشكيل النظام فى النصف الثانى من الستينات، فعلاقات القوة القائمة والتحالف الاجتماعى الذى كان يؤيد النظام حالا دون ظهور سياسة تصنيع تدار وفقا لمعايير السوق. فعلاقات القوة هذه كان لا بد أن يعاد بنائها بما يسمح بظهور نخبة جديدة تستطيع أن تقود المجتمع نحو التحرير الاقتصادى.

التحرير الاقتصادى وظهور الاقتصاد الريعى (١٩٧٤-١٩٩١)

كان رحيل جمال عبدالناصر فى ١٩٧٠ فاتحة لصراع على السلطة بين شرائح النخب السياسية - البيروقراطية المهيمنة. فشريحة البيروقراطية الحاكمة (الشريحة المؤيدة للسياسات الناصرية) كانت ترى حلا للأزمة الاقتصادية فى تعميق ما يسمى بالاقتصاد الاشتراكى، بتمديد سلطة الدولة على القطاعات الاقتصادية التى ظلت خاصة حتى ذلك الوقت، خاصة الزراعة والتشييد والتجارة الداخلية. وثمة شريحة أخرى من النخبة البيروقراطية كانت تفضل العودة إلى آلية السوق وتفكيك القطاع العام وتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر كحل وحيد للأزمة الاقتصادية العميقة. بلغ الصراع بين الشريحتين مداه فى مايو ١٩٧١، عندما نجح الرئيس السادات فى التخلص من الشريحة الناصرية من خلال الاعتقالات الكاسحة لمعارضيه الرئيسيين.

ويغرض جذب الاستثمار الأجنبى أصدر السادات قانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ الذى اشتمل على حوافز كثيرة لجذب هذا الاستثمار، مثل إنشاء "المناطق الحرة" التى تحصل الشركات الجديدة فيها على حوافز خاصة، كالإعفاء لمدة خمس سنوات من الضرائب للشركات الجديدة وضمان الحماية من الإجراءات الحكومية من نوع التأميم. وقد منحت المشروعات المشتركة بين الشركات الأجنبية ووحدات القطاع العام استقلالية[٤٨]. ورغم الحوافز السخية الواردة بهذا القانون، لم تتولد استثمارات أجنبية كبيرة. وظلت البلاد تعانى من مضاعفات حرب الأيام الستة ١٩٦٧ التى خلقت مناخا سياسيا يتسم بعدم الاستقرار إلى درجة تجعل المستثمرين المكنين لا يأخذون هذا القانون بجدية.

وقد أوضحت معاهدة السلام السوفيتية – الأمريكية ١٩٧٢ للسادات أن مصر لم يعد بمقدورها أن تواصل الاعتماد على دعم الإتحاد السوفيتي. ولكي تتوصل مصر إلى تفاهم مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة، آثر السادات حربا محدودة ١٩٧٣ لوضع قضية الصراع العربي – الإسرائيلي على الأجندة الدولية وطرح خيارات تسوية الصراع. بعد ذلك بعام واحد، أعلن الرئيس السادات سياسة الباب المفتوح الاقتصادية، كما أصدر قانون آخر للاستثمار، قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لتشجيع الاستثمار الأجنبي ولتوصيل رسالة عن نية مصر في إعادة دمج اقتصادها في النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي. وإضافة إلى الحوافز المتضمنة في قانون ١٩٧٢، نص قانون رقم ٤٣ على أن أي مشروع تتم الموافقة عليه سيعتبر تلقائيا جزء من القطاع الخاص حتى لو كانت شركات القطاع العام تشارك فيه. وقد جاءت نتائج هذا النص الأخير بعيدة المدى. فبهذا القانون أعفيت مشروعات القطاع الخاص من قوانين العمل التي تفرض تمثيل العمال في الإدارة ومشاركة العمال في الربح وتثبيت العمال[٤٩]. أزال القانون المطلب السابق بالملكية المصرية لأغلبية الأسهم، وتضمن حماية صريحة ضد التأميم ونزع الملكية[٥٠].

كان السادات مقتنعا بأن مصر لكي تجذب الاستثمارات الأجنبية عليها أن تتحالف مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة. وقد اتخذ السادات خطوة هامة على طريق صياغة هذا التحالف الجديد بقراره عقد معاهدة سلام مع إسرائيل، وهي المعاهدة التي أدت إلى عزل مصر عن العالم العربي وتوقف المعونة العربية بعد زيارة السادات للقدس في ١٩٧٧. ولتعويض مصر عن فقدان المعونة العربية وكمكافأة على عقد معاهدة سلام مع إسرائيل، بدأت الولايات المتحدة تقدم لمصر معونة سنوية قدرها ٢,١ مليار دولار[٥١].

لكن سياسة الباب المفتوح أخفقت في جذب قدر معقول من الاستثمار الأجنبي المباشر. فمن عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٢ لم تتجاوز الاستثمارات الإجمالية المحولة في ظل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حدود ٥ مليار جنيه. كان الاستثمار المصري يشكل ٦١٪ من إجمالي الاستثمار (٢٤٪ من القطاع العام و٣٧٪ من القطاع الخاص)،

والاستثمار العربى ٢٣٪، واستثمار الدول الغربية ١٦٪ فقط. ومن كل الاستثمارات المحولة، لم ينفذ إلا ٣٢٪ فقط. وشكل رأس المال المصرى (العام والخاص) ٨٠٪ من كل رأس المال الزراعى، ٧٢٪ من الاستثمار الصناعى، ٥٢٪ من الاستثمار المالى، ٧٥٪ من الاستثمار فى التشييد، ٥٧٪ من الاستثمار فى قطاع الخدمات. ومعظم الاستثمارات العربية تركزت فى المناطق الحرة (٧٢٪ من أجمالى الاستثمار المحول إلى ذلك القطاع، يليه الاستثمار المالى (٤٠٪)، ثم التشييد (١٦٪)، ثم الخدمات (١٠٪). وكان رأس المال الغربى يشكل ١٦٪ من الاستثمارات الداخلية، ١٢٪ من الاستثمارات فى المناطق الحرة، بينما وجهت أغلبية الاستثمار الغربى إلى قطاع الخدمات، حيث شكلت ٣٣٪ من مجموع الاستثمار فى هذا القطاع[٥٢]. ومعظم المشروعات التى تمت المصادقة عليها فى ظل قانون ٤٣ تركزت فى البنوك والسياحة وشركات الاستثمار[٥٣]. وفى ذلك قال وتربيرى عن بعض مشروعات الباب المفتوح أنها أدت إلى "نهب مصر"[٥٤]، لأنها كانت تسعى إلى تحقيق أرباح سريعة وكبيرة دون مراعاة القانون.

ومع ذلك فقد شهدت الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ معدلات نمو اقتصادى مرتفعة. وكانت معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى متفاوتة فى تلك الفترة، حيث بلغت مستويات مرتفعة فى أعوام ١٩٧٦ (٢١,٥٪) و١٩٨٢ (١٢,٤٪) و١٩٧٩ (١٦,٣٪) و١٩٧٧ (١١,٥٪) و١٩٨٠ (٩,٧٪) و١٩٨٣ (٨,٨٪) و١٩٨٨ (٨,١٪). بينما كانت نسبة النمو سالبة فى عامى ١٩٨١ (-٢,٥٪) و١٩٧٤ (-٢,٥٪)[٥٥].

حدثت الزيادة الكبيرة فى الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ فى الغالب نتيجة للتحول مباشرة من مصادر الدخل الإنتاجية إلى أشكال مختلفة من الدخل غير الإنتاجى أو الريع. فالزيادة فى أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣ أثرت بدرجة كبيرة على مصر من خلال تحويلات العاملين المصريين فى الخليج، وزادت عائدات قناة السويس والسياحة وبيع النفط المصرى. فقد زات صادرات النفط من ١٨٧ مليون دولار فى ١٩٧٤ إلى ٣,٣٢٩ مليون دولار فى ١٩٨١-١٩٨٢. وزادت تحويلات العاملين من ١٨٩ مليون دولار فى ١٩٧٤ إلى ٢,٨٥٥ مليون دولار فى ١٩٨٠-١٩٨١، لتهبط إلى ١,٩٣٥ مليون دولار فى ١٩٨١-١٩٨٢. ثم ازدادت التحويلات بقوة من ٢,٩٧٣ مليون دولار

فى ١٩٨٥-١٩٨٦ إلى ٨.٨٨٤ مليون دولار فى ١٩٨٧-١٩٨٨، لتهبط ثانية إلى ٣.٧٤٣ مليون دولار فى ١٩٨٩-, ١٩٩٠ وازدادت عائدات قناة السويس من ٨٥ مليون دولار فى ١٩٧٥ إلى ٩٠٩ مليون دولار فى ١٩٨١-١٩٨٢، ومن ١,٠٢٨ مليون دولار فى ١٩٨٥-١٩٨٦ إلى ١,٤٧١ مليون دولار فى ١٩٨٩-١٩٩٠. وارتفعت عائدات السياحة من ٢٦٥ مليون دولار فى ١٩٧٥ إلى ٦١١ مليون دولار فى ١٩٨١-١٩٨٢، ثم إلى ١,٤٧٢ مليون دولار فى ١٩٨٩-١٩٩٠[٥٦].

كما ازدادت المساعدات القادمة من الدول العربية فى شكل منح أو قروض نقدية وإيداعات وقروض لبرامج المشروعات من ٩٠٥ مليون دولار فى ١٩٧٣ إلى ١.٧٥١ مليون دولار فى ١٩٧٧، لتهبط إلى ٨٨٥ مليون دولار فى ١٩٧٩، وهو الهبوط الذى نتج عن زيارة السادات إلى إسرائيل[٥٧]. ورغم تلقيها هذه التدفقات الخارجية غير المسبوقة، رفعت مصر أيضا دينها الخارجي من ٣ مليار دولار فى ١٩٧٤ إلى ١٩ مليار دولار فى ١٩٨١، ثم إلى ٣٧ مليار دولار فى ١٩٨٦(٥٨). وقد نتج هذا الدين الخارجي المتصاعد عن زيادة الواردات وتراجع الصادرات التقليدية. فزاد العجز التجارى من ٤.٩٧٨ مليون دولار فى ١٩٨٥-١٩٨٦ إلى ٨.٢٩٦ مليون دولار فى ١٩٨٩-١٩٩٠[٥٩].

فى ظل سياسة الباب المفتوح أخذ القطاع الخاص دورا أكبر فى الاستثمارات، وتم توسيع الإقراض الرخيص نسبيا لرجال الأعمال. ومع ذلك فقد تركزت أغلب استثمارات القطاع الخاص فى نشاطات غير إنتاجية، مثل البنايات الفاخرة والمضاربة فى العقارات واستيراد السلع الكمالية. بل ونجح بعض رجال الأعمال فى تحويل جزء من القروض إلى حساباتهم الشخصية خارج مصر[٦٠]. ولذلك تراجع نصيب الصناعة من إجمالى الاستثمارات من جانب كل من القطاع الخاص والعام من ٤٠٪ فى ١٩٦٧-١٩٧٣ إلى ١٩٪ فقط فى ١٩٨١-١٩٩١[٦١].

لقد تحولت مصر فى الثمانينات إلى اقتصاد ريعى يعتمد على مصادر الدخل الخارجية، فى الوقت الذى أهملت فيه قطاعاتها الإنتاجية: الزراعة والصناعة.

فإجراءات التحرير الاقتصادى لم توجه نحو إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير وفقا لنموذج شرق آسيا، وإنما إلى اقتصاد مفتوح نسبيا سرعان ما قضى على التصنيع.

لقد فشلت سياسة الباب المفتوح فى توليد فرص العمل لقوة عاملة كبيرة. ففى كامل الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠، لم تسهم المشروعات المندرجة تحت قانون ٤٣، سواء فى داخل البلاد أو فى المناطق الحرة، إلا بأقل من ١,٥٪ من فرص العمل الكلية[٦٢]. فالاقتصاد المصرى ككل مع أنه حقق معدلات نمو مرتفعة فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥ (بمتوسط معدل سنوى قدره ٨٪)، شهد نموا فى البطالة، بمعنى أن معدل تدمير الوظائف كان أعلى من معدل خلق الوظائف[٦٣]. فارتفعت البطالة السافرة من ٢,٢٪ فى ١٩٦٠ إلى ٤,٣٪ فى ١٩٧٦، ثم قفزت إلى ١١٪ فى ١٩٨٦.

وانخفاض فرص العمل فى القطاع الرسمى نتج عن تكاثر فرص العمل غير الرسمية. فقد قدرت فرص العمل غير الرسمية فى ١٩٧٦ بـ٢,٤ مليون عامل، بينما لم يتجاوز التشغيل الإجمالى فى القطاع غير الزراعى الخاص الرسمى حد ١٧٠,٠٠٠ عاملا. وفى ١٩٨٥ بلغت العمالة غير الرسمية ٢,٩ مليون، ثم قفزت إلى ٤,٨ مليون عامل فى التسعينيات[٦٤].

كانت مستويات الأجور فى المشروعات المندرجة تحت قانون ٤٣ متفاوتة. فكانت مرتفعة نسبيا فى مشروعات التمويل والخدمات، ومنخفضة عنها كثيرا فى المشروعات الصناعية. فكان متوسط الأجور فى المشروعات الصناعية قريب من متوسط أجور العمال غير المهرة فى قطاع البناء[٦٥]. والنتيجة الطبيعية المهمة لهذه التطورات كانت هبوط الأجور الحقيقية. فالأجر الحقيقى لكل عامل (بالدولار الأمريكى فى الأسبوع) انخفض من ٧٠ دولار فى ١٩٨٠ إلى ١١ دولار فى ١٩٩١. ونتيجة لذلك انخفضت تكلفة وحدة العمالة الحقيقية من ٠,٨٢٧ دولار فى ١٩٨٠ إلى ٠,٣٣٣ فى ١٩٩١[٦٦]. وقد ازداد هذا الاتجاه سوءا فى التسعينات مع تطبيق برنامج التكيف الهيكلى.

فى غضون ذلك كان النمو الاقتصادى فى مصر ككل، وفى المشروعات المندرجة تحت قانون ٤٣، يعتمد بشدة على ارتفاع كثافة رأس المال. ففى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٩ كان متوسط معدل النمو السنوى للناتج ٦,١٢٪، وهو النمو الذى اعتمد على معدل نمو سنوى لرأس المال قدره ٧,٢٥٪، ومعدل نمو سنوى فى الناتج لكل عامل قدره ٣,٦٥٪. وبلغ معدل نمو رأس المال لكل عامل فى نفس الفترة ٧,١٨٪[٦٧]. هذا الاعتماد الشديد على رأس المال فى اقتصاد قائم على العمالة الكثيفة، مثل مصر، كان المسئول جزئيا عن البطالة المتزايدة وتراجع الأجور فى العقود الثلاثة الأخيرة.

وقد كان من النتائج الرئيسية لسياسة الباب المفتوح معدل التضخم المتزايد، بمتوسط ٢٥-٣٠٪ سنويا فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥[٦٨]. وقد أدى ذلك إلى معدل نمو منخفض جدا للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى. وبالمثل كان متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لكل فرد ٠,٢٪ سنويا فقط فى الفترة ١٩٨٦-١٩٩٣[٦٩].

سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (١٩٩١-٢٠٠٥)

بحلول أوائل التسعينات كان من الواضح أن الاقتصاد المصرى يمر بأزمة. فإجمالى الدين الخارجى بلغ ٤٩ مليار دولار، بينما بلغت نسبة إجمالى الدين الخارجى إلى معدل الناتج المحلى الإجمالى ١٥٠٪. وبلغ العجز فى الميزانية ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتجاوزت نسبة التضخم السنوية ٢٠٪[٧٠]. ثم جاءت حرب الخليج ١٩٩١ لتزيد الأزمة سوءا. فقد عاد أكثر من مليون عامل إلى مصر بعد الحرب، وهو ما أثر بالسلب على تحويلات العاملين، كما تراجعت السياحة بشكل ملحوظ، وهى أحد المصادر الرئيسية للعملات الأجنبية.

ومن أجل علاج الموقف، توجهت مصر إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى طلبا للمساعدة، وعقدت اتفاقية مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ والبنك الدولى فى نوفمبر ١٩٩١. ركز صندوق النقد الدولى على الإصلاحات النقدية والمالية وإصلاح

أسعار الصرف. بينما ركز البنك الدولى على إصلاح الاقتصاد المصرى من خلال الاستثمارات والتحرير والخصخصة. وهكذا وضع لمصر برنامج شامل لتحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادى عرف باسم برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ERSAP، وشرعت الحكومة المصرية فى التنفيذ فى أبريل ١٩٩١.

كانت الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تتمثل فى تحسين ميزان المدفوعات لكى تتمكن مصر من سداد دينها الخارجى، وخفض معدلات التضخم وخفض الدين العام. وقد تطلب ذلك إزالة ضوابط الأسعار، وخفض الإنفاق الحكومى (بما فى ذلك خفض الدعم الحكومى)، وخفض الاستثمارات العامة، وفرض ضرائب جديدة مثل ضريبة المبيعات، وتجميد معدلات الأجور. وفى نفس الوقت كان على الحكومة أن تبيع الشركات العامة وتحرر التجارة الخارجية.

كان من النتائج المهمة التى ترتبت على هذه الإجراءات القضاء على علاقات القوة الشعبية الذى سادت مصر منذ ثورة ١٩٥٢ والتى اجتازت حتى سياسات الباب المفتوح فى السبعينات والثمانينات. فاضطرابات ١٩٧٧ التى تلت قرار الحكومة برفع كل الدعم، والتى كادت بالفعل أن تطيح بالنظام، جعلت الحكومة أكثر حذرا فى محاولاتها لسحب الامتيازات الاقتصادية التى قدمها النظام الناصرى والتى استفاد منها فى المقام الأول الطبقة الوسطى والعمال والفلاحون. وبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى سوف يؤثر بشدة على العمال والفلاحين، كما أدى البرنامج إلى تقليص الطبقة الوسطى، حيث أجبر الكثيرين منها على الانضمام إلى صفوف الفقراء.

شهد العامان الأولان لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى معدلات نمو منخفضة جدا . فمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لم يتجاوز ١,٩٪ فى ١٩٩١-١٩٩٢ و٢,٥٪ فى ١٩٩٢-١٩٩٣, ثم بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ذروته فى ١٩٩٩-٢٠٠٠ إلى ٥,٩٪، لكنه هبط إلى ٣,٤٪ فى ٢٠٠٠-٢٠٠١، ثم إلى ٣,٢٪ فى ٢٠٠١-٢٠٠٢، ثم ٣٪ فى ٢٠٠٢-٢٠٠٣, وبداية من ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أخذ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى التحسن ليصل ٣٪ فى ٢٠٠٣-٢٠٠٤ و٥٪ فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥[٧١]. ورغم معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى، انخفض الناتج

المحلى الإجمالى من ٤ ,٩٠ مليار دولار فى ٢٠٠١ إلى ٨٤,٢ مليار دولار فى ٢٠٠٢، ثم إلى ٧١,٥ مليار دولار فى ٢٠٠٣. ثم زاد قليـلا إلى ٧٨,٣ مليار دولار فى ٢٠٠٤[٧٢]. نتج الأداء الاقتصادى البطيء جزئيا عن الأزمات المالية فى آسيا وأمريكا اللاتينية فى عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨، وهجمات سبتمبر ٢٠٠١، وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى بنسبة ٢٥٪ فى يناير ٢٠٠٣، وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير فى الأسعار ونفقات المعيشة. وكانت النتيجة النهائية للركود فى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ هى هبوط الناتج المحلى الإجمالى لكل فرد من ١,٣١٣ دولار فى ٢٠٠٢ إلى ١,١٩٧ دولار فى ٢٠٠٣، ثم إلى ١,١١١ دولار فى ٢٠٠٤، ثم ارتفع قليلا إلى ١,٢٩٦ دولار فى ٢٠٠٥، لكنه لا يزال دون مستواه فى ٢٠٠٢[٧٣].

أدى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كذلك إلى هبوط حاد فى الاستثمار العام، وفى نفس الوقت تباطأ الاستثمار الخاص. وقد أدى انكماش كل من الاستثمار العام والخاص فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ إلى خفض معدل نمو رأس المال السنوى من ٧,٢٥٪ فى ١٩٧٧-١٩٨٩ إلى ١٩,٠٪ فقط فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨، وتناقص رأس المال لكل عامل من ٧,١٨٪ فى ١٩٩٧-١٩٨٩ إلى ١٧,٠٪ فى ١٩٩٠-١٩٩٨. وبالتلازم مع ذلك انخفض معدل نمو الناتج السنوى من ٦,١٢٪ فى ١٩٧٧-١٩٨٩ إلى ٤,٥٧٪ فى ١٩٩٠-١٩٩٨[٧٤].

كما انخفض الاستثمار فى الصناعة كنسبة من إجمالى الاستثمار من ٢١,٦٪ فى ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٩,٦٪ فى ١٩٩٩-٢٠٠٠، ثم إلى ٧,٢٪ فقط فى ٢٠٠٣-٢٠٠٤[٧٥]. وانخفض نصيب الصناعة من ٤٠٪ فى ١٩٦٧-١٩٧٣ إلى ١٨,٧٪ فى ١٩٨١-١٩٩١، ثم إلى ١٦,٢٪ فى ١٩٩٢-١٩٩٧، ثم إلى ١٢,٢٪ فقط فى ١٩٩٧-٢٠٠٢[٧٦].

لقد أسهم الاستثمار الأجنبى المباشر (أو بالأحرى قلته) فى الركود. فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بنسبة ٥٠٪ فى الفترة ١٩٩١/١٩٩٢-١٩٩٦/١٩٩٧ . فرغم قوانين الاستثمار المتتالية والحوافز المقدمة للمستثمرين، كانت مصر ولا تزال عاجزة عن جذب قدر كبير من الاستثمار الأجنبى المباشر. فهذا الاستثمار الذى كان

متواضعا بالفعل تراجع أكثر من ١,٦٥٦ مليار دولار فى ٢٠٠٠ إلى ٥٠٩ مليون دولار فى ٢٠٠١، ثم إلى ٤٢٨ مليـون دولار فـى ٢٠٠٢(٧٧). ثـم تعـافى فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ليصل إلى ٣,٩ مليار دولار.

لقد حصلت مصر على مقدار كبير من المعونات الخارجية، خاصة فى بداية التسعينات، حيث وصلت المعونات إلى ٥,٤ مليار دولار فى ١٩٩٠ و٥ مليار دولار فى ١٩٩١. كانت هذه المعونات نظير مشاركة مصر فى حرب الخليج الأولى. وبعد ذلك تراجعت المعونات الخارجية، وحتى المعونة الأمريكية أخذت تنقص سنويا لتصل فقط إلى ١,٩ مليار دولار فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥, وقد خفضت المعونة الاقتصادية الأمريكية من ٦٥٥ مليون دولار فى ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٥٣٥ مليون دولار فقط فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بينما استقرت المعونة العسكرية عند مستوى ١,٣ مليار دولار سنويا. ومن المتوقع أن تنخفض المعونة الاقتصادية الأمريكية أكثر فى السنوات القادمة[٧٨].

كان تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على نمو العمل والوظائف فى التسعينات مخيبا للآمال فى أحسن الأحوال. فقد أدى تطبيق البرنامج إلى هبوط حاد فى استثمارات القطاع العام، وبالتالى التشغيل. ولم يزد نصيب القطاع الخاص فى التشغيل إلا بدرجة هامشية، رغم الأولوية التى أعطيت للاستثمارات الخاصة[٧٩]. وعلى ذلك فقد عجز القطاع الخاص عن التعويض عن تناقص التشغيل العام، فى الوقت الذى تخلت فيه الحكومة عن سياسة تعيين الداخلين الجدد فى سوق العمل. وفضلا عن ذلك بدد القطاع الخاص قدرا كبيرا من رأس المال على مشروعات غير إنتاجية مرتفعة وسريعة العائد مثل المضاربة على الأراضى والعقارات، بينما تم تحويل أرصدة أخرى إلى الخارج فى صفقات مشبوهة[٨٠].

كانت معظم استثمارات القطاع الخاص مركزة أيضا فى القطاعات الاقتصادية التى تتميز باستيعاب منخفض للعمالة ونسب رأس مال - عائد مرتفعة مثل الصناعة (خاصة النفط) والخدمات الاجتماعية، بينما لم تخصص استثمارات كبيرة للقطاعات التى تولد تشغيلا عاليا مثل البناء والتجارة[٨١]. وبالفعل تراجع نصيب الأجور فى

توزيع الدخـــل. ففـى ١٩٩٧ بلغ نصـيب الأجــور من الناتج المحلى الإجمـالى ١١,٤٪ فى الشركات العامة و٦,٧٪ فقط فى الشركات الخاصة[٨٢].

إن موقف العمالة فى الصناعة، وهى القطاع الذى يمكن أن يقود إستراتيجية للتنمية قائمة على التصدير، يمكن أن يوصف فى أحسن الأحوال بأنه كئيب. فقد كشف مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٦ أن ٤٢٪ من العمال فى الصناعة كانوا تحت خط الفقر. كما أوضح مسح عينة المشروعات لعام ١٩٩٨ ومسح عينة القوة العاملة لعام ١٩٩٨ أن أكثر من ٧٠٪ من العمال فى الصناعة الخاصة كانوا فقراء[٨٣]. وقد ازداد حال عمال الصناعة سوءا فى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بينما كانت معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى تحسن.

ووفقا لإحصاءات وزارة الصناعة والتجارة، تحسنت معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٣,٢٪ فى ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٤,٩٪ فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وشهد العامان التاليان ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و٢٠٠٦-٢٠٠٧ زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى قدرها ٦,٨٪ و٧,١٪ على التوالى. ولا يزال من المبكر جدا التنبؤ بما إذا كانت معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى المرتفعة ستظل ثابتة فى المستقبل القريب. وقد بلغ متوسط إنتاج العامل ٢,٥٪ فى ٢٠٠٢، ثم ٧,١٪ فى ٢٠٠٤، ثم انخفض إلى ٢,٤٪ فى ٢٠٠٥, وفى نفس الوقت كانت معدلات نمو الأجر السنوى المتوسط سالبة على مدار كامل الفترة، مسجلةً -١,٠٪ فى ٢٠٠١-٢٠٠٢ و٢٠٠٢-٢٠٠٣٪، ثم ٠٪ فى ٢٠٠٣-٢٠٠٤، -٦,٠٪ فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥[٨٤].

وكان مما ضاعف المشكلات التى أوجدها برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تخلى الحكومة عن ضمان التشغيل الكامل، الذى كان مصانا باعتباره حق دستورى. ونظرا لعدم قدرة الحكومة على تغيير الدستور، لجأت إلى إجراءات أخرى لإبطال هذا الحق. كان من هذه الإجراءات خفض عدد الموظفين الجدد فى القطاع العام والدوائر الحكومية، والسماح للعمال فى الشركات المملوكة للدولة والدوائر الحكومية بأخذ إجازات طويلة بدون مرتب، وفتح الباب لهجرة العمال سواء المؤقتة أو الدائمة.

وفى نفس الوقت، كما أشرنا آنفا، فشل القطاع الخاص فى توليد فرص عمل كافية. فأصبحت البطالة السافرة أحد الأنماط الثابتة لسوق العمل منذ الثمانينات. وقد قدرت الإحصاءات الرسمية معدل البطالة بـ١٢٪ فى ١٩٨٦٪، و٦٪ فى ١٩٩٠-١٩٩١، و٧,٤٪ فى ١٩٩٩-٢٠٠٠, وفى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغ متوسط البطالة ١٠٪[٨٥]. لكن هذه التقديرات، رغم ارتفاعها، ربما تخفف كثيرا من حدة المشكلة. فالتقرير الإستراتيجى للاتجاهات الاقتصادية الذى يصدره مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية يشير إلى أن التعريف الذى تتبناه الحكومة للعاطل تعريف معيب. فوفقا للمصادر الرسمية يكون الشخص عاطلا إذا لم يكن لديه مصدر دخل، على خلاف التعريف الدولى والاقتصادى الذى يعرف الشخص بأنه يكون عاطلا إذا كان يبحث بجدية عن وظيفة ولا يجدها. وبناء على ذلك يقدر التقرير الإستراتيجى معدل البطالة الحقيقى بأنه يتراوح من ٢٥٪ إلى ٣٠٪[٨٦].

وقد أدت خصخصة المشروعات المملوكة للدولة إلى تفاقم المشكلات المتعلقة بالأمان الوظيفى وزادت من البطالة. وفى الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣ تم خصخصة ١٩٧ مشروعا مملوكا للدولة. وقد استخدمت الحكومة أساليب مختلفة للخصخصة: بيع الشركات العامة لمستثمر رئيسى (٢٩ شركة)، وبيع غالبية الأسهم فى سوق الأسهم المالية (٣٨ شركة)، وبيع ٥٠٪ من الأسهم (٦ شركات)، وبيع ٤٠٪ من الأسهم فى سوق الأسهم المالية (١٠ شركات)، وبيع كل الأسهم إلى اتحادات حاملى الأسهم من الموظفين (٣٣ شركة). كما باعت ٦ شركات بطريقة التصفية، و٢٧ شركة كأصول إنتاج، وأجرت ٢١ شركة ووحدة إنتاجية لفترات طويلة. وبلغت قيمة الشركات المباعة بين عامى ١٩٩٧ و٢٠٠٣ إجمالى ١٢ مليار جنيه[٨٧].

ولكى تتمكن من بيع المشروعات المملوكة للدولة، لجأت الحكومة إلى وسائل متعددة لتقليص القوة العاملة. فنقل العمال إلى مناطق بعيدة، على سبيل المثل، أجبر كثيرين منهم على الاستقالة من وظائفهم. وكان الفصل من العمل والتقاعد المبكر إجراءين آخرين لإجبار العمال على الاستقالة. وثمة أسلوب آخر تمثل فى خفض الحوافز والعلاوات التى تمثل نسبة كبيرة من الأجور الرسمية المنخفضة أصلا[٨٨].

وقد أثارت عمليات الخصخصة وخفض الأجور الحقيقية وتقليص سوق العمل اضطرابات عمالية فى أثناء فترتى الباب المفتوح والتكيف الهيكلى. وثمة أمثلة قليلة تصور الصراع المتزايد بين الحكومة وعمال القطاع العام. من ذلك أنه فى سبتمبر ١٩٩٤ منعت قوات أمن الدولة سبعة آلاف عامل فى شركة كفر الدوار للغزل والنسيج (أحد معاقل صناعة المنسوجات) من دخول المصنع، فاقتحم العمال المصنع ونظموا اعتصاما، بينما استمروا فى الإنتاج. وفى الثانى من أكتوبر اقتحمت قوات أمن الدولة مبانى المصنع وأطلقت الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية على المعتصمين. وفى هذه الأحداث قتل أربعة أشخاص، وجرح ١٢٠ شخصا، وتم القبض على ٩٠ آخرين. وقد شن العمال المهددون بالتسريح من العمل وخصخصة مصانعهم سلسلة من الإضرابات فى منتصف التسعينات. وقعت الإضرابات الكبرى فى مصنع مصر حلوان للغزل والنسيج فى ١٩٩٨ . فقد أعطيت القوة العاملة البالغة ٨.٧٠٠ عاملا كلها إجازة لمدة ثلاثة أسابيع، بينما لم يسمح بالعودة إلا ٢.٨٠٠ عاملا فقط[٨٩]. وعلى مدى عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أجبرت سلسلة متواصلة من المظاهرات والإضرابات الحكومة على مساومة عمال الصناعة وموظفى الدولة حول الأجور التى لم تزد منذ منتصف التسعينات. فأذعنت الحكومة لبعض مطالب المتظاهرين. ومع ذلك، فمع زيادة أسعار المواد الغذائية (ارتفعت بنسبة ٤٠٪ تقريبا فى الربع الأخير من ٢٠٠٧)، لا تزال الاحتجاجات والمظاهرات فى ازدياد[٩٠]. وفى مجال الزراعة أصدرت الحكومة فى ١٩٩٢ القانون رقم ٩٦ "لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين" لتعديل قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢ . وقد قصد بهذا القانون أن يحرر القطاع الزراعى بالكامل وأن يقوى حيازات الأراضى على أمل أن أغلبية صغار الملاك سوف يتركون الأراضى بعد الزيادة الكبيرة فى إيجار الأرض. فوفقا للقانون الجديد تم رفع إيجار الأرض ثلاثة أضعاف، وهو مستوى يبلغ ٢٥ ضعف ضريبة الأرض، على مدى فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وبعد عام ١٩٩٧ يتحدد الإيجار وفقا لآليات السوق. لقد أبطل هذا القانون توريث عقود الإيجار، الذى كان عنصرا أساسيا فى الإصلاح الزراعى السابق. وبعد عام ١٩٩٧ يحق للملاك أن يطردوا المستأجرين، وهو الحق الذى استبعدته قوانين الإصلاح الزراعى القديمة.

تشكل الأراضى المستأجرة ٣٤٪ من إجمالى الأرض الزراعيــة فى مصر، وقد أثر قانون ١٩٩٢ على ٩٠٥.٠٠٠ مستأجرا يعولون على الأقل خمسة ملايين فرد[٩١]. واستجابة للمعارضة الشعبية المتنامية على تحديد الإيجارات وفقا لآليات السوق وحدها، أعلنت الحكومة فى أكتوبر ١٩٩٦ أن فترة الإيجار الانتقالية سوف تمدد خمس سنوات إضافية حتى ٢٠٠٢. لكن التمديد لم ينفذ فى نهاية ١٩٩٦، حيث تركت الحكومة الإيجارات تتحدد وفقا لقوى السوق. ومنذ ذلك الحين والحكومة تترك الإيجارات تتحدد وفقا لقوى السوق. قبل ١٩٩٢ كان متوسط إيجار الأرض الزراعية يبلغ ٢٠٠ جنيه للفدان فى السنة، زادت إلى ٦٠٠ جنيه فى الفترة الانتقالية بين ١٩٩٢ و١٩٩٧، ثم زادت ثانية إلى متوسط ٣,٠٠٠-٤,٠٠٠ جنيه بعد ١٩٩٧[٩٢]. وقد وقعت أعمال احتجاج وعنف من جانب الفلاحين كرد فعل على الإجراءات الحكومية. ففى ١٩٩٧ قتل ٤٩ شخصا وجرح ٩٥٦ شخصا وألقى القبض على ٢.٧٨٥ فى منازعات ناتجة عن القانون الجديد[٩٣]. وثمة نتيجة مهمة لقانون ١٩٩٢ تمثلت فى الزيادة فى عدد الفلاحين غير المالكين للأرض. فتقريبا نصف المستأجرين الذين تأثروا بالقانون أصبحوا بدون أرض. والحكومة من جانبها لم تخصص أرضا إلا لـ١٢,٠٠٠ فقط من الفلاحين المطرودين حديثا (١,٥٪ من المتأثرين)[٩٤].

وجاء إلغاء القيود التنظيمية عن الأسعار وتبنى أسعار صرف مرنة ليضيف إلى الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المحلى. فقد ارتفع متوسط سعر صرف الجنيه المصرى/الدولار الأمريكى من ٣,٥ فى أواخر الثمانينات إلى ٤,٣٣ فى ٢٠٠١-٢٠٠٢، ثم إلى ٥,١٣ فى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ومن ٦,١٦ إلى ٧,١٥ فى ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ثم انخفض إلى ٥,٧٥ فى ٢٠٠٤-,٢٠٠٥ وقد أدت فاتورة الاستيراد المصرية المرتفعة وجشع تجار الجملة والقطاعى إلى تفاقم معدلات التضخم، خاصة بداية من ٢٠٠٣. ووفقا للبيانات المقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بلغ مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية ٢١٪ فى ١٩٩١-١٩٩٢، لينخفض إلى متوسط ١٠٪ فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، ولينخفض أكثر إلى متوسط ٤٪ فى الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨-١٩٩٩/٢٠٠٠ . وبعد تعويم سعر الصرف فى ٢٠٠٣ قفز مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية إلى ٢١,٧٪ فى يناير ٢٠٠٤[٩٥].

وحتى مع ذلك فإن الطريقة التى تحسب الحكومة المصرية بها مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية (وفقا لسلة سلع تميل بشدة لصالح السلع المدعومة مثبتة الأسعار) تقلل معدل التضخم الحقيقى. والمقياس الأفضل هو مؤشر سعر الجملة. وقد وصل مؤشر سعر الجملة مستوى مرتفعا قدره ١٨٪ فى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ثم انخفض بعض الشىء إلى ١٦٪ فى ٢٠٠٣-٢٠٠٤[٩٦].

وقد أدت الضغوط التضخمية وسياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى إلى خفض الدخل الحقيقى بنسبة ١٤٪ فى المناطق الحضرية و٢٠٪ فى المناطق الريفية فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٦[٩٧].

كانت المحصلة النهائية لسياسات إجماع واشنطن التى اتبعتها الحكومة هى تعميق الفقر فى مصر. على أنه توجد مقاييس مختلفة للفقر. من هذه المقاييس خط الفقر المتطرف ultra poverty line الذى يقيس الفقر الغذائى، وخط الفقر الأدنى lower poverty line الذى يقدر تكلفة المواد الغذائية وغير الغذائية الضرورية، وخط الفقر الأعلى upper poverty line الذى يعكس الإنفاق الاستهلاكى الفعلى للفقراء.

ووفقا لمسح الإنفاق الأسرى لعام ١٩٩٩-٢٠٠٠ كان ٢٠٪ من كل المصريين يعيشون عند أو تحت خط الفقر الأدنى، ٥٠٪ يعيشون عند أو تحت خط الفقر الأعلى. وكان خط الفقر الأدنى الحضرى أقل قليلا (١٨,٥٪) من الخط الريفى (٢١,٥٪). و٤٦٪ من سكان الحضر كانوا عند أو تحت خط الفقر الأعلى الحضرى، و٥٢٪ من سكان الريف كانوا عند أو تحت خط الفقر الأعلى الريفى. وكانت خطوط الفقر للصعيد والوجه البحرى هى الأكثر ارتفاعا، حيث كان خط الفقر الأدنى يقدر بـ٣٦٪ لحضر الصعيد وحوالى ٣٥٪ لريف الصعيد. ثم قفزت تقديرات خط الفقر الأعلى إلى ٦٩٪ لكل من صعيد مصر الحضرى والريفى. وتقديرات خط الفقر الأعلى كانت أعلى ما تكون فى المناطق الحضرية فى محافظات أسيوط (٩١٪) وسوهاج (٨٥٪) وقنا وبنى سويف (٧٦٪) والشرقية (٧٢٪)، وكانت أدنى ما تكون فى محافظات جنوب سيناء (٧٪) وبورسعيد (١١٪) والسويس (١٨٪). وكان خط الفقر الأعلى الريفى أعلى ما يكون فى محافظات أسيوط

(٨٣٪) وسوهاج (٧٧٪) وقنا وشمال سيناء (٦٢٪)، وأدنى ما يكون فى دمياط (٣٪) وجنوبا سيناء (٨٪)[٩٨].

وفى مسح البنك الدولى للعام ١٩٩٥ قدر أن الـ١٠٪ الأقل دخلا من السكان لم يكونوا يكسبون أكثر من ٤,٤٪ من الدخل الكلى، ونصيب الـ٢٠٪ الأقل دخلا من السكان من الدخل الكلى قدر بـ٨,٩٪. وفى نفس الوقت كان نصيب الـ٢٠٪ الأعلى دخلا من السكان من الدخل الكلى ٣٩٪، ونصيب الـ١٠٪ الأعلى دخلا ٢٥٪ من الدخل الكلى. يبين ذلك أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى أنتج أشكال لامساواة كبيرة فى الدخل. وتتفق تقديرات البنك الدولى لخطوط الفقر الدولية لعام ١٩٩٥ مع نتائج مسح الإنفاق الأسرى لعام ١٩٩٩-٢٠٠٠. ومع أن نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد فى اليوم لم تتجاوز ٣,١٪، فقد ارتفعت نسبة الذين يعيشون بأقل من دولارين فى اليوم إلى ٥٢,٧٪ من إجمالى السكان"[٩٩].

الليبراليون الجدد وأجندتهم الإصلاحية

عقد الحزب الحاكم فى مصر - الحزب الوطنى الديمقراطى - مؤتمرا مهما فى ٢٠٠٣. فى هذا المؤتمر قدمت وحدة السياسات برئاسة جمال مبارك مجموعة من أوراق السياسات كانت بمثابة الأساس لسياسات النظام الجديدة. وفى يوليو ٢٠٠٤ شكلت وزارة جديدة برئاسة الدكتور أحمد نظيف، كانت مهمتها الرئيسية دفع برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وخلق بيئة جاذبة للمشروعات. ضمت وزارة نظيف بين وزرائها رجل الأعمال العملاق رشيد محمد رشيد وزيرا للتجارة الخارجية والصناعة. وقد جاء تعيين رجل أعمال ليترأس مثل هذه الوزارة المهمة كتحرك جديد نادرا ما كان يحدث منذ ١٩٥٢، حيث كانت الوزارات المتعاقبة تعتمد على تعيين تكنوقراط مأخوذين فى الأساس من الوسط الأكاديمى.

وبعد عام من التغييرات السياسية العاصفة وإعادة انتخاب الرئيس مبارك، كلف الدكتور نظيف فى ديسمبر ٢٠٠٥ بتشكيل وزارة ثانية. شهدت وزارة نظيف الثانية تعيين ستة من أعضاء مجتمع الأعمال فى ست وزارات رئيسية: التجارة والصناعة،

والإسكان، والنقل، والصحة، والزراعة، والضمان الاجتماعى. وبذلك بدا أن الدولة ليست متضمنة فى شبكات اجتماعية، كما يذهب إيفانز، وإنما أن كبار رجال الأعمال باتوا الآن مسئولين عن صنع السياسات فى ظل حكم الليبراليين الجدد لمصر.

شرعت وزارتا نظيف فى برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية كانت وحدة السياسات بالحزب الوطنى الديمقراطي قد أعدت مسودته فى ٢٠٠٣، وقد دخل الفريق الاقتصادى الليبرالى الجديد – الذى يتكون فى الأساس من وزير التجارة والصناعة ووزير المالية ووزير الاستثمار (الذى يطلق عليه خبراء كثيرون اسم ترويكا) – فى إصلاحات بعيدة المدى(١٠٠).

قامت وزارة المالية بخفض الجمارك والضرائب. وانخفض متوسط معدل التعريفة من ١٤,٦٪ إلى ٩٪، وتم إلغاء كل الرسوم الضريبية والخدمية الإضافية. وأدى قانون جديد (القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) إلى خفض ضرائب الدخل الشخصية ودخل الشركات بنسبة ٥٠٪، وفرض نسبة ضريبية موحدة جديدة قدرها ٢٠٪، وهكذا اقتربت ضرائب الشركات من ضرائب الدخل الشخصية. ومع ذلك بقى المعدل الأعلى البالغ ٤٠٪ يطبق على المشروعات المملوكة للدولة. وكان خفض ضرائب الشركات بدرجة كبيرة للقطاع الخاص مع الإبقاء على المعدل الضريبى العالى لمشروعات القطاع العام إجراء من شأنه بالتأكيد أن يسرع الخصخصة، وذلك لأن المشروعات المملوكة للدولة ستتعرض للإفلاس فى وقت قصير بسبب المنافسة غير العادلة (الأسعار الأعلى الناتجة عن المعدل الضريبى الأعلى) من شركات القطاع الخاص.

يطبق المعدل الضريبى البالغ ٢٠٪ على الدخل الشخصى الذى يبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه أو ٧,٠٠٠ دولار أمريكى أو أكثر فى السنة. وتطبق معدلات أقل على الدخول السنوية الأقل من ٧,٠٠٠ دولار فى السنة. وضريبة الدخل الموحدة ضريبة تزيد من العبء الضريبى على الدخول الأقل. ولعل المدهش أكثر من ذلك كان توحيد المعدل الضريبى على الدخل الشخصى ودخل الشركات.

وفى يوليو ٢٠٠٤ تم إنشاء وزارة جديدة للاستثمار لتشرف على كل هيئات الاستثمار (الهيئة العامة للاستثمار وهيئة سوق المال وسوق الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية والهيئة العامة للتمويل العقارى ومكتب المشروعات العامة) تحت مظلة واحدة. أنشئت هـذه الوزارة لكى تقدم سياسات استثمارية أكثر تنسيقا وتماسكا وإجراءات أيسر لإنشاء المشروعات فى مصر. لكن مهمتها الرئيسية، رغم ذلك، كانت تتمثل فى دفع عملية الخصخصة.

وفى الفترة من يوليو ٢٠٠٤ إلى مارس ٢٠٠٦ باعت وزارة الاستثمار ٨٠ شركة، أى ما يعادل ٢٧٪ من كل الشركات التى بيعت من ١٩٩١ إلى مارس ٢٠٠٦ بمبلغ قدره ١٩,٩٤٨ مليار جنيه، أى بما نسبته ٥٣٪ من إجمالى إيرادات الفترة[١٠١]. وبلغت الأصول التى بيعت لمستثمرين مصريين فى الفترة من يوليو ٢٠٠٤ إلى يونيو ٢٠٠٥ قيمة ٢,٠٧١ مليون جنيه، أو ٣٧٪ من إجمالى الأصول التى بيعت فى هذه الفترة.

وقد بيعت هذه الأصول بأسعار هزيلة للغاية. فمثلا بيع مصنع قليوب للنسيج بـ٤,٥ مليون جنيه فقط، وبيع فندق آمون بـ٢٠ مليون جنيه، فى حين كانت الأرض التابعة للفندق وحدها تستحقق هذا المبلغ. وكانت غالبية عمليات بيع الأصول لا يعلن عنها على الملأ. وفى ٢٠٠٧ عرضت وزارة الاستثمار أحد أكبر سلاسل تجارة القطاعى الذى يمتلك فروعا فى كل المحافظات المصرية فى مقابل مبلغ ٦ مليار جنيه لمستثمر رئيسى (مستثمر سعودى).

وتطبق الحكومة حاليا مدخلا جديدا على برنامج الخصخصة لكى تدفع عملية الخصخصة. فقد عرضت الحكومة عددا من الشركات المندرجة تحت قانون ٢٠٣ للبيع لمستثمرين من القطاع الخاص قبل أن تكمل إعادة هيكلتها. وأسعار الحكومة تعكس التزام المشترين بالاستثمار المستقبلى وبأخذ مديونيات الشركات وبالقيام بالاستثمارات المطلوبة لتحديث وإعادة هيكلة الشركات قبل بيعها. ومن أمثلة تطبيق هذا المدخل الجديد عملية البيع التى اكتملت مؤخرا لشركة الإسكندرية للإطارات (ترينكو) إلى شركة ميشلان الفرنسية فى مقابل مبلغ ١٠ مليون جنيه، وتعهدت ميشلان بأن تستثمر ٤٠ مليون دولار فى المصنع[١٠٢].

إن برنامج الإصلاح الاقتصادى فى ظل حكومة نظيف، مع أنه يدفع عجلة عملية الخصخصة، فإنه فى الحقيقة يقدم العون المالى للقطاع الخاص على حساب الأمة ككل. وقد سر المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى أيما سرور بما سمى الإصلاحات التى أجرتها وزارة نظيف. ووفقا لصندوق النقد الدولى فإن:

> اتجاه السياسات الاقتصادية فى مصر تغير بحدة فى ٢٠٠٤ مع تعيين وزارة إصلاحية يقودها رئيس الوزراء نظيف. فقد تحرك الفريق الاقتصادى الجديد بقوة إلى إصلاحات هيكلية أساسية فى مجالات التجارة والضرائب والدعم، ودشن خططا لإعادة هيكلة النظام المالى وخصخصة معظم الشركات الحكومية وتحديث الحسابات المالية وتقوية السياسة النقدية[١٠٣].

ورغم كل ما سبق ذكره من إجراءات، لا يزال صندوق النقد الدولى يدفع الحكومة إلى خفض دعم المواد الاستهلاكية بشكل جذرى. لقد ارتفع دعم المواد الغذائية والمحروقات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ١,٣٪ فى ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٧,٤٪ فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ . وارتفع دعم المواد الغذائية من أقل من ١٪ (٠,٩٪) من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٢,١٪ فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ . وارتفع دعم المحروقات من ١,١٪ فى ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٤,٣٪ فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥[١٠٤]. وقد جاءت الزيادة فى دعم المحروقات فى الأساس نتيجة للزيادة فى أسعار النفط الدولية. وفى يوليو ٢٠٠٦ رفعت الحكومة سعر البنزين من نوع أوكتان ٩٠ الذى يستخدم على نطاق واسع فى مصر بنسبة ٣٠٪، وسعر المنتجات النفطية الأخرى بنسبة ٢٠-٢٥٪. وهذه الزيادات فى الأسعار يتوقع أن تؤدى إلى معدل تضخم إجمالى أعلى بسبب الزيادة المصاحبة لها فى تكاليف النقل.

وبغرض القضاء على الدعم، أنشأت حكومة نظيف الثانية وزارة جديدة، هى الضمان الاجتماعى، يتمثل هدفها الرئيسى فى التخلص التدريجى من دعم المواد الاستهلاكية. والحكومة تمضى بحذر فى القضاء على الدعم بسبب التأثير السياسى الذى يحتمل أن ينشأ عن ذلك. فمظاهرات الطعام فى ١٩٧٧ تجربة لا ترجو الحكومة لها أن تتكرر.

وفي يوليو ٢٠٠٦ رفعت الحكومة أسعار المواصلات والكهرباء والاتصالات في محاولة منها لتقريب الأسعار المحلية من الأسعار الدولية. وهي بذلك تجاهلت حقائق مستويات الأجور المنخفضة جدا ومستويات الدخل الحقيقي المتدنية للفرد.

والمؤيدون الأقوياء لليبرالية الجديدة – أعضاء الوزارة الجديدة – يديرون وزاراتهم وفقا لمعايير السوق. من ذلك مثلا أنه تم تنفيذ زيادة قدرها ٢٥٪ في نسب خطوط التليفون عندما حقق جهاز الاتصالات المصري العام (٨٠٪ من أسهمه تملكها الحكومة) أرباحا تقدر بحوالي ٢ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ . ووزارة النقل تدرس إشراك القطاع الخاص في ملكية وإدارة نظام المواصلات العام، وتدرس وزارة الصحة نظام تأمين صحي عام لزيادة عائدات الوزارة. وتبحث وزارة التعليم العالي خصخصة مؤسسات تعليمية معينة وإنشاء عدد من الجامعات تتقاضى رسوما أعلى بكثير من الجامعات الحكومية المجانية. ونظام التعليم ككل يعتزم إنشاء عددا كبيرا من المدارس والجامعات الخاصة في مصر. وفيما ستفرض هذه المؤسسات رسوما باهظة، سيحرم نظام التعليم العام على نحو متزايد من معايير التعليم الجيد.

إن الليبراليين الجدد بوزارة نظيف يدفعون عملية تصفية التحالف الشعبي الذي ميز فترة الستينات – الثمانينات. فلم يبقى إلا القليل جدا من الحقوق الاقتصادية الأصلية التي صيغت في الستينات، وتجرى تصفية القطاع العام على قدم وساق. وقد تمثلت النتيجة الإجمالية لوزارة نظيف الإصلاحية في الأساس في تقديم الدعم والعون إلى نخبة رجال الأعمال وإفقار غالبية السكان. وأخيرا فإن الدولة قد تخلت عن دورها التنموي ووقعت تحت سيطرة أصحاب المصالح الخاصة.

مصر وإمكانية التحول إلى دولة تنموية؟

على النقيض من التجربة التنموية للدول حديثة العهد بالتصنيع، أنتجت تجربة مصر في التحرير الاقتصادي ما يمكن أن يسمى "الدولة الافتراسية" **predatory state**، أي الدولة الواقعة تحت سيطرة أصحاب مصالح خاصة ضيقة. لقد تميزت فترة

السبعينات بظهور ما يسميه بعض الاقتصاديين المصريين بالطبقة البرجوازية الطفيلية، وهى طبقة لا هم لها إلا جمع أرباح سريعة والاستفادة من صفقات مشبوهة على حساب المجتمع ككل. وفى الثمانينات جمع ما يسمى الشركات المالية الإسلامية مليارات من مدخرات المصريين واعدةً إياهم بعوائد كبيرة جدا تصل إلى ٢٥٪ من الإيداعات الأصلية. وفى النهاية وجد أن هذه الشركات محتالة، وفقد ملايين المصريين مدخرات عمرهم. وقد أدى الاحتيال الواسع فى أكواد البناء إلى انهيار أبراج سكنية كثيرة وموت المئات. وأخذ بعض مما يسمى رجال الأعمال قروضا ضخمة من بنوك القطاع العام وهربوا من البلاد، مع إيداع القروض فى بنوك أجنبية. وبذلك غدا التحرير الاقتصادى قناة لفساد مستشرى اخترق كل مستويات الدولة.

إن تخلى الدولة عن دورها كشريك قوى فى الاقتصاد لم يتم التعويض عنه ببناء قدرات كفؤة لتحسين التنمية الاقتصادية. ولم تحاول الدولة المصرية أن توجه الاستثمارات، وإنما تركت التطبيق لقطاع خاص غير ناضج وناشئ. لكن هل يمكن لمصر أن تتطور إلى دولة تنموية؟ هذا ما سوف تكشف عنه الأيام. فبعض أعضاء الوزارة الجديدة يحاولون أن ينبوا القدرة الإدارية للدولة ويدربون كوادر من كل من الحكومة والقطاع الخاص، ويحسنون قدرة الدولة على تخطيط أولويات الاستثمار. لكن لا يزال من السابق لأوانه جدا القول بأن مصر تتحول إلى دولة تنموية، ذلك لأنها يجب أن تلعب دورا قويا فى الاقتصاد لكى تنحت مسارا منظما للنمو والتنمية.

الفصل الثانى

الدولة والديمقراطية والتنمية

لقد أكدت نظرية التحديث والنظرية الماركسية التقليدية كلتاهما على أن التنمية الاقتصادية تؤدى إلى الديمقراطية، والمدرسة الليبرالية الجديدة من جانبها تتحدى هذه الفرضية ذاهبة إلى أن الديمقراطية هى التى تؤدى إلى النمو الاقتصادى وليس العكس.

وقد حاولت دراسات إمبيريقية كثيرة أن تثبت فرضية الديمقراطية باعتبارها شرط مسبق للنمو الاقتصادى، لكن النتائج الإمبيريقية الرئيسية تشير إلى أن الديمقراطية المستدامة تتحقق فحسب فى دولة ذات مستوى معين من دخل الفرد. فمستويات الدخل المنخفضة لا تضمن استمرارية الديمقراطية، والديمقراطية يقال أن احتمال بقائها يكون قويا عندما يكون تفاوت الدخل منخفضا. وثمة دراسات إمبيريقية أخرى توضح أن الديمقراطية إما يكون تأثيرها سلبيا على نمو الناتج المحلى الإجمالى أو لا يكون لها تأثير إجمالا. فكثير من اقتصادات النظم السلطوية تنمو بسرعة تضاهى - إن لم تكن تزيد عن - اقتصادات النظم الديمقراطية. وقد جاء التأثير الصافى للديمقراطية على أداء النمو، عبر الدول، على مدى العقود الخمسة الماضية، سلبيا أو منعدما. وغالبية دراسات الحالة تصل إلى نفس الاستنتاجات(١).

ومع أن معظم البحوث تركز على وجود علاقة سببية تربط الديمقراطية بالنمو الاقتصادى، تفسر بحوث أخرى التغييرات فى نوع النظام من خلال تحليل أكثر تعقيدا

لمراحل التنمية الاقتصادية ونضج القوى الاجتماعية وتفاعل علاقات القوة فى سياق التنمية. والانتقالات إلى الديمقراطية فى الدول الأقل تقدما تنتج عن انقسامات مهمة داخل النظم السياسية والتفاعل بين النخب وتعارض المصالح والإستراتيجيات.

يوضح التطور التاريخى للاقتصاد والمجتمع والدولة فى مصر، كما فى كثير من دول العالم الثالث، أن صراع القوة داخل النخبة كان ولا يزال العامل الأول فى إحداث التغيير السياسى (راجع عنوان "الديمقراطية وعلاقات القوة ونوع النظام" فى المقدمة). فقد كانت علاقات القوة داخل النخبة تحسم إلى حد كبير الصراع من أجل التحول الديمقراطى فى مصر، بل ولم يتوقف الصراع داخل النخبة عند حد النخب المحلية. ففى حالات كثيرة كان الصراع على السلطة بين النخب المصرية والنخب الأجنبية يجبر الأولى على تشكيل تحالفات مع طبقات المجتمع الأخرى، خاصة الطبقة الوسطى، لكى تحمى مصالحها وتزيح قوة النخب الأجنبية.

العلاقة بين الديمقراطية والتنمية

تفترض نظرية التحديث أن النمو والتنمية الاقتصاديين يؤديان إلى الديمقراطية، بينما تزعم المدرسة الليبرالية الجديدة أن الديمقراطية هى المحدد الرئيسى للتنمية والنمو.

يرى منظرو نظريتى التحديث والتحديث الجديدة **neomodernization** أن التنمية الاقتصادية، خاصة التنمية الصناعية، تؤدى إلى ظهور أبنية اجتماعية أكثر تمايزا من الناحية الطبقية. فالتصنيع يخلق طبقة عاملة وطبقة رجال أعمال وطبقة وسطى أكثر تعليما. فضلا عن أنه يضعف الروابط الاجتماعية التقليدية، ويستحث حضرنة وعلمنة متزايدتين. كما يرتبط التصنيع بشكل وثيق أيضا بالنزعة الفردية، التى تعنى سعى المرء وراء مصالحه الفردية، وهى النزعة التى تشكل صميم اقتصاد السوق الحر. ولذلك فإن البنية الاجتماعية المنبثقة عن التصنيع تدعم وتشجع ظهور الديمقراطية الليبرالية.

ويؤكد دال ومور وشومبتر Dahl, Moore and Schumpeter أن الحرية الاقتصادية هى الأساس للحرية السياسية[٢]. والرأسمالية بذلك تعتبر شرطا أساسيا لظهور الديمقراطية. ويجادل ليبست Lipset بأن الديمقراطية ترتبط بحالة التنمية الاقتصادية. وكلما ارتفع مستوى التنمية بالدولة (أى مستوى الدخل للفرد) تعاظمت فرصة الحفاظ على الديمقراطية[٣].

وكذلك تبنت النظرية الماركسية التقليدية تفسيرا اقتصاديا للديمقراطية السياسية. فوفقا لها تكون البنية الاقتصادية هى البنية المحددة المسئولة عن تقرير مصير الأبنية الأخرى، خاصة البنية السياسية. والرأسمالية فى مرحلتها الصناعية تؤدى إلى بنية طبقية تنقسم فى الأساس بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة. والصراع الطبقى بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة ينتج عن استغلال العمال من جانب الطبقة البرجوازية، وهنا يكون النظام السياسى الديمقراطى وسيلة أساسية يمكن من خلالها تخفيف الصراع الطبقى المتوقع.

وتؤكد كل من نظرية التحديث والنظرية الماركسية على أن الديمقراطية تنتج عن النمو الاقتصادى، وليس العكس. وبداية من الثمانينات، ومع ظهور الليبرالية الجديدة، تم التشكيك فى تلك العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. فهل تؤدى التنمية الاقتصادية إلى الديمقراطية، أم يعتبر تبنى التحول السياسى الليبرالى والقيم الديمقراطية شرطا مسبقا ضروريا لتشجيع التنمية الاقتصادية؟

يدفع اتجاه فى علم السياسة بأنه نظرا لكون النظام السياسى يسيطر على النظام الاقتصادى، فإن النمو الاقتصادى يكون مجرد دالة لمدى جودة أداء النظام السياسى[٤]. وتبعا لذلك لا تكون الديمقراطية نتيجة للنمو الاقتصادى. ولذلك يجب أولا على كل الدول التى تنشد التنمية الاقتصادية أن تتبنى نظاما سياسيا ديمقراطيا، كشرط مسبق للنمو والتنمية.

فالديمقراطية تستلزم أن يقرر مواطنو الدولة السياسات التى تؤثر على حياتهم. وتتضمن الديمقراطية أيضا مناقشة السياسات، والمنافسة على المناصب، ومشاركة

المواطنين فى صنع القرار، ومسئولية الحكام، وسيادة القانون، والسيطرة المدنية على الجيش. والحجج حول أسبقية الديمقراطية وضرورة وجود نظام سياسى ديمقراطى لتشجيع النمو والتنمية الاقتصاديين تتضمن أيضا مسألة حماية حقوق الملكية وتوزيع الموارد على نحو أفضل.

فمن المفترض أن الديمقراطية تشجع التنمية من خلال حماية حقوق الملكية. ففى الاقتصاد الرأسمالى يمتلك الأفراد الموارد الاقتصادية، ويتمثل دور الدولة فى حماية هذه الملكية عن طريق فرض سيادة القانون. وحماية حقوق الملكية يكون مواتيا وباعثا على تراكم ونمو رأس المال. وذلك لن ينجح إلا إذا تم تمديد نظم حماية حقوق الملكية الخاصة إلى جماعات اجتماعية كبيرة، بحيث ألا تقتصر فحسب على الجماعات الصغيرة صاحبة الامتيازات أو النخب(٥).

ومن المعتقد أيضا أن الديمقراطية توفر آليات أفضل لتوزيع الموارد على الاستخدامات الإنتاجية، وذلك لأن الحكومات الديمقراطية تكون خاضعة للمحاسبة أمام مواطنيها. وهذا يفترض أن الحكام السلطويين لأنهم لا يكونوا خاضعين للمحاسبة أمام ناخبيهم لا يكون لديهم حافزا لزيادة الاستثمار والنمو الإجمالى.

ويوضح عدد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية والتنمية(٦). فتؤكد شين Sen أن "عملية التنمية المواتية" يجب أن تتبنى الهدفين التوأمين: النمو الاقتصادى وتوسيع الحقوق السياسية والمدنية. وفى هذه الحالة تفهم التنمية باعتبارها عملية إنسانية، حيث يكون الناس هم هدف جهود التنمية، وليس النمو الاقتصادى فى ذاته(٧).

ويوضح لوندريجان وبول Londregan and Poole مع ذلك أن النظم الديمقراطية قد ترتد إلى الاستبداد إذا انتشر الفقر. ويذهب برزيورسكى Przeworski وآخرون إلى أن الديمقراطية تكون مستدامة إذا ظهرت فى دول تتمتع بمستوى معين من التنمية الاقتصادية(٨). أما إذا ظهرت الديمقراطية فى دول ذات مستوى منخفض فى دخل الفرد، فإن الشمولية أو الاستبداد قد يتغلب على النظام السياسى الليبرالى.

وقد انبثق دعم قوى للتحول الديمقراطى للنظم الشمولية مع انهيار الإتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينات. فالدارسون الغربيون والدول الغربية يتبنون ما يسمونه "أجندة الحكم الرشيد" good governance. والفرضية التحتية هنا هى أن توسيع الحقوق السياسية والمدنية من شأنه أن يعزز الديمقراطية والتنمية فى حلقة من "التبادلات المفيدة للطرفين"(٩).

ولذلك تُشجَع الدول النامية على تبنى الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان. فالبنك الدولى يربط الديمقراطية الليبرالية بالنمو الاقتصادى، ويحث الدول المانحة على مد العون فقط إلى الدول التى تتبع إصلاحات ديمقراطية(١٠). ولذلك أصبح مانحون كبار مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وعدد من المنظمات المانحة الدولية الآن يرفقون شروطا صارمة بالمعونات التى يقدمونها، حيث يطلبون من الدول المتلقية أن تحترم حقوق الإنسان والحقوق السياسية لمواطنيها(١١).

ويؤكد أنصار الحكم الجيد الديمقراطى وإجماع واشنطن أن التحرير الاقتصادى والسياسى مترادفان(١٢).

لكن السؤال الرئيسى هو: هل يمكن للدول النامية أن تدير التحرير الاقتصادى والسياسى فى نفس الوقت، كما يقترح البنك الدولى والمؤسسات المانحة الأخرى؟ يقارن كوان Kwon تطور الديمقراطية والرأسمالية عبر المناطق، ويستنتج أن عمليتى التحول الديمقراطى والتحرير الاقتصادى التوأمتين نجحتا فى شرق ووسط أوروبا، لكنهما فشلتا فى أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا. وهذه النتائج تقترح أن السياق التاريخى ربما يكون مسئولا عن العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية، وأن إدخال العمليتين فى نفس الوقت يجب أن يأخذ فى الحسبان خصوصية المناطق والدول المستقلة(١٣). وفى مقابل ذلك يذهب إلستر وبرزيورسكى Elster and Przeworski إلى أن التحرير الاقتصادى قد يجهض عملية التحول الديمقراطى بسبب الضائقات الاقتصادية التى تفرض على قطاعات كبيرة من السكان(١٤).

وفى مقابل إدعاءات البنك الدولى والمؤسسات المانحة الأخرى، يدفع هونجنيكبو Houngnikpo بأن الالتزام بالديمقراطية ودعم حقوق الإنسان كانا دائما يأخذان مكانة تالية لاعتبارات الأمن الإقليمى والعالمى والمصالح الاقتصادية للدول المتقدمة(١٥).

ويدحض دارسون كثيرون أطروحة أن الديمقراطية توصل إلى التنمية الاقتصادية. فيؤكد باردان Bardhan أن فكرة أن الديمقراطية تحمى الملكية الخاصة فكرة حديثة ومتكلفة(١٦)، إذ أنه لو كانت غالبية سكان الدولة فقيرة فسوف تكون الملكية الخاصة مهددة حتى إذا كانت العملية الديمقراطية تعمل بطريقة صحيحة.

كما أن الديمقراطية فى الدول النامية قد تؤدى أيضا إلى ضغوط شعبية فى شكل مطالب متصاعدة بالاستهلاك الفورى وزيادة الدعم لكل من الاستهلاك الخاص ومدخلات المشروعات (مثل المرافق والمساعدة القانونية) وسياسات تجارية حمائية، وغير ذلك مما يكون له تأثير سلبى على الاستثمار والنمو(١٧). وتسير هذه الفكرة كالتالى: عندما تكون غالبية الناس فقيرة، يكون نزوعهم الحدى إلى الاستهلاك مرتفعا جدا، وبالتالى يكون الادخار والاستثمار منخفضين. وفى النظم الديمقراطية يستطيع العمال أن ينظموا أنفسهم نقابيا، ويرفعون الأجور، وبذلك يقللون الأرباح والاستثمار. وفى كل الحالات سيؤدى انخفاض الاستثمار إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى. ويؤكد جازيوروسكى Gasiorowski أن الديمقراطية ربما يكون لها تأثير سلبى على التنمية والنمو الاقتصاديين(١٨). فالديمقراطية، كما يرى، تؤدى إلى تضخم مرتفع ونمو اقتصادى أبطأ بسبب المنافسة المنفلتة على الموارد والعجز فى التمويل اللازم لإشباع الطلب المتزايد من كل قطاعات الاقتصاد.

وعلى مستوى آخر يمكن للقوى الخارجية أن تؤثر على الديمقراطية، خاصة فى الدول النامية الخاضعة للشروط الجديدة للعولمة الاقتصادية. وقد خلص عدد من الدراسات إلى أن العولمة، فى شكل القوى الاقتصادية الخارجية، يمكن أن تخلق مسارب للديمقراطية من خلال زيادة المنافسة، وبالتالى الصراع بين النخب(١٩). والصراع داخل النخبة يعد مقدمة للانشقاقات السياسية العميقة، ويشجع التغيير فى الدول شبه

الديمقراطية أو السلطوية. فالأزمات الاقتصادية أو تبنى تغييرات اقتصادية هيكلية قد يؤثران على توازن القوة بين شرائح النخب المختلفة، بما يؤدى بالضرورة إلى صراع النخب على الوصول إلى الموارد والفوائد الاقتصادية. وتلك الظروف ذاتها يمكن أن تعزل جماعات اجتماعية مهمة أضعفتها الأزمات، وبالتالى يمكن أن تقوض دعمها السياسى للنخب السياسية المسئولة عن تبنى السياسات الاقتصادية الذى تقود إلى الأزمة. وفى ذلك يذهب رودرا Rudra إلى أن انحلال تماسك النخب وخيبة الأمل الجماهيرية من شأنهما أن يجبرا السلطات الحكومية على تبنى سياسة تتسم بمزيد من التحول الليبرالى أو القمع السياسى(٢٠).

ثمة أطروحة أخرى تربط العولمة الاقتصادية بالتحول السياسى الليبرالى وهى أطروحة نمو أسواق رأس المال. وفى ذلك يدفع ماكسفيلد Maxfield بأن نمو أسواق رأس المال يضر بالنخب السلطوية التى تفقد مصدرا رئيسيا لمصادرها مع تناقص النشاطات الريعية وزيادة قوة رجال الأعمال(٢١). وقد طور آخرون هذه الأطروحة قائلين بأن تدفق رأس المال الأجنبى من شأنه أن يدعم الحكومات المتلقية بغض النظر عن نوع النظام(٢٢).

كما يعتقد أيضا أن العولمة الاقتصادية تخلق أصحاب مصالح جدد وتحالفات سياسية جديدة(٢٣). فالجماعات الاجتماعية المضارة بالعولمة الاقتصادية، سواء أكانوا العمال أو البيروقراطيين أو ملاك الأصول، سوف يضغطون على الحكومة لسن سياسات فى صالحهم. وذلك ربما يدفع الحكومات إلى التحول الليبرالى من أجل الحفاظ على الاستقرار(٢٤). ومع ذلك، وعلى خلاف تلك التنبؤات، وفى ظل نفس مجموعة العوامل، فقد تؤثر الحكومات أن تتبنى مزيدا من القمع السياسى. وعلى ذلك فليس ثمة ارتباط ضرورى بين العولمة الاقتصادية والتحول السياسى الليبرالى.

توجد وفرة فى الدراسات الإمبيريقية التى استهدفت اختبار العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، وقد جاءت نتائجها خلافية. حيث تجد بعض الدراسات علاقة سلبية بين الديمقراطية والتنمية، وتشير أخرى إلى وجود علاقة إيجابية، وتخلص مجموعة ثالثة إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية غير واضحة.

بحث برزيورسكى فرضية أن التنمية الاقتصادية تؤدى إلى انبثاق وبقاء النظم الديمقراطية، وفرضية أن النظم السياسية تؤثر على النمو الاقتصادى[٢٥]. ويخلص إلى أن:

١- الديمقراطية يمكن أن تبقى فقط فى دولة ذات مستوى معين لدخل الفرد. فمستويات دخل الفرد المنخفضة لا تضمن استدامة الديمقراطية. "لم يسبق أن سقطت الديمقراطية أبدا فى دولة ذات مستوى دخل للفرد أعلى من معدل الأرجنتين فى ١٩٧٥ (٦.٠٥٥ دولار)"[٢٦]، بمعنى أن الديمقراطية يكون احتمال بقائها أكبر فى الدول الأكثر غنى.

٢- تأثير النمو الاقتصادى على بقاء الديمقراطية يصعب تحديده.

٣- وجود قوة عاملة متعلمة يزيد من احتمال بقاء الديمقراطية.

٤- تميل نظم الحكم الديمقراطية أكثر إلى البقاء عندما يكون تفاوت الدخل منخفضا، ويكون احتمال بقائها أقوى أربعة أضعاف فى الدول التى يكون نصيب العمال فيها من القيمة المضافة فى التصنيع أكبر من ٢٥٪.

٥- تميل النظم الديمقراطية أكثر إلى الفشل عندما يسيطر حزب واحد كبير على نصيب كبير من المقاعد (أكثر من الثلثين) فى مجلس العموم. وتكون أكثر استقرارا عندما تكون هناك آليات دستورية تطبق عند الإحلال الدورى لرؤساء الحكومات.

٦- تميل النظم الديمقراطية البرلمانية إلى البقاء أكثر من الرئاسية.

٧- يتراجع احتمال انهيار النظم الديمقراطية مع تقادمها، لكن هذه النتيجة تبطل فى حال إدخال متغير مستوى دخل الفرد.

٨- مع أن التعليم وتوزيع الدخل والمؤسسات السياسية وعلاقات القوة السياسية تؤثر جميعها بدرجة أو بأخرى على بقاء الديمقراطية بغض النظر عن مستوى دخل الفرد، يعتبر مستوى الدخل هو العامل الحاسم فى تقرير نجاح أو فشل الديمقراطية.

وقد استخدم بيرسون وتابلينى Persson and Tabellini عينة مكونة من ١٥٠ دولة فى الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠ لدراسة العلاقات المتبادلة بين الديمقراطية والتنمية وتأثيرات نوع النظام[٢٧]. وكانت نتائجهما الرئيسية هى أن:

١- إدخال التحرير الاقتصادى قبل الإصلاحات السياسية يرتبط أكثر بأداء اقتصادى أفضل من الترتيب العكسى للأحداث، أى إدخال التحول السياسى الليبرالى أولا.

٢- تأثير النمو الاقتصادى على الإصلاح السياسى والتحول من الحكم المطلق إلى الديمقراطية البرلمانية كان سلبيا.

ويصنف بيرسون وتابلينى النظم الديمقراطية وفقا لأسلوب الحكم فيها (الرئاسى فى مقابل البرلمانى) وشكل الحكم الانتخابى (الأغلبية فى مقابل البرلمانى). وقد وجد الباحثان أن النظم الديمقراطية البرلمانية والتناسبية ترتبط بإنفاق حكومى أكبر، وبالتالى تؤثر سلبا على النمو الاقتصادى[٢٨]. ويجادل بيرسون بأن النظم البرلمانية تفرض عليها عادة مطالب إنفاق أكبر من النظم الرئاسية ونظم الأغلبية، وذلك نتيجة لاتساع مصالح تحالفات الناخبين[٢٩].

وتوضح دراسات إمبيريقية أخرى أن الارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ضعيف. ففى دراسة لعينة مكونة من ١٣٠ دولة، يخلص سفانتى إيرسون وجان - إيرك لين Svante Ersson and Jan-Erik Lane إلى أن التأثير الإيجابى للديمقراطية على التنمية الاقتصادية ضعيف نوعا ما[٣٠].

والارتباط الإيجابى المؤسس بين الديمقراطية والثروة يصبح مشكوكا فيه بالنظر إلى عدد الدول الغنية جدا التى لا يمكن أن توصف بأنها ديمقراطية. وفى ذلك يبين عدد من الدراسات الإمبيريقية عبر القومية ودراسات الحالة أن الاقتصادات الريعية، خاصة فى الشرق الأوسط وأفريقيا، مع أنها توفر الثروة للمجتمع ككل، إلا أنها لا تشجع التحول الديمقراطى، وهو ما يضعف صدق الارتباط بين ارتفاع مستوى دخل

الفرد والنظم الديمقراطية، خاصة فى الدول الغنية بالموارد. بل إن الباحثين يتفقون على أن ريع الموارد يعزز الاستبداد أو السلطوية(٣١).

وعلى أية حال فإن نتائج الدراسات الإمبيريقية تشير إلى وجود ارتباطات، أو بالأحرى علاقات سببية غير مباشرة، ولذلك يجب أن تؤخذ بقدر من الشك، إذ يجب أن نقر بأنها لا تضيف كثيرا إلى تفسير العلاقة بين الديمقراطية والتنمية.

ويلاحظ عدد من الدارسين أن الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى (فى التسعينات) أدت إلى ظهور عدد من النظم السياسية الهجين. وقد تكاثرت هذه النظم فى مناطق كثيرة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وتجمع سمات كل من النظم الديمقراطية والسلطوية. ومنذ بداية القرن الحادى والعشرين فاق عدد هذه النظم الهجين عدد النظم الديمقراطية فى هذه المناطق(٣٢).

وهذه النظم ذات الأنواع الفرعية توصف بأنها نظم هجين(٣٣)، ونظم ديمقراطية انتخابية(٣٤)، ونظم ديمقراطية غير ليبرالية(٣٥)، ونظم شبه سلطوية(٣٦)، ونظم شبه دكتاتورية(٣٧)، إلى غير ذلك من أوصاف. وتتميز هذه النظم بوجود نظام حزبى رسمى، ودرجة من حرية التعبير، ومنظمات مجتمع مدنى، لكن الانتخابات تكون فى الأغلب خاضعة للسيطرة، بما يحول دون المنافسة الحقيقية مع الحزب المهيمن الحائز للسلطة. ومع أن هذه النظم قد تكون غامضة سياسيا من حيث التحول السياسى الليبرالى الذى تسمح به، فإنها جميعا انخرطت فى التحرير الاقتصادى. وهنا لا تكون المحاولات الفاترة للتحول السياسى الليبرالى ذاتية المنشأ، وإنما مفروضة على هذه النظم، إما من المنظمات المالية الدولية أو كشرط مسبق لتوسيع معونات الدول الغربية. وتلك الأنواع الفرعية من النظم السياسية من شأنها أن تضبب أكثر العلاقات بين الديمقراطية والتنمية، رغم أن هذا التحول السياسى الليبرالى الاصطناعى يشير إلى أن هذه النظم غير راغبة فى تعريض عملية التحرير الاقتصادى للخطر من خلال ديمقراطية قد تؤدى إلى فشل الدولة ذاتها.

يفسر أودونيل وشميتر O'Donnell and Schmitter التحولات إلى الديمقراطية بأنها تنتج عن انقسامات مهمة داخل النظم السلطوية ذاتها وتفاعل مصالح وإستراتيجيات النخب والمعارضة.

توسعت أطروحة أودونيل وشميتر فى عدد من الدراسات التاريخية المقارنة التى قامت بتحليل أنواع النظام من خلال التغييرات فى الأبنية الاقتصادية والتغييرات المصاحبة فى التمايز الطبقى وعلاقات القوة. ومن الدراسات التى تبنت المدخل التاريخى المقارن دراسة روشماير وآخرون (راجع عنوان "الديمقراطية وعلاقات القوة ونوع النظام" فى المقدمة) التى تؤكد أن الديمقراطية تنتج عن تناقضات الرأسمالية التى تؤدى إلى تفاقم أشكال اللامساواة الاجتماعية. وعلى أية حال، ومع أن عملية التحول الديمقراطى ذاتها تكون نتاجا لأفعال الطبقات الخاضعة، فإن أشكال اللامساواة الاجتماعية لا تتوقف عند حد أشكال اللامساواة الطبقية. فالانقسامات العرقية والطائفية قد تعزز الانقسامات الطبقية أو قد تضعف تماسك الطبقات إذا كانت تتقاطع عبر الخطوط الطبقية.

وعموما يُظهِر التطور التاريخى للاقتصاد والمجتمع والدولة فى مصر أن صراع السلطة داخل النخبة، وليس الضغط من الطبقات الخاضعة، كان العامل الرئيسى فى السعى إلى التحول السياسى الليبرالى. والصراع داخل النخب لم يتوقف عند حد النخب المحلية. بل إن الصراع بين النخب المصرية والنخب الأجنبية أجبر النخب المصرية على تشكيل تحالفات مع الطبقات الأخرى فى المجتمع، خاصة الطبقة الوسطى، لحماية مصالحهم وإزاحة قوة النخب الأجنبية.

بذور الليبرالية : من محمد على إلى الاحتلال البريطانى لمصر

كانت مصر ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية من منتصف القرن السادس عشر إلى أن أعلن البريطانيون الحماية على مصر مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. لكن منذ أن تولى محمد على الحكم، ومصر تعتبر مستقلة إلى حد كبير عن القسطنطينية، حتى وإن ظلت تدفع للعثمانيين ضريبة سنوية.

قبل تولى محمد على السلطة، كان نابليون قد أنشأ مجالس استشارية مختلفة. كان "الديوان الخصوصى" الذى يعين أعضاؤه من جانب الفرنسيين يمثل مصالح جماعات اجتماعية كثيرة مثل الزعماء الدينيين والتجار والأقباط والجيش والفرنسيين أنفسهم[٣٨] . لكن هذه التجربة كان عمرها قصير، فمع هزيمة الفرنسيين على يد البريطانيين والعثمانيين وعودة مصر إلى وضعيتها السابقة كولاية عثمانية ألغى هذا الديوان وأمثاله.

لقد أنشأ محمد على دولة كانت مستقلة إلى درجة كبيرة، سواء عن القوى الداخلية أو عن القوى الخارجية، بما فى ذلك الإمبراطورية العثمانية ذاتها. فقد قطع محمد على الطريق على محاولات دمج الشعب المصرى أو نخبه فى علاقات القوة السائدة آنذاك. فأمم الأرض الزراعية ووضعها تحت سيطرة الدولة. وكذلك كانت صناعات محمد على الجديدة، التى امتدت من المنسوجات إلى الأسلحة، مملوكة للدولة وتخضع لإدارتها. وفى عملية التصنيع سحقت الصناعات والحرف الصغيرة وأجبر أصحابها على العمل كعمال فى مصانع الدولة[٣٩]. وبذلك غدا محمد على نفسه الحاكم وصاحب الأرض وصاحب الصناعة والتاجر ومحتكر القوة، سواء السياسية أو الاقتصادية. ورغم سيطرته الاحتكارية على السلطة، أنشأ محمد على ديوانا استشاريا مكون من ١٥٦ عضوا، يضمون ٣٣ من كبار الموظفين و٢٤ من موظفى الأقاليم و٩٩ من الأعيان[٤٠]. لكن هذا المجلس كان استشاريا بكل معنى الكلمة، حيث لم يكن محمد على ملزما بالتقيد بقراراته.

يمكن تفسير هذه الحالة بقضاء محمد على نفسه على النخبة الحاكمة السابقة (المماليك) وعدم وجود نخبة مصرية قادرة على فرض قوتها ومصالحها على الدولة. لكن رغم قضاء محمد على على النخبة الحاكمة السابقة، فقد أدت عادته فى منح أراضى لأفراد عائلته وكبار موظفى الدولة وموظفى الجيش وحكام الأقاليم والأعيان فى مقابل دفعهم للضرائب، أدت إلى عودة ظهور الملكية الخاصة فى مجال الزراعة. وقد استشرت هذه العملية فى عهد الخديوى سعيد وبلغت ذروتها فى عهد الخديوى إسماعيل.

لقد انهارت تجربة محمد على فى التصنيع بقيادة الدولة بعد هزيمة جيشه أمام القوى الأوروبية المتحالفة مع الإمبراطورية العثمانية. حيث فرضت القوى الأوروبية قواعد التجارة الحرة على مصر ودمروا احتكارات الدولة. ومن هذه اللحظة بدأت مصر تعتمد على محصول واحد فى التصدير (القطن) وإستراتيجية فى النمو تقوم على تصدير المنتجات الأولية. وقد تطلبت هذه الإستراتيجية استثمارا ثقيلا فى مجالات البنية التحتية الزراعية والنقل مثل قنوات الرى والسدود والسكك الحديدية (أقدم خط سكة حديدية فى العالم بعد بريطانيا العظمى) والموانئ والأسطول التجارى. وقد بنيت البنية التحتية فى أغلبها من جانب الدولة فى عهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩). وقد تم تمويل هذه البنية التحتية عن طريق الإيرادات المرتفعة من القطن، خاصة فى النصف الأول من العقد السادس من ذلك القرن، لكن نهاية الحرب الأهلية الأمريكية واستئناف صادرات القطن الأمريكية أدى إلى تراجع كبير فى سعر القطن المصرى. ومن أجل مواصلة تشييد البنية التحتية ومشروعاته العمرانية، علاوة على تمويل جيشه المتنامى، لجأ إسماعيل إلى القروض الخارجية.

حاول إسماعيل أن يرفع الإيرادات لتغطية الدين. فأصدر قانون المقابلة فى ٣٠ أغسطس ١٨٧١ الذى قضى بخفض ضرائب الأرض إلى النصف لكل من يدفع ضرائب ست سنوات مقدما. وكذلك ملاك الأراضى الذين لم يكونوا يتمتعون بحقوق الملكية الكاملة (مثل حق توريث أرضهم) حصلوا على هذه الحقوق إلى جانب الخفض الضريبى. ومع أن قانون المقابلة كان اختياريا فى بادئ الأمر، فقد أصبح إلزاميا فى مايو ١٨٧٤[٤١]. وقد نتج عن هذا القانون توسيع حقوق الملكية الخاصة على كل الأراضى الزراعية فى مصر تقريبا. فحتى إعلان قانون المقابلة كانت معظم الأراضى ذات الملكية الخاصة يملكها أعضاء الأسرة الحاكمة والنخب التركية - الجركسية وقلة من المصريين منحهم الوالى أو الخديوى أراض فى مقابل الخدمات التى قدموها للحاكم نفسه. وقد جاء قانون المقابلة الذى أصدره إسماعيل ليوسع ملكية الأرض، التى كانت عصرذاك الأصل الاقتصادى الرئيسى، وهو ما أدى إلى ظهور نخبة مصرية مالكة للأرض.

ورغم جهود إسماعيل لسداد الديون، التى كان من بينها بيع حصة مصر فى قناة السويس للبريطانيين، فقد فشل فى مسعاه. كان الدين الخارجى يبلغ ٩١ مليون جنيه فى ١٨٧٥. وقد أوقف إسماعيل السداد فى تلك السنة، فشكل الدائنون الأجانب، بقيادة البريطانيين والفرنسيين، صندوق الدين الوطنى لضمان السداد. وفى ١٨٧٦ أُعلِن إفلاس مصر. وفى ١٨٧٨ تم تشكيل لجنة تحقيق لفحص مالية مصر. وخرجت اللجنة بأن الخديوى أساء إدارة الشئون المالية وطلبت منه تقليص سلطاته. فتكونت حكومة جديدة برئاسة نوبار باشا ضمت وزيرين أجنبيين (فرنسى وبريطانى).

وفى محاولة منه لمقاومة التدخل الخارجى لجأ إسماعيل إلى مجلس النواب الذى كان قد تشكل بمرسوم فى نوفمبر ١٨٦٦. فكجزء من جهوده للتحديث والأوربة Europeanization حاول إسماعيل أن يحاكى الحياة النيابية الأوروبية بإنشاء مجلس لم يكن له دور تشريعى. فقد كانت مداولات المجلس تغطى الشئون الداخلية فقط. وكان دور المجلس الرئيسى استشاريا، حيث كان من حق الخديوى أن يأخذ بنصائحه أو يرفضها[٤٢]. عارض مجلس النواب الإجراءات القاسية المفروضة على مصر والتدخل الأجنبى فى شئون مصر الداخلية، والتئم المجلس من يناير إلى يوليو ١٨٧٩ وطالب بالسيطرة على مالية البلاد.

وإضافة إلى احتجاجات مجلس النواب ومطالبته بدور أكبر فى شئون البلاد المالية، احتج ضباط الجيش المصرى على تعيين الأجانب فى الوزارة وخفض رواتب مجموعة من الضباط بنسبة ٥٠٪. واحتل الضباط المحتجون مبنى وزارة المالية وهددوا بحصار طويل إذا لم تلبى مطالبهم.

فزعت القوى الخارجية من الاحتجاجات، خاصة تلك التى عبر عنها مجلس النواب، وضغطت على إسماعيل لحله فى أبريل ١٨٧٩. فرفض الأعضاء قرار حل المجلس، فى إشارة إلى تغير حقيقى فى دورهم من مجرد مستشارين إلى نواب حقيقيين. وقالوا بأنهم يمثلون الأمة وبأن الخديوى لا يمكنه بالتالى أن يحل المجلس.

استغل إسماعيل احتجاج ضباط الجيش ورفض النواب حل المجلس، فرفض إعلان إفلاس مصر وطرد الوزيرين الأجنبيين والوزارة كلها، وشرع في تشكيل وزارة جديدة.

ومن جانبهم، ضغط البريطانيون والفرنسيون على السلطان العثمانى لخلع إسماعيل وتعيين ابنه توفيق. وقد خلع الخديوى إسماعيل فى ١٨٧٩، ونفى فيما بعد، ومات فى ١٨٩٥. وفى عهد توفيق أعيد الوزيران الأجنبيان وحل مجلس النواب.

كان إسماعيل فى صراعه مع القوى الأوروبية قد كون تحالفا مع الأعيان (نخبة ملاك الأراضى فى ذلك الوقت). ورغم أن التحالف أعطاه الذريعة التى كان يحتاجها لرفض التدخل الخارجى فى شئون مصر، فإن هذا التحالف لم يكتب له النجاح بسبب إذعان الخلافة العثمانية الضعيفة للمصالح الأوروبية بدلا من الانضمام إلى إسماعيل فى مقاومته لتغلغل الأوروبيين. ومع ذلك فإن هذا الصراع سوف يكون الطابع المميز للسياسة المصرية لوقت طويل فى المستقبل. وقد تسبب فى استعمار مصر من جانب بريطانيا لإحباط محاولات الجيش أو النخب الجديدة لإنهاء التدخل الخارجى، سواء العثمانى أو الأوروبى. وكان تعيين توفيق خديويا وإعادة التدخل الخارجى وحل مجلس النواب إجراءات لم تؤثر كثيرا على التغير الذى طرأ على الشعب المصرى، خاصة ضباط الجيش ونخب ملاك الأراضى الجديدة.

بلغ ذلك ذروته فى اندلاع ثورة وطنية، بدأت فى صورة احتجاج من الجيش ضد الصعوبات المالية المفروضة على البلاد والجيش من جانب القوى الأجنبية، تصاعدت أكثر مع تعاون أعضاء نخبة ملاك الأراضى المصريين وكبار التجار ورؤساء الطوائف. وفى مواجهة أصبحت شهيرة الآن مع الخديوى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١، طالب أحمد عرابى الذى ترأس عصيان الجيش بعودة مجلس النواب ووضع دستور للبلاد وإعادة الجيش إلى قوته الأصلية ومساواة الضباط المصريين بالضباط الأتراك - الجراكسة الذى كانوا يسيطرون على الجيش آنذاك[٤٣].

تمثل ثورة عرابى، بغض النظر عن نتيجتها، حدثا مهما، لأنها أعلنت عن ميلاد الوطنية المصرية. فنخبة ملاك الأراضى المصرية الجديدة كانت تخضع لحكم نخبة تركية – جركسية، وكانت تحتاج إلى أيديولوجيا من شأنها أن تحرم النخبة الأجنبية من الشرعية السياسية. وكانت الوطنية المصرية هى الأيديولوجيا الجديدة التى تعطى هؤلاء الشرعية فى مقابل التدخل الخارجى والقصر والنخبة التركية – الجركسية. وقد كانت هذه الوطنية مشبعة بلغة إسلامية فى محاولة من جانب أصحابها لإزاحة الأيديولوجيا الإسلامية الخالصة التى كانت قاعدة الهيمنة للنخبة العثمانية التركية – الجركسية على مصر(٤٤).

كانت الحركة الوطنية المصرية فى ذلك الوقت تقترن بمطالبة قوية بالديمقراطية والحياة الدستورية. فالديمقراطية كان من شأنها أن تكبح وتضبط سلطات الخديوى والأرستقراطية التركية – الجركسية واحتكار القوى الأجنبية لشئون البلاد المالية. والحركة الوطنية، بمطالبتها بنظام ديمقراطى، كانت تسعى إن لم يكن إلى السيطرة على النظام السياسى بالكامل، فعلى الأقل إلى المشاركة فى السلطة مع الخديوى والأرستقراطية التركية – الجركسية الحاكمة(٤٥).

لقد جردت ثورة عرابى الخديوى توفيق تقريبا من سلطاته. وانتهت الثورة بالاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢، بحجة حماية الأقليات الأجنبية. وقد دام الاحتلال البريطانى ٧٢ سنة (١٨٨٢–١٩٥٤).

الليبرالية المقيدة وظهور نخبة صناعية (١٩٢٣–١٩٥٢)

عمق الحكم البريطانى اعتماد الاقتصاد المصرى على زراعة القطن. فازداد إنتاج القطن من حوالى ٣ مليون قنطار (١٢٠ مليون كيلو جرام) فى ١٨٧٩ إلى حوالى ٨ مليون قنطار (٣٢٠ مليون كيلو جرام) فى ١٩١٣, ومع ذلك فقد أخذ سعر القطن فى التراجع المطرد حتى العقد الأول من القرن العشرين، من ٢٢ دولار للقنطار فى ١٨٧٠ إلى ٧ دولار فقط فى ١٨٩٧(٤٦). وقد حدث التوسع فى إنتاج القطن نتيجة للاستثمارات

الضخمة فى البنية التحتية الزراعية، فى الوقت الذى أهملت فيه الصناعة والتصنيع فقد كان اللورد كرومر، المندوب البريطانى والحاكم الفعلى لمصر فى ذلك الوقت، يرى أن التصنيع، خاصة فى مجال المنسوجات، أمر غير مرغوب فيه، مدعيا أن ذلك من شأنه أن يقلل الإيرادات الكبيرة من الجمارك التى تحصل على واردات مصر من المنتجات القطنية[٤٧]. فى حين كان دافع كرومر الحقيقى هو منع أى منافسة لصناعة المنسوجات البريطانية، إذ بينما كانت مصر تصدر كل إنتاجها من القطن، كانت أحد المستوردين الرئيسيين للمنسوجات البريطانية.

وكان ملاك الأراضى المصريون حينذاك قانعين بتركيز كل جهودهم على إنتاج وتصدير القطن. بينما جاءت الأزمة الاقتصادية الأوروبية فى ١٩٠٦-١٩٠٧ لتوجه ضربة حادة لصادرات القطن. فأدى انخفاض الطلب الأوروبى على القطن إلى أزمة اقتصادية طويلة فى مصر دامت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤. لقد اتضحت أخطار الاقتصاد القائم على محصول وحيد حتى لأعضاء نخبة ملاك الأراضى. ولذلك كان من الضرورى إيجاد سياسة اقتصادية مستقلة من شأنها أن تتجنب أمثال هذه الأزمات الشديدة، لكن الاستقلال الاقتصادى كان يتطلب أولا الاستقلال السياسى عن بريطانيا العظمى.

وصلت الحركة السياسية الداعية إلى الاستقلال ذروتها فى الفترة ١٩٠٧-١٩١٤ التى ظهرت فيها الأحزاب السياسية الأولى فى مصر. كان الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل يدعو إلى توجه إسلامى وبناء تحالف مع العثمانيين لطرد البريطانيين من مصر، وكان هذا الحزب يتكون من التجار وشريحة من الطبقة الوسطى والطلاب. وكان حزب الأمة الذى كونه الليبراليون ذوى التوجه العلمانى يطالب بالتحرر من الهيمنة الاسمية للخلافة العثمانية وبالمفاوضات مع البريطانيين لنيل الاستقلال. وكان الحزب الدستورى الذى أنشأه القصر يسعى إلى الدفاع عن الخديوى وموظفى القصر. وقد جند حزب الأمة أعضائه من بين أرستقراطية ملاك الأراضى والمثقفين والطبقة الوسطى[٤٨].

وبسبب توجهه الإسلامى ووطنيته المصرية عالية النبرة، وجد الحزب الوطنى حليفا فى الخديوى عباس (١٨٩٢-١٩١٤). بينما كانت الأرستقراطية مالكة الأراضى بحزب الأمة، فى مقابل ذلك، ترى فى كل من الخديوى والخلافة العثمانية العوائق الرئيسية لمصالحها، وفضلت بالتالى أن تتبع سياسات معتدلة إزاء البريطانيين على أمل أن تجند دعمهم فى صراعها ضد الهيمنة التركية - الجركسية، وبعد ذلك يمكن الحصول على الاستقلال من البريطانيين من خلال المفاوضات[٤٩]. كان هذا الموقف السياسى ينشأ جزئيا عن المصلحة المشتركة لبعض أعضاء نخبة ملاك الأراضى مع البريطانيين المتمثلة فى تأمين الإيرادات من زراعة وتصدير القطن، وكذلك ينتج عن تقييم واقعى للقدرات العسكرية لكل من البريطانيين والعثمانيين. وتحديدا بعد النتائج الكارثية لثورة عرابى، لم تكن مصر مستعدة أو قادرة على الدخول فى صراع مطول مع الإمبراطورية البريطانية القوية، بينما كانت القوات البريطانية قادرة بالتأكيد على انتزاع استقلال مصر من العثمانيين وإنهاء حكم أسرة محمد على للأبد.

أما الحزب الوطنى الذى استطاع أن ينظم مظاهرات كبيرة وصاخبة (تتكون فى الأساس من الطلاب)، فقد وجد نفسه على خلاف مع الخديوى عندما غير الأخير سياسته وآثر التقارب مع البريطانيين. لجأ القصر إلى حزب الإصلاح الدستورى للدفاع عن موقف وامتيازات الخديوى والأرستقراطية التركية - الجركسية، ذلك الحزب الذى كان يعتمد على أيديولوجيا محافظة تقوم على الوحدة والعقيدة الإسلامية فى دعوته الجماهير إلى تأييد الخديوى الحاكم.

جاء اندلاع الحرب العالمية الأولى ليفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية التى بدأت فى ١٩٠٧. فخلع البريطانيون الخديوى وأعلنوا الحماية البريطانية على مصر فى ١٩١٤، وتم تعليق مجلس النواب (برلمان مشوه أنشأه البريطانيون) ووضعت الصحافة تحت رقابة عسكرية، وهو ما أدى إلى عزل القطاعات المتعلمة من الطبقة الوسطى والمثقفين.

كما فرض البريطانيون أيضا قيودا على صادرات القطن. فارتفع التضخم، وأدت المضاربة على الأرض والسلع إلى خلق طبقة جديدة من محدثى الثروة تتكون من

المصريين والأجانب على حد سواء[٥٠]. وقد عانى العمال (خاصة العمال غير المهرة) من الهبوط الحاد فى الدخل الحقيقى. وعانى الفلاحون أكثر من الجميع. فقد صادر الجيش البريطانى الحبوب وحيوانات حمل الأثقال بأسعار منخفضة جدا، وأجبر الفلاحون على التجنيد بالقوة فى كتيبة الجمال والعمال بالجيش البريطانى[٥١].

خفت الأزمة الاقتصادية فى السنتين الأخيرتين من الحرب، وخفف البريطانيون القيود المفروضة على صادرات القطن، وعملت الزيادة التى بلغت أربعة أضعاف فى سعر صادرات القطن على تشجيع ملاك الأراضى على توسيع مساحة القطن على حساب المحاصيل الغذائية، وهو ما أحدث تضخما متصاعدا فى مؤشر سعر الجملة من ١٠٠ فى ١٩١٤ إلى ٢١١ فى ١٩١٨، ثم إلى ٣١٢ فى ١٩٢٠[٥٢]. كان الضحايا الأكثر تضررا هم فقراء الريف والحضر، تليهم الطبقة الوسطى الحضرية. ويذهب تشارلز عسوى Charles Issawi إلى أن هذه الحالة رفعت معدلات الوفيات من ٣٠٠,٠٠٠ فى السنة قبل الحرب إلى ٣٧٥,٠٠٠ بعد ١٩١٦، ثم إلى ٥١٠,٠٠٠ فى ١٩١٨، وهو ما جعل معدلات الوفيات تتجاوز معدلات المواليد[٥٣].

ورغم أن ملاك الأراضى استفادوا من الحرب، فقد عزلوا عن البريطانيين بسبب محاولات الأخيرين لزيادة إنتاج القطن السودانى لخفض الأسعار الدولية. وعلى كل فقد أدت الحرب إلى درجة من التصنيع المحلى وخلق نواة لطبقة عاملة[٥٤].

ومع نهاية الحرب كان البريطانيون قد نجحوا فى عزل كل قطاعات المجتمع المصرى وكل الاتجاهات السياسية ذات الصلة. وقد ثارت الحركة الوطنية للمطالبة باستقلال مصر وفقا للنقاط الأربعة عشر التى تضمنها خطاب الرئيس الأمريكى ودرو ويلسون فى يناير ١٩١٨ بقيادة سعد زغلول باشا نتيجة لرفض السلطات البريطانية السماح لوفد مصرى (الاسم الذى سيطلق فيما بعد على الحزب السياسى الذى سيترأسه سعد زغلول) لحضور مؤتمر السلام بفيرساى لكى يعرض مطالبته بالاستقلال. وعندما احتج سعد زغلول على الرفض البريطانى، تم نفيه وبعض أعضاء مجموعته خارج البلاد.

عمت المظاهرات كافة أنحاء البلاد فى موجة مستمرة من الاحتجاجات، حيث خربت خطوط السكك الحديدية، ودخل المحامون والطلاب وعمال السكك الحديدية وموظفى الحكومة فى إضرابات، وانضمت النساء إلى المظاهرات، ولجأت الحركة الوطنية إلى مقاطعة سياسية عامة لكل المحاولات البريطانية لإنهاء الثورة، ومنها مقاطعة لجنة ميلنر(٥٥). انتهت ثورة ١٩١٩ بإعلان بريطانيا من جانب واحد استقلال مصر فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢. لكن الثورة على أية حال كانت ضعيفة فى أحسن الأحوال. من دلائل ذلك أن البريطانيون أرفقوا أربعة تحفظات بإعلان الاستقلال قيدت بشدة من مدى هذا الاستقلال. تضمنت هذه التحفظات حماية مواصلات الإمبراطورية البريطانية (قناة السويس)، والدفاع عن مصر ضد أى عدوان مباشر أو غير مباشر، وحماية مصالح الأجانب والأقليات، والإبقاء على الحكم المشترك للسودان(٥٦). وقد وقعت احتجاجات ضد هذه التحفظات، خاصة من الأقباط الذين لم يكونوا يعتبرون أنفسهم أقلية والذين انضموا تحت لواء حزب الوفد. وعلى كل فقد أدى إعلان استقلال مصر إلى إيقاف الثورة. وغير السلطان أحمد فؤاد لقبه إلى الملك فؤاد، وتمت صياغة دستور للبلاد على غرار الدستور البلجيكى (لكن مع اشتقاق مواد كثيرة من الشريعة الإسلامية). وفى يناير ١٩٢٣ أجريت انتخابات فاز فيها حزب الوفد بأغلبية ساحقة. على أن هذا النظام الديمقراطى شبه البرلمانى كان يعطى السلطات إلى نخبة ملاك الأراضى فى مقابل الملك والنخبة التركية - الجركسية. ومع ذلك فقد احتفظ الملك بسلطات تنفيذية وتشريعية كبيرة أجهضت السلطات حديثة النشأة للنخب.

كان دستور ١٩٢٣ دستورا ليبراليا فى فحواه، حيث ضمن المساواة أمام القانون والحريات الفردية (ومنها حرية الرأى والتنظيم) والصحافة الحرة. كما ضمن الدستور الملكية الخاصة أيضا. وللمرة الأولى ضمن الدستور المصرى التعليم الإلزامى لكلا الجنسين. وقد اتخذ الدستور من الإسلام دينا للدولة واللغة العربية لغة لها. بينما كان يعاب على هذا الدستور ما أعطاه للسلطة التنفيذية، أى الملك، من سلطات مفرطة. وكان الملك أيضا يتمتع بالسلطة التشريعية (إلى جانب مجلس الشيوخ ومجلس النواب) بما مكنه من سن القوانين. وكانت هذه السلطات الواسعة التى تمتع بها الملك تسمح له

بنقض أى تشريع يصادق عليه البرلمان. كما تمتع أيضا بسلطة تعطيل البرلمان أو فض جلساته لفترة زمنية معينة. والأهم من ذلك أن الملك كان من سلطاته أن يحل الوزارة (حتى لو كانت قد تشكلت من جانب الحزب الذى فاز بالانتخابات) ويشكل بدلا منها وزارة أخرى من اختياره. ورغم هذه السلطات الهائلة التى منحها الدستور للملك، اعتاد الملك (فؤاد ثم فاروق) على خرق الدستور، وفى حالات كثيرة تعليق العمل بالدستور نفسه[٥٧].

كان البرلمان يتكون من مجلس شيوخ ومجلس نواب. وكان من حق الملك تعيين خمسى عدد أعضاء مجلس الشيوخ. وكانت أهلية الترشح لمجلس الشيوخ تعتمد على الدخل، وكان الملك يرشح رئيس المجلس. أما مجلس النواب فكان ينتخب بالاقتراع غير المباشر. ومن الواضح أن الدستور أعطى للملك سلطة كبيرة. وكانت نتيجة ذلك نظام شبه برلمانى، وكانت الوظيفة الرئيسية للبرلمان نفسه استشارية فى طبيعتها وتأثيرها[٥٨].

ومع أن حزب الوفد حافظ على شعبيته حتى الانقلاب العسكرى فى ١٩٥٢، فإن مرونته، وبطريقة ما نقطة ضعفه الرئيسية، كانت تكمن فى طبيعة مقوماته الأساسية: تحالفه الوطنى. فقد كان ملاك الأراضى والفلاحون والعمال ورجال الصناعة الناشئون والمتعلمون والأميون وغالبية الطبقة الوسطى يؤيدون الوفد، رغم أن جماعتان رئيسيتان فقط كانت تتنافسان للسيطرة على الوفد: ملاك الأراضى والطبقة الصناعية الرأسمالية الناشئة. ويجادل جين وسيمون لاكوتير **Jean and Simonne Lacouture** بأن ثمة برجوازية وطنية كانت تسعى إلى إزاحة مراكز القوة التى كانت تشغلها النخب العالمية والأجنبية[٥٩]. فقد كان أعضاء نخبة ملاك الأراضى فى حاجة لأن تنتزع قرارات زراعية من السيطرة البريطانية، وأن تزيد ملكيتها للأرض. وكانت النخبة الصناعية الجديدة التى ظهرت فى ١٩٢٢-١٩٢٣ مع إنشاء بنك مصر ومجموعة صناعات مصر فى حاجة إلى حماية الدولة لكى تنافس ضد النخب الأجنبية والواردات الأجنبية. ولا يمكن أن يمنح هذه الامتيازات إلا حكومة وطنية.

ومع أن الوفد كان يرتبط بشكل وثيق بشريحة نخبة ملاك الأراضي والنخبة الصناعية، فقد كان أيضا يدعم الجماعات الاجتماعية الأخرى. فقد استفادت الطبقة الوسطى من توسيع التعليم المجاني والتشغيل في الحكومة، ومُدّت برامج الخدمات الاجتماعية لتغطي الفقراء. ومع ذلك فقد اقتصرت حكومات الوفد المتعاقبة في برامج الخدمات الاجتماعية على نخبة ملاك الأراضي والنخبة الصناعية التي كانت تسيطر عليها، ولذلك ازدادت أشكال اللامساواة الاجتماعية.

في غضون ذلك شرعت شرائح من نخب أخرى في تكوين أحزابها. ونظرا لأن هذه الأحزاب لم تكن بشعبية حزب الوفد، فقد عرفت باسم أحزاب الأقلية، كان من أهمها حزب الأحرار الدستوريين الذي كان يتكون من كبار ملاك الأراضي (فرع مباشر من حزب الأمة والحزب الوطني).

وقد ساعدت الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات في دفع التصنيع بسبب الحماية القوية من جانب الدولة، كما أدت أيضا إلى توسيع تفاوت الدخل وتصاعد التضخم وبطالة هائلة. وقد وقع الوفد في معضلة. فالمسألة الوطنية لم تحسم بسبب عدم قدرة الوفد على تحقيق الانسحاب الكامل للقوات البريطانية. وقد أنتجت الصعوبات الاقتصادية سخطا واسعا، خاصة بين قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى والفقراء. وقد استطاعت حركات سياسية جديدة، تحديدا جماعة الأخوان المسلمين ومصر الفتاة، من تجنيد أنصار لها من بين الساخطين. كان الأخوان المسلمون ينادون باتحاد إسلامي عابر للدول، بينما كانت مصر الفتاة تتبنى أيديولوجيا وطنية عابرة للدول، وإن كانت هي الأخرى ذات أيديولوجيا إسلامية. وقد لجأت الجماعتان إلى الإرهاب كوسيلة للتخويف والتأثير السياسي(٦٠).

تعمقت الأزمة الاقتصادية أكثر بسبب الحرب العالمية الثانية، وفشل الوفد في معالجة مشكلات التضخم المتزايد والبطالة المرتفعة وتفاوتات الدخل الآخذة في الاتساع. وقد نجحت النخب المهيمنة في حزب الوفد في إعاقة أي تشريع أو إجراء يقيد فوائدهم أو يتناقض مع مصالحهم. فكانت الصناعات تتمتع بحماية قوية من الدولة، بل كانت احتكارية في الأغلب بسبب ضيق السوق الداخلي وعدم القدرة على تصدير

منتجاتها حتى إلى الدول المجاورة. بينما كان تعسر المسألة الوطنية واستمرار وجود القوات البريطانية فى مصر هو ما ألحق أكبر الضرر بالوفد. وقد غدت المسألة الوطنية أكثر تعقيدا بسبب هزيمة القوات المصرية فى الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى فى ١٩٤٨.

لقد دأب القصر والبريطانيون والأحزاب السياسية ذاتها على انتهاك ما يسمى النظام الليبرالى والبرلمانى الذى ساد مصر بين عامى ١٩٢٢ و١٩٥٢. فمع أن الانتخابات كانت تظهر دائما تأييدا ساحقا للوفد، فإن الحزب لم يحكم إلا قليلا طوال هذه الفترة. فمن ٣٠ سنة، هى عمر ما يسمى التجربة الليبرالية، حكم الوفد سبع سنوات ونصف فقط. حيث هيمنت أحزاب الأقلية المتحالفة مع الملك والمدعومة من البريطانيين على الحكومة. وكانت الانتخابات البرلمانية يتم التلاعب بها، وكانت عضوية البرلمان تنحصر فى نخبة ضيقة. وقد دأب القصر والبريطانيون على التدخل عندما كان الناخبون يأتون إلى السلطة بممثلين غير مرغوب فيهم. من ذلك مثلا أن البريطانيين أجبروا الملك على حل حكومة الوفد فى ١٩٢٤ وعلى أن يضع الوفد فى السلطة فى ١٩٤٢.

وقد أدى تمفصل الأزمات السياسية والاقتصادية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اضطرابات هائلة وتفشى العنف فى الفترة ١٩٤٥-١٩٥٢. وقد تفتتت النخب وانبثق صراع حاد داخل النخبة بين شريحة نخبة ملاك الأراضى من ناحية، الذين رفضوا أى إصلاح زراعى، ومن الناحية الأخرى شريحة نخبة ملاك الأراضى - رجال الصناعة (الذين كان يمثلهم الأحرار الدستوريين والسعديين وهى جماعة منشقة عن الوفد) التى اعتمدت بقوة على رأس المال الأجنبى وصفت نفسها مع القصر والبريطانيين.

لقد أعيقت أية محاولة جادة لإعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تخفيف الأزمة الاقتصادية بسبب التشظى السياسى للنخب وسخط الفقراء والطبقة الوسطى. فكان تدخل الجيش فى يوليو ١٩٥٢، رغم زعمه أنه كان يقود ثورة، فى الحقيقة محاولة لإنهاء حلقة من الاضطراب والعنف انتهت بحريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢.

الشمولية والقومية واستقلالية الدولة (١٩٥٢-١٩٧٦)

حالت ثورة ١٩٥٢ دون اندلاع ثورة شعبية، لكنها فى المقابل أحدثت تحولا بنائيا فى مصر، على المستويين الاجتماعى والسياسى. كان قادة ثورة ١٩٥٢، الذين يعرفون باسم الضباط الأحرار، توليفة من ضباط ذوى خلفيات سياسية متنوعة. فكان بعضهم أعضاء فى جماعة الأخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة، بينما كان آخرون ينتمون إلى اليسار، فيما لم يكن للكثيرين منهم هوية سياسية واضحة.

لقد وصل الضباط الأحرار إلى السلطة دون أن يكون لديهم برنامجا محددا، لكن بمجرد أن وصلوا إلى السلطة حددوا أهدافهم فى:

١- القضاء على الاستعمار.

٢- القضاء على الإقطاع.

٣- القضاء على احتكار رأس المال.

٤- تحقيق العدالة الاجتماعية

٥- بناء جيش وطنى قوى.

٦- تأسيس حكم ديمقراطيورغم غموض هذه الأهداف، فإنها عكست التطلعات الوطنية (القضاء على الاستعمار وبناء جيش قوى) والشعبية (القضاء على الإقطاع والاحتكار وتحقيق العدالة الاجتماعية)، ودعوة غامضة إلى الديمقراطية. وباستثناء الديمقراطية السياسية، سيتابع النظام الجديد هذه الأهداف فيما بعد من خلال إجراءات اقتصادية واجتماعية ستغير وجه مصر.

توضح الأهداف الستة أيضا أنه منذ البداية كان جمال عبدالناصر - قائد الضباط الأحرار - مع أنه تعهد لفظيا بأن يعود الجيش إلى ثكناته بعد استقرار الحالة السياسية، لم يكن ينوى أن يعيد البلاد إلى الحكم المدنى. فقد أدرك عبدالناصر أن إعادة البلاد إلى الحكم المدنى سوف يعيد نفس النخب القديمة التى قد ترحب بالقضاء

على الاستعمار، لكنها ستقف فى طريق تنفيذ الأهداف الأخرى المتعلقة بإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية لمصر. وكان عبدالناصر يرى أن العودة المبكرة إلى الديمقراطية ستؤدى فحسب إلى عودة الأحزاب السياسية القديمة التى كان يعتبرها بؤر الفساد السياسى. وقال أنه لكى ينجح النظام ديمقراطى لا بد من ضمان الديمقراطية الاجتماعية التى تلغى فيها التمايزات الطبقية فى الثروة والامتيازات[٦١]. ومن أجل الترويج لرؤيتهم لكيان سياسى وطنى متماسك، أنشأ الائتلاف الحاكم (مجلس قيادة الثورة) فى ١٩٥٣ كيانا سياسيا يحمل اسم "هيئة التحرير" كبديل عن الأحزاب. وقد كان الهدف من الهيئة أن توفر مؤسسة سياسية وأن تجذب الأنصار، لكنها ولدت ميتة ولم تتجذر فى نظام مصر السياسى: فقد كانت بنية سياسية اصطناعية ومجوفة، ولم تنجح فى حشد الشرائح السياسية المختلفة التى كانت موجودة فى ذلك الوقت.

عين الضباط الأحرار اللواء محمد نجيب رئيسا للحكومة لكسب ثقة الناس. فعبدالناصر نفسه كان عمره ٣٤ سنة فقط فى وقت الثورة، وبقية الضباط الأحرار كانوا صغار السن وغير معروفين بما يؤهلهم لكسب ثقة الشعب. لكن تعيين نجيب والخلفيات المختلفة للضباط الأحرار سرعان ما أدت إلى صراع داخلى على السلطة أدى إلى إبعاد كثيرين منهم من الائتلاف الحاكم - مجلس قيادة الثورة - وأدى إلى ظهور عبدالناصر فى ١٩٥٤ باعتباره قائد الثورة.

ولكى يطبق عبدالناصر رؤيته لمصر كان عليه أن يحتكر السلطة داخل مجلس قيادة الثورة وأن يحطم النخب السياسية القديمة. وقد نشأ صراع على السلطة داخل مجلس قيادة الثورة نفسه. وسرعان ما انبثق الصراع بين اللواء نجيب، الرئيس الفخرى للنظام الجديد، وعبدالناصر. كانت بؤرة الصراع بين عبدالناصر ونجيب هى العودة إلى الحكم المدنى وإنشاء نظام برلمانى. فنجيب الإصلاحى فى أعماقه كان يريد العودة إلى الحكم المدنى، وكان يدعمه فى ذلك قلة من ضباط مجلس قيادة ثورة، من بينهم خالد محى الدين، عضو اليسار المصرى وفيما بعد رئيس الحزب الاتحادى التقدمى (التجمع) الذى سيظهر بعد ١٩٧٧. كان عبدالناصر، فى مقابل ذلك، يرى أن العودة إلى الحكم المدنى سوف تعيد الشرائح السياسية القديمة والنظام الذى تسيطر

عليه النخب القديمة. وقد بلغ الصراع على السلطة ذروته فى فبراير ١٩٥٤. فتم إبعاد نجيب، رئيس مصر فى ذلك الوقت، عن السلطة. فحدثت ثورة شعبية مدعومة من النخب القديمة واليساريين والأخوان المسلمين احتجاجا على إبعاده، وبالفعل نجحت فى إعادته رئيسا للبلاد، لكن نجيب عين عبدالناصر رئيسا للوزراء. وفى ٢٥ مارس من نفس العام، وبعد أن قوى مجلس قيادة الثورة موقفه فى الجيش وحصل على تأييد الأخوان المسلمين، أعلن المجلس عودة البلاد إلى الحكم المدنى وحل مجلس قيادة الثورة. نظم أنصار عبدالناصر، خاصة أعضاء اتحادات العمال، مظاهرات كبيرة ضد حل مجلس قيادة الثورة. وكان الجيش يقف بقوة وراء القيادة الجديدة لجمال عبدالناصر، ولذلك أعلن عبدالناصر عودة مجلس قيادة الثورة للعمل فى ٢٩ مارس. وفى منتصف شهر نوفمبر ١٩٥٤ طرد نجيب من الرئاسة ووضع قيد الإقامة الجبرية.

هذه الوسائل التى أديرت بطريقة بارعة للتخلص من نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين يؤيدون العودة إلى الديمقراطية دعمت قوة عبدالناصر باعتباره رئيس مجلس قيادة الثورة. لكن عبدالناصر كان واعيا بأن الحركات اليسارية والأخوان المسلمين كانوا لا يزالون أقوياء ويحرضون على مقاومة حكمه. لذلك نشأ صراع آخر على السلطة بين النظام من جانب واليسار والأخوان المسلمين من جانب آخر. وقد كان من السهل التخلص من اليساريين، وذلك لأن تفتتهم كان قد أضعف تنظيماتهم. وكذلك تم تطهير الجيش من العناصر اليسارية. وكذلك أنهك النظام الجماعات الشيوعية المختلفة، حيث تم القبض على كثير من الشيوعيين ومحاكمتهم بحجة التآمر لإسقاط النظام. أما الأخوان المسلمون فكانت هناك صعوبة أكبر فى التعامل معهم. فالأخوان الذين كانوا حلفاء النظام فى إسقاط الحكم الملكي، عارضوا الاتفاقية التى أبرمها عبدالناصر مع البريطانيين فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ لجلاء القوات البريطانية. فقد قضت الاتفاقية بالانسحاب التدريجي للقوات البريطانية من مصر، لكنها سمحت لهم بالعودة إذا تعرضت تركيا أو أى دولة عربية للهجوم. وقد عارض الأخوان المسلمون الاتفاقية بزعم أنها تضر بمصالح مصر.

كانت معارضة الأخوان المسلمين للاتفاقية تعبيرا عن استيائهم من عدم قدرتهم على السيطرة على النظام الجديد. فعبدالناصر لم يكن ليخضع لقوة الأخوان المسلمين، أو أية جماعة أخرى. وجاءت محاولة اغتيال عبدالناصر من جانب أحد أعضاء الأخوان المسلمين فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ عندما كان عبدالناصر يلقى خطابا فى الإسكندرية لتعطى الفرصة لعبدالناصر ليرد بقـــوة ويتخلص من الأخـــوان المسلمين نهائيا. فبدأت عمليات اعتقال واسعة للإخوان المسلمين، خـاصة أعضاء التنظيم السرى (الفرع السرى الذى استخدم العنف لتصفية أعداء الأخوان المسلمين) وأعضاء اللجنة التنفيذية فى نفس ليلة محاولة الاغتيال. وتشكلت محاكم خاصة باسم "محاكم الشعب" برئاسة جمال سالم (أحد كوادر مجلس قيـادة الثورة) وعضـوية حسين الشافعى وأنور الســادات لمحـــاكمتهم[٦٢]. وقد وجهـــت للمعتقلين تهم كبـيرة وأخـــذوا عقـوبات قـاسية.

كان القضاء على النخب القديمة والقوى السياسية المنافسة مثل الأخوان المسلمين واليساريين خطوات تقرب من استقلالية الدولة الكاملة. فاستقلالية الدولة التى تصورها عبدالناصر كان من شأنها أن تدفع عملية تنمية تعمق التصنيع وتوسع القاعدة الاجتماعية للنظام وتقضى على أية تهديدات للنخبة الحاكمة الجديدة. فى ذلك الوقت كان من شأن أى نظام ديمقراطى أن يعوق السياسات الاقتصادية الثورية مثل الإصلاح الزراعى وتعميق التصنيع وسيطرة المؤسسات المالية (راجع الفصل الأول).

وفى حقيقة الأمر لم تؤد برامج الإصلاح الزراعى التى نفذها النظام فحسب إلى تحسين توزيع الأرض، وإنما أيضا أدخلت قسما كبيرا من الفلاحين فى التحالف الاجتماعى المؤيد للنظام. ومع ذلك فقد كانت هناك حاجة إلى مزيد من إعادة الهيكلة الاقتصادية لكسب تأييد قوى اجتماعية أخرى للحكام الجدد. ولذلك فبعد التخلص من القوى السياسية المنافسة، شرع نظام عبدالناصر فى سياسات تستهدف تقوية حكمه وتعزز التنمية والعدالة الاجتماعية، ومع ذلك ظلت إحدى المشكلات الرئيسية التى تحتاج إلى علاج الفشل فى إنشاء بنية سياسية ذات معنى.

ونظرا لقناعته بأن العودة إلى النظام السياسى الليبرالى القديم سوف تطيح بأهداف الثورة، قال عبدالناصر أن مصر لن يكون لها برلمان إلا بعد أن يصفى النظام نفوذ نخبة ملاك الأراضى وما أسماه الرأسماليون المستغلون[٦٣]. ولكى يتمكن النظام من منع عودة هيمنة النخب القديمة على النظام السياسى لا بد لتحالف من القوى الاجتماعية أن يشكل الأساس للبناء السياسى الجديد.

تم الإعلان عن دستور جديد للبلاد فى ١٦ يناير ١٩٥٦. وبدلا من النظام البرلمانى شكل الدستور تنظيما سياسيا جديدا باسم الاتحاد القومى. كان الاتحاد القومى يهدف إلى جمع القوى السياسية المختلفة فى تحالف سياسى. وكذلك أوجد الدستور جمعية وطنية يختار أعضاؤها ويرشحون من جانب الاتحاد القومى: مجلس الأمة. وفقط من يرشحهم الاتحاد القومى يمكنهم أن يترشحوا فى الانتخابات التى تخضع لإشراف وزارة الداخلية. وبالفعل نجح النظام فى خلق نظام سياسى جماعى corporatist تديره الدولة بكفاءة.

أعطى دستور ١٩٥٦ سلطات كبيرة للرئيس. وكان البرلمان يخضع لسيطرة الرئيس. وقد انعقد مجلس الأمة الأول لفترة قصيرة، وجاء إعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى ١٩٥٨ ليتسبب فى إنهائه.

جاء الانفصال السورى من الوحدة فى ١٩٦١ كفاتحة لمرحلة جديدة فى بناء النظام السياسى. فقد كانت المهام الرئيسية لهذه الفترة التى استهلت بتحرك مصر نحو التأميم الواسع للمؤسسات الاقتصادية تتطلب دستورا جديدا. تشكلت لجنة تحضيرية من ٢٥٠ عضوا للتخطيط لدستور جديد والإعداد لتأسيس مؤتمر وطنى للقوى الشعبية. كلفت اللجنة بمهمة تحديد المؤهلات الواجبة فى الأفراد الذين يترشحون للمجلس. وقد تم استبعاد بعض الفئات من الترشح فى الانتخابات: المجرمين المدانين، وأصحاب الأراضى الذين فقدوا أراضى لصالح قوانين الإصلاح الزراعى، ومن تخضع أملاكهم للمصادرة، وغيرهم. ومن الواضح أن النظام أراد أن يعزل أعداءه من المشاركة فى النظام السياسى الجديد. وحيث أن المجلس كان يهدف إلى أن يمثل تحالف القوى

العاملة في المجتمع، فقد خصصت حصص لكل مجموعة. فخصص للفلاحين ٢٥٪ من المقاعد، والعمال ٢٠٪، ومن أطلق عليهم الرأسماليين الوطنيين ١٠٪، والعمال النقابيين ١٥٪، والأجراء غير المنظمين ٩٪، وأساتذة الجامعات ٧٪، والطلاب ٧٪، ومنظمات النساء ٧٪[٦٤].

وبعد أن تشكل، صادق المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في مايو ١٩٦٢ على ميثاق وطني كان بمثابة مخطط لدستور جديد، واقترح نظاما سياسيا جديدا قرر عبدالناصر أن يطلق عليه الاتحاد الاشتراكي العربي. وفيما بعد سيصبح الاتحاد الاشتراكي العربي الحزب السياسي الوحيد في مصر وسوف يختار جمعية وطنية[٦٥].

خصص دستور ١٩٦٤ ٥٠٪ من مقاعد الجمعية الوطنية (مجلس الأمة) للفلاحين والعمال. وقيل أن هذا الاشتراط زاد من قوة السلطة التنفيذية. فالعمال كانوا في الغالب مأخوذين من القطاع العام الذي تسيطر عليه الحكومة بالكامل، والفلاحون كانوا مدينين بالفضل لنظام معقد من الجمعيات التعاونية كانت تديره الدولة[٦٦].

عكست المؤسسات السياسية الجديدة السياسات الاقتصادية الجديدة لنظام عبدالناصر. فالقوانين الاشتراكية كانت تستهدف تعظيم استقلالية الدولة، حيث أصبحت الدولة الرأسمالي ورجل الأعمال الرئيسي. وقد كان التخلص من النخبة الصناعية في الستينات وإحلال القطاع العام محلها خطوة رئيسية نحو تأسيس نظام شعبوي يؤدي الوظيفة الأساسية لتقوية القاعدة الاجتماعية، وبالتالي السياسية، للنظام.

كان النظام الشعبوي في الستينات يقوم على الدمج الاقتصادي للجماعات الاجتماعية المهمة في التحالف الاجتماعي المساند، مع إقصاء نفس هذه القوى من المشاركة السياسية. وجاءت إجراءات التأميم في الستينات والهيمنة الاقتصادية للدولة لتزيد من نطاق الإجراءات الدمجية الاقتصادية. فقد أدت قوانين الإصلاح الزراعي وضبط الإيجارات الأكثر جذرية للعقارات الحضرية والأرض الزراعية الريفية لتحول القوة من الملاك إلى المستأجرين. وكذلك تم توسيع مظلة برنامج التعليم العام وبدء برامج صحة عامة أوسع.

وإضافة إلى ذلك طبق النظام برنامج واسع للدعم المالى وضمن التشغيل الكامل من خلال نظام يضمن التشغيل لكل خريجى الدبلومات والجامعات. وقد أدت كل هذه الإجراءات ليس فقط إلى خفض أوجه التفاوت فى الدخول، وإنما أيضا إلى تقوية القاعدة السياسية للنظام(٦٧).

لقد تشكلت نخبة بيروقراطية جديدة لإدارة قطاع الدولة الكبير. وأدى غياب المحاسبية وعدم وجود نظام ديمقراطى فعال سياسيا فى ذات الوقت إلى تفشى الفساد وعدم الكفاءة الإدارية. حيث وصلت قوة أعضاء النخبة البيروقراطية إلى مستويات عالية، واستطاعوا أن يخلقوا مراكز قوة فاعلة داخل الدولة. وقد ساعد غياب منابر سياسية مفتوحة فضلا عن السياسات القمعية فى عدم وجود أى تحدى فعال لقوة وجشع أمثال هؤلاء البيروقراطيين.

وقد جاء التباطؤ فى النمو الاقتصادى والمشكلات الاقتصادية المتزايدة التى ظهرت بعد الهزيمة العربية فى المواجهة العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧، إضافة إلى التكلفة الثقيلة للحرب، لتسهم فى انبثاق صراع قوة جديد بين شريحتى النخبة البيروقراطية. كانت إحدى الشريحتين تدعو إلى العودة إلى آليات السوق الحر، مؤكدة أن النظام أعيق بسبب عدم كفاءة القطاع العام، وأنه بالتالى يجب تقييد دور الدولة. فضلا عن أن رأس المال الأجنبى من شأنه أن يساعد فى تعميق التصنيع. ولذلك فلكى تحل مصر الأزمة الاقتصادية يجب أن تسعى للتقارب مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة، وأن تتوصل إلى سلام مع إسرائيل، وأن تركز جهودها على النمو والتنمية الاقتصاديين. ومن جانبها ذهبت الشريحة الأخرى إلى أن الأزمة الاقتصادية لن تحل بالعودة إلى الرأسمالية الطليقة غير المقيدة، وأن على مصر أن تعمق مركزية الاقتصاد وتحصل على دعم ومساعدة الاتحاد السوفيتى، وأن تضع حدا للاحتلال الإسرائيلى لسيناء، سواء من خلال العمل العسكرى أو تسوية شاملة للصراع العربى - الإسرائيلى(٦٨).

هذا الصراع على السلطة بين هاتين الشريحتين داخل النخبة البيروقراطية سوف يبلغ مداه بعد رحيل عبدالناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ وتعيين السادات خلفا له. وفى مايو ١٩٧١ نجحت الشريحة المؤيدة للعودة إلى الرأسمالية والتقارب مع الغرب فى إزاحة الشريحة الأخرى من السلطة، وبذلك بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر.

ومع ذلك ظل الاتحاد الاشتراكى العربى النظام السياسى الوحيد حتى ١٩٧٦، عندما بدأ الرئيس السادات تجربة جديدة فى الديمقراطية المحدودة بإنشاء ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكى العربى لتمثيل اليمين واليسار وما أسماه السادات الوسط. كان الوسط فى الحقيقة هو حزب الرئيس الذى أطلق عليه فى البداية حزب مصر الاشتراكى، ثم سرعان ما تغير الاسم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، الذى لا يزال حزب الأغلبية للنظام الحاكم إلى يومنا هذا.

التحول السياسى الليبرالى المقيد والدولة وظهور طبقة رأسمالية جديدة (١٩٧٦-١٩٩١)

بعد ما أسماه ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١، دعا السادات إلى دستور جديد. والدستور الجديد لعام ١٩٧١ الذى تم تبنيه بعد استفتاء عام فى ١٩٧١ ولا يزال ساريا إلى الآن، حافظ على تقليد تركيز السلطة فى يد الحاكم. فللرئيس الحق فى أن يحكم عن طريق القرارات الرئاسية وله الحق فى حل المجلس التشريعى، وكذلك تعيين وإقالة الوزراء.

.تضمن دستور ١٩٧١ أيضا مادة تنص على أن "الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع"). وفى ذلك افتراق عن الدستور السابق الذى أعلن فحسب أن الإسلام هو الدين الرسمى للدولة. وكذلك أصدر السادات عفوا عن السجناء السياسيين، الذين كان كثيرون منهم من أعضاء الأخوان المسلمين الذين سجنهم النظام الناصرى بعد محاولة انقلاب مزعومة فى ١٩٦٥. وأيضا فى سبتمبر ١٩٧١ أصدر السادات القانون الأول

لتشجيع لاستثمارات العربية والأجنبية، كاشفا عن نوايا النظام إلى تبنى فلسفة اقتصادية مغايرة.

كان من النتائج الرئيسية لهذه الإجراءات التحالف الذى تشكل بين السادات والأخوان المسلمين الذين كانوا من قبل الأعداء اللدودين للنظام الناصرى. كان ذلك إعلانا عن نية السادات عن الشروع فى إعادة هيكلة عميقة لعلاقات القوة السياسية والاقتصادية لتوجيه مصر فى اتجاه جديد. وقد كان الحصول على تأييد الأخوان المسلمين خطوة ضرورية نحو تفكيك القاعدة الاجتماعية الناصرية التى كانت تتكون من أقسام كبيرة من الطبقة الوسطى والفلاحين والعمال. وكان لزاما تغيير علاقات القوة السياسية من أجل بناء تحالف جديد بين الأعضاء الكبار فى النخبة البيروقراطية المؤيدين لنظام اقتصادى ليبرالى وقائم على مبادئ السوق، وهو الجناح التقليدى بالنخبة القديمة وأقطاب القطاع الخاص.

لكن هذه السياسات الجديدة لا يمكن أن تنفذ وسيناء لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلى. وقد أعطى النجاح المحدود لحرب ١٩٧٣ للسادات الشرعية اللازمة لبدء تنفيذ سياساته الجديدة. ففى أكتوبر ١٩٧٤ أصدر النظام ورقة أكتوبر التى أكدت على الحاجة إلى رأس المال العربى والأجنبى والتكنولوجيا الغربية لدفع التنمية الاقتصادية. وذهب السادات إلى أن التحرير الاقتصادى شرط ضرورى لجذب رأس المال الأجنبى. ولكى يحدث التحرير الاقتصادى كان لا بد أن تتخلى الدولة عن احتكارها للاقتصاد وتنقلب على السياسات الاقتصادية الدمجية للنظام السابق. فلا يمكن لنظام يقوم على مبادئ السوق أن يعمل فى ظل التحالف الشعبى الناصرى. ولذلك فإن ثمة خطوة رئيسية نحو التحرير الاقتصادى يجب أن تتمثل فى إزالة البناء السياسى الذى أيد السياسات الناصرية: الاتحاد الاشتراكى العربى.

وفى أغسطس ١٩٧٤ وزع السادات ورقة على أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى تتناول مستقبل الدولة، خاصة مستقبل الاتحاد الاشتراكى العربى، أقترح فيها الحاجة إلى الحياة البرلمانية التعددية. لكن المؤتمر القومى الثالث للاتحاد الاشتراكى العربى

الذى اجتمع فى يوليو ١٩٧٥ عارض بقوة قيام نظام متعدد الأحزاب. ودعا الأعضاء بدلا من ذلك إلى حث التحول الديمقراطى فى بنية الحزب - الاتحاد نفسه - واقترحوا إنشاء منابر رأى من شأنها أن تعكس الاتجاهات السياسية المختلفة، كما اقترح الرئيس السادات. وتبعا لذلك دعا السادات فى مارس ١٩٧٦ إلى تأسيس ثلاثة منابر تمثل اليمين واليسار والوسط. وقد شاركت المنابر حديثة التأسيس فى انتخابات ١٩٧٦. وعندما انتهت الانتخابات تحرك السادات سريعا لكى يعلن فى خطابه الافتتاحى لمجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٧٦ أن المنابر أصبحت أحزاب سياسية. ولذلك تشكلت الأحزاب السياسية فى يونيو ١٩٧٧ وألغى الاتحاد الاشتراكى العربى[٦٩]. كان إلغاء الاتحاد الاشتراكى العربى، الذى كان يسيطر عليه فى السابق على صبرى خصم السادات وعدوه الرئيسى، إعلانا لنهاية المؤسسة السياسية الناصرية التى قاومت التغييرات الأساسية المطلوبة فى الاقتصاد.

ورغم تكوين الأحزاب السياسية أثبتت تجربة التحول السياسى الليبرالى أنها مقيدة. فنظام التعددية الحزبية لم يصمم لإنشاء نظام ديمقراطى حقيقى فى مصر، وإنما لتيسير تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة بشدة بغرض جذب رأس مال الأجنبى وحشد مدخرات داخلية. وقد أدى نظام التعددية الحزبية وظيفة أخرى للنظام هى إيجاد أحزاب معارضة مقيدة وقابلة للتمييز، وبذلك يوفر مظهر المعارضة للنظام. وقد عزز ذلك قدرة النظام على شق صف المعارضة وجمع المعلومات حول طبيعة ونطاق نشاطاتها. وقد أطلق الرئيس السادات على الديمقراطية صمام الأمان الذى مكنه من معرفة إستراتيجيات معارضيه[٧٠].

فى السبعينات تقدم التحرير الاقتصادى ببطء. حيث كانت إعادة تشكيل علاقات القوة الاقتصادية تلقى مقاومة قوية من القاعدة الاجتماعية الناصرية، خاصة الفلاحين والعمال وطلاب الجامعات. فاليوم الأول من السنة الجديدة ١٩٧٥ تميز باضطرابات واسعة من جانب العمال احتجاجا على التضخم والقمع. وفى مارس نظم عمال مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى إضرابا ضخما طالبوا فيه برفع الأجور وتحسين شروط العمل.

والدولة من جانبها لجأت إلى الاعتقالات الواسعة للعمال، لكنهم نظموا إضرابا آخر فى أغسطس من نفس السنة. وفى سبتمبر نظم عمال النقل العام إضرابا لمدة ثلاثة أيام أصاب القاهرة بالشلل(٧١).

وصل الاضطراب الاجتماعى المدفوع بسياسات النظام الاقتصادية أوجه فى يناير ١٩٧٧. فبعد إعلان الحكومة إلغاء الدعم، خاصة دعم المواد الغذائية، عمت الاضطرابات مصر كلها، من الإسكندرية إلى أسوان، لمدة يومين (١٨ و١٩ يناير). كانت الحكومة قد ألغت دعم المواد الغذائية بسبب ضغوط مارسها صندوق النقد الدولى والولايات المتحدة لتثبيت الاقتصاد وخفض عجز الميزانية واستعادة آلية السوق. عم العنف على مدى يومين، ولم يهدأ إلا بعد أن تراجعت الحكومة عن إجراءاتها المقترحة. تلا ذلك عمليات اعتقال واسعة، وألقى السادات باللائمة على اليسار فى إثارة أعمال الشغب(٧٢). ومع ذلك فإن مظاهرات الطعام ستظل نقطة تحذر الحكومات المتعاقبة من مغبة محاولة إلغاء الدعم بشكل مفاجئ، خاصة دعم المواد الغذائية.

ورغم التغييرات فى السياسات الاقتصادية وإدخال ليبرالية سياسية مقيدة، ظلت الدولة دولة بيروقراطية – شمولية تحتفظ بقبضتها القوية على القطاع العام، وهى وسيلة لإثراء النخبة البيروقراطية ولتحقيق سياسات تدخلية جدا. وبالمثل سيطرت الدولة على البنية السياسية للبلاد من خلال السلطة الهائلة التى تمتع بها الحزب الوطنى الديمقراطى، حزب الأغلبية، الذى كان يترأسه الرئيس نفسه والذى ورث كل امتيازات الاتحاد الاشتراكى العربى السابق. وإلى جانب ذلك كان النظام قمعيا جدا، ويفضل القمع على التسوية السياسية.

وقد أدت زيارة الرئيس السادات الشهيرة إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ واتفاقات كامب ديفيد إلى عزل حلفاء النظام، خاصة الأخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتطرفة. وفى سبتمبر ١٩٨١ اتخذ السادات إجراءات صارمة ضد كل معارضيه. حيث صدرت الأوامر لقوات الأمن باعتقال أكثر من ثلاثة آلاف شخص، تراوحت ميولهم السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وفى السادس من أكتوبر ١٩٨١ قام متطرفون إسلاميون (جماعة الجهاد) باغتيال السادات.

ورغم أن اغتيال الرئيس السادات دفعته – وكذلك دفع الحدث نفسه – أزمة حادة، حدث انتقال السلطة إلى نائب الرئيس حسنى مبارك بسرعة وفي سلام وفقا لقواعد الدستور المصرى، واصل مبارك سياسات السادات لكن بطريقة استرضائية أكثر. فكان من أول قراراته بعد أن أدى قسم الرئاسة هو إطلاق سراح كل من اعتقلوا فى سبتمبر ١٩٨١ فى بادرة على المصالحة الوطنية. لكن النظام، مع ذلك، أعلن حالة الطوارئ بعد اغتيال السادات، ولا تزال سارية إلى اليوم.

لم تشهد الثمانينات الكثير من حيث التغييرات السياسية الشاملة، وكان من غير الوارد الحديث عن مزيد من التحرير خلال ذلك العقد بسبب الأزمة الاقتصادية العميقة التى أصابت مصر منذ منتصف الثمانينات. فالهبوط الحاد فى أسعار النفط فى الثمانينات، حيث تراجع سعر النفط من ٤١ دولارا للبرميل فى ١٩٨٠ إلى ٨ دولار فقد فى ١٩٨٦، أسهم بقوة فى تكريس الركود. فانخفاض أسعار النفط كان له أثر مباشر على الإيرادات من بيع النفط المصرى وأثر غير مباشر عبر تحويلات العاملين، خاصة العاملين فى الخليج، وعبر إيرادات قناة السويس. فارتفع دين مصر الخارجي من حوالى ٢١ مليار دولار فى ١٩٨٠ إلى ٤١ مليار دولار فى ١٩٩١. فى هذا السياق قاومت مصر ضغوط التطبيق الكامل لبرنامج تكيف هيكلى من شأنه أن يزيد الضغوط التضخمية والبطالة وأشكال اللامساواة فى الدخل، خاصة وأن مظاهرات الطعام ١٩٧٧ كانت لا تزال حية فى مخيلة النظام[٧٣].

خطوات نحو الديمقراطية: تقوية الطبقة الرأسمالية والتراجع التدريجى للدولة عن دورها التنموى (١٩٩١-٢٠٠٥)

إن مشاركة مصر فى حرب الخليج ١٩٩١ فى جانب قوات التحالف أعطاها مهلة ما. فقد تم إسقاط أو إعادة جدولة نصف دين الدولة الخارجي، لكن فى المقابل أجبرت مصر على التطبيق الكامل لبرامج التكيف الهيكلى والتحرير الاقتصادى التى يتبناها

صندوق النقـد والبنك الدوليـين. ولذلك تميـزت التسعينـات بتغييرات اقتصادية هيكلية عميقة (راجع الفصل الأول للحصول على وصـف كامل لتطبيق سياسات التكيف الهيكلى).

إن التحرير الاقتصادى بتأثيراته التى فاقمت التضخم والركود أثر بالسلب على غالبية الناس. فلم يستفد من هذه العملية إلا الأغنياء فقط من خلال الفرص التجارية المتزايدة التى وفرتها عملية الخصخصة والسوق الخاص المتنامى. فقد خلقت عملية الخصخصة نخبة صناعية وريفية معتمدة على الدولة فى الوصول إلى المصادر الاقتصادية العامة. وهنا تكاتفت المستويات العليا من النخبة البيروقراطية مع النخبة الجديدة، وتمركزت جهودها على الوصول إلى السلطة السياسية للاستيلاء على أصول الدولة من خلال الخصخصة. وبذلك بنت الدولة بكفاءة الطبقة الرأسمالية فى التسعينات. وقد أدت برامج التجريد التى اتبعتها الدولة إلى تحويل أصول الدولة المخصخصة، عادة فى شكل احتكارات، إلى أعضاء فى النخـب. ففى بيئة اقتصـادية غير تنافسـية، ظلت الأصول المخصخصة احتكارية، وهو ما ولد أرباحا عالية بسبب غياب المنافسة. فبينما كانت خصخصة أصول الدولة تعنى تغيير الأيدى، فإنها لم تغير سياسات النظام الحمائية معها.

وكذلك أدت الخصخصة إلى التواطؤ بين بيروقراطيى الدولة ورجال الأعمال على بيع مشروعات القطاع العام بأسعار أقل كثيرا من أسعار السوق(٧٤). فقد بيعت بعض الشركات بأسعار أقل حتى من قيمة الأرض التى بنيت عليها(٧٥). وقد ذكر النجار من هذه المصانع: شركة بيبسى كولا المصرية وشركة النصر للغلايات والأهرام للمشروبات وأسمنت أسيوط وفندق مرديان(٧٦). وقد بيعت معظم الشركات لمستثمرين من خلال قروض أخذوها من بنوك الدولة. وفى بعض الحالات اشترى مستثمرين شركات الدولة بقروض مدعومة بضمانات وهمية واحتفظوا بملكية الشركات حتى بعد أن تخلفوا عن سداد القروض. وفى السنوات القليلة الأخيرة من التسعينات، أحيل إلى المحاكم كثيرا من حالات الاحتيال التى تمت بتواطؤ البنوك، ليتم الإفراج عن كثير من المتهمين بعد سنوات قليلة فى السجن.

إن ممارسة الحكومة المصرية فى بيع الأصول لمستثمر رئيسى أو لمجموعة صغيرة من المستثمرين تزيد من احتكار الاقتصاد. لذلك توجد احتكارات أو شبه احتكارات فى مجالات الحديد والصلب والإسمنت والاتصالات والأغذية والمشروبات. وقد تسارعت عملية الخصخصة فى السنتين الأخيرتين من وزارة نظيف، حيث تمت غالبية المبيعات إلى مستثمرين رئيسيين. وقد أدت التغييرات فى نظم إيجار الأرض التى حدثت فى التسعينات (راجع الفصل الأول)، وهذه التغييرات بدورها، إلى تغيير توزيع الأرض بدرجة كبيرة جدا، حيث خلقت نخبة جديدة مالكة للأرض، حيث أصبح ٧٪ من السكان يملكون ٦٠٪ من الأرض. وتبددت عمليات الإصلاح الزراعى التى حدثت على مدى الخمسينات والستينات، فلم تعد هناك ضوابط لأسعار الإيجارات أو مدتها بالنسبة للفلاحين[٧٧].

ومع عملية الخصخصة من النوع الذى طبق فى مصر لن يهتم أحد من أعضاء النخبة الجديدة بالتحول الديمقراطى. فمعظم أعضاء النخب الصناعية وملاك الأراضى آثروا الانضمام إلى الحزب الوطنى الديمقراطى المهيمن. وقد برهنت الانتخابات البرلمانية الأخيرة (٢٠٠٥) على اندفاع النخبة إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، وقد نتج عن ذلك أن جاء ٧٧ عضوا فى البرلمان الجديد من رجال الأعمال. بل ولا يقف الحال عند عضوية نخبة أعضاء القطاع الخاص فى الحزب الوطنى والبرلمان، وإنما أيضا ضمت الوزارة الأخيرة ستة من أقطاب القطاع الخاص (راجع الفصل الأول). وقد تولى هؤلاء الوزراء حقائب وزارية تتفق مع مجال خبرتهم فى القطاع الخاص، فوزير النقل مثلا يمتلك شركة سيارات فى القطاع الخاص ووزير الصحة يملك واحدة من أرقى المستشفيات الخاصة فى مصر. ويبدو أن الحكومة لا تجد كراهة فى استخدام وزراء من القطاع الخاص، وهم وزراء قد تثير سياساتهم تساؤلات حول تضارب المصالح.

وحتى قطاعات السكان التى أضيرت من عمليات الخصخصة والإصلاح الاقتصادى (العمال والفلاحين والموظفين) تفضل هى الأخرى أن تندمج فى الحزب المهيمن. وفيما يتعلق بعمال القطاع العام تتبع الحكومة معهم سياسة فرق تسد. فمن أجل زيادة

أرباح شركات القطاع العام يتم توجيه المديرين إلى فصل العمال المؤقتين، بينما تخصم العلاوات من العمال الآخرين لإجبارهم على الاستقالة. وكذلك اتبعت الحكومة سياسة المعاش المبكر بغرض رشوة العمال لتقديم استقالاتهم طوعا. وفى نفس الوقت تم الاحتفاظ بالصفوف العليا من العمال وزيادة أجورهم. وثمة وسيلة أخرى تستخدم للتعامل مع سخط العمال وهى تكوين جمعيات حملة الأسهم من عمال القطاع العام. والأسهم التى بيعت أو أعطيت للعمال كانت فى العادة قليلة، وكان أصحابها يبيعونها مباشرة من خلال سوق الأسهم المالية. وبينما أغضبت بعض هذه السياسات القاعدة، أصبح قادة العمال أكثر ارتباطا بالدولة لحماية مصالحهم. وقد حاولت الحكومة أن تضع قانون عمل جديد يضيع كثيرا من الفوائد التى حصل عليها العمال فى الستينات، لكنها حتى الآن تخلت عن هذا القانون(٧٨).

ورغم أن الفلاحين أضيروا من إلغاء ضوابط الإيجار وحقوق توريث الإيجار التى منحتها لهم قوانين الإصلاح الزراعى فى الستينات، فقد استرضاهم رفع قيود الأسعار على معظم المنتجات الزراعية. علاوة على أن معظم الفلاحين يصوتون لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى بسبب استمرار وجود عادة التصويت وفقا للعصبيات الأسرية أو المحسوبية السياسية. فالحزب الوطنى الديمقراطى من خلال دمج النخبة الريفية فى صفوفه ضمن أصوات أهالى الريف.

وقد أثر ذلك على قدرة أحزاب المعارضة على تجنيد الأنصار. فحزب الوفد الليبرالى هجره أعضاء نخبة رجال الأعمال الذين فضلوا رابطة النشاطات الريعية التى يحصلون عليها من قربهم من الحزب الحاكم. والحزب الاتحادى التقدمى (التجمع) الحزب الطبيعى للدفاع عن مصالح العمال والفلاحين لا يستطيع أن ينافس الحزب الوطنى الديمقراطى فى الوصول إلى محسوبية الدولة(٧٩). ومعظم أعضاء الحزب يمثلون المثقفين اليساريين الذين ليس لديهم ما يغرون به الناخبين، وهى الظروف التى جعلت الحزب عاجزا عن المنافسة فى الانتخابات البرلمانية.

وعلى صعيد آخر، وفى الوقت الذى تواجه فيه أحزاب المعارضة السياسية قيودا تعوق جهودها لملء الفراغ السياسى، انبثق فى التسعينات اتجاه ينبئ عن ظهور مجتمع مدنى قوى. فالدولة العاجزة عن الإبقاء على سياسات الرفاه الاجتماعى اتجهت فى التسعينات إلى تشجيع المنظمات غير الحكومية لتحمل بعض العبء بتقديم برامج فى مجالات الصحة والتعليم والمشروعات الصغيرة وغير ذلك. والنقابات المهنية أصبحت بديلا عن الأحزاب السياسية. فنقابات رجال الأعمال والمحامين والصحفيين والأطباء والمهندسين والأكاديميين تطورت إلى مراكز للمعارضة السياسية. ويجادل بعض المحللين بأن النشاطات المتزايدة للمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية تخدم أهداف النظام الذى يستفيد من الطبيعة المفتتة للمجتمع المدنى[٨٠].

شهدت التسعينات أيضا أعلى مستوى للصراع بين النظام والجماعات الإسلامية المتطرفة الذى بلغ ذروته فى مذبحة السياح بالأقصر فى ١٩٩٧. والحكومة من جانبها ردت على ذلك بسياسة اعتقالات واسعة للمتطرفين الإسلاميين. وقد غيرت الجماعات الإسلامية سياستها بعد ١٩٩٧ وأعلنت الهدنة مع النظام. على أن الجماعة الأكثر تهديدا للنظام هى الأخوان المسلمين. وقد آثر الأخوان منافسة النظام فى الانتخابات البرلمانية. وفى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ سمح للإخوان المسلمين، رغم انتمائهم لتنظيم محظور، بخوض الانتخابات بشعاراتهم وباستخدام اسم جماعتهم. وقد فاز الأخوان بـ٨٨ مقعدا من إجمالى مقاعد المجلس البالغة ٤٥٤ مقعدا، وهو عدد غير مسبوق بالفعل (انظر الفصل الثالث). ولم يحصل حزب آخر من أحزاب المعارضة على أكثر من ٤٪ من المقاعد.

حدثت هذه النتائج نتيجة للضغوط الخارجية على الحكومة المصرية من أجل التحول الديمقراطى للنظام السياسى (وفى الأساس الضغوط من جانب إدارة بوش التى تبنت موقفا مؤداه أن الديمقراطية فى المنطقة العربية هى أفضل علاج للإرهاب). وفى فبراير ٢٠٠٥ أعلن الرئيس أول انتخابات رئاسية تقوم على التعددية الحزبية. فمنذ ثورة ١٩٥٢ كان حزب الأغلبية يرشح شخصا واحدا للمنصب. وكانت استفتاءات

من نوع نعم/لا تعيد رئيس حزب الأغلبية إلى الرئاسة. وجاء إعلان التغيير الدستورى بالسماح بانتخابات رئاسية قائمة على التعددية الحزبية ليثير عاصفة من المناقشات والمظاهرات، وتكوين جماعات سياسية جديدة، وحوار وطنى غير مسبوق قادته فى ذلك الوقت الصحافة المستقلة الجديدة. فالصحف القائمة كانت حتى وقت قريب تتكون من الصحف المملوكة للدولة وقليل من صحف الأحزاب. وقد جاء ظهور الصحافة المستقلة، التى يمولها فى الغالب رجال أعمال أو جماعات سياسية غير معروفة، ليبعث روحا جديدة فى الإعلام المصرى. وحتى التلفزيون المملوك للدولة يبث الآن عددا كبيرا من البرامج السياسية تعبر عن الطيف السياسى من اليمين إلى اليسار.

انتهت الانتخابات الرئاسية بإعادة انتخاب الرئيس مبارك، وهى نتيجة متوقعة بسبب عدم الشهرة النسبية لمنافسيه. وجاء فوزه أيضا نتيجة لحملة رئاسية قوية أدارتها القيادة الشابة الجديدة للحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة جمال مبارك، نجل الرئيس وأمين لجنة السياسات الجديدة التى أسست بالحزب الوطنى الديمقراطى. وعلى الجانب الآخر أدارت أحزاب المعارضة حملة انتخابية سلبية للغاية ضد شاغل المنصب، وأخفقت فى وضع برامج قوية تخاطب مشكلات الحياة اليومية التى ترهق المصريين. وقاطعت بعض أحزاب المعارضة الانتخابات، بينما حاولت أحزاب أخرى أن تشكل تحالفا وطنيا لمعارضة صاحب المنصب. لكن هذا التحالف لم يتحقق، وهو ما أضعف بشدة موقف أحزاب المعارضة[٨١].

لكن الأهم من ذلك كانت الانتخابات البرلمانية التى تلت ذلك فى نوفمبر ٢٠٠٥. فقد شهدت الانتخابات التشريعية مستوى مرتفعا من العنف من جميع الأطراف وشراء الأصوات واستخدام عصا قوات الأمن، خاصة فى دورتى الاقتراع الأخيرتين[٨٢]. كان الدكتور حسام بدراوى العضو المؤثر بأمانة السياسات بالحزب الوطنى الديمقراطى قد خاض الانتخابات كمرشح مستقل، وفقد مقعده لصالح منافس رشحه الحزب الوطنى الديمقراطى، وبعد الانتخابات انضم ثانية إلى الحزب الوطنى

الديمقراطي معلنا أن "الناس لا ينظرون إلى السياسات أو الإصلاح أو ما يمكن أن يُفعَل مؤسسيا... فالناس ينظرون بشكل ضيق جدا إلى الخدمات والهدايا الشخصية التى تؤدى عادة إلى فتح الباب لشراء الأصوات، وهو أمر سيء للغاية"[٨٣].

ولعل الأمر الكاشف أكثر من ذلك هو حقيقة أن من ٢٠ إلى ٢٣٪ فقط من الناخبين المسجلين أدلوا بأصواتهم فى هذه الانتخابات. وكانت المناطق الحضرية قد شهدت أدنى مستوى من الإقبال (١٠٪)، بينما كانت المناطق الريفية الأعلى نتيجة للمحسوبية والروابط الأسرية التى أشرنا إليها قبل قليل (٤٠-٥٠٪).

شهد دور انعقاد المجلس ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عددا كبيرا من التغييرات الدستورية اقترحها الرئيس. كان من هذه التغييرات تعديلا يسمح بالتصويت بنظام القوائم النسبية. وهذا التعديل سوف يسمح لأحزاب المعارضة الأصغر بأن تحصل على تمثيل أكبر وسوف يحجم عدد المستقلين (خاصة من صفوف الأخوان المسلمين الذين يترشحون عادة كمستقلين). سيؤدى هذا التعديل أيضا إلى تقوية النظام الحزبى الذى يبدو أنه يذبل، مع أن عدد الأحزاب السياسية يتجاوز ٢٣، لكن معظمها أحزاب صغيرة جدا ليس لها أتباع أو وجود على الساحة السياسة المصرية. وقد جاء هذا التعديل ليس فقط بغرض تحجيم عدد المقاعد التى يحصل عليها الأخوان المسلمون، الذين لا يسمح لهم بتكوين حزب (قانون الأحزاب لا يسمح بتكوين الأحزاب على أساس دينى)، وإنما أيضا من أجل تأديب أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى أنفسهم. فكثير من أعضاء الحزب تحدوا قائمة المرشحين التى أعدتها أمانة الحزب واستقالوا وخاضوا الانتخابات كمستقلين، ثم انضموا ثانية إلى الحزب بعد الفوز فى الانتخابات. ولم يفز مرشحى الحزب الرسميين إلا بـ٣٠٪ فقط من مقاعد البرلمان. وبعد انضمام المرشحين المستقلين إلى الحزب ارتفعت هذه النسبة إلى حوالى ٧٠٪.

هل ثمة مستقبل لنظام أكثر ديمقراطية فى مصر؟ تعتمد إجابة هذا السؤال على نضج القوى الاجتماعية، والتقدم فى إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، ومستقبل الدولة شبه العلمانية.

مصر: نظام هجين؟

إن التغييرات الدستورية ومحاولات التحول الديمقراطى فى مصر فى العامين الأخيرين أنتجت نظاما اعتبره الباحثون نظاما هجينا، فهو نظام يضم الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية غير الليبرالية والديمقراطية شبه السلطوية والديمقراطية شبه الدكتاتورية. فالنظام المصرى يُظهر كل خصائص النظم الهجين. فمصر بها نظام حزبى رسمى وقدرا كبيرا من حرية التعبير ومنظمات المجتمع المدنى. ومع ذلك فإن الانتخابات لا تخرج عن سيطرة الحزب الحاكم، وهو ما لا يسمح بوجود منافسة حقيقية مع حزب الأغلبية.

إن الضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية الكبرى من أجل التحول السياسى الليبرالى أجبر مصر على الإقدام على بعض التغييرات فى النظام السياسى. لكن هذه التغييرات لم تأتى عميقة بما يكفى لتهديد سلطة النظام المهيمن. وعلى أية حال فإن زيادة التحول السياسى الليبرالى يمكن أن يهدد التحرير الاقتصادى من خلال تهديد نظام الدولة ذاته. فمعظم رجال الأعمال أعضاء بحزب الأغلبية ويستمدون قوة اقتصادية من القوة السياسية للنظام عينه.

الفصل الثالث

الدين المسيَّس والصراع والتنمية:
الإسلاميون والدولة

إن الدراسات الحديثة حول العلاقة بين الدين والتنمية أهملت استخدام الدين كأداة سياسية (راجع المقدمة). وهذا الاستخدام ذو أهمية خاصة فى مصر التى يلعب فيها الإسلام المسيَّس دائما دورا رئيسيا فى بناء الأيديولوجيات الوطنية. فتحديث مصر الذى بدأه محمد على خلق صراعا بين أيديولوجيا محافظة تقوم عادة على الدين وأيديولوجيا العلمنة والتحديث. وقد عمدت النظم الحاكمة المتعاقبة إلى استخدام الإسلام لدعم سياساتها ومحاربة النخب المنافسة.

من ذلك أن الأزمة الانتقالية فى السبعينات أدت بالنخب المعادية للنظام الناصرى إلى استخدام الإسلام كأداة للتعبئة السياسية موجهة إلى قطاعات كبيرة من السكان ضد السياسات الاقتصادية الناصرية للتخلص من السياسات الاقتصادية القائمة على إحلال الواردات وإعادة دمج مصر فى النظام الاقتصادى الدولى من خلال سياسات التحرير الاقتصادى. من أجل ذلك تحالف النظام مع خصمه القديم: الأخوان المسلمين، وذهب نظام السادات بعيدا إلى درجة إنشاء جماعات إسلامية داخل الجامعات، وهى الجماعات التى تطورت فيما بعد إلى الجماعات المتطرفة التى هددت النظام الذى أوجدها.

وهذا الاستخدام المتغير للإسلام – من أداة لمحاربة سياسات اقتصادية معينة إلى أيديولوجيا تسعى إلى بناء دولة إسلامية – أدى إلى فترات من الصراع الحاد بين الدولة والجماعات الإسلامية. فبداية من السبعينات تأرجحت العلاقات بين النظام والأخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى بين فترات من المواءمة، وذلك عندما كانت الجماعات الإسلامية تلتزم بالدور المخصص لها في التعبئة الأيديولوجية والثقافية، وفترات من الصراع عندما كانت هذه الجماعات تحاول أن تهيمن على النظام أو حتى تحل محله.

الدين والتنمية: المداخل النظرية

توجد أدبيات وافرة حول العلاقات المتبادلة بين الدين والتنمية تحاول دراسة تأثير الدين على التنمية الاقتصادية، وفى المقابل تأثيرات التنمية الاقتصادية على الدين. وتشير الأدبيات إلى أن الدين قد يؤثر على التنمية إما إيجابا أو سلبا. فيمكن للدين أن يؤثر إيجابا على التنمية إذا شجع اتجاهات مواتية نحو العمل وتراكم رأس المال. ويمكن أن يؤثر سلبا إذا كانت الجماعات والمؤسسات الدينية تحرض على الصراع والعنف اللذين يعرقلان التنمية. وفى المقابل يمكن للتنمية أن تؤدى إلى انخفاض مستويات التدين. فمع زيادة معدل دخل الفرد، قد يصبح الناس أقل تدينا، وقد يتناقص الدور الذى يلعبه الدين، ليس فقط فى الاقتصاد وإنما أيضا فى العمليات الاجتماعية والسياسية.

تفترض نظرية التحديث والنظرية الماركسية أن تراجعا فى الدين يحدث مع بلوغ النمو والتنمية الاقتصاديين. لكن السنوات الأخيرة شهدت انبعاثا للدين حول العالم، سواء فى عدد الأتباع أو فى بروزهم الإجمالى. وانبعاث الدين يتميز بنزعة محافظة فى كل أنحاء العالم، من الدعوة الإنجيلية فى الولايات المتحدة إلى الإسلام الأصولى فى الشرق الأوسط وبقية العالم الإسلامى.

تأثير الدين على التنمية

إن فكرة وجود علاقات متبادلة بين الدين والتنمية ليست جديد، فقد كان ماكس فيبر من أوائل المنظرين الذين عالجوا هذا الموضوع. ففى كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"[١] بحث فيبر العلاقات بين العقلانية الاقتصادية الرأسمالية والأخلاق الدينية، دافعا بأن التنمية الاقتصادية لشمال أوروبا ترتبط بالأخلاق البروتستانتية: تشجيع الاقتصاد فى الإنفاق، والاهتمام بالادخار والعمل الحر، والتأكيد على العمل الشاق والحاجة إلى التعليم لقراءة الكتاب المقدس، وقد أسهم ذلك كله فى التنمية الاقتصادية. فتأكيد المذهبين اللوثرى والكالفينى على إنجاز رسالة الإنسان فى الحياة من خلال الكد والانضباط مهد الطريق إلى تراكم رأس المال اللازم للتنمية. ويمكن للدين أيضا أن يؤثر بالإيجاب على التنمية إذا كان يحض على اتجاهات إيجابية نحو الأمانة، إذ أنه بذلك يزيد مستويات الثقة ويقلل مستويات الفساد والجريمة[٢]. وكذلك يمكن للدين أن يسهم فى انفتاح الدولة على الغرباء، وبذلك يشجع التفاعل مع الآخرين فى تفاعلات اقتصادية محلية ودولية.

وفى مقابل ما سبق يمكن للدين أن يؤثر بالسلب على التطور الرأسمالى إذا كان يثنى أتباعه عن مراكمة رأس المال، أو يشجع اتجاهات سلبية نحو العمل، أو يتداخل مع آلية السوق الحر، أو يحول الموارد من النشاطات الاقتصادية إلى زيادة الحضور الدينى وبناء دور العبادة. وكذلك إقرار الدين للزهد يشجع اتجاهات لا تحض على العمل ويحول الموارد بعيدا عن التنمية، وبذلك يقلل تراكم رأس المال والإنتاجية الاقتصادية[٣]. وكذلك يمكن للجماعات والمؤسسات الدينية أيضا أن تشجع العنف والصراع، وهو ما يحول الموارد إلى شراء الأسلحة ويزيد مستويات الفقر ويضعف النمو الاقتصادى[٤].

تفترض نظرية التحديث والنظرية الماركسية أن التنمية الاقتصادية تقلل مستوى التدين كما يقاس بحضور الخدمات الدينية أو المعتقد الدينى. فمع التنمية يفترض أن الدين سيلعب دورا أقل فى صنع القرار السياسى وفى الشئون الاجتماعية والقانونية. والتنمية الاقتصادية تقلل مستوى التدين بسبب الزيادة فى معدل دخل الفرد ومستويات

التعليم ومتوسط العمر المتوقع والحضرنة. كما تؤدى أيضا إلى خفض مستويات الخصوبة وتغييرات فى التركيب العمرى للسكان.

ويسهم التعليم فى إضعاف التدين من خلال تشجيع التفكير العلمى ورفض المعتقدات القائمة على الجهل والخرافة والاعتماد على القوى الخارقة. لكن التعليم يمكن أيضا أن يشجع التدين. فالمعتقدات الدينية لأنها غير قابلة للتحقق تحتاج إلى مستوى من التجريد يمكن بلوغه فقط من خلال التعليم[٥]. ويقال أيضا أن التعليم يزيد العائد من الشبكات الاجتماعية والأشكال الأخرى من رأس المال الاجتماعى، وبذلك يزيد مستوى المشاركة فى الشبكات والنشاطات الدينية[٦].

إن التنمية الاقتصادية يمكن أيضا أن تقلل حضور الخدمات الدينية والوقت الذى يقضى فى النشاطات الدينية، ذلك أن تكلفة الفرصة البديلة لهذه النشاطات تزيد مع رفع التنمية لقيمة الوقت، كما تقاس بالأجور أو معدل دخل الفرد. فالوقت الذى يقضى فى النشاطات الدينية قد ينقص مع زيادة تكلفة الفرص البديلة. وكذلك يقال أن الحضرنة تؤثر سلبا على التدين، حيث يمكن للمناطق الحضرية أن توفر فرصا اجتماعية تتنافس مع النشاطات الدينية، مثل المتاحف والمسارح والتنظيمات السياسية.

يدفع جلاسر وجلاندون Glaeser and Glandon بأن الناس يصبحون أكثر تدينا مع تقدمهم فى العمر، وأن التدين يزيد مع ارتفاع الخصوبة وانخفاض متوسط العمر المتوقع[٧]. وإذا كانت التنمية تقلل الخصوبة وتزيد متوسط العمر المتوقع، فإن الدول المتقدمة تميل لأن تتميز بمستويات من التدين أدنى من الدول النامية.

التعددية الدينية: جانب العرض أو مدخل السوق

ذهب آدم سميث إلى أن المؤسسات الدينية الحكومية المؤسسة تتحول إلى احتكارات أو أشكال من احتكار الأقلية oligopolies تقدم الخدمات الدينية، وهى حقيقة تعزز التدين وتزيد من قدرة هذه المؤسسات على فرض أفكارها على الجمهور. وفى المقابل فإن وجود طوائف دينية كثيرة (وجود سوق مفتوح فى مجال الدين) لا تعتمد على

الدولة وإنما على مساهمات أعضائها يضغط كل الطوائف لتلبية احتياجات ومطالب جمهورها. ولذلك فإن التعددية الدينية، أو السوق المفتوح فى مجال الدين، يتعهد الاعتدال والعقل(٨).

ومن خلال البناء على حجة سميث، طور عدد من الباحثين (لاناكون Iannaccone وستارك Stark وبينبريدج Bainbridge وفينك Finke) ما يطلقون عليه نموذج السوق أو جانب العرض للمشاركة الدينية(٩). وعلى خلاف فكرة سميث يجادل هؤلاء بأن احتكار الدين من جانب الدولة يحبط المشاركة الدينية، بينما تؤدى تعددية الطوائف الدينية فى السوق التنافسية للأديان إلى زيادة الحضور وتشجيع المعتقد الدينى. يستند هذا الرأى إلى فرضية أنه فى السوق التنافسية تقدم المؤسسات الدينية خدمات أفضل، وبالتالى تشجع على الحضور. والنتيجة الطبيعية التى تترتب على هذه الحجج أنه فى حال زيادة الطلب على الدين يقل تدخل الدولة، ومن هنا لا تدعم الدولة الاحتكار الدينى. لكن يمكن أيضا الخروج من ذلك بحجة تقول أن احتكار الدولة للمؤسسات الدينية قد يزيد الحضور، خاصة إذا كانت الدولة تدعم نشاطات هذه المؤسسات ماليا.

الأدلة الإمبيريقية

قام بارو وماكليرى Barro and McCleary باختبار كثير من الفرضيات حول العلاقات المتبادلة بين الدين والتنمية(١٠). أقام الباحثان دراستهما على عينة كبيرة مكونة من ٥٩ دولة، منها دول غالبية سكانها من المسلمين مثل بانجلاديش وماليزيا وباكستان وتركيا، ودول تدين بديانات شرقية كالصين وهونج كونج واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلند، وكذلك دول متقدمة ذات أغلبية مسيحية. وعلى أية حال يعترف المؤلفان بأن التغطية أفضل فى الدول الغنية عنها فى الدول الفقيرة.

وقد جاءت أهم النتائج الإمبيريقية التى توصل إليها الباحثان كالتالى:

- التأثيرات الإجمالية للتنمية الاقتصادية على الدين سلبية، بمعنى أن الزيادة فى التنمية الاقتصادية تؤدى إلى تدين أقل، كما يقاس بحضور الخدمات الدينية والمعتقدات المعترف بها.

وتظهر النتائج أنماطا مختلفة للمقاييس الفردية أو أبعاد التنمية الاقتصادية:

١- يرتبط التعليم إيجابيا بحضور الخدمات الدينية والمعتقدات الدينية، لكن أعمال الخرافة وقراءة البخت والسحر وتعاويذ الحظ ترتبط سلبيا بالتعليم.

٢- ترتبط الحضرنة سلبيا بالتدين.

٣- توجد علاقة سلبية دالة جدا بين حضور الخدمات الدينية ومتوسط العمر المتوقع، وتوجد علاقة سلبية بين متوسط العمر المتوقع والمعتقدات (المعتقدات حول الجنة والنار والآخرة). وهذا يعنى أن الناس الأكبر سنا، مع أنهم قد يحضروا بدنيا خدمات دينية أقل (بسبب المرض أو قلة المواصلات)، فإنهم يميلون إلى أن يتميزوا بمستويات أعلى من الاعتقاد، وهذا أمر طبيعى نظرا لأن توقع الموت يكون أعلى بينهم.

٤- توجد علاقة سلبية بين المعتقـدات الدينيـة والتنمية (كما تقاس بمستوى دخل الفرد)، مع تثبيت كل مؤشرات التنمية الأخرى.

٥- يوجد ارتباط إيجابى دال بين فرض دين الدولة وحضور الخدمات الدينية، وهو ما يؤيد مسلمات آدم سميث وينقض تنبؤات جانب العرض. ومع ذلك فإن التنظيم الحكومى للمؤسسات الدينية يقلل الحضور ويضعف مستوى الاعتقاد الدينى.

٦- ترتبط التعددية الدينية إيجابيا بالحضور.

ومع ذلك فإن النتائج الإجمالية للدراسات حول تأثير الدين على التنمية الاقتصادية تحكى قصة مختلفة. فالاختلافات فى تكوين السكان بين الطوائف الدينية المختلفة لا تؤثر إلا قليلا على النمو الاقتصادى، على فرض تثبيت كل المتغيرات التفسيرية الأخرى. وثمة نتيجة رئيسية أخرى مؤداها أن التدين عموما (كما يقاس بالحضور والمعتقدات) لا يؤثر كثيرا على التنمية الاقتصادية. لكن بعض الأدلة تشير إلى أن الزيادة فى الاعتقاد الدينى والنقص فى حضور الكنيسة يميلان إلى تحفيز النمو الاقتصادى.

الدين وتفسير الأزمة

إن الأدبيات حول العلاقات بين الدين والتنمية لا تزال تقع فى مجال اختبار الارتباطات بين الاثنين. والنتائج الإمبيريقية ليست قاطعة، وخط السببية بين الدين والتنمية خط ضعيف. والتفسيرات المفضلة لا تغطى ظهور الحركات الدينية المتطرفة، فهى فى أحسن الأحوال تحاول أن تفسر الزيادة أو النقص فى التدين فى المجتمعات فى نهاية القرن العشرين. لكن ما أسباب ظهور الحركات التى تستخدم العنف والأساليب الإرهابية لتحقيق أهدافها؟

إن تفسير الأزمة Crisis Explanation أحد التفسيرات المهيمنة فى أدبيات علم الاجتماع لظهور الجماعات المتطرفة. مؤدى هذا التفسير أن الناس ينضمون إلى الحركات المتطرفة بسبب مجموعة معقدة من المظالم. ومن أهم هذه المظالم، كما تذكر الأدبيات، فشل مشروعات التحديث وميراث الاستعمار والإمبريالية فى دول العالم الثالث، وعمليات التغريب westernization الثقافى التى تعزل الناس عن إرثهم الثقافى، والأزمات الاقتصادية، وانسداد أفق الحراك الاجتماعى، والسخط على النظم السياسية الشمولية، والهزيمة فى حروب كبرى.

ومع أن بعض أو كل هذه العوامل قد تسهم فى زيادة التدين و/أو ظهور الجماعات المتطرفة، فإن الجماعات المتطرفة موجودة حتى بدون الزيادة الأخيرة فى العنف الذى شهده الشرق الأوسط وأجزاء أخرى كثيرة من العالم. وعلى مستوى أساسى أكثر: هل توجد علاقة بين عناصر الأزمة هذه والتنمية؟

تطرح نظرية الحركة الاجتماعية Social Movement Theory عددا من الانتقادات لتفسير الأزمة البسيط. أولا مع أن المظالم قد تقدم الدافع للانضمام إلى الجماعات الدينية المتطرفة، فإن هناك عوامل أخرى يجب أن تؤخذ فى الحسبان مثل مستوى القمع السياسى و/أو المجتمعى وتوفر موارد لتمويل نشاطات الجماعات. ثانيا لا يمكن لتفسير الأزمة البسيط أن يفسر لماذا ينضم بعض أعضاء الجماعات المحرومة أو

المعزولة إلى الحركات الدينية، بينما يعانى آخرون من نفس الظروف ولا ينضمون إليها. ثالثا الأطروحة التى تشدد على الأسباب النفسية وراء الانضمام تفشل فى تفسير الأنماط المختلفة للاستجابة لنفس الدوافع: المظالم ومستويات الضيق[11].

وفى نظرية الحركة الاجتماعية تشدد فرضية تعبئة الموارد على أن الشخص الذى ينضم إلى جماعة متطرفة هو فاعل عقلانى يستند قراره إلى حسابات المنفعة[12]. ويقدم آخرون فرضية أن الشبكات الاجتماعية هى العامل الأهم فى التعبئة. وفى هذه الحالة يقال أن المظالم تخلق الشروط لعزل الأفراد عن خلفياتهم الاجتماعية والسياسية، لكنهم يجب أن يكونوا معرضين للشبكات، التى تهم فى تجندنهم عن قصد[13]. وعلى الجانب الآخر فقد يبحث بعض الأفراد الساخطين بجدية عن شبكات تخاطب مظالمهم[14].

وكذلك يقال أن التأطير – بمعنى تقديم تفسير يعطى إطارا لفهم البيئة المحيطة – يؤثر على تمكين الأفراد الساخطين من فهم خبراتهم والأحداث التى تعرضوا لها. وفى ذلك يشدد سنو Snow وآخرون على أن الأطر مهمة فى توجيه الأعمال. فعندما يتوافق إطار الفرد مع إطار الحركة يكون تجنيد وتعبئة الأفراد الساخطين ممكنا[15].

وتضيف بايلونى Baylouny شرط أن تكون الحركات الدينية المتطرفة جماعات سياسية معارضة أساسا[16]. فمثل هذه الحركات تحكمها اعتبارات سياسية وحسابات إستراتيجية. وأفعال الحركات تكون مشروطة بالفرص السياسية المتوفرة. والإقصاء من النظام السياسى يكون السبب الرئيسى لتطرف هذه الحركات. وإذا أتيحت لها الفرصة للمشاركة فى النظام السياسى ستؤثر الحركات المتطرفة وسائل الإقناع السلمية. وترى بايلونى أن الطريق إلى تخفيف حدة الجماعات الدينية المتطرفة يكمن فى تبنى نظام سياسى ديمقراطى. فالديمقراطية هى الوسيلة الوحيدة لتلطيف الأحزاب السياسية والحركات السياسية. ففى النظام الديمقراطى يمكن تحويل الجماعات المتطرفة السابقة إلى الاعتدال لأنها تختار العمل بسلام داخل النظام. وبمجرد أن يصبح لهذه الجماعات مصلحة شخصية فى النظام فإنها تضغط على الجماعات الأكثر تطرفا لتلطيف أفعالها ومواقفها[17].

يرجع ميستال وشوب Misztal and Shupe الزيادة فى عدد الحركات الاجتماعية النشطة إلى العولمة[١٨]. فالحركات الاجتماعية النشطة فى دول العالم الثالث ناتجة عن الهيمنة الثقافية الاقتصادية الغربية التى تهدد هوياتهم الثقافية والوطنية. والحركات الدينية فى ازدياد لأنها تقدم نقاط تجمع متماسكة ووسيلة مناسبة للعمل الجماعى اعتمادا على قيم وتقاليد معروفة[١٩]. والعولمة باختزالها الحواجز والحدود الاقتصادية والثقافية ترغم الجماعات النشطة على البحث عن هوياتها وإعادة تأكيدها من خلال معتقداتها الدينية وقيمها التقليدية. ويزعم ميتسال وشـوب أنه مع العولمة، خاصة فى القرن الحادى والعشرين، ستعمد جماعات الفعل الاجتماعى الدينية وشبه الدينية إلى دعم الفعل الجماعى والحركات الاحتجاجية[٢٠].

إن نظرية الحركة الاجتماعية مع أنها تقدم تفسيرا لآليات التجنيد وأسباب الالتصاق بالحركات الاجتماعية الدينية، فإنها تعتمد على تفسير الأزمة فى تحديد الأسباب التى تيسر التجنيد فى الحركات. وأطروحة بايلونى بأن هذه الحركات حركات سياسية معارضة أطروحة صحيحة، لكنها لا تفسر لماذا تتخذ طابعا دينيا. فضلا عن أن ثقة بايلونى الكاملة فى كفاءة النظام الديمقراطى كوسيلة لتلطيف هذه الحركات يمكن قبولها إذا كانت هذه الجماعات تؤمن بآلية الرقابة والتوازن ومستعدة للتسوية. فى حين يكشف الواقع أن غالبية الحركات الاجتماعية النشطة دينيا تفكر بطريقة الأحكام المطلقة، واعتمادها على الدين كنداء سياسى(*) يوضح أنهم يعتقدون أنهم الوحيدون الذين يملكون الحقيقة، لأن الحقيقة التى بحوزتهم هى الحقيقة الآتية من الله. فضلا عن أن الجماعات الدينية الأصولية ظهرت فى الدول الديمقراطية أيضا. من أمثلة ذلك الحركة الإنجيلية المسيحية فى الولايات المتحدة. صحيح أن أعضاء هذه الحركة يلجئون إلى صندوق الاقتراع فى وقت الانتخابات، لكن بعض الجماعات المنشقة عنها تنفذ هجمات إرهابية. ولذلك فإن الديمقراطية لا توفر الأمن بالضرورة، خاصة فى النظم الديمقراطية الجديدة التى قد تساعد الديمقراطية فيها فى تمهيد الطريق لهذه الجماعات للسيطرة على الدولة ذاتها.

(*) حول معنى النداء الأيديولوجى، راجع حاشية للمترجم فى المقدمة [المترجم].

وإجمالا فإن معظم النظريات والفرضيات المقدمة يكمل بعضها بعضا. فتفسير الأزمة نظرية صادقة، لكن ليس كل الأزمات تسبب تغييرات عميقة فى البناء الاجتماعى - الاقتصادى للدولة. وكما ناقشنا فى موضع سابق (راجع الفصل الثانى)، فإن الأزمة الانتقالية يمكن أن تمزق النماذج الاقتصادية والأبنية السياسية والمعتقدات الأيديولوجية، وهو ما يشير إلى تغييرات فى نماذج التنمية وعلاقات القوة السائدة.

الأزمة الانتقالية

فى بحث سابق قدمتُ شكلا من تفسير الأزمة لانتشار التدين وظهور الجماعات المتطرفة، خاصة فى مصر، وهو تحديدا نظرية الأزمة الانتقالية[٢١]. إن بعض الدول النامية تكون أكثر عرضة من غيرها للأزمات الانتقالية التى تدفعها تغييرات عميقة فى علاقات القوة فى أثناء التنمية. ومعظم الدول النامية، خاصة فى العالم العربى، تعتمد فى الوقت الراهن على إستراتيجيتين اقتصاديتين رئيسيتين: واحدة تعتمد على تصدير المنتجات الأولية واستخدام الإيرادات المالية من هذه الصادرات فى تشجيع التنمية الداخلية، والأخرى إستراتيجية التصنيع بغرض التصدير. وفى بعض الدول جاءت مرحلة التصنيع بغرض التصدير بعد مرحلة التصنيع لإحلال الواردات ذات التوجه الداخلى.

فى أثناء الفترة الاستعمارية كانت الدول النامية تعتمد بشدة على إستراتيجية تصدير المنتجات الأولية. فيما سمحت الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينات، ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية، لبعض دول العالم الثالث بالتصنيع الجزئى إعمالا لإستراتيجية إحلال الواردات. وقد عززت النظم الوطنية تلك الإستراتيجية بعد الاستقلال فى مسعى منها لتكرار عملية التصنيع الأوروبية. بينما جاءت العولمة الاقتصادية وتوسيع دور الشركات عابرة الحدود، فضلا عن انهيار الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية، لتجبر كثيرا من دول العالم الثالث على إتباع إستراتيجية التصنيع بغرض التصدير، خاصة بعد النجاح الاقتصادى الهائل لدول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة وتايوان، ومؤخرا الصين والهند وماليزيا.

إن التغيير فى إستراتيجيات التنمية قد يؤدى إلى تفجر صراع عنيف إذا زعزع استقرار العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة وأحدث صراعات بين الجماعات و/أو الطبقات الاجتماعية المختلفة. ذلك أن الجماعات الاجتماعية تمثل مصالح اجتماعية واقتصادية مختلفة تكون فى العادة متعارضة. وإستراتيجيات التنمية المختلفة تأتى بفوائد لبعض الجماعات وخسائر لجماعات أخرى. فأية إستراتيجية تنمية جديدة تتطلب إعادة بناء لعلاقات القوة السائدة. وفى ذلك تستخدم الأيديولوجيات المختلفة (الدينية أو غير الدينية) بغرض تعبئة القوى الاجتماعية المختلفة لدعم الإستراتيجيات المتنافسة التى تعكس بدورها مصالح متنافسة.

تفهم الأيديولوجيا عموما على أنها مجموعة من القيم والمعتقدات. وهذه القيم والمعتقدات يمكن أن تكون مستمدة من الدين. بل إن استخدام الدين كأساس لأيديولوجيا سياسية يعد وسيلة فعالة لتحويل الأفراد إلى فاعلين سياسيين نشطين سواء تأييدا أو معارضةً للجماعات السياسية المتنافسة التى تسعى إلى الهيمنة على الدولة والمجتمع.

الوطنية والإسلام: حالة مصر

كُرست أدبيات كثيرة للغاية للجماعات المتطرفة الإسلامية أو ما يسمى فى أدبيات الحركات الاجتماعية بالحركات الاجتماعية الإسلامية. غير أن الأدبيات تخلط بين الارتفاع فى مستويات التدين فى العالم الإسلامى وبروز بعض الجماعات المتطرفة التى تستخدم العنف والإرهاب بهدف تأسيس ما يسمى بالدولة الإسلامية بناء على تفسير متزمت للشريعة الإسلامية. والظاهرتان رغم ما بينهما من تماثل ليسا نفس الشىء.

فسر كثير من محللى الشرق الأوسط انبعاث النزعة الإسلامية (الإسلام السياسى) باعتبارها رد فعل على عمليات الإزاحة وعملية التحديث. ذلك أن فشل برامج التنمية فى تحسين مستويات المعيشة لغالبية السكان أدى إلى استياء واسع. وقد استغل الإسلاميون ذلك لتأسيس شبكات الدعم الاجتماعى المصممة لمساعدة المحرومين والفقراء.

وتوسيع الخدمات الاجتماعية إلى الفقراء أو المفقرين فى عملية الانتقال يعتبره جلز كيبل Gilles Kepel" أسلمة من القاع"[٢٢].

وإلى هذه العوامل الاقتصادية يضيف دارسون آخرون القمع السياسى من جانب حكومات الشرق الأوسط. فالشمولية واستخدام القوة الوحشية خلقا معارضة سياسية تظهر نفسها فى شكل جماعات إسلامية تلجأ إلى العنف لمواجهة أساليب الدولة. ويدفع غسان سلامة، أحد المفكرين السياسيين البارزين فى العالم العربى، بأن نمو قوى المعارضة ذات المنطلق الإسلامى يعد انعكاسا لفشل النخب الحاكمة وقوى المعارضة العلمانية فى إحداث التحول الديمقراطى فى الشرق الأوسط[٢٣].

ويرى مايكل هدسون Michael Hudson أن أهمية الإسلام تكمن فى فعاليته كأيديولوجيا سياسية، وهو بذلك يستطيع أن يلعب دورا تماسكيا ودمجيا فى نظام دول الشرق الأوسط. وفى الوقت الذى تلجأ فيه النظم إلى الإسلام لتحسين شرعيتها، تستخدم حركات المعارضة الإسلام لتجريد النظم الحاكمة من الشرعية. وبذلك يؤدى الإسلام دورا اجتماعيا توحيديا يتجاوز الانقسامات التقليدية الناتجة عن الطبقة أو الإقليم أو الطائفة. ويذهب هدسون إلى أن الإسلام كشكل من التماسك يقوى الهويات الوطنية ويعزز الإجماع داخل الجماعة السياسية بشكل عام. لكنه مع ذلك يحذر من أنه عندما يؤدى الإسلام كأيديولوجيا إلى عدم المساواة أو التعصب، فإنه يضعف التماسك[٢٤].

ويدفع هنتنجتون بأن الحركات الإسلامية المتطرفة تشير إلى وجود صدع عميق بين الثقافتين الإسلامية والغربية. فـ"المشكلة الأساسية بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية، وإنما الإسلام نفسه"، كما يقول هنتنجتون فى كتابه "صدام الحضارات"[٢٥]. ويذهب برنارد لويس ودانيل بايبس[٢٦] أبعد من هنتنجتون مؤكدين أن الإسلام غريب جدا على مفاهيم التحديث، التى تفهم فى هذا السياق على أنها مرادفة للتغريب westernization، بما يجعل الثقافة الإسلامية العائق الأكبر فى طريق الدول ذات الأغلبية الإسلامية إلى التنمية والاندماج فى عالم العولمة فى أوائل القرن الحادى والعشرين.

يركز لويس على التطورات الإسلامية الحديثة فى سياق موجة تاريخية طويلة، ويزعم أن العالم الإسلامى كان دائما فى مواجهة مع الغرب، وأنه فى سياق هذه المواجهة الطويلة اجتاز العالم الإسلامى مراحل من الإحياء والمقاومة والمواجهة والرفض[٢٧]. ولذلك فإن الإحياء الإسلامى ظاهرة متواترة يتوقع حدوثها متى توفرت الشروط التى تيسرها.

ويفسر جيلنر Gellner الانبعاث الإسلامى فى سياق ما بعد الحداثة، ذاهبا إلى وجود ثلاثة مواقف إزاء العقيدة: الأصولية الدينية، والنسبية، وعقلانية التنوير. ولا يزال الإسلام فى مرحلة الأصولية الدينية. فلا العلمانية ولا النسبية اللتان تميزان مرحلة ما بعد الحداثة أثرا بعمق على الإسلام كعقيدة. ولذلك تتضح الأصولية فى أقوى صورها فى الإسلام فى الفترة التاريخية الراهنة[٢٨].

إن تلك التفسيرات للصراع بحسبانه صراعا بين الحركات الإسلامية المتطرفة الجديدة والغرب أو باعتباره شكلا من التنمية المكبوحة خلال مراحل الحداثة وما بعد الحداثة تتجاهل اعتبارين مهمين للغاية: أن الإسلاميين فى صراع مع دولهم عينها، وأنهم أنفسهم نتاج للحداثة. وفي ذلك يذهب بروس لورانس Bruce Lawrence إلى أن الأصولية الإسلامية نتاج للتحديث. فالأصوليون، فى رأيه، حديثون، ويتقبلون فوائد الحداثة (استخدام التكنولوجيا)، بينما هم فى نفس الوقت يرفضون الحداثة بوصفها رؤية للعالم[٢٩].

إن ظاهرة الإسلاميين المتطرفين لم تظهر إلا فى السبعينات، وفى البداية كقوة سياسية تدعمها الدولة وكثقل موازن للاتجاهات القومية والاشتراكية، فى محاولة أولا لإعادة تشكيل علاقات القوة الداخلية، وثانيا كقوة معارضة للنظام، عندما سعت الجماعات المتطرفة إلى انتزاع السيطرة من الدولة. إضافة إلى أن معظم القوى الإسلامية ليست معادية للتحديث، عندما يؤخذ على أنه يعنى التحرير الاقتصادى.

إن الصراع بين الإسلاميين والدولة أو الجماعات الاجتماعية الأخرى صراع على السلطة والوصول إلى الموارد الاقتصادية. واللجوء إلى أيديولوجيا محملة بشدة بالدين ينتج عن استخدام الدولة للدين كأيديولوجيا تقوم من خلالها بتهميش معارضيها وخلق

ثقافة سياسية يهيمن عليها الدين تؤثر على المجتمع ككل. وهذه الثقافة عينها هى التى خلقت الشروط التى فيها تستخدم الجماعات المعارضة الدين كسلاح للمواجهة السياسية مع الدولة.

على أن الأمر لا يقف عند حد استخدام الدولة للإسلام أداة تُكْسِب الشرعية فى تشكيل علاقات القوة الداخلية. فقد أسهمت القوى المهيمنة فى الغرب أيضا فى انتشار الأصولية الإسلامية. فالحكومة الأمريكية قد شجعت المملكة العربية السعودية على تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى لمواجهة اتجاه القومية العربية الذى كانت له الكلمة العليا فى الستينات. كما أيدت الولايات المتحدة أيضا دول الخليج الغنية بالنفط فى إنشاء البنك الإسلامى للتنمية، وهو البنك الذى يقدم قروضا كبيرة للدول التى توافق على تطبيق الشريعة الإسلامية(٣٠). بل وأكثر من ذلك دفعت الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية إلى تمويل الجماعات الأصولية التى كانت تقاتل السوفييت فى أفغانستان. ومن بعض هذه الجماعات تأسس تنظيم القاعدة الجامع الذى حُمِل مسئولية هجمات سبتمبر على الولايات المتحدة فى ٢٠٠١.

وفى السياق المصرى يمكن أن نميز بين أيديولوجيتين سياسيتين كبيرتين كانتا تتعايشان فى الثقافة السياسية المصرية على مدى القرنين الماضيين: أيديولوجيا محافظة تلجأ إلى الدين كمصدر شرعية، وأيديولوجيا وطنية تستند إلى شعور قوى بالأمة محمل بسبعة آلاف سنة من التاريخ المدون المتواصل. على أنه يوجد تداخل بين الاتجاهين، أى الأيديولوجيا الوطنية التى تدافع عن الدين كشكل لإكساب الشرعية، واتجاه دينى يسعى إلى الدمج بين مفاهيم عالمية الدين والوطنية.

الدولة الحديثة: من محمد على إلى إسماعيل

كانت مصر تخضع للخلافة العثمانية عبر ممثلها (الوالى) كولاية من الإمبراطورية العثمانية بداية من الفتح العثمانى فى منتصف القرن السادس عشر إلى فرض الانتداب البريطانى على مصر فى ١٩١٤ مع بداية الحرب العالمية الأولى. كان الحكم

العثماني يقوم على مفهوم الأمة الإسلامية، وقد فرض نسخة من الشريعة محملة بتفسير للإسلام يعود إلى قرون بعيدة ماضية. وقد كان للعلماء قوة كبيرة في هذا النظام. فقد كانوا يقدمون النصح للحاكم في الأمور السياسية ويفسرون القوانين ويضعون القواعد للمجتمع ككل. وكان كل التعليم القائم دينيا، يقتصر على المدرسة الأولية التقليدية (الكتاب)، التي كان التعليم فيها يقتصر على تعلم القرآن من خلال الحفظ الصم. وكانت المستويات الأعلى من التعليم تتوفر فقط من خلال المؤسسة الدينية المصرية: الأزهر. ولم يكن العلماء قادة دينيين فحسب، بل قادة الأمة السياسيين أيضا. وثمة حادثتان تصوران هذه الحقيقة: قيادة العلماء للمقاومة ضد الاحتلال الفرنسي بقيادة نابليون في ١٧٩٨، ورفض نفس العلماء بالإتحاد مع قادة مصر التقليديين في ذلك الوقت (التجار وقادة الطوائف الحرفية ومن إليهم) للمرشح من جانب الخلافة العثمانية لتولي حكم مصر بعد رحيل الفرنسيين. وبدلا من ذلك نجح العلماء في ١٨٠٥ في تنصيب محمد على واليا على مصر، ذلك الجندي الألباني الذي جاء إلى مصر مع القوات العثمانية لاسترداد البلاد من الفرنسيين.

كانت لدى محمد على رؤية لبناء أمة قوية وحديثة في مصر لتكون قاعدة للتوسع في المنطقة. ومن أجل تنفيذ إستراتيجياته، كان على الرجل أن يستحوذ على السلطة كاملة، دون منافسة من النخبة السياسية أو النخبة الدينية - السياسية. ومن خلال سلسلة من المكائد والاشتباكات العسكرية انتزع محمد على السلطة من المماليك وأصبح القائد السياسي الوحيد في ١٨١١. لكنه أيضا كان في حاجة إلى إخضاع القوة السياسية للعلماء الذين اعتادوا على تقديم النصح للحكام والتدخل في عملية صنع القرار. ومن خلال القضاء على كل قوى المعارضة، تمكن محمد على من إحداث التحول البنيوي العميق للاقتصاد المصري الذي كان مطلوبا لتحديث الاقتصاد التقليدي الراكد منذ وقت طويل.

ومع ذلك فقد برر محمد على حكمه بأنه حكم إسلامي لبلد إسلامي تحت رعاية الخلافة العثمانية. فلم يكن بوسعه أن يتنكر للشرعية الدينية التي أوصلته إلى السلطة، لكنه نجح في الفترة من ١٨٠٩ إلى ١٨١٣ في كسر سلطة العلماء السياسية عبر سلسلة

من التجديدات أعطت الدولة السلطة على المؤسسات الدينية والعلماء أنفسهم. أولا وقبل كل شيء تخلص محمد على من العلماء الذين كانوا أصحاب قوة حقيقية في المؤسسات الدينية والذين عارضوه، وذلك في الأساس من خلال عزلهم. كما أعطى الدولة أيضا سلطة تعيين كل الشيوخ، وحولهم بذلك إلى موظفين مأجورين لدى الدولة. وكذلك أصبحت الدولة هي التي توزع إيرادات أراضي الأوقاف. ومن خلال مصادرة مصادر الدخل المستقلة واحتكار تعيين العلماء والشيوخ، أخضع محمد على المؤسسات الدينية وقادتها إلى سلطة الدولة.

ومن أجل القضاء على قوة العلماء، كان محمد على أيضا يرفض الأخذ بنصائحهم في الأمور التي تتعلق بدواوين الدولة (الشورى)، وهو الامتياز الذي كان العلماء يتمتعون به في ظل نظام الخلافة. وبذلك حقق محمد على السيطرة الكاملة على المؤسسات الدينية. وفي المقابل تبنى الرجل الشريعة كأساس للحكم. فقد أبقى على تقليد استشارة العلماء للحصول على الاعتماد الرسمي لسياساته، لكن فقدان استقلال المؤسسات الدينية أجبر العلماء على إعطاء الفتاوى متى كان محمد على يطلبها. وعلاوة على ذلك، ففي حين أدخل الرجل المؤسسات التعليمية الحديثة، ترك التعليم الديني تحت سيطرة المؤسسات الدينية، ودعم قوة العلماء في تحديد القواعد الأخلاقية للسلوك للمجتمع ككل[٣١]. وهذا النظام القائم على إخضاع المؤسسات الدينية للدولة، مع ترك وظائف التعليم الديني ودعم المبادئ الأخلاقية العامة للعلماء، بقي إلى يومنا، وخلق الازدواجية الدائمة بين المؤسسات الحديثة (مؤسسات الدولة) والتقليدية (المؤسسات الدينية).

وبالقضاء على المعارضة وأصحاب المصالح الشخصية حقق محمد على استقلالية الدولة الكاملة، واستطاع بذلك أن يبني جيشا حديثا قويا. ويمكن القول بأن مشروعاته الصناعية والزراعية الطموحة صممت بغرض بناء ذلك الجيش. نفذ الرجل مشروعات صناعية واسعة توفر منتجات تمتد من المنسوجات إلى الأسلحة. وكانت كل المصانع تملكها الدولة وتديرها، وكذلك صودرت الأرض الزراعية وأصبحت ملكا للدولة.

ومن أجل إدارة المشروعات أنشأ محمد على نظام تعليم حديث لتزويد الدولة بالكوادر المتعلمة اللازمة للإشراف على احتكارات الدولة.

وكما جاء فى الفصل الأول فقد توقفت تجربة محمد على فى ١٨٣٩ عندما هزم جيشه أمام تحالف الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا) والخلافة العثمانية الذى اصطف ضده. وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة من حكم محمد على (١٨٣٩-١٨٤٩) انهيار موجة التصنيع الأولى فى مصر. ففككت مصانعه، ودمرت احتكارات الدولة، وأعيد دمج الاقتصاد المصرى بالقوة فى النظام الاقتصادى الدولى. فالاقتصاد المصرى، وفقا لما يسمى نظرية الميزة النسبية، كان لا بد أن يعود إلى الزراعة باعتبارها مصدر الدخل الرئيسى. فتم تبنى إستراتيجية تصدير المنتجات الأولية القائمة على زراعة وتصدير القطن، وظلت مهيمنة من ١٨٣٩ إلى ثلاثينات القرن العشرين.

إن التغييرات البنيوية التى نفذها محمد على فى العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية تعززت فى عهد خلفائه. ومع ذلك يظل نظام التعليم الحديث ونمو نخبة مثقفة حديثة (تلك التى حصلت على تعليمها من البعثات إلى فرنسا) أحد التطورات الرئيسية التى أدخلها محمد على. وحتى بعد إغلاق المدارس الحديثة، أخذت النخب المثقفة ذات الجذور فى التعليم الدينى بالأزهر فى إعادة النظر فى العلاقة بين الدين التقليدى وعلوم الغرب الجديدة. فأخذ رجال من أمثال الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده يناضلون من أجل تفسير حديث للإسلام، دون التخلى عن الركائز الأساسية للعقيدة.

وبالتوازى مع ذلك كان خلفاء محمد على يتوقون إلى مواصلة خطواته فى التحديث من خلال التبنى التدريجى لسياسة حذرة للعلمنة. وقد تابع الخديوى سعيد وإسماعيل سياسة محمد على فى التسامح مع الأقليات الدينية. وتمثلت الخطوة الرئيسية لتأسيس المواطنة على الهوية القومية وليس الدينية فى إلغاء الضريبة الخاصة التى كانت تفرض على غير المسلمين (الجزية) وفرض الخدمة العسكرية على كل المصريين بغض النظر عن الدين.

وقد اجتهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) أكثر من كل سابقيه لأوربة مصر Europeanize. ففتح المدارس الحديثة، ووسع وظائف الحكومة، وأعاد بناء الجيش. وأخذت بيروقراطية حكومية ناشئة تشكل نواة الطبقة الوسطى. وارتباطا مع نمو نخبة ملاك أراضى مصريين، باتت الجماعات الاجتماعية الجديدة راغبة فى أن تلعب دورا أكبر فى المجتمع ككل. وفى نفس الوقت شهدت الجماعات الدينية التقليدية تآكلا فى دورها. وفى عهد إسماعيل حلت القوانين العلمانية محل الدور التقليدى للعلماء. وساعدت المدارس الحديثة (التى أعيد فتحها فى عهد إسماعيل) فى تقويض الكتاتيب والتعليم الدينى بشكل عام. وقد كثف إسماعيل الازدواجية التى بدأها محمد على بين العلمانى والدينى فى الحياة العامة المصرية.

إن الجماعات الاجتماعية الجديدة التى تعهدتها سياسات التحديث فى عهد محمد على وخلفائه وجدت نفسها فى تناقض مع النخب الحاكمة الأجنبية. فالمراتب العليا فى المؤسسات الحديثة الجديدة، سواء فى الحكومة أو الجيش، كانت لا تزال حكرا على النخب التركية - الجركسية. ومع أن نخبة ملاك الأراضى المصريين نمت بسرعة فى ظل سياسات إسماعيل، فقد ظل كبار ملاك الأراضى غير مصريين، بمن فيهم الخديوى نفسه. وقد روج المثقفون لفكرة أن مصر يجب أن تكون للمصريين.

كان عصيان عرابى فى ١٨٨٢ أول تحرك لثورة وطنية بقيادة الجيش. بدأت الثورة كحركة احتجاج ضد الأعباء المالية والاقتصادية التى فرضت على مصر بعد أن أعلنت القوى الغربية، خاصة بريطانيا وفرنسا، إفلاسها. وسرعان ما تطور هذا العصيان إلى ثورة بكل معنى الكلمة ضد وريث إسماعيل: الخديوى توفيق. فقد أيدت نخبة ملاك الأراضى المصرية الجديدة والطبقة الوسطى الجديدة، بمن فيهم المثقفين، عرابى فى محاولة منهم لانتزاع السلطة من النخب التركية - الجركسية والتخلص من التدخلات الغربية فى شئون البلاد.

تكمن أهمية ثورة عرابى فى حقيقة أنه للمرة الأولى فى تاريخ مصر تنبثق حركة وطنية أصيلة. فأرستقراطية ملاك الأراضى المصريين الصاعدة فى معركتها لإزاحة

الطبقة الحاكمة الأجنبية (الأتراك والجراكسة) كان لا بد أن تتبنى وطنية مصرية من هذا النوع. ومع أنها كانت وطنية مشربة بلغة إسلامية، فلم يكن بمقدورها أن تعتمد على أيديولوجيا إسلامية صرفة لأن ذلك كان من شأنه أن يضفى الشرعية على سلطة الأرستقراطية الأجنبية باعتبارهم أخوة فى الإسلام. ولذلك كان شعار الحركة "مصر للمصريين" والمطالبة بحكومة دستورية قادرة على أن تكبح سيطرة الخديوى والأرستقراطية التركية - الجركسية ككل[٣٢].

لقد ولدت الوطنية المصرية كحركة علمانية، حركة لم ترفض الدين، وإنما حاولت أن تؤسس شرعية الدولة على مفهوم الهوية الوطنية لمواطنيها بدلا من انتماءاتهم الدينية. وعموما فقد انتهت ثورة عرابى بالاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢. وجاء وقوع مصر تحت الاستعمار البريطانى كحد فاصل فى المواجهة، ليس فقط بين الطبقات الاجتماعية الجديدة والمستعمرين، وإنما أيضا بين القادة الدينيين والبريطانيين. وهنا انبثقت بين صفوف علماء الدين مدرسة إصلاحية حاولت التوليف بين الدين والحداثة.

إن محاولات التحديث من جانب محمد على وخلفائه والانفتاح على الغرب وولادة الوطنية المصرية واستعمار مصر دفعت المفكرين الدينيين إلى مراجعة أسباب الضعف السياسى والاقتصادى والعسكرى للدول الإسلامية. وقد أدت محاولة إعادة النظر فى النموذج الفكرى الرئيسى للدول الإسلامية إلى ظهور جماعة المصلحين الدينيين الذين كانت تشغلهم العلاقة بين الإسلام والحداثة والغرب. وكان من أبرز هؤلاء المصلحين جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده.

بدأ تيار الإصلاح بجمال الدين الأفغانى الذى سعى لأن يجد طريقا وسطا بين الإسلام كما يفسره العلماء التقليديين والحداثة الغربية الآخذة فى الانتشار. وكشأن الطهطاوى الذى سبقه، حذر الأفغانى من مغبة قبول التحديث بالجملة، ورأى أن الحداثة لا تستلزم نبذ تعاليم العقيدة. وفى الحقيقة كان نشاط الأفغانى الرئيسى موجه إلى المعركة ضد الاستعمار. وكانت وصفته الرئيسية تتمثل فى توحيد الأمة الإسلامية،

واتخذ من الوحدة الإسلامية وسيلة للتحرير. كما شدد الأفغانى على مفهوم الحق فى تقرير المصير والاستقلال.

يعتبر محمد عبده أبو المدرسة السلفية فى الحداثة الإسلامية. فقد دفع عبده بأن كل مبادئ الحداثة متضمنة فى الإسلام. فالإسلام يشدد على المساواة بين كل المؤمنين ويأمر الحكام بأن يتشاوروا مع المحكومين، وبالتالى الحكم طبقا لرغباتهم. والإسلام أيضا متسامح، ويحض المسلمين على حماية غير المسلمين. بل ولا يقتصر الأمر على ذلك، وإنما يرفض الإسلام أن يجبر الناس على تغيير ديانتهم. وقد أدى تفسير الإسلام بهذه الطريقة بمحمد عبده إلى قبول والدفاع عن التجديدات الحديثة فى مجالات كثيرة، مثل الاقتصاد (بما فى ذلك فتواه الرائدة حول فوائد البنوك) والعلاقات الاجتماعية والأسرية (حيث أيد دعوة قاسم أمين لتحرير وتعليم المرأة)[٣٣].

الوطنية الليبرالية وأزمة إستراتيجية تصدير المنتجات الأولية

حدثت أزمة إستراتيجية تصدير المنتجات الأولية مع الكساد الاقتصادى المعمم الذى ضرب أوروبا فى ١٩٠٦-١٩٠٧. حيث أدى اعتماد مصر الكبير على القطن باعتباره السلعة التصديرية الأساسية ومصدر الدخل الرئيسى إلى جعل الأزمة الأوروبية أزمة داخلية. فأحدث انهيار الطلب الأوروبى على القطن المصرى أزمة اقتصادية عميقة عمت مصر من ١٩٠٦ إلى ١٩١٤.

وقد أدت التوترات الناتجة عن إنهاك إستراتيجية تصدير المنتجات الأولية للنمو الاقتصادى والاحتلال البريطانى إلى تطورين رئيسيين: أولا أدركت نخب ملاك الأراضى المصرية مخاطر الاعتماد على محصول واحد فقط للتصدير والدخل القومى وبدأت تتحرك فى اتجاه تنويع المنتجات، والأهم من ذلك فى اتجاه التصنيع كحل لتقلبات التغيرات المتطرفة فى الطلب الأجنبى. وقد أدى الاستعمار البريطانى، إلى جانب ضعف الحكم الداخلى، إلى ظهور أحزاب سياسية طالبت بالاستقلال السياسى و/أو إصلاح النظام السياسى.

مزج الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل الوطنية بالإسلام. فإتباعا لخطى الأفغاني دعا الحزب إلى تحالف إسلامي تحت رعاية الخلافة العثمانية لطرد البريطانيين من مصر. كان هذا الحزب يلقى دعم الخديوى عباس حلمي الثاني الذى كان يتوق إلى الاستقلال واستعادة مصر إلى سلطته الكاملة. وعلى الجانب المقابل كان حزب الأمة الذى ظهر فى نفس الوقت تقريبا تقوده جماعة من الليبراليين علمانية فى توجهها. كان الليبراليون يشددون على الوطنية المصرية والإصلاح الإسلامي وفقا لأفكار محمد عبده. وكان هدفهم الرئيسي هو التخلص من سيطرة النخبة التركية - الجركسية على السلطة، تلك النخبة التى كانت لا تزال تحكم من خلال القصر. وقد عمل هؤلاء على التحرر من الحكم الاسمى للخلافة العثمانية من أجل إضعاف القصر، وعلى النقيض من حزب مصطفى كامل الذى سعى إلى قيادة ثورة للتخلص من البريطانيين دعا هؤلاء إلى المفاوضات بدلا من المواجهة المباشرة. وثمة حزب ثالث، هو حزب الإصلاح الدستورى، أسسه القصر للدفاع عن الخديوى وموظفى القصر(٢٤).

إن الأحزاب السياسية مع أنها كانت تدعو إلى استقلال مصر اتبعت إستراتيجيات مختلفة ولجأت إلى أيديولوجيات مختلفة لإنجاز غاياتها. فقد جند الحزب الوطني أعضائه فى الأساس من بين صفوف الطلاب. وكذلك التجار وشريحة الطبقة الوسطى انجذبت أيضا إلى الحزب الوطني. وحيث أن الأولوية الأولى للحزب كانت الاستقلال عن بريطانيا، فقد لجأ إلى الإسلام كأيديولوجيا جامعة لتعبئة العالم الإسلامي ضد الغرب الأجنبي. مؤدى ذلك أن تأثير أفكار الأفغاني على حزب مصطفى كامل كان واضحا جدا. وفى المقابل جند حزب الأمة أعضائه أساسا من بين نخبة ملاك الأراضى والمثقفين والطبقة الوسطى المتنامية. وقد كان أعضاء هذا الحزب حداثيين وعلمانيين فى مدخلهم، مع أن علمانيتهم لم تؤد بهم إلى التبرؤ من الدين، وإنما دعوا إلى الإصلاح الدينى وفقا لمدرسة محمد عبده. وقد كان الهدف الرئيسي لحزب الأمة هو نيل استقلال مصر من الخلافة العثمانية، وبالتالى حرمان الخديوى من أية شرعية تستند إلى الإسلام. وقد سعى أعضاء الحزب إلى تأسيس دولة علمانية حديثة تحافظ على مصالحهم لكى يتمكنوا من الحكم كوطنيين مصريين. وقد كان موقف هؤلاء من البريطانيين يتسم بالواقعية.

فبريطانيا كانت تمتلك جيشا متفوقا وتمارس السلطة على كل مستعمراتها. ولكي تنال مصر استقلالها عن بريطانيا، آثر حزب الأمة المفاوضات على الثورة المسلحة. فمصر كانت لا تزال تدفع ثمن ثورة عرابي، تلك التجربة التي كشفت عدم التوازن الواضح في القوة بين مصر وبريطانيا.

كما اختلفت الأحزاب أيضا في رؤاها للدولة المصرية المستقلة. فحزب الإصلاح الدستوري (المدافع عن القصر) كان يسعى إلى تأسيس دولة إسلامية. فكان يعتمد على أيديولوجيا الوحدة الإسلامية، واستخدم الإسلام للدفاع عن حق الخديوي في الحكم وللحفاظ على امتيازات الأرستقراطية التركية - الجركسية.

وكان الحزب الوطني يريد مصر مستقلة متحالفة مع الخلافة العثمانية، وتبنى أيديولوجيا وطنية عنيفة ممزوجة بالإسلام. بينما سعى حزب الأمة، في المقابل، إلى الاستقلال عن الخلافة كأولوية أولى وكان راغبا في التحالف مع بريطانيا لتحقيق هذا الهدف. وكانت رؤية الحزب تتمثل في تأسيس حكومة دستورية لتقييد سلطة وامتيازات الخديوي، وبناء دولة حديثة تقوم على العلمانية وأيديولوجيا إسلامية إصلاحية.

إن الأزمة الاقتصادية الطويلة التي بدأت عام ١٩٠٦ تفاقمت أكثر في العامين الأولين من الحرب العالمية الأولى. وأعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وبذلك تحررت مصر أخيرا من رعاية الخلافة العثمانية. ومن أجل تمويل حملتهم العسكرية، لجأ البريطانيون إلى إجراءات اقتصادية قاسية. فقيدوا صادرات القطن، وأجبروا الفلاحين المصريين على العمل في كتائب العمال. ثم جاء التضخم المتصاعد إلى جانب الركود والبطالة المرتفعة لتفاقم الأزمة ولتثبت للنخب أن مصر لا بد أن تتبع مسارا اقتصاديا مختلفا.

وعلى أية حال فقد شهدت السنتان الأخيرتان للحرب تحولا في الحالة الاقتصادية في مصر. فقد خفف البريطانيون القيود على صادرات القطن، وأستأنف أصحاب الأراضي زراعة القطن على نطاق واسع. لكن غالبية الطبقة الوسطى والطبقات الريفية وفقراء الحضر كانوا لا يزالون يعانون من البطالة والتضخم. وكان المثقفون والأحزاب

السياسية يتعرضون لقمع شديد. وحتى أصحاب الأراضى ضجروا من البريطانيين الذين سعوا إلى توسيع إنتاج القطن فى السودان على حساب ملاك الأراضى المصريين. كما أدت الحرب أيضا إلى بعض التصنيع للتعويض عن توقف الواردات. وانبثقت نواة لقوة عاملة صناعية مكونة من العمال الأجانب والمصريين.

كانت نهاية الحرب العالمية الأولى حدا فاصلا فى السياسة المصرية. ففى أثناء الحرب أثار البريطانيون عداء كل الطبقات وكل القوى السياسية ذات الصلة. فشدائد الحرب وأشكال اللامساواة المتزايدة والبطالة الضخمة واستغلال البريطانيين للموارد المصرية خلقت الشروط لهبة ثورية اكتسحت البلاد. واقتنعت النخب المصرية بأن استمرار نفس الإستراتيجية الاقتصادية القائمة على الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية تعد انتحارا اقتصاديا. ولذلك باتت الحاجة إلى التنويع والتصنيع أكثر إلحاحا من ذى قبل. كما أدركت نفس النخب أن إتباع إستراتيجية اقتصادية مختلفة يتطلب الاستقلال عن بريطانيا التى لم تكن لتقبل بمثل هذه السياسة. وقد وجدت النخب دعما فى مذهب ويلسون الذى دعا إلى تحرير الدول التى تعانى من الاستعمار والحكم الأجنبى. فشكلت مجموعة من النشطاء المصريين برئاسة سعد باشا زغلول وفدا لحضور مؤتمر السلام بفيرساى لتقديم مطالب مصر بالاستقلال وإنهاء الحماية البريطانية. وجاء الرفض البريطانى للسماح للوفد بحضور المؤتمر بمثابة الشرارة التى أطلقت ثورة ١٩١٩ التى كانت نقطة الذروة للعلمانية السياسية المصرية. فقد خرج المسلمون والأقباط، والرجال والنساء، وأهالى الحضر والريف، والعمال والفلاحون، فى مظاهرات، وهاجموا مراكز وموظفى الاتصالات البريطانيين، وحتى البيروقراطيون دخلوا فى إضرابات عن العمل. وأدى نفى بريطانيا لسعد زغلول إلى زيادة حدة الثورة. وفى النهاية أدى تواصل التمرد والعنف إلى إجبار بريطانيا على إعلان مصر دولة مستقلة من طرف واحد فى ١٩٢٢، رغم أن الإبقاء على وجود القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ألقى ظلالا من الكآبة على ذلك الاستقلال. فقد استمرت السيطرة البريطانية على مصر، وأخذت تقرر إلى درجة كبيرة الخطوط السياسية والاقتصادية اللاحقة للبلاد.

تحول الوفد الذى بدأ عملية الاستقلال إلى حزب سياسى بنفس الاسم (الوفد). وكان هذا الحزب الذى سوف يسيطر على السياسة المصرية حتى ١٩٥٢ حزبا علمانيا فى توجهه. فكانت أيديولوجيته تقوم على مفهوم الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط وتحالف طبقى من كل المصريين، والدعوة ليس فقط إلى الاستقلال عن بريطانيا، وإنما أيضا إلى تقييد سلطات الملك. وقد صاغ مؤسسو الوفد الوطنية المصرية والاستقلال السياسى والديمقراطية، القائمة على أيديولوجيا علمانية، على أفضل ما يكون. وبالفعل شكل الوفد مرحلة رئيسية فى تطور العلمانية المصرية، مرحلة تأسست على الإصلاح الإسلامى.

إن إعلان استقلال مصر، حتى وإن كان اسميا فقط، أدى إلى تأسيس ملكية دستورية. فجرى فى ١٩٢٣ التصديق على دستور للبلاد، نص على أن مصر دولة إسلامية، رغم أن المواطنة تقوم على الوطنية وليس الهوية الدينية. وقد أقام الدستور نظاما سياسيا ديمقراطيا. ومع ذلك فقد أعطى نفس الدستور للملك سلطة كبيرة على الفرع التنفيذى، والأهم من ذلك على المجلس التشريعى. وشهدت الانتخابات البرلمانية الأولى، التى أجريت فى ١٩٢٤ و١٩٢٩، عودة ظهور الاتجاه الإسلامى السياسى. وأخذت أحزاب الأقلية تستخدم الإسلام كأيديولوجيا لمواجهة الشعبية الكاسحة لحزب الوفد. فالأحرار الدستوريون مع أنهم بدؤوا علمانيين اتجهوا إلى تبنى أيديولوجيا إسلامية عالية النبرة على أمل جذب الأنصار وكوسيلة لمواجهة شعبية الوفد الجارفة بين الجماهير المصرية. وقد كان كل من الوفد والأحرار الدستوريين يخضعان لسيطرة نخبة ملاك الأراضى. وقد أدت المنافسة داخل نخبة ملاك الأراضى إلى دفع الدستوريين إلى بعث الإسلام كأيديولوجيا سياسية لشق الأغلبية الإسلامية للوفد ولكسب الأنصار. وذهب الدستوريون أبعد من ذلك إلى الإدعاء بأن الأقباط كانوا يتآمرون داخل الوفد لحرفه إلى مصالح طائفية ضيقة.

وللاستفادة من الإحياء الإسلامى كأيديولوجيا سياسية، تبنى القصر برئاسة الملك فؤاد أيديولوجيا إسلامية لمواجهة شعبية الوفد. وبعد إعلان مصطفى كمال أتاتورك

الدولة العلمانية فى تركيا وإلغاء الخلافة، استخدم الملك فؤاد أنصاره داخل صفوف النخبة الإسلامية التقليدية للمطالبة بالخلافة لمصر. فقد كان بإمكان الملك كخليفة أن يتمكن من القضاء على النظام البرلمانى وإعادة الأوتوقراطية الكاملة.

وكان من أهم معارضى تأسيس خلافة فى مصر عالم الدين الشيخ على عبد الرازق الذى نشر كتابا مهما وخلافيا جدا تحت عنوان "الإسلام وأصول الحكم"، ذهب فيه إلى أن الإسلام دين وليس دولة. لكن لجنة من العلماء أعلنت طرد الشيخ من الأزهر(٣٥).

خابت محاولة تأسيس خلافة إسلامية فى مصر بقيادة الملك فؤاد، حيث نجح الوفد فى الفوز بالمعركة الأيديولوجية عبر تحذير أتباعه من أن الملك من خلال محاولة تأسيس الخلافة كان يحاول حرمان المصريين من حقوقهم الديمقراطية التى اكتسبوها حديثا. والاتجاه الإسلامى الذى ظهر مع أحزاب الأقلية كترياق من الوفد سرعان ما توسع مع الضغوط الاقتصادية فى الثلاثينات. فالتضخم والبطالة المرتفعين أديا إلى درجات مزايدة من اللامساواة، فى الوقت الذى أخفق فيه الوفد فى تحسين الاقتصاد وإجبار بريطانيا على سحب قواتها وبقاء المسألة الوطنية دون حل. ففى الثلاثينات ظهر تنظيمان إسلاميان رئيسيان كرد فعل على أشكال الظلم المدركة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية: جماعة الأخوان المسلمين التى دعت إلى دولة إسلامية، ومصر الفتاة الذى مزج نزعة وطنية متطرفة مع الإسلام. وقد نجح هذان التنظيمان، خاصة الأخوان المسلمين، فى حشد الكثير من المصريين حول مفهوم الدولة الإسلامية التى تحكمها الشريعة، وهى دولة ستبنى أيضا على مفهوم المساواة بين كل المسلمين بغض النظر عن مستوى ثروتهم أو معرفتهم. إن الزكاة هى الآلية الرئيسية لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية فى الإسلام. وثروة الأمة هى ثروة الله، ومن خلال الزكاة ينفذ الناس إرادة الله لتحقيق مجتمع عادل. وقد توسعت جماعة الأخوان المسلمين بشكل كبير من ٥ مكاتب فرعية فى ١٩٣٠ إلى ١٥ فى ١٩٣٢، ثم ٣٠٠ فى ١٩٣٨. وفى ١٩٤٩

كان لها أكثر من ٢٠٠٠ فرع فى كل أنحاء مصر، وقدرت عضويتها النشطة بين ١٥٠,٠٠٠ و٣٠٠,٠٠٠ عضـو[٣٦].

وفى الثلاثينات أيضا استطاعت أرستقراطية ملاك الأراضى تحويل بعض مدخراتها إلى التصنيع. وفى ظل حماية الدولة أدت إستراتيجية إحلال الواردات إلى بناء قاعدة واسعة من المنتجات الاستهلاكية الأساسية. لكن هذا التصنيع لم يؤد إلى تراجع أوجه التفاوت فى الدخل. فالأجور الهزيلة التى كان يتقاضاها عمال الصناعة والسوق المحدودة للمنتجات الصناعية جعلت التصنيع فى الثلاثينات عاجزا عن التأثير بقوة على توزيع الدخل. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتزيد من عمق الأزمة الاقتصادية. علاوة على أن الهزيمة الساحقة للجيوش العربية فى حرب فلسطين ١٩٤٨ فاقمت من الأزمة السياسية التى كان النظام يواجهها بسبب عجزه عن حل القضية الوطنية المتمثلة فى استمرار وجود القوات البريطانية فى البلاد.

أدى اجتماع الأزمات الاقتصادية والسياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى موجة هائلة من الاضطرابات والعنف فى مصر بين عامى ١٩٤٥و١٩٥٢. فقد فقدت النخب القديمة شرعيتها بسبب عجزها عن التوصل إلى اتفاقية مع البريطانيين تقضى بجلاء قواتهم بالكامل عن أرض مصر، وبسبب فشل السياسة الإقتصادية التى كانت موجهة لصالح نخبة ملاك الأراضى والنخبة الصناعية التى تركت غالبية السكان يعانون من انخفاض مستويات الدخل وارتفاع مستويات الفقر. فى هذه الظروف كسب التيار الإسلامى ممثلا فى الأخوان المسلمين أنصارا كثيرين، واندلعت حرب استنزاف بين الحكومة والأخوان المسلمين. وباستغلال حرب فلسطين ١٩٤٨، أعلنت الحكومة قوانين الطوارئ وحلت جماعة الأخوان المسلمين. وردا على ذلك أمرت الجماعة باغتيال محمود فهمى النقراشى، رئيس الوزراء فى ذلك الوقت. والحكومة من جانبها انتقمت من ذلك باغتيال مرشد الأخوان حسن البنا، مؤسس ورئيس الجماعة فى فبراير ١٩٤٩[٣٧].

إن جماعة الأخوان المسلمين التى أثارت الحكومة عدائها تحركت نحو فكرة استخدام العنف لتأسيس نظام إسلامى جديد فى مصر. وقد حاول الأخوان ونجحوا فى اختراق صفوف الجيش والشرطة. فمنذ وقت مبكر، تحديدا عام ١٩٤٠، حدثت اتصالات بين حسن البنا نفسه وأنور السادات عضو جماعة الضباط الأحرار السرية التى ستنفذ فيما بعد انقلاب ,١٩٥٢ وكان عبد المنعم عبد الرءوف صديق السادات المقرب حلقة الاتصال بين الجيش والأخوان. وقد ساعد الضباط الأحرار الأخوان المسلمين من خلال تدريب أعضائهم على استخدام الأسلحة وتزويدهم سرا بأسلحة من مخابئ القوات المسلحة. وفى ١٩٥١ عندما قررت حكومة الوفد أن تشن حرب عصابات ضد البريطانيين فى منطقة القناة بسبب رفض الأخيرين سحب قواتهم، كان المقاتلين الفدائيين الأساسيين ينتمون إلى صفوف الأخوان الذين دعمهم الضباط الأحرار بتوفير السلاح[٣٨]. وفى ١٩٥٠ قيل أن الملك فاروق تلقى تقريرا يزعم أن ٣٣٪ من ضباط الجيش كانت لهم صلات بالإخوان المسلمين[٣٩].

كان الانقلاب الذى نفذه الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة الضباط الأحرار فاتحة لمرحلة جديدة فى التنمية الاقتصادية والسياسية فى مصر. كان الأخوان المسلمون أول من أعلن تأييده للحركة فى ٢٦ يوليو. فقد كان ثمة تفاهم بين الضباط الأحرار والأخوان المسلمين على أن يؤيد الأخوان حركة الضباط الأحرار فى مقابل إشراك أعضاء الأخوان فى عمليات صنع القرار فى الحكومة الجديدة. وكان بعض أعضاء الضباط الأحرار الذين كانوا فى نفس الوقت أعضاء فى الأخوان المسلمين يتوسطون العلاقات بين الضباط الأحرار والأخوان. لكن بمجرد أن أصبح الضباط الأحرار، الذين شكلوا مجلس قيادة الثورة، فى السلطة طالبهم الأخوان بضرورة أن تحكم الشريعة الدولة الجديدة وقدموا مرشحين لثلاثة مناصب وزارية. لكن مجلس قيادة الثورة لم يقبل مرشحين اثنين من الثلاثة. تلا ذلك اجتماع لمجلس الإرشاد للإخوان ناقش هذه المسألة وقرر عدم مشاركة أى من أعضاء الجماعة فى الحكومة.

والأهم من ذلك كله كان طلب الأخوان بأن تكون لهم سلطة النقض على كل الأمور التشريعية، وهو طلب رفضه مجلس قيادة الثورة فى الحال(٤٠). وفى ١٢ يناير ١٩٥٤، وبعد رفض مجلس قيادة الثورة قبول مطالب الأخوان، نظم الأخوان مواجهة بين أعضائهم ومؤيدى النظام الجديد. وفى اليوم التالى حل مجلس قيادة الثورة جماعة الأخوان، وفى ١٤ يناير أعلن المجلس حالة الطوارئ وتم اعتقال ٤٥٠ عضوا من الأخوان(٤١).

ومع غلبة المشكلات على التحالف بين مجلس قيادة الثورة والأخوان، أعلن المجلس فى ١٦ يناير ١٩٥٤ إلغاء كل الأحزاب والجماعات السياسية ما عدا جماعة الأخوان المسلمين. فيبدو أن الحكومة الجديدة لم تكن بعد مستعدة لصراع مفتوح مع الأخوان الذين كان لهم أتباع كثيرين. وفى اليوم التالى التقى وفد من الأخوان المسلمين بعبدالناصر لتهنئته بقراره وطالب بدور قيادى فى الحكم. ونظرا لمواجهة هذا التحدى لسلطة الحكومة الجديدة، أنشأ مجلس قيادة الثورة فى ٢٣ يوليو هيئة التحرير كتنظيم سياسى مسئول عن حشد الشعب وراء أهداف مجلس قيادة الثورة. ورأى الأخوان فى إنشاء هذا التنظيم تحديا لمكانتهم باعتبارهم الصوت الشعبى للنظام(٤٢).

كانت النقطة الفاصلة الحقيقية بين مجلس قيادة الثورة والأخوان تتركز حول مفاوضات الحكومة مع البريطانيين من أجل جلاء القوات البريطانية عن مصر. فقد هاجم حسن الهضيبى، المرشد الأعلى للإخوان المسلمين آنذاك، المفاوضات مع بريطانيا واتهم الحكومة بتضييع البلد. ويزعم ميتشيل Mitchell أن الأخوان مع أنهم كانوا يهاجمون المفاوضات علنا، كانوا فى نفس الوقت يتصلون بالبريطانيين. ويؤكد أنه فى فبراير أو أبريل ١٩٥٣ التقى المستشار الشرقى بالسفارة البريطانية بالهضيبى لسماع آرائه حول جلاء القوات البريطانية(٤٣). لكن الحكومة مضت فى طريقها رغم اعتراضات الأخوان وأبرمت اتفاقية مع البريطانيين تقضى بجلاء القوات البريطانية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤. وفى خطبة صلاة الجمعة اتهم الأخوان أعضاء الحكومة بأنهم زنادقة لا يتمثلون لتعاليم القرآن. وبعد الخطبة انفجر المتظاهرون الغاضبون فى اضطرابات عنيفة(٤٤).

ثم وصل الصراع على السلطة بين الأخوان وأعضاء مجلس قيادة الثورة، خاصة فى عهد رئيس الوزراء القوى فى ذلك الوقت جمال عبدالناصر، وصل إلى ذروته عندما حاول عضو من الأخوان أن يغتال عبدالناصر وهو يلقى خطابا فى ٢٦ أكتوبر فى الإسكندرية احتفالا بتوقيع معاهدة الجلاء. تحركت الحكومة بسرعة واعتقلت الهضيبى وحلت الجمعية. وفى ٩ ديسمبر تم إعدام ستة متهمين شنقا، فضلا عن اعتقال آلاف من أعضاء الأخوان. وخفف مجلس قيادة الثورة حكم الإعدام بحق الهضيبى إلى السجن المؤبد[٤٥]. وباستغلال ذكر اسم محمد نجيب، رئيس الدولة حينذاك، فى إجراءات المحاكمة، تحرك عبدالناصر بسرعة لوضع نجيب تحت الإقامة الجبرية، وبذلك تخلص من منافسه الرئيسى. وبعد وقت قصير رشح مجلس قيادة الثورة عبدالناصر للرئاسة، وفاز فى الاستفتاء (الذى كان فيه المرشح الوحيد) وأصبح رئيس مصر.

وبعد عشر سنوات من الاعتقالات الجماعية للإخوان المسلمين منح عبدالناصر كل سجناء الأخوان عفوا عاما. وبعد سنة واحدة قال النظام أن قوات الأمن اكتشفت أن الأخوان كانوا يخططون لاغتيال عبد الناصر وإسقاط النظام. فأعيد اعتقال ٢٧ من قادة الجماعة، وحكم على ٣ منهم بالإعدام، كان من بينهم سيد قطب الذى يعتبر الأب الأيديولوجى للجماعات الإسلامية الجديدة الذى ظهرت فى السبعينات. وفى أثناء محاكمة أعضاء الأخوان وجهت أيضا اتهامات للمملكة العربية السعودية بالاشتراك فى المؤامرة.

لقد حُجب الأخوان المسلمون ليس فقط من خلال القمع، وإنما أيضا لأن النظام الجديد تبنى أيديولوجيا مختلفة وشعبية، هى القومية العربية، التى تحولت لاحقا إلى الاشتراكية العربية. ويمكن وصف الحقبة الناصرية بأنها ذروة العلمانية المصرية. وقد تبنى غالبية المصريين بإخلاص الاتجاه الجديد للنظام الشعبى الذى اتبع اقتصاديا سياسات دمجية أفادت قطاعات كثيرة من السكان. وكانت القاعدة السكانية الأساسية للنظام عبارة عن تحالف واسع من فقراء الحضر والريف، والأهم من ذلك الطبقة الوسطى الدنيا (الداعم الأساسى للإخوان). وعلاوة على ذلك، خاصة بعد عمليات التأميم الكبيرة للأصول الاقتصادية فى الستينات، أصبحت المستويات العليا من الطبقة الوسطى،

خاصة التكنوقراط والمهنيين، نخبا جديدة فى النظام الناصرى. وقد استطاع عبدالناصر أن ينشر الأيديولوجيا الجديدة القائمة على القومية العربية من خلال انتصاره فى حرب السويس فى ١٩٥٦، وبوضع مصر قائدة، ليس فقط للعالم العربى، وإنما أيضا للعالم الثالث. فقد كانت مصر إحدى الدول الثلاث التى أسست حركة عدم الانحياز، وأصبحت القاهرة قبلة قادة العالم الثالث الذين حاكوا انقلاب ١٩٥٢ وحققوا الاستقلال لبلادهم. كما استخدم عبدالناصر الإعلام لغرس الأيديولوجيا الجديدة فى عقول عامة الناس، وأصبحت المؤسسات التعليمية أدوات فى تلك العملية.

ومع ذلك فإن عبدالناصر لم يتجاهل أهمية الإسلام كمصدر للأيديولوجيا السياسية. فكانت نظرته إلى الإسلام ذات شقين: من ناحية أخضع معظم المؤسسات الإسلامية لسلطة الدولة، ومن ناحية أخرى استخدم الإسلام لإضفاء الشرعية على بعض سياساته.

فمن أجل القضاء على قوة الأخوان المسلمين والجماعات السياسية الدينية الممكنة الأخرى، أخضع عبدالناصر كل المساجد ووعاظ وأئمة المساجد وغيرهم لسيطرة الدولة. وبالمثل أخضع الأوقاف والمؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية الدينية لسلطة الدولة. وتم تحديث جامعة الأزهر وأدخلت فيها مناهج حديثة جديدة فى محاولة لعلمنة تلك المؤسسة التى مضى على إنشائها ألف سنة. وكذلك أخضعت المحاكم الشرعية لسلطة الدولة، وحولت إلى محاكم عادية. فضلا عن أن دستور ١٩٦٢ (الميثاق السياسى الذى سيبنى عليه دستور ١٩٦٤) لم يتضمن النص على أن الإسلام هو دين الدولة. ومع ذلك ومن أجل تخفيف غضب علماء الدين، نص دستور ١٩٦٤ على أن الإسلام هو دين الدولة[٤٦].

ورغم إخضاع المحاكم الشرعية لنظام المحاكم العلمانية، ظلت الشريعة تحكم أمور قانون الأسرة. فالتغيير كان فى شكل المؤسسة وليس فى القانون الذى يحكمها. ونفس الشيء ينطبق على المدارس الدينية، التى أخضعت لسيطرة الدولة، لكن ظلت تدرس نفس الأشياء. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل توسع عدد المساجد والمدارس

الدينية بصورة كبيرة فى الحقبة الناصرية، وأخذت جامعة الأزهر تدرس المناهج الدينية والحديثة جنبا إلى جنب (بل وأخضع المنهج العلمانى لسلطة علماء الدين وليس العكس). وقد أدت هذه السياسات فى الحقيقة إلى تعميق الطابع المزدوج أو الانتقائى للعلمانية فى مصر.

الأزمة الانتقالية والدولة واستخدام الإسلام المسيَّس كأيديولوجيا للدولة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

لقد حظى ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة فى الشرق الأوسط بقدر كبير من الاهتمام فى أدبيات علم السياسة. وثمة عاملان رئيسيان يتم التشديد عليهما أكثر من غيرهما فى تلك الأدبيات: هزيمة العرب فى الحرب العربية - الإسرائيلية فى عام ١٩٦٧، وفشل التحديث والتغريب فى المشروعات العربية[٤٧]. ورغم أن هذه التفسيرات للأزمة قد تكون صحيحة جزئيا، فمن الممكن تتبع ظهور الجماعات المتطرفة إلى السبعينات. كانت هزيمة مصر فى حرب ١٩٦٧ ضربة قاسية للمصريين، خاصة بعد أن صورت لهم ماكينة الدعاية التابعة للدولة أن جيشهم لا يقهر. ومع ذلك فقد خرج نفس الناس فى مظاهرات هائلة فى ٩ يونيو ١٩٦٧ عندما أعلن الرئيس عبدالناصر مسئوليته عن الهزيمة واستقالته من الرئاسة. فأعيد عبدالناصر إلى الرئاسة فى ١٠ يونيو. ومنذ تلك اللحظة شرع فى إعادة بناء الجيش، وفى عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨ خاض حرب استنزاف ضد إسرائيل. شدت هذه الحرب من عزم الشعب الذى أخذ يتوق إلى المعركة الحاسمة لتحرير سيناء المحتلة.

أما بالنسبة لحجة أن فشل مشروعات التغريب والتحديث هى التى ألهبت النزعة الإسلامية المتطرفة فهى أبعد ما تكون عن الحقيقة. فكما ورد فى مواضع سابقة فقد بدأ مشروع التحديث فى عهد محمد على مع منعطف القرن التاسع عشر، ومع أن هذه العملية لم تكن خطية أو متواصلة، فقد تعمقت خلال قرن ونصف، إلى أن بلغت أوجها فى عهد نظام عبدالناصر، حتى وإن كان تحت قناع الاشتراكية والقومية العربية.

وأكثر من ذلك أدفعُ بأن ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة فى مصر جاء نتيجة لأزمة انتقالية عميقة، أى أزمة اقتصادية وسياسية وأيديولوجية معممة أدارتها الدولة ذاتها.

السادات والأزمة الانتقالية فى السبعينات

برحيل عبدالناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ انتخب السادات الذى كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية رئيسا للبلاد من خلال ترشيحه من جانب الاتحاد الاشتراكى العربى، الذى كان التنظيم السياسى الوحيد فى ذلك الوقت. ظن أعضاء النخبة البيروقراطية التى تسيطر على النظام أن ترشيح السادات للرئاسة يسمح لهم بمواصلة سيطرتهم على النظام. إذ كانوا يعتقدون أنهم يمكن أن يسيطروا عليه ويستمروا فى ممارسة السلطة من خلاله. فلم يكونوا يدركون أن الرئيس السادات نفسه كان يخطط للتخلص من الجناح اليسارى فى النخبة البيروقراطية (راجع الفصل الأول للحصول على شرح مفصل للانشقاق فى النخبة البيروقراطية فى الستينات).

مع بداية السبعينات كانت مصر قد استنزفت اقتصاديا بسبب النفقات الكبيرة لإعادة بناء الجيش وحرب الاستنزاف. فتباطأت معدلات النمو الاقتصادى. لكن الأهم من ذلك أن البنية التحتية للدولة كانت تتدهور بسرعة بسبب تراجع الاستثمار فى هذا القطاع وتوجيه معظم أموال الاستثمار إلى الجيش[٤٨].

ومع تراجع معدلات النمو الاقتصادى، انقسمت النخبة البيروقراطية حول الإستراتيجية المطلوبة لإنعاش الاقتصاد. فأخذت شريحة ذات توجه يمينى تدعو إلى إستراتيجية إعادة الاندماج فى النظام الاقتصادى الدولى. ووفقا لأنصار السوق الحرة لم يعد تعميق عملية التصنيع يستطيع أن يعتمد على تراكم رأس المال الداخلى. ومن شأن إعادة توجيه الاقتصاد إلى نموذج السوق الحر أن يجذب رأس مال أجنبى ويخفف مشكلات المدخرات والاستثمارات الداخلية. ولذلك دعوا إلى التخلى عن إستراتيجية إحلال الواردات التى تبناها النظام الناصرى، وإعادة توجيه النظام

الاقتصادى نحو إستراتيجية قائمة على التصدير. وعلى الجانب الآخر دعا الأعضاء اليساريون فى النخبة البيروقراطية إلى تعميق سياسة إحلال الواردات ومد سيطرة الدولة إلى القطاعات التى كانت لا تزال فى الأيدى الخاصة، مثل التجارة الداخلية وقطاع البناء. وكان الرئيس السادات يؤيد سياسة التحرير الاقتصادى وإعادة توجيه الاقتصاد نحو نموذج السوق الحر.

كان تطبيق هذه السياسة يعنى هجوماً مباشراً، ليس فقط على الجناح اليسارى فى النخبة البيروقراطية، ولكن أيضا على التحالف الشعبى الناصرى، وتحديدا على الطبقة الوسطى والفلاحين والعمال الذين كانوا يسيطرون على النظام عندما تولى الرئيس السادات السلطة فى ١٥ أكتوبر ١٩٧٠.

جاءت الإشارة الأولى على بزوغ إستراتيجية اجتماعية - اقتصادية مختلفة فى ديسمبر ١٩٧١ عبر قرار بإعادة الملكيات التى صودرت أيام عبدالناصر إلى أصحابها الذين كان غالبيتهم من معارضى نظام عبدالناصر. كان السادات قد أعد المسرح لإعادة الممتلكات قبل ستة أشهر من التنفيذ، تحديدا فى مايو ١٩٧١، باعتقال أبرز قادة الجناح اليسارى، بما فى ذلك الأمين القوى للاتحاد الاشتراكى العربى على صبرى. قبل هذا التحرك كان الجناح اليسارى لا يزال فى السلطة، وكان سيقف فى طريق تنفيذ القوانين الأكثر راديكالية التى تقضى على السياسات الناصرية.

وبعد التخلص من القيادات الناصرية الرئيسية، وهى خطوة رحب بها المحافظون، سعى الرئيس إلى التحالف مع الأخوان المسلمين (أعداء الناصرية) ليكونوا قوة موازنة للتحالفات الشعبية الناصرية. فأطلق الرئيس سراح معظم السجناء السياسيين، وفى الأساس الأخوان المسلمين، الذين اعتقلهم النظام السابق فى ١٩٦٥ . وسمح أيضا للإخوان المسلمين الذى لجئوا إلى المملكة العربية السعودية بالعودة إلى مصر. وثمة خطوة كبرى أخرى أشارت إلى تدعيم التحالف الجديد بين النظام الساداتى والأخوان المسلمين وهى إعلان الحكومة الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع المصرى فى دستور ١٩٧١.

ومن خلال النجاح فى صياغة تحالف مع الأخوان المسلمين وبالتالى استرضائهم، غازل السادات القطاع الخاص بأن أصدر فى سبتمبر ١٩٧١ قانونا للاستثمار الأجنبى والعربى. فلكى تتدفق الاستثمارات الدولية والأجنبية إلى مصر، كان لا بد من توفير بعض الشروط. فأولا يجب طمأنة المستثمرين الأجانب على أن استثماراتهم لا يمكن أن تتعرض للتأميم، وثانيا لا بد من توسيع نطاق السوق الخاص، وثالثا لا بد من التعامل مع الاحتلال المستمر لسيناء وتهديد اندلاع حرب جديدة فى الشرق الأوسط.

وفى فبراير ١٩٧١، وفى إشارة واضحة على استعداد مصر لقبول حل سياسى لتحرير سيناء، عرض السادات إنهاء الأعمال العدوانية وإعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، إذا قبلت إسرائيل بإجراء انسحاب جزئى لقواتها إلى شرق القناة. لكن إحداث هذه التغييرات العميقة فى سياسيات مصر الاقتصادية والسياسية أوجب على السادات ألا يعتمد على أيديولوجيا الاشتراكية العربية التى كانت لها الغلبة فى الستينات، ولذلك عاد فى تبرير سياساته إلى الإسلام كأيديولوجيا سياسية. كان الهدف من ذلك أيضا مواجهة الحركة الطلابية المتنامية التى كانت تسيطر على الجامعات من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ وتطالب باستئناف العمليات العسكرية من أجل تحرير سيناء. كان أغلب الطلاب فى ذلك الوقت ناصريين، واتهموا السادات بأنه أصغر من المنصب. وبغرض مواجهة الحركة الطلابية، خاصة بعد أن انضم العمال والجماعات السياسية الأخرى إليها فى انتقاد النظام، قرر السادات أن يزرع الجماعات الإسلامية فى الجسد الطلابى. وقد كانت خطة أسلمة الجامعات من ابتكار محمد عثمان إسماعيل مستشار الرئيس حينذاك وعثمان أحمد عثمان أحد أقطاب صناعة البناء وصديق السادات الذى تربطه صلات قوية بالإخوان المسلمين(٤٩).

فسُمِح للجماعات الإسلامية فى الجامعات بإقامة معسكرات دينية فى العطلة الصيفية لأغراض التلقين(٥٠). ودعى الشيوخ البارزون لتعليم الشباب، وذهبت الحكومة أبعد من ذلك إلى تسليح هذه الجماعات بالأسلحة الخفيفة التى استخدمت ضد الطلاب الناصريين فى أثناء المظاهرات التى اكتسحت الجامعات بين عامى ١٩٧٠ و١٩٧٣. وإضافة إلى ذلك أعطى تنظيم الطليعة توجها جديدا يشدد على التعليم الدينى(٥١).

ومن هذه التنظيمات الإسلامية التى أنشئت ومولت من جانب الحكومة ولدت الجماعات الإسلامية الأصولية التى ستستخدم العنف لاحقا ضد الدولة ذاتها والمجتمع مثل الجماعة الإسلامية والجهاد.

ومع الانتصار الجزئى فى الحرب العربية-الإسرائيلية لعام ١٩٧٣ وجه السادات أكبر ضربة لإستراتيجية إحلال الواردات التى سادت الاقتصاد المصرى منذ الثلاثينات. ففى أكتوبر ١٩٧٤ أعلن السادات سياسة "الباب المفتوح" أو التحرير الاقتصادى. و"طبقا لهذه السياسة قدمت حوافز سخية لجذب رأس المال الأجنبى والعربى. وإضافة إلى ذلك أقيمت مناطق حرة معفاة تماما من نظم وقواعد العمل. وإضافة إلى ذلك أبطلت قوانين الاستثمار الجديدة الشروط السابقة بأن تكون أغلبية الملكية محلية. كما ضمنت الحماية الصريحة من إجراءات التأميم ونزع الملكية"(٥٢). ومع ذلك جاءت نتائج هذه الموجة الأولى من التحرير الاقتصادى مخيبة لآمال النظام. فقد جاءت معظم الاستثمارات من رجال الأعمال المحليين. وتركزت غالبية الاستثمارات العربية فى المناطق الحرة، ووجهت فى الأساس إلى الاستثمارات المالية والبناء والخدمات. ورأس المال الغربى فى فترة السبعينات لم يتجاوز ١٦٪ من إجمالى الاستثمارات وانحصر فى قطاع الخدمات، خاصة البنوك(٥٣).

ويدفع مارك كوبر Mark Cooper بأن التحرير الاقتصادى فى السبعينات كان كارثة كاملة، حيث أدى إلى توسع الأنشطة التجارية ونزع التصنيع من مصر. وأدت فواتير الاستيراد الضخمة إلى زيادة العجز فى الميزانية، وقدر العجز التجارى بـ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما أنتج ضغوطا متزايدة للاعتماد على سياسة الدين الأجنبى. لقد كان التحرير الاقتصادى فى جوهره تحريرا تجاريا زاد فى تيار التضخم المتفجر. وقد أنتج ذلك تغييرات فى بنية المجتمع المصرى بخلق طبقة غنية صغيرة وطبقة معدمة ضخمة، بينما قاتلت الطبقة الوسطى حتى لا يعمها الغرق(٥٤).

سمحت هذه الظروف للإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى بمد شبكة الخدمات الاجتماعية إلى الفقراء. واعتمادا على الأموال العربية، خاصة القادمة من الخليج،

أنشأ الأخوان المسلمون مستشفيات ومدارس تقدم خدماتها بأسعار أقل كثيرا من القطاع الخاص وبجودة أفضل من الخدمة المقدمة فى القطاع الحكومى(٥٥). وقد ساعدت هذه الشبكات الخدمية فى توسيع القاعدة الشعبية للإسلاميين.

وعلى كل بدأ التحالف بين النظام والإسلاميين فى التداعى فى النصف الثانى من السبعينات. ففى مظاهرات الطعام فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وقفت الجماعات الإسلامية فى جانب الطلاب والعمال والفقراء، فى إشارة إلى أول صدع جدى بين النظام والإسلاميين. وبعد ذلك انتقل الإسلاميون إلى أعمال أكثر جرأة. فقام بعضهم باختطاف وقتل الشيخ الذهبى، الشخصية الدينية البارزة ووزير الأوقاف الأسبق، فى مارس ١٩٧٧. تلا ذلك سلسلة من تفجيرات المسارح ومحلات أشرطة الفيديو وغيرها من الأماكن العامة الأخرى. وسرعان ما رد النظام على ذلك بعدد كبير من الاعتقالات، وزيادة مستوى الدعاية الدينية الرسمية، والقول بأن مرتكبى الاغتيال وأعمال العنف الأخرى ليسوا مسلمين، وإنما قتلة ومخربين.

ثم جاءت القطيعة الحقيقية مع النظام مع زيارة الرئيس السادات إلى القدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام فى ١٩٧٩. وهنا لجأ الإسلاميون إلى المواجهة المفتوحة مع النظام. فأخذت مجلتا الدعوة والاعتصام اللتان تصدرهما جماعة الأخوان المسلمين فى الهجوم ليس فقط على توقيع المعاهدة، وإنما أيضا السياسات الاقتصادية غير الناجعة للنظام وأشكال اللامساواة المتزايدة فى الدخل. وردا على ذلك حاول النظام استرضاء الأخوان المسلمين بتمرير تعديل دستورى فى مايو ١٩٨٠ يعدل صياغة المادة الثانية من الدستور ١٩٧١ من "الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع" (راجع عنوان "التحول السياسى الليبرالى المحدود والدولة وظهور طبقة رأسمالية جديدة" فى الفصل الثانى) إلى "مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع"). وفى نفس الوقت كان النظام ينفذ عمليات اعتقال واسعة للنشطاء الإسلاميين(٥٦). وانتهى الصدام بين الإسلاميين والدولة إلى اغتيال الرئيس السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ على يد أحد جماعات الإسلاميين الجدد، وهى جماعة الجهاد، التى انبثقت عن الأخوان المسلمين.

الإسلاميون ونظام مبارك

قبل شهر من اغتياله، كان الرئيس السادات قد أمر باعتقال أكثر من ١,٥٠٠ من قيادات المعارضة، بما في ذلك الإسلاميين والقساوسة والبطريرك القبطي والوفديين والعلمانيين والأخوان المسلمين. جاءت هذه الاعتقالات بعد نزاع طائفي عنيف تفجر في أحد أفقر أحياء القاهرة (الزاوية الحمراء). وللمرة الأولى في تاريخ مصر يتم اعتقال أعضاء من كل الجماعات والانتماءات السياسية في ضربة واحدة. وقد أراد السادات بذلك السيطرة على أعضاء تحالفه: الإسلاميين. ولتفويت الاتهامات بالتحين، قرر الرئيس اعتقال أعضاء بارزين من كل الجماعات الأخرى أيضا، بما في ذلك شخصيات مستقلة بارزة مثل محمد حسنين هيكل، الصحفي الشهير الذي عمل لفترة قصيرة وزيرا في عهد السادات. تصاعدت المعارضة ضد السادات بعد الاعتقالات، خاصة من جانب الإسلاميين الجدد الذين نظموا مظاهرات هائلة تحضيرا للاغتيال.

تلا الاغتيال مباشرة ترشيح نائب الرئيس محمد حسني مبارك للرئاسة، وكذلك محاولة من جانب الإسلاميين الجدد للسيطرة على الدولة من خلال سلسلة من عمليات الاستيلاء العنيفة على المكاتب الإدارية للدولة. إن معظم الجماعات لم تتبع تلك الخطة، لكن في محافظة أسيوط هاجمت جماعات الإسلاميين الجدد مراكز قيادة الشرطة. وانتهت المحاولة بعنف وإراقة دماء وسحق هذه الجماعات على يد قوات الدولة. لقد كانت جماعات الإسلاميين الجدد (الجهاد والجماعة الإسلامية) تعتقد أن الناس كانوا جاهزين للانضمام إليهم في ثورة لانتزاع السيطرة من الدولة، لكن أحدا لم يؤيدهم في جهودهم، وتُرِكوا ليحاربوا قوات الأمن وحدهم.

في أكتوبر ١٩٨١ انتخب مبارك بنسبة أصوات كبيرة في الاستفتاء العام على رئاسته، في إشارة إلى ضجر المصريين من الجماعات الإسلامية المقاتلة وإيثارهم للاستقرار والأمن. وفي إشارة أولى من نظام مبارك على بدأ مرحلة جديدة من اللين تم الإفراج عن كل الذين اعتقلوا في سبتمبر ١٩٨١. وعلى مدى السنوات الثلاث الأولى من انتخابه، وبعد قمع الجماعات الإسلامية المقاتلة، خاصة جماعة الجهاد التي اغتالت السادات،

سادت فترة من الهدوء النسبى لم تشهد حوادث كثيرة. شجع ذلك النظام على السماح للإخوان المسلمين بالمشاركة فى انتخابات ١٩٨٤ البرلمانية. فرغم حظر جماعة الأخوان المسلمين قانونيا، سمح لها بالمشاركة فى الانتخابات تحت راية حزب الوفد (أكثر أحزاب مصر علمانية، فيما يشير إلى موقف انتهازى من جانب الوفد لكسب مقاعد أكثر فى البرلمان من خلال دعم الأخوان). فاز تسعة من أعضاء الأخوان فى الانتخابات، ومع ذلك تبدد شهر العسل بين الطرفين سريعا بسبب الاختلافات غير القابلة للتسوية فى منطلقات وإستراتيجيات الطرفين السياسية.

ومن عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢، ومع أن الدولة سمحت لأجهزة الإعلام التابعة لها ولجماعة الأخوان المسلمين بنشر الرسالة الإسلامية، فإن الدولة حاولت فى نفس الوقت منع تأثير عدد من المحرضين الإسلاميين المتطرفين من أمثال الشيخ حافظ سلامة ومحمد كشك وعمر عبدالرحمن مفتى جماعة الجهاد. كان سلامة و٤٤ ناشطا آخر قد اعتقلوا، ثم أفرج عنهم فى غضون بضعة أسابيع[٥٧].

وفى ١٩٨٦ دخلت قوات الأمن المركزى فى أعمال شغب هائلة فى الجيزة جنوب القاهرة الكبرى. حدث ذلك احتجاجا من هذه القوات على شائعات تقول أن مدة خدمتها ستزاد من أربع إلى خمس سنوات (كل هذه القوات من مجندى الجيش)، وأيضا احتجاجا على رواتبهم الهزيلة (حوالى ٢ دولار فى الشهر). واستغل الإسلاميون المظاهرات لتخريب النوادى الليلية ودور السينما ومحلات بيع المشروبات الكحولية وأية أماكن أخرى اعتبروها أماكن معصية. أدت أعمال الشغب أيضا إلى تهريب كميات كبيرة من أسلحة الأمن المركزى إلى الصعيد حيث بيعت للأفراد، كثيرين، منهم أعضاء بالجماعات الإسلامية المتطرفة[٥٨].

بدأت الجماعات الإسلامية المقاتلة التحرك داخل الجامعات، خاصة فى صعيد مصر. ومن أجل تمويل نشاطاتها نفذت الجماعات المتطرفة هجمات على ما أسمتها محلات المعصية (التى تبيع أشرطة الفيديو أو المشروبات الكحولية)، فى أعمال غطت البلاد ككل. ردت الحكومة على ذلك سريعا باعتقال المسلحين. وشهدت الانتخابات البرلمانية

فى ١٩٨٦ صدامات طائفية بين الأقباط والمسلمين وتحريض من الإسلاميين الذين زعموا أن الإسلام فى خطر لتشجيع انتخاب الإسلاميين. وفى انتخابات ١٩٨٦ فاز ٣٦ من أعضاء الأخوان، الذين تحالفوا هذه المرة مع حزب العمل الذى تحول من موقف علمانى إلى موقف قومى إسلامى متشدد بقيادة ماركسى سابق هو عادل حسين.

وبعد فترة قصيرة من الانتخابات حاول المتطرفون اغتيال وزير الداخلية السابق حسن أبو باشا، وفى ٤ يونيو ١٩٨٦ أفلت رئيس تحرير مجلة المصور مكرم محمد أحمد من محاولة اغتيال محققة. وبعد شهرين نجا وزير داخلية سابق آخر هو نبوى إسماعيل من محاولة اغتيال. وبلغت محاولات اغتيال المسئولين ذروتها فى ١٩٩٠ باغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت.

لقد بدا أن فترة الهدوء النسبى التى تلت اعتلاء مبارك للسلطة قد انتهت، خاصة بداية من ١٩٨٥ فصاعدا. وعلى أية حال فإن أسوأ جزء من هوجة عمليات القتل التى نفذتها الجماعات الإسلامية المتطرفة امتد من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧. بدأ العنف باغتيال المفكر العلمانى البارز فرج فودة وابنه وأحد حراسه انتقاما من موقفه المعادى لفكرة تأسيس دولة إسلامية. عبر فودة عن نفس الحجج التى طرحها الشيخ على عبد الرازق فى الثلاثينات: أن الإسلام لا يوجب تأسيس دولة دينية أو خلافة. وبينما طردت المؤسسات الدينية فى الثلاثينات عبد الرازق من الأزهر، اغتال الإسلاميون المتطرفون فودة وابنه (انظر مناقشة حول على الرازق قبل صفحات). وعلى كل فإن تجدد محاولات الإسلاميين المتطرفين لتأسيس دولة إسلامية قد تتصاعد إلى سلسلة من أعمال العنف لم تشهدها السياسة المصرية من قبل.

ووفقا لكيبل Kepel فإن الجماعات الإسلامية المتطرفة فى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ انخرطت فى الأعمال الإرهابية التالية:

(١) اغتيال شخصيات بارزة.

(٢) قتل السياح.

(٣) اختراق أكثر المناطق فقرا فى القاهرة الذى انتهى بالإعلان عن قيام جمهورية إمبابة الإسلامية[٥٩].

فقد استولى الإسلاميون المتطرفون على إمبابة التى يقدر عدد سكانها بمليون شخص بمساعدة بعض العناصر الإجرامية، وفرضوا قواعدهم على الناس، تلك القواعد التى ادعوا أنها تطبيق للشريعة. فأجبروا الناس على دفع إتاوات، ادعوا أنها ضرائب، وعملوا على إرهاب الناس. حدث كل ذلك تحت رعاية الحكومة التى تدعى أنها تحمى رعاياها. وأخيرا حركت الحكومة قوات هائلة إلى إمبابة فى ١٩٩٠ وحررت سكانها. كانت إمبابة نموذجا أوليا لنظام طالبان فى قلب عاصمة مصر: القاهرة.

وفى التسعينات نفذت الجماعات الإسلامية المتطرفة أيضا الأعمال الإرهابية التالية:

١- فى ٤ فبراير ١٩٩٣ تم إلقاء قنبلة مولوتوف على حافلة سياحية بها ركاب من كوريا الجنوبية، ولم ترد إصابات.

٢- فى ٢٠ أبريل ١٩٩٣ نفذت محاولة لاغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام.

٣- فى ١٩ فبراير ١٩٩٤ قام مهاجمون مجهولون بإطلاق النار على قطار ركاب فجرحوا سائحين ومواطنين مصريين فى أسيوط.

٤- فى ٢٣ فبراير ١٩٩٤ أدى انفجار قنبلة فى قطار ركاب فى أسيوط إلى جرح ستة سياح أجانب وخمسة مصريين.

٥- فى ٤ مارس ١٩٩٤ و٢٧ سبتمبر ١٩٩٤ و١٢ يناير ١٩٩٥ أطلق مسلحون مجهولون النار على سفن رحلات نيلية، فجرح سائح ألمانى بالقرب من محافظة سوهاج. كما أصيب عدد من السياح.

٦- فى ٢٦ يونيو ١٩٩٥ حاولت الجماعة الإسلامية والجهاد اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا بإثيوبيا.

٧- فى ٨ نوفمبر ١٩٩٥ فتح إسلاميون متطرفون النار على قطار فى طريقه إلى القاهرة قادما من أسوان، فجرح سائحين اثنين ومصرى واحد.

٨- فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٥ قاد انتحارى سيارة إلى السفارة المصرية فى إسلام آباد، فقتل ١٦ شخصا على الأقل، وجرح حوالى ٦٠ آخرين. وقد أدت القنبلة إلى تدمير المجمع بأكمله.

٩- فى ٢٨ أبريل ١٩٩٦ هاجم أربعة إسلاميين متطرفين مجموعة من السياح اليونانيين أمام فندق أوروبا بالقاهرة، فقتل ١٨ شخصا، وجرح ١٢ آخرين. نفذ المهاجمون هذه العملية عن طريق الخطأ، حيث كانوا يقصدون مجموعة إسرائيلية اعتقدوا أنها كانت تزور مصر فى ذلك الوقت.

١٠- وأخيرا فى ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ أطلق مسلحون إسلاميون متطرفون النار وقتلوا ٥٨ سائحا و٤ مصريين وجرحوا ٢٦ شخصا آخرين فى معبد حتشبسوت بالأقصر. وكانت هذه الحادثة المروعة آخر حادثة من هذا النوع من جانب الجماعة الإسلامية.

وفى نفس الفترة، فى عام ١٩٩٤، تعرض الأديب الفائز بجائزة نوبل نجيب محفوظ لطعنة فى الرقبة على يد شخص متطرف، وهو الهجوم الذى نتج عن إعلان بعض الشيوخ أن محفوظ مرتد بسبب أحد رواياته (أولاد حارتنا)، وادعوا أن الرواية تهاجم الإسلام.

لم يكن محفوظ المثقف الوحيد الذى هوجم. فنصر حامد أبو زيد الأستاذ المساعد بجامعة القاهرة رفضت ترقيته إلى درجة أستاذ بعد أن أعلن بعض زملائه أنه مرتد، زاعمين أن كتاباته حول القرآن تعد كفرا. رفع أحد الإسلاميين دعوى قضائية على أبو زيد لإجباره على تطليق زوجته على أساس أن المرأة المسلمة لا تتزوج من مرتد. وبالفعل أبطلت محكمة الدرجة الأولى زواج أبو زيد، مؤكدة بذلك وصفه كمرتد قانونيا. وحيث أن الشريعة تنص على أن يعاقب المرتدين بالموت، هرب أبو زيد وزوجته إلى هولندا. ومع أن محكمة درجة أعلى نقضت الحكم، يظل هناك خطر أن يقوم أى إسلامى متطرف بتنفيذ حكم الإعدام بيده[٦٠].

وقد أدى رد فعل المصريين القوى ضد مذبحة الأقصر وقمع الحكومة الثقيل للجماعات الإسلامية إلى إجبار الجماعة الإسلامية المتطرفة على اعتزال العنف علنا. ولذلك سادت فترة من الهدوء بعد مذبحة الأقصر، لكن من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ نشطت جماعة متطرفة جديدة فى شبه جزيرة سيناء. وفى أكتوبر ٢٠٠٣ فجرت هذه الجماعة فندقا فى طابا، مما أدى إلى مقتل ٣٤ شخصا. وفى أبريل ٢٠٠٤ فجرت نفس الجماعة سوقا مزدحما فى شرم الشيخ، فقتل أكثر من ٥٠ شخصا، معظمهم مصريين. وفى أكتوبر ٢٠٠٥ فجرت مؤسسات سياحية فى دهب. ومجددا ردت الحكومة بسرعة وبقوة هائلة ضد سكان سيناء، مما أدى إبعاد قبائل كثيرة تعيش فى المنطقة.

وفى ٢٠٠٧ تخلى قادة جماعة الجهاد عن استخدام العنف ضد الدولة. لكن تراجعهم عن وعود سابقة بالتخلى عن العنف يوضح أن تخليهم عن العنف ليس أكثر من رد فعل تكتيكى على واقع دولة قوية قهرت محاولاتهم لتأسيس دولة إسلامية فى مصر. فلم يتغير الكثير فى أيديولوجيتهم الأساسية. ويبدو أن الجماعات الإسلامية (بما فى ذلك الأخوان المسلمين) أصبحوا الآن أكثر ميلا إلى السعى إلى التغيير من خلال نظام الأحزاب السياسية أكثر منهم من خلال العنف. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية عمل النظام على كبح قوة الجماعات الإسلامية. تجلى ذلك فى التعديلات الدستورية الأخيرة التى حظرت تكوين أحزاب سياسية على أساس دينى. ومع ذلك فلا يزال النظام يتخذ من الدين أيديولوجيا سياسية فى وجه الضغوط المتزايدة من الداخل والخارج من أجل التحول الليبرالى للنظام السياسى. وطالما أن الدولة لا تستطيع أن توجه أيديولوجيتها السياسية إلى العلمانية، ستظل الأزمة بين الدولة والإسلاميين قائمة، وما يحمله ذلك من عواقب وخيمة على البلد ككل.

الفصل الرابع

النوع والتنمية:

حقوق النساء والدولة والمجتمع

أشكال اللامساواة بين الجنسين والتنمية

إن العلاقة بين أشكال اللامساواة بين الجنسين gender inequalities والتنمية معقدة ونادرا ما تكون أحادية الاتجاه. فالنوع يتقاطع مع الطبقة الاجتماعية والانتماء الإثنى والعرق فى تحديد علاقات القوة المجتمعية التى تؤثر بدورها على التنمية. والتنمية نفسها من خلال إعادة بناء العلاقات الاجتماعية، وبالتالى علاقات القوة، تؤثر على أشكال اللامساواة بين الجنسين.

تأثير أشكال اللامساواة بين الجنسين على التنمية

يوجد كم كبير من الأدبيات حول النوع والتنمية يوضح أن استمرار أشكال اللامساواة وفقا للنوع يعيق التنمية من خلال تأثيره على تنمية رأس المال البشرى وفرص العمل وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر ومعدل الادخار.

أحد المقومات الرئيسية لرأس المال البشرى يتمثل فى الاستثمار فى التعليم. واللامساواة فى التعليم وفقا للنوع يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادى عبر تأثيرها على مستويات الخصوبة ونمو السكان. فالنظرية التقليدية تفترض وجود علاقة سببية

بين ارتفاع نسبة الأمية لدى النساء وارتفاع معدل الخصوبة وارتفاع نمو السكان، وبالتالى انخفاض معدل النمو الاقتصادى[1]. ويمكن تفسير الارتباط بين انخفاض الخصوبة والنمو الاقتصادى بتأثير الخصوبة على أعباء الإعالة dependency burdens وقوة العمل، وبالتالى على الاستثمار فى رأس المال البشرى.

فالنساء الأكثر تعليما يمكن أن يستخدمن وسائل منع الحمل بفعالية، ويحملن فى العدد المطلوب من الأطفال. وزيادة تعليم الأمهات يرتبط أيضا بانخفاض معدلات وفيات الأطفال نتيجة لمعرفتهن الأفضل بالرعاية الصحية والتغذية. وارتفاع معدلات وفيات الأطفال يؤدى إلى زيادة معدلات المواليد، حيث يسعى الآباء والأمهات إلى إنجاب أطفال أكثر لكى يصلوا إلى العدد المطلوب من الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة. وانخفاض الخصوبة يميل إلى تقليل عبء الإعالة، أى عدد الأفراد المعولين فى الأسرة. وانخفاض عبء الإعالة يزيد مدخرات الأسرة والدولة، نتيجة لتراجع الإنفاق على الاستهلاك على الصغار وغير المنتجين، وعلى بنى تحتية من نوع المدارس والمستشفيات. وزيادة المدخرات تؤدى إلى زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادى.

إن انخفاض معدلات الخصوبة يزيد كذلك نسبة السكان فى الفئات العمرية الأعلى فى قوة العمل المنتجة. وإذا أدت زيادة المدخرات إلى زيادة الطلب على الاستثمارات، فإن نسبة أكبر من السكان سوف يتم استيعابهم فى فرص عمل مجزية، وسوف يميل معدل النمو الاقتصادى إلى الزيادة. وكما ورد فى موضع سابق، فإن انخفاض معدلات الخصوبة يزيد كذلك الاستثمار فى الأطفال من خلال التعليم والتغذية، وهو ما يؤدى بدوره إلى قوة عاملة أكثر إنتاجية لدى أجيال المستقبل.

فى دراسة إمبيريقية دولية واسعة على الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠، يوضح دولار وجاتى[2] Dollar and Gatti أن أشكال اللامساواة بين الجنسين فى التعليم تؤثر سلبا على النمو الاقتصادى. ويستنتجان أن الزيادة فى تعليم البنات تخلق بيئة أفضل للنمو الاقتصادى. وهذه النتيجة واضحة فى الدول متوسطة الدخل. أما فى المستويات المنخفضة جدا من التنمية، فلا تؤدى الزيادة فى التعليم الثانوى للبنات إلى تحسن يذكر فى مستوى

تحصيل الإناث. لكن عكس هذه النتيجة يتضح فى الدول متوسطة الدخل، حيث يؤدى التحصيل التعليمى للبنات إلى زيادة سرعة التقدم.

ويذهب كلاسن Klasen إلى أن اللامساواة بين الجنسين فى التعليم تقف عائقا فى طريق النمو الاقتصادى بسبب تشويهها للحوافز ومن خلال تأثيرها على الاستثمار ونمو السكان(٣). ويكشف هذا البحث أن أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط تتميز بأسوأ السجلات من حيث الظروف الأولية وسجلات التغير فى تعليم الإناث فى الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠.

وفى دراسة إمبيريقية باستخدام مجموعة بيانات لأسر معيشية قابلة للمقارنة دوليا بهدف بحث تأثير النوع والثروة على أوجه اللامساواة التعليمية، يجد فيلمر أن النساء فى غرب ووسط أفريقيا وشمال أفريقيا وجنوب آسيا هن الأعلى حرمانا من التعليم(٤). وفجوات النوع gender gaps كبيرة فى كثير من الدول التى أخضعت للدراسة، لكن فجوات الثروة أكبر فى كل الدول، والتفاعل بين فجوات الثروة وفجوات النوع يؤدى إلى فجوات كبيرة فى المخرجات التعليمية. وفى بعض الدول، ومنها مصر، التى تتميز بدرجة مرتفعة من اللامساواة بين الجنسين فى التعليم، تتفاعل فجوة الثروة مع فجوة النوع، بما يزيد الفجوة فى القيد التعليمى. ويجد فيلمر أيضا أن تعليم الكبار، خاصة الأمهات، يؤثر بقوة على تعليم الأطفال، وأن وجود المدارس فى المجتمع المحلى يوثر هو الآخر على قيد الأطفال بالمدارس. وأخيرا يمكننا أن نتوقع أن تعليم النساء من شأنه أن يؤثر على مشاركة النساء الاقتصادية وأنواع الوظائف التى تتركز فيها النساء.

ويدفع بعض الباحثين بأن اللامساواة بين الجنسين فى العمل قد تؤدى إلى تشغيل عمال ذكور دون المتوسط، بينما يتم رفض عمال إناث أفضل تدريبا بسبب التمييز وفقا للنوع. ويؤكد هؤلاء الباحثين أن ذلك يقلل من مستوى مهارة القوة العاملة، ويقلل بالتالى من النمو الاقتصادى(٥).

إن العوائق التى تحول دون دخول النساء إلى قوة العمل يمكن أيضا أن تحد من المعروض من العمال، وتزيد بالتالى مستوى الأجور، بما يؤدى إلى رفع الأسعار وإعاقة

المنافسة فى الأسواق الدولية. ويوضح كلاسن أن استخدام قوة عاملة نسائية فى الأساس فى الصناعات التصديرية كثيفة العمالة فى اقتصادات جنوب شرق آسيا هو المسئول عن نجاح إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير التى تتبناها هذه الدول(٦). وقد خلصت بحوث أخرى إلى أن الاستخدام الموسع للنساء فى المناطق الحرة لمعالجة الصادرات export processing zones يهمش النساء بتركيزهن فى وظائف منخفضة الأجر ذات شروط عمل سيئة، وأن أشكال اللامساواة بين الجنسين فى الدخل هى السبب فى انخفاض أسعار هذه المنتجات(٧).

وبوجه عام فإن دخول النساء أقل من دخول الرجال (فى معظم الدول تقدر دخول النساء بـ٧٠٪ من دخول الرجال). وفجوة النوع فى الدخول تفسر عادة بكثرة المعروض من العمالة النسائية، وفجوة النوع فى التعليم، والسياسات الحكومية التى تفرض ضمانات للنساء من نوع إجازة الأمومة، مما يرفع من تكلفة تشغيلهن. وكذلك تسهم الممارسات التمييزية وانتقاص المجتمع من قيمة عمل النساء فى وجود وتأبيد فجوات الدخل.

ويمكن لفجوات النوع فى الدخل أيضا أن تنشأ عن الأدوار المتعددة التى تلعبها النساء، بمعنى عملهن خارج وداخل البيت، بما يزيد من عبء النساء العاملات. وتعدد الأدوار يدفع النساء إلى وظائف تتيح لهن مرونة من حيث الوقت (مثل الوظائف لبعض الوقت part-time jobs أو التشغيل القائم فى البيت home-based employment)، وهو ما يؤدى بدوره إلى خفض أجورهن(٨). وتفسر نظرية رأس المال البشرى فجوات الدخل بميل النساء إلى اختيار وظائف لا تتطلب استثمارا كبيرا فى رأس المال البشرى (خاصة التعليم والتدريب)، وأن يطلبن وظائف تستخدم مهارات لا تحتاج إلى تدريب مستمر بسبب حاجة النساء إلى جداول مرنة لكى تتلاءم مع أدوارهن كربات بيوت وأمهات. وفى هذه الحالة يستخدم المستوى الأدنى لرأس المال البشرى النسائى فى تبرير فجوات الدخل. وتذهب فرضية الحشد المهنى occupational crowding إلى أن الأدوار الاجتماعية الخاصة بالنوع تطبع النساء والرجال من عمر مبكر على اعتبار

بعض الوظائف خاصة بنوع معين. وتبعا لذلك فإن تطبيع النوع يؤثر على نوع استثمارات رأس المال البشرى التى تعتبر ملائمة للنساء. وهذا يؤدى إلى تركيز العمال النساء اللاتى يردن وظائف معينة، ويؤدى بالتالى إلى طلب متزايد وأجور منخفضة[٩].

حاول باحثون آخرون أن يدرسوا تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على أشكال اللامساواة بين الجنسين فى العمل والدخل. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تؤثر على طلب العمال النساء. ففى شرق وجنوب شرق آسيا، وفى المراحل المبكرة من التصنيع الموجه للتصدير، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبى كبيرة ومركزة فى قطاع التصنيع والتجميع كثيف العمالة والموجه للتصدير. وقد ساعد ذلك فى توليد معدلات عالية من المشاركة الاقتصادية للنساء، وهو ما أدى إلى تضييق فجوات النوع فى التشغيل. ومع ذلك فلم يؤدى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى تضييق فجوة النوع فى الدخل. ففى الحقيقة استفاد الاستثمار الأجنبى المباشر من أجور النساء المنخفضة، بما أدى إلى خفض تكلفة السلع كثيفة العمالة[١٠]. وقد أدت زيادة تشغيل النساء إلى زيادة الإنتاج، بما أسهم فى إحداث تنمية سريعة. وبدورها أدت دخول النساء، على قلتها، إلى زيادة الطلب، وهو ما أدى تباعا إلى دفع النمو الاقتصادى. وهناك أيضا مؤشرات أخرى على أن الطلب على عمل النساء يتراجع فى المناطق الموجهة للتصدير. ففى ماليزيا وكوريا الجنوبية والفلبين انخفضت نسبة العمال النساء فى القوة العاملة فى المناطق الحرة لمعالجة الصادرات بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٠[١١]. ومنذ عام ١٩٩٠ تراجع نصيب النساء فى التصنيع فى عدد من الدول الأخرى[١٢].

وفى الوقت الذى يحدث فيه نقض التأنيث **defeminization** فى المناطق الموجهة للتصدير، لا يزال يجرى تركيز النساء فى قطاعات صناعية معينة مثل الإلكترونيات والمنسوجات والملابس. وفى سوق دولية تنافسية للغاية، يؤدى عمل النساء فى هذه الصناعات إلى خفض تكاليف العمالة، وهو أحد عوامل التكلفة المهمة جدا، وينتج عن ذلك خفض الأسعار. على أن الأجور المنخفضة ليست التفسير الوحيد لتركيز النساء فى هذه القطاعات الصناعية. فأصحاب الأعمال يفضلون تشغيل النساء للأسباب الصريحة التالية: أصابع

النساء رشيقة، وهن أكثر طاعة، ويظهرن تحملا أكثر للأعمال المملة، وهن أهلا للثقة ويعول عليهن أكثر من الرجال[١٣].

ومع أن الاستثمار الأجنبى المباشر قد يؤدى إلى وجود استثمارات فى الدول الأقل تصنيعا، فيمكن أيضا أن يكون معرقلا جدا بسبب حركيته العالية. فالاعتماد على المدخرات الداخلية يضمن استقرار الاستثمار ويخفف مخاطر هروب رؤوس الأموال. ومن نتائج عمل النساء ودخلهن أيضا الزيادة فى قوتهن التفاوضية داخل الأسرة. وتوجد بالفعل أدبيات وفيرة حول توزيع الموارد داخل الأسرة تبين أن النوع يؤثر كثيرا على توزيع الموارد على أنواع النفقات الأسرية، وبالتالى على المدخرات.

وتشير البحوث الإمبيريقية لجوير Guyer (١٩٩٨) وهاندا Handa (١٩٩٤) وكويسمبنج ومالوكيو Quisumbing and Maluccio (١٩٩٩) إلى أن النساء ينفقن دخولهن على احتياجات الأسرة والأطفال، خاصة الطعام، بنسبة أعلى بكثير من الرجال[١٤]. وفى دراسة إمبيريقية أخرى على ٢٠ دولة شبه صناعية فى الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، وجد أن سيطرة النساء على دخولهن والزيادة فى قوتهن التفاوضية داخل الأسرة يزيدان بشكل ملحوظ من مدخرات الأسرة الإجمالية[١٥]. وإذا وجهت هذه المدخرات إلى الاستثمار، فسوف تزيد بالضرورة من التنمية والنمو الاقتصاديين.

وعلى مستوى آخر وجد بعض البحوث الإمبيريقية أن اتجاهات النساء نحو المنافسة تختلف عن اتجاهات الرجال. فالنساء فى عالم الأعمال يقال أن احتمال أن يدفعن رشاوى للموظفين الحكوميين أقل من الرجال، سواء أكان ذلك يرجع إلى كراهية المخاطرة أم إلى المعايير الأخلاقية الأعلى. ويقال أيضا أن انخفاض الفساد يؤدى إلى استثمار وبالتالى نمو أعلى. ووجدت الدراسة أيضا أن الفساد يتراجع مع زيادة نسبة المقاعد البرلمانية التى تشغلها النساء. ويذهب كوفمان Kaufman إلى أن زيادة قدرها انحراف معيارى واحد فى نسبة النساء فى البرلمان من متوسط العينة البالغ ٩,١٠٪ تؤدى إلى تراجع نسبته ١٠٪ على الأقل فى مستويات الفساد[١٦].

تأثير التنمية على أشكال اللامساواة بين الجنسين

إذا كان من الوارد أن أشكال اللامساواة بين الجنسين تعيق التنمية، فهل التنمية تزيد أم تنقص أشكال اللامساواة بين الجنسين؟ تشير الأعداد المتعاقبة من تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن أشكال اللامساواة بين الجنسين تميل إلى التناقص مع زيادة معدل دخل الفرد، وهو أحد المؤشرات الرئيسية على التنمية والنمو.

إن التنمية الاقتصادية يمكن بالفعل أن تقلل أشكال اللامساواة بين الجنسين. فالنمو الاقتصادى يوسع فرص العمل ويزيد معدل إنتاج العامل. والاستثمار فى البنية التحتية، خاصة فى توفير خدمات مثل الماء والطاقة، يقلل الوقت الذى يقضيه النساء فى تزويد أسرهن بهذه الخدمات الأساسية. وزيادة معدل دخل الفرد يزيد الاستثمار فى رأس المال البشرى (خاصة التعليم والصحة)، ويشجع بذلك المساواة بين البنات والأولاد. كما يؤدى تحسن تقديم الخدمات الحكومية إلى زيادة معدل إنتاجية العمال ونقص أشكال اللامساواة بين الجنسين.

إن النمو الاقتصادى ينتج عن زيادة الطلب على المنتجات والخدمات، الذى يزيد بالضرورة من الطلب على العمالة. وزيادة الطلب على العمالة سيؤدى بالضرورة، خاصة فى أسواق العمالة كل الوقت، إلى زيادة الطلب على عمل النساء فى القطاع الرسمى من الاقتصاد. ومع ذلك فإن الطلب المتزايد على العمالة، مع أنه قد يؤدى إلى طلب متزايد على عمل النساء، لا يؤثر بالضرورة على النساء والرجال بنفس الطريقة. فالرجال والنساء لا يمتلكون بالضرورة نفس المهارات، أو الوصول إلى المعلومات، أو الروابط الاجتماعية. وبالتالى يتم توزيع النساء والرجال على مكانات مختلفة فى السوق. ووفقا لديكسترا Dijkstra فإذا لم تكن المكانات المختلفة فى السوق تتحدد وفقا للقدرات المختلفة، فإن التوزيع يكون دون المستوى الأمثل ويؤدى إلى نتائج اقتصادية منخفضة[١٧].

ومع أن النمو الاقتصادى قد يؤدى إلى طلب متزايد على عمل النساء، فإنه يؤدى أيضا إلى تحولات فى التشغيل وفقا للتغييرات فى الطلب و/أو الإنتاجية. وثمة اتجاه ظهر بداية من التسعينات، فى المناطق الحرة لمعالجة الصادرات، خاصة فى الدول حديثة العهد بالتصنيع، كما ذكرنا قبل قليل، يتمثل فى نقض تأنيث العمالة فى القطاع الرسمى من الاقتصاد، والظهور واسع النطاق للعمل الصناعى القائم فى البيت، وهو ما أدى إلى ما يسميه بعض الباحثين نقض نظامية casualization العمل(١٨).

فالتجديد التكنولوجى، من خلال التصميم والتصنيع بمساعدة الحاسوب، مكن شركات كبيرة من لامركزة الإنتاج عن طريق التعاقد. فلم يعد ضروريا احتجاز العمال فى نظم الإنتاج التصنيعية التقليدية أو نوبات العمل. والتعاقد يسمح للعمال بالعمل فى البيت. وهذا النوع من العمل يكون مناسبا أكثر للنساء، ويعطيهن المرونة المطلوبة لتوفيق أعمالهن المنزلية الروتينية مع بيئة العمل الجديدة. لكن هذا النوع من العمل يعنى فى أغلب الأحيان مزيدا من عدم الأمان (فليس ثمة ما يلزم المتعهد بمواصلة توفير العمل) وغياب التأمين وغياب الضمانات من نوع إجازات الأمومة. وكذلك قد يعنى أيضا ساعات عمل أقصر وبالتالى أجور أقل(١٩).

وكما ورد فى موضع سابق، فإن النمو الاقتصادى، من خلال زيادة دخل الفرد والأسرة، يشجع الاستثمار فى رأس المال البشرى بوجه عام، وفى رأس المال البشرى الخاص بالنساء على وجه الخصوص، خاصة فى مجالات التغذية والتعليم. وهذا يؤدى إلى قدرات ومستويات كسب أعلى بين القوة العاملة النسائية. على أن القدرات الأعلى لا تؤدى بالضرورة إلى تضييق فجوة الأجور أو الدخل، إذا لم تتغير المحددات الأخرى للطلب على العمل النسائى. ويصح ذلك بشكل خاص إذا كانت المعايير والتقاليد الاجتماعية تؤيد تنميط توزيع الوظائف طبقا للنوع. وفى حالة الحفاظ على الوظائف الخاصة بالجنسين، حتى فى عملية التنمية الاقتصادية، فقد يحبط ذلك الاستثمار فى رأس المال البشرى النسائى نتيجة لانخفاض العوائد المتوقعة(٢٠).

ومع ذلك فليست هناك علاقات ضرورية وميكانيكية بين اللامساواة بين الجنسين والتنمية. فمثلا أدى النمو الاقتصادى السريع فى شرق آسيا إلى طلب عالى على عمل النساء، بما أسهم فى تضييق فجوة النوع فى العمل. لكن هذه المشاركة الاقتصادية الأعلى من جانب النساء تحققت على حساب تزايد فجوة النوع فى الدخل، حتى مع المكاسب الكبيرة فى تعليم النساء وخبراتهن فى العمل. فدخول النساء كنسبة من دخول الرجال لا تتجاوز ٥٩٪ فى اليابان و٥١٪ فى كوريا الجنوبية[٢١].

إن تأبيد فجوات النوع فى التعليم ودخول العمل والوصول إلى التكنولوجيا، حتى فى سياق النمو الاقتصادى، يزيد نسبة النساء فى صفوف الفقراء إلى درجة أننا يمكن أن نزعم أن هناك اتجاه نحو تأنيث الفقر. فالفقر النسائى كان يرتفع على مدار العقدين أو الثلاثة عقود الماضية. فالزيادة الملحوظة فى الأسر التى يترأسها نساء، والنسبة المتزايدة لمشاركة النساء فى القطاع الحضرى غير الرسمى مقارنة بالرجال، ذلك القطاع الذى تقل فيه الأجور والعوائد كثيرا عن القطاع الرسمى، والفجوات فى الدخول تشير معا إلى أن النساء يعانين من تفشى الفقر أكثر من الرجال.

إن نقص الوصول إلى الموارد، مقترنا مع الطلاق والترمل وفى بعض الأحيان الهجر فحسب، يجبر النساء على إعالة أسرهن، خاصة إذا كان لديهن أطفالا صغارا، فى بيئة معادية وقاسية. والنساء اللاتى يترأسن أسرا يواجهن تحديات كبيرة فى كسب دخل يكفى لإعالة أطفالهن، إلى جانب القيام بأعمالهن المنزلية الروتينية، وهو ما يفرض ضغوطا على وقتهن ومواردهن الضئيلة. ومع انخفاض مستويات التعليم والخبرة فى العمل والدخل يكون من المتوقع أن تغوص هذه الأسر فى الفقر. ويؤكد بوفينيك وجوبتا Buvinic and Gupta أن ثمة زيادة ثابتة فى نسبة الأسر التى يترأسها نساء فى معظم مناطق العالم تحدث منذ أواخر السبعينات[٢٢]. فضلا عن أن ٣٨ من ٦٠ دراسة تتقصى العلاقة بين الأسر التى يترأسها نساء والفقر تبين وجود علاقة متبادلة قوية[٢٣].

وقد وجد كثير من الباحثين أنه فى فترات الإصلاح فى ظل سياسات التكيف الهيكلى التى تبنتها دول نامية كثيرة، يميل احتمال تعرض النساء للفقر إلى الزيادة. فقد أدت سياسات التكيف الهيكلى فى حالات كثيرة إلى تعميق الفقر. والنساء بما يتميزن به من فقدان السيطرة على الموارد يستفدن أقل كثيرا من تحرير الأسواق. والعاملات الحضريات الفقيرات بوجه خاص يكن عرضة لتأثيرات الإصلاحات الاقتصادية مثل زيادة الأسعار والضرائب غير المباشرة، التى تؤدى إلى خفض الأجور الحقيقية. وتعانى النساء أيضا بشكل غير متكافئ من البطالة بسبب تراجع التشغيل الحكومى الذى ينتج عن تقليص الإنفاق الحكومى كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادى[٢٤]. بينما كان العمل فى القطاع الحكومى يحابى الإناث بفضل تمسك الدولة بمبادئ تكافؤ الفرص والأجر المتساوى.

دور الدولة فى تقرير أشكال اللامساواة بين الجنسين

إن دور الدولة فى تقرير أشكال اللامساواة بين الجنسين يتوقف على تفاعل عوامل معقدة. فاختيار الإستراتيجية التنموية والاقتصادية يؤثر على أشكال اللامساواة بين الجنسين. ويمكن لسياسات الدولة أن تؤثر على علاقات النوع عن طريق الحفاظ على أشكال اللامساواة بين الجنسين أو زيادتها أو إنقاصها.

إستراتيجيات التنمية وأشكال اللامساواة بين الجنسين

منذ ظهور الثورة الصناعية فى الغرب مرت معظم الدول النامية خلال ثلاثة مراحل فى السياسة الاقتصادية. سادت المرحلة الأولى فى ظل السياسات الاقتصادية الاستعمارية التى كانت تعتمد فى الأساس على إستراتيجية تصدير المنتجات الأولية لتغذية احتياجات الدول الصناعية. وبعد الاستقلال تبنت معظم دول ما بعد الاستعمار سياسة التصنيع كإستراتيجية للتنمية، واستخدمت سياسة إحلال الواردات لحماية صناعاتها الناشئة من المنافسة الأجنبية. وأخيرا، ومع تطور نظام اقتصادى عالمى وظهور الشركات عابرة

الحدود العملاقة، أصبح على دول العالم الثالث أن تعيد دمج اقتصاداتها فى النظام العالمى وأن تتبنى إستراتيجية التصنيع الموجه إلى التصدير، معتمدة على الاستثمار الأجنبى المباشر لزيادة معدلات الاستثمار، وبالتالى معدلات التصنيع (راجع الفصل الأول). وقد كان لكل من هذه المراحل تأثيرها على علاقات النوع، سواء بتعزيز العلاقات ما قبل الرأسمالية التقليدية غير المتساوية أو تغييرها.

كانت الأبنية الاقتصادية ما قبل الاستعمارية فى دول العالم الثالث تعتمد فى المقام الأول على قوة العمال. فكانت الزراعة تعتمد على التقنيات كثيفة العمالة، حيث كانت إعادة إنتاج العمالة مكونا أساسيا فى العملية الاقتصادية. كان تقسيم العمل وفقا للجنس ضروريا لتأبيد هذا النظام الاقتصادى. والنساء بسبب قدراتهن البيولوجية التناسلية [الخاصة بإعادة الإنتاج] عهد إليهن بالحفاظ على القوة العاملة. وإلى جانب ذلك كان النساء يؤدين الوظائف الاقتصادية التى لا تتعارض مع وظائفهن التناسلية. ومن أجل ضمان توفر العمالة أخضعت الأبنية الاقتصادية ما قبل الاستعمارية عمل النساء الإنتاجى والتناسلى لسيطرة الذكور. وهذه العلاقات غير المتساوية كانت تعتمد على تقنين سلطة وتفوق الذكور وطاعة وتبعية النساء. فقد بدأ النظام الأبوى القائم على تفوق الذكور وتبعية النساء كشكل لتقسيم العمل، ثم تطور لاحقا إلى نسق أيديولوجى وثقافى لعلاقات النوع، نسق تأبد حتى فى الحالات التى أدت فيها بنية أشكال اللامساواة بين الجنسين إلى تقزيم التنمية والتقدم.

امتصت أوروبا الصناعية غالبية عمالتها الصناعية من المناطق الريفية. وقد أدت الحضرنة المتزايدة فى أوروبا إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية التى لم تكن متوفرة محليا. وكان الاستعمار أحد الإستراتيجيات التى ضمنت التدفق المستمر للمنتجات الأولية والسلع الغذائية إلى أوروبا الصناعية. ولذلك غير الاستعمار الأبنية الزراعية التقليدية للدول المستعمَرة وحولها بعيدا عن الزراعة المعيشية إلى اقتصاد نقدى قائم على المنتجات الأولية الموجهة للتصدير.

وإلى جانب ذلك أدخل الاستعمار أيضا جوانب النظام الرأسمالى الذى كان سائدا فى أوروبا مثل سك النقود والملكية الخاصة للأرض وبناء الطرق ونظم الاتصال لتسهيل تصدير المواد الأولية. ومع ذلك فلم تعمل القوى الاستعمارية على تغيير التقنيات كثيفة العمالة التقليدية التى كانت تتطلب معدلات إعادة الإنتاج العالية للقوة العاملة، خاصة مع تكثيف المنتجات الزراعية المخصصة للتصدير إلى العواصم الاستعمارية. وقد أدى تحويل معظم الزراعة إلى زراعة نقدية وإدخال الرجال فى الاقتصاد النقدى ذى الأجور الضئيلة إلى إجبار النساء على تكثيف عملهن غير المأجور فى قطاع التعيُّش الصغير، إضافة إلى واجباتهن والتزاماتهن الأسرية. وهذه السياسات لم تسهم فى تغيير علاقات النوع الأبوية، بل ربما زادت العبء على أغلبية النساء.

أدى اشتداد حركات الاستقلال إلى ظهور الدول المستقلة، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. تبنت الدول المستقلة الجديدة، أو دول ما بعد الاستعمار، التصنيع، خاصة التصنيع لإحلال الواردات، باعتباره إستراتيجية التنمية الرئيسية. وكانت إستراتيجية التصنيع الجديدة تتطلب قوة عاملة أكثر تعليما وأفضل تدريبا. وقد شجعت نظم ما بعد الاستعمار الجديدة مزيدا من التعليم والتشغيل للنساء. وكذلك أدخلت هذه النظم أيضا مجموعة من الإصلاحات لتشجيع مشاركة النساء فى الاقتصاد الجديد مثل منح النساء حقوقهن السياسية وإدخال سياسات تنظيم الأسرة ووضع حد أدنى لعمر الزواج. ومع ذلك ابتعدت معظم النظم عن إجراء إصلاح حقيقى فى قوانين الأحوال الشخصية والأسرة التى تتخندق فيها أشكال اللامساواة بين الجنسين، سواء فى شكل تفسير متزمت للشرائع الدينية أو فى شكل قوانين مدنية أبوية حديدية استوردت فى الغالب من تشريعات العواصم الاستعمارية.

أدت إستراتيجيات التنمية القائمة على إحلال الواردات إلى ارتفاع سريع فى تعليم وعمل النساء، خاصة فى القطاع العام الحكومى، بينما بقيت أشكال اللامساواة بين الجنسين فى التعليم والعمل والمشاركة السياسية وغيرها. ويمكن تفسير استمرار هذه الأشكال من اللامساواة رغم سياسات الدولة المعاكسة بخوف الدولة من أن فرض حقوق النساء قد يكلفها تأييد القادة الدينيين أو التقليديين، وبعجز النساء عن فرض حقوقهن

القانونية الجديدة، وبمقاومة بيروقراطية الدولة - الذين كانوا ذكورا بالدرجة الأولى - لحقوق النساء الجديدة. ومع ذلك فإن السبب الأهم لفشل نظم ما بعد الاستعمار فى منح النساء حقوقهن كاملة، ولو حتى فى المجال العام فقط، هو تأبيد العلاقات الأبوية داخل الأسرة، تلك العلاقات التى ترسخت بسبب القوانين التى لم تفعل الدولة الكثير لتغييرها لصالح النساء. ومع أن سياسات التصنيع لإحلال الواردات لم تحقق المساواة بين الجنسين، فقد قللتها، خاصة فى ميادين التعليم وإلى حد ما العمل، وإن لم يكن فى مجال قوانين الأحوال الشخصية.

إن فشل إستراتيجيات إحلال الواردات، أو بالأحرى إنهاكها نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية دولية وقومية والأزمة الاقتصادية الدولية من السبعينات، تمخض عن ظهور اقتصاد عالمى جديد يعتمد على قواعد السوق والتجارة الحرة. وفى الاقتصاد العالمى الجديد نجحت الشركات العالمية العملاقة ليس فقط فى تدويل التجارة، وإنما أيضا عملية الإنتاج ذاتها. فأصبح على دول العالم الثالث أن تتحول عن السياسات المنعزلة التى كانت تقوم على تلبية طلب السوق الداخلى إلى سياسات التصنيع الموجه إلى التصدير، حيث أصبحت المزايا النسبية والتجارة الدولية هما المحرك للنمو والتنمية. وقد جاءت تأثيرات هذه الإستراتيجيات على أشكال اللامساواة بين الجنسين متناقضة. فكما ورد قبل ذلك فحيثما كانت الصناعات التصديرية تعتمد على طرق إنتاج كثيفة العمالة وروتينية، كان عمل النساء يزيد بسرعة كبيرة، إلى درجة أن المحللين بدؤوا فى الحديث حول تأنيث صناعات معينة مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والإلكترونيات. ومعظم النساء اللاتى يعملن فى هذه الصناعات، خاصة فى مناطق التصدير، تكون أجورهن أقل كثيرا من أجور الرجال ولا يتمتعن بحماية اجتماعية أو قانونية. وقد أدت التيارات الجديدة أيضا إلى دفع النساء بعيدا عن القطاع الرسمى إلى القطاع غير الرسمى من الاقتصاد الذى تكون الحماية فيه أضعف كثيرا. على أنه لا يمكن مناقشة الزيادة فى مشاركة النساء الاقتصادية بمعزل عن الفجوات المتزايدة فى الدخل والتهميش المتزايد للعمال النساء. وإضافة إلى ذلك فإن هذا النوع من الزيادة فى العمل لا تصحبه سياسة اجتماعية موجهة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين فى أبعاد أخرى من أبعاد حياة النساء، خاصة فى سياق الأسرة.

السياسات الحكومية

كما جاء فى مقدمة هذا الكتاب، لا تنظر كارولين موسر إلى الدولة باعتبارها فاعل نزيه أو محايد فى تكوين علاقات النوع داخل الأسرة، وإنما باعتبارها لاعب نشط. إن أوضح السياسات التى تؤثر على علاقات النوع توجد فى حيز الأسرة، لكن ثمة عوامل أخرى تؤثر على علاقات النوع مثل السياسات الحكومية الخاصة بالتشريع وتوفير الخدمات الاجتماعية وتوسيع إجراءات الرفاه.

فى حالات كثيرة تعزز قوانين الأحوال الشخصية علاقات نوع غير متساوية عن طريق منح الزوجين حقوق والتزامات مختلفة. فكثير من الدول فى الشرق الأوسط رغم توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة لإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة، أبدت تحفظات على المواد التى تتعارض مع تشريعاتها بحجة أنها تتعارض مع الشريعة. بينما لم تكن المواد المستثناة واحدة فى كل الدول. إضافة إلى أن بعض الدول بعد أن أبدت هذه التحفظات على أساس الشريعة، عادت فغيرت تشريعاتها بموجب مواد الاتفاقية، ذاهبة إلى أن التشريع الجديد يتوافق بالفعل مع الشريعة. ولعل المثير أكثر من ذلك أن معظم الدول العربية فى الشرق الأوسط بها دساتير حديثة تستند إلى التشريع الأوروبى فى كل المجالات ما عدا الأحوال الشخصية.

إن التدخل المباشر للدولة فى تشريع العلاقات داخل الأسرة ليس الوسيلة الوحيدة التى تنظم من خلالها علاقات النوع. فكثير من بحوث النوع اتجهت إلى دراسة تأثير السياسات الاجتماعية (أو ما يعرف باسم سياسات دولة الرفاه فى النظم الليبرالية) على علاقات النوع. فقد عمدت نظم ليبرالية كثيرة إلى تحسين التأثيرات غير المرغوبة لقوى السوق المنفلتة، ليس عن طريق التدخل فى آلية السوق ذاتها، وإنما عن طريق التدخل باستخدام التحويلات النقدية لدعم الأسر وعن طريق تطوير نظم التأمين الاجتماعى والضمان الاجتماعى. ونظم التأمين الاجتماعى تعتمد على العمل فى سوق العمل الرسمى، بينما توزع معظم التحويلات لمساعدة ودعم الأسر على رأس الأسرة أو معيلها. وفى العادة توجه علاوات الأطفال ومخططات الخفض الضريبى إلى المعيل لكى

تعينه على إعالة من يعول. وهذه الإعانات الاجتماعية تستند إلى الرؤية التقليدية للذكر كمعيل والأنثى كربة منزل ومقدمة رعاية رئيسية للبيت والأطفال. ونظم التأمين الاجتماعى، خاصة التأمين الصحى، لا تغطى العامل وحده، وإنما أفراد أسرته أيضا. وهذه النظم من شأنها أن تثنى النساء عن المشاركة فى سوق العمل، وتعزز تبعيتهن لأزواجهن. ففى حين تقدم الدولة كل أشكال الدعم للمعيل الذكر، لا تقدم نفس أشكال الضمان للنساء، حتى العاملات منهن. فعمل الزوجة فى كثير من الدول ينظر إليه على أنه مكمل لعمل زوجها. فالنظام يفترض أنها ليست المعيل الرئيسى (حتى وإن كانت كذلك بالفعل)، فلا تتمتع بنفس الخفض الضريبى أو نفس ضمانات التأمين الاجتماعى حتى عندما تؤدى نفس الوظيفة التى يؤديها نظيرها الذكر. وعلاوة على ذلك يتم دفع معظم النساء العاملات إلى الدرجات الأدنى من السلم الوظيفى، وبالتالى يحصلن على دخول وضمانات أدنى لإعالة أسرهن. ونظم الرفاه الاجتماعى من هذا النوع تقوى علاقات النوع غير المتساوية، وتعمق تبعية النساء، وتحافظ على تقسيم العمل الجنسى التقليدى[٢٥].

وتزعم الدول أيضا أن بعض نظم معينة لعمل النساء تهدف إلى حمايتهن ماديا ومعنويا وحماية أسرهن. وفى ذلك يدفع دير ليب وفان ديجيك Der Lipp and Van Dijik بأن عمل النساء يتأثر بسياسات الدولة المؤيدة لاستيعاب مشاركة النساء المتزايدة فى القوة العاملة[٢٦]، مثل مستوى رعاية الطفولة العامة وترتيبات إجازات الأمومة. والنظم المحافظة الليبرالية تتبع سياسات تشجع النساء على البقاء فى البيت بعدم توفير خدمات رعاية الطفولة العامة أو تقديم ترتيبات محدودة لإجازة الأمومة. أما النظم الديمقراطية الاجتماعية فتسن سياسات أفضل وتوفر مستوى أعلى من الدخل الحكومى للأمهات، بما يقلل من اعتمادهن على نظام السوق. وتتوقع النظم الاشتراكية من الرجال والنساء أن يكونوا متساوين، وأن يدمجوا بالكامل فى العمل، وأن يعملوا كل الوقت. وهى توفر للآباء/الأمهات ترتيبات شاملة لرعاية الطفولة العامة وإجازات الأبوة/الأمومة. والدولة أيضا يمكن أن تقيد عمل النساء فى بعض القطاعات أو فى بعض أوقات اليوم بحجة حماية صالحهن الجسدى أو أخلاقهن، مثل منع النساء من العمل فى المناجم أو النوبات الليلية.

إن هذه التشريعات المتعلقة بالنوع من شأنها بالفعل أن تقوض عمل النساء واندماجهن الكامل إلى سوق العمل. ومن شأنها أيضا أن تبرر انخفاض أجور النساء وتجعل تشغيلهن أمرا غير مرغوب فيه من منظور بعض أصحاب الأعمال. وفى ذلك يشير رودجرز Rodgers إلى أن السياسات الاجتماعية التى تستهدف حماية النساء ترفع التكلفة الإنتاجية على أصحاب الأعمال[٢٧]. فالقيود على عمل النساء فى وظائف معينة أو فى أوقات معينة تحد من قدرة الشركات على إدارة نوبات العمل وتميل إلى أن تزيد تكلفة الإنتاج. ونتيجة لذلك فقد يؤثر أصحاب الأعمال أن يقلصوا عمل النساء أو أن يقللوا أجورهن لتعويض التكلفة الزائدة. وبذلك تعمل هذه الإجراءات الحكومية على تأبيد فجوات النوع فى العمل والدخول و/أو تجبر النساء على البقاء فى البيت.

علاقات النوع والتنمية فى مصر

إن تحديث مصر الذى بدأ مع حكم محمد على فى مطلع القرن التاسع عشر أحدث تغييرات كبيرة فى الأبنية الاجتماعية - الاقتصادية للبلاد، باستثناء مجال واحد، هو علاقات النوع داخل الأسرة. وقد كان لذلك مضاعفات على علاقات النوع فى كل ميادين المجتمع الأخرى. وكان الإبقاء على القوانين ما قبل الحديثة فى تشريعات الأسرة أو الأحوال الشخصية والفشل فى توفيقها مع بقية القوانين من الأسباب الرئيسية لتأبيد التنمية القاصرة underdevelopment فى مصر، ليس فقط فيما يتعلق بوضعية النساء، وإنما أيضا فى النظام ككل، سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا. وأنا أرى أن تأبيد تبعية النساء فى النظام الأبوى على مستوى الأسرة والدولة يتحدى مفهوم الدولة المدنية التى يتشدق النظام الحالى بأنها المكون الرئيسى للتعديلات الدستورية الكبرى التى أجريت فى ٢٠٠٧.

قوانين الأسرة أو قوانين الأحوال الشخصية

لقد عمل محمد على بقوة من أجل مركزة سلطة الدولة لتحديث البنية الاجتماعية – الاقتصادية لمصر دون أن يجد تحديا من أية جماعة منافسة. وإضافة إلى التخلص من المماليك (حكام مصر السابقين شبه المستقلين تحت الحكم العثمانى)، مد الرجل سيطرة الدولة إلى كل أصحاب القوة الآخرين ومؤسساتهم، بما فى ذلك العلماء، وبشكل خاص فى مجالين مهمين: التعليم والتشريع. فقبل محمد على كان التعليم الوحيد المتاح هو ذلك الذى كان يقدمه الأزهر باعتباره المركز التعليمى الرئيسى للإسلام السنى والكتاتيب فى القرى. وكذلك كان العلماء المصدر الرئيسى للتشريع، إذ كانوا يحاولون أن يطبقوا قوانين الشريعة وفقا لمذاهب الإسلام الأربعة الموروثة عن القرن العاشر. فمنذ القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر، كما تؤكد لاما أبو عوده(٢٨)، والفقهاء والقضاة المسلمون يهجرون المدرسة السابقة فى التشريع الإسلامى المعتمدة على الاجتهاد، الذى يقوم على الإتيان بقواعد قانونية جديدة مستلهمة مباشرة من مصادر العقيدة، وأصبحوا يعتمدون أكثر على المذهب الجارى العمل به للمدرسة القانونية التى يتبعونها. وقد أدى ذلك إلى تقنين مدارس قانونية جامدة على مدى عشر قرون تقريبا، دون أية محاولة لمراجعة القوانين تبعا لتغير الأزمان والظروف.

وكما عرضنا فى موضع سابق (عنوان "الدولة الحديثة من محمد على إلى إسماعيل" فى الفصل الثالث)، فقد أخضع محمد على المؤسسات الدينية وعلمائها لسيطرته المباشرة، وأنشأ نظاما تعليميا حديثا أخذ ينافس النظام الدينى التقليدى، لكنه مع ذلك ترك قوانين الأسرة دون تغيير. وهذا الازدواج بين النظم القانونية الحديثة وما قبل الحديثة أبقت عليه الدولة المصرية إلى الوقت الحاضر.

فحقوق وواجبات الرجال تختلف جوهريا عن حقوق وواجبات زوجاتهم. ففى قوانين الأحوال الشخصية المختلفة التى طبقت فى مصر يتحدد الواجب الرئيسى للزوج فى أن يعول زوجته وأطفاله، بينما فى المقابل تدين الزوجات لأزواجهن بالطاعة الكاملة. ولأن الزوج هو المعيل فبإمكانه أن يتزوج أكثر من امرأة (فى حدود أربعة)، وبإمكانه أن

يطلق الزوجة بمجرد أن ينطق الكلمات "أنتِ طالق" ثلاث مرات. وبإمكانه أن يتزوج نساء غير مسلمات (مسيحيات ويهوديات). وعليه أن يقدم للعروس مهرا، يدفع جزءا منه فى بداية الزواج والباقى وقتما تطلب الزوجة. وبإمكانه أن يفرض الطاعة على زوجته من خلال النظام القانونى، وحتى وقت قريب عن طريق قوة الشرطة. وفى حالات الطلاق تصير له الوصاية الآلية على الأطفال عندما يصلون عمر معين. وهو يرث ضعف المرأة، ويدفع للزوجة المطلقة نفقة لفترة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات.

وفى المقابل يكون من حق النساء أن يخترن أزواجهن، وأن يقبضن مهورهن، وأن يحتفظن بدخلهن أو أصولهن الخاصة أو يتصرفن فيها، إلا إذا تطوعن للمشاركة فى نفقات الأسرة، أو يهبن أصولهن طوعا لأزواجهن. والنساء ليس من حقهن الجمع فى نفس الوقت بين أكثر من زوج واحد، ولا يملكن الحق فى الزواج من أصحاب الديانات الأخرى. ولا يحق للنساء أن يطلقن أزواجهن من طرف واحد، إذ يجب أن يطلبن الطلاق عن طريق المحكمة، والمحكمة بإمكانها أن تمنحهن الطلاق أو تحجبه. وفى حالات الطلاق يكون من حق النساء الحصول على نفقة لهن ولأطفالهن إلى أن ينتقلوا إلى وصاية الأب. وفى بعض الحالات يمكن للرجال أن يمنعوا زوجاتهم من التعليم أو من العمل خارج البيت. وأخيرا يحق للنساء أن يرثن، لكن نصيبهن يكون أصغر من ميراث الذكر وطبقا لقواعد محددة ومفصلة جدا.

إن العلاقات غير المتساوية، وإنما التكاملية، داخل الأسرة تعزز سلطة الرجال على النساء فى نظام أبوى معقد يقوم على مفهوم تفوق الرجال على النساء. فى دراستها للأسرة فى مصر المعاصرة، تفسر أندريا رو Andrea Rugh استمرار البنية الأسرية التقليدية بأنه ناتج عن مجتمع جمعى corporate society يكبح الفردية ويشدد على تكامل الأدوار. فالأسرة هرمية. وأدوار النوع فى الأسرة جامدة، حيث يكون الذكور هم المعيلون، وتكون النساء مسئولات عن الأطفال والأسرة. وهذا النوع من الأسرة يقوم على هيمنة الذكر وتبعية الأنثى، وسلطة الذكر وطاعة الأنثى. والنساء يكتسبن مكانتهن

من خلال أدوارهن التقليدية كزوجات وأمهات. وعمل النساء ليس دليلا على ارتفاع المكانة، وإنما قد يكون فى الواقع دليلا على الحاجة الاقتصادية وعجز الذكور عن رعاية أسرهم. ورغم أن النساء فى أدوارهن التقليدية قد يتعرضن لأعباء عمل زائدة أو الإساءة الجسدية أو يعانين من قلة الحقوق أو تنكر عليهم حرية الحركة، فإنهن مع ذلك يتمتعن ببعض الامتيازات المستمدة من أدوارهن التقليدية داخل الأسرة. فالنساء تسيطرن على تنظيم الميدان العائلى والتوزيع المالى فى جزء كبير من اليوم، إن لم يكن اليوم كله. فهن يسيطرن على أعز ما يملك الرجال: الجنس والشرف والأطفال وتنظيم الأسرة. وتفسر رف التلكؤ فى مصر عن تعديل قوانين الأسرة بخوف الإصلاحيين من زعزعة استقرار المجتمع. فالحجة التى تقدم ضد المساواة داخل الأسرة هى أن المساواة سوف تقلل اعتماد الزوجين على بعضهما، وتقلل بالتالى الحاجة إلى الزواج والحياة الأسرية من الأصل[٢٩].

إن محاولات تعديل قوانين الأحوال الشخصية تلقى مقاومة من جانب العلماء الأكثر تقليدية الذين يرون فى قوانين الأسرة آخر آثار سلطتهم على المجتمع، والثقافة الأبوية التقليدية التى لم تسمح حتى بالتطبيق العادل لبعض، إن لم يكن معظم، النظام التقليدى. فإلى يومنا هذا، ومع أن قوانين الأسرة تعطى النساء نصيبا من الميراث[٣٠]، تقوم أسر كثيرة بحرمان بناتها من نصيبهن لصالح الأولاد، خاصة عندما يكون الميراث فى شكل أرض زراعية أو عقارات مشتركة. فالأسر ترى أن النساء نتيجة لتبعيتهن للرجال سيكونون أضعف من أن يمنعن أزواجهن من الاستيلاء على الأرض والتصرف فيها بطرق قد تعرض أراضى الأسرة ككل للخطر. ومع أن قوانين الأسرة لا تحرم النساء من التعليم، فإن الأسر الفقيرة تفضل الاستثمار فى تعليم الأولاد حيث يفترض أن النساء سوف يتركن الأسرة، وأن التعليم بذلك سوف يفيد الزوج وعائلته، وليس أسرة والد البنت. وفى حالات كثيرة، ورغم حق النساء فى اختيار أزواجهن، فإنهن يجبرن على الدخول فى الزواج حسب رغبة آبائهن أو أولياء أمورهن الذكور، حتى وأن كن يعارضن ذلك تماما. والإسلام يمنح النساء الحق فى وضع اشتراطات فى عقد الزواج تدعم بعض حقوقهن، مثل اشتراط ألا يتزوج الزوج عليها، وحماية حقوقهن فى

التعليم والعمل والسفر والطلاق دون الرجوع إلى المحاكم[٣١]. لكن قليلات جدا من النساء من يستفدن بهذه الحقوق الاشتراطية. فالنساء اللاتى يفعلن ذلك يوصمن من جانب الثقافة الأبوية وينظر إليهن إما على أنهن مسترجلات أو منحلات أخلاقيا. فالمجتمع والرأى العام فى مصر لا يزال إلى يومنا هذا معاديا جدا للنساء اللاتى يستفدن من هذه الإجراءات الاشتراطية فى عقود الزواج.

فى نهاية الحرب العالمية الأولى انفجرت حركة وطنية بقيادة سعد زغلول تطالب بتحرير مصر من الاستعمار البريطانى. وبعد الاستقلال ترأس حزب الوفد ذو الشعبية الواسعة وقتذاك عدة وزارات، وتم وضع دستور جديد فى ١٩٢٣. لكن للأسف ترك الدستور الجديد قوانين الأحوال الشخصية دون مساس. إن نساء الطبقة العليا والوسطى اللاتى شاركن فى الحركة الوطنية أنشأن الاتحاد النسائى المصرى فى ١٦ مارس ١٩٢٣. وترأست هدى شعراوى (نسوية بارزة تنتمى إلى الطبقة العليا) الاتحاد للدفاع عن حقوق النساء والدعوة إلى تحسين أوضاعهن. لكن الاتحاد لم يتحدى قوانين الأسرة القائمة فى تقنينها لأدوار مختلفة للذكور والإناث فى الزواج. وإنما اتجهن إلى انتقاد انتهاكات قوانين الأحوال الشخصية، وحاولن أن يحسن مكانة النساء داخل الأسرة. والمطالب الأولى للاتحاد النسائى المصرى بإجراء إصلاحات قانونية تركزت على تحديد حد أدنى لسن الزواج، ومد فترة وصاية الأم القانونية على أطفالها. ومن جانبها استجابت الحكومة الوطنية حينذاك لهذه المطالب، فوضعت فى ١٩٢٣ سنا أدنى للزواج: ١٦ سنة للإناث و١٨ للذكور. وجاء مد وصاية الأم القانونية فى ١٩٢٩، حيث مد القانون وصاية الأم على الأولاد إلى عمر تسع سنوات والبنات إلى عمر أحد عشر سنة، من سبع وتسع سنوات للأولاد والبنات على التوالى فى قوانين الوصاية السابقة. وكان هذان التغييران هما كل ما أنجزه الاتحاد النسائى المصرى. فمطالبة الاتحاد بكبح انتهاكات الأزواج لقوانين الأحوال الشخصية قوبلت بمقاومة شديدة، وإلى اليوم لا تزال هذه القوانين سارية، وإن كان ببعض التعديلات. وطالب الاتحاد بتنظيم حق الرجال فى الطلاق أحادى الجانب والفورى (دون الحاجة إلى الرجوع إلى المحكمة)، وتقييد حق الرجل فى تعدد الزوجات، وإلغاء قانون "بيت الطاعة"، الذى يسمح للرجال

بإجبار النساء على العودة إلى بيت الزوجية ضد رغبتهن فى حالة إذا كن قد هجرنه أو تركنه دون إذن الزوج. والشرطة بإمكانها أن تلقى القبض على مثل هؤلاء النساء وتجبرهن على العودة إلى بيت الزوجية أو أى بيت تقضى المحكمة بأنه مؤهل للحياة الزوجية. وفى عام ١٩٦٧ نجحت النسويات المصريات فى وضع حد لاستخدام قوة الشرطة لتنفيذ قرارات بيت الطاعة، مع أن القانون ذاته لا يزال قائما. فإذا رفضت امرأة أن تعود إلى بيت الطاعة بعد أن حصل الزوج على قرار محكمة بذلك، فإنها تعتبر ناشز أو عاصية، وتضيع حقوقها فى النفقة من جانب الزوج.

وقد ظلت قوانين الأحوال الشخصية لعام ١٩٢٩ سارية رغم جهود كثير من النساء لتغييرها أو تعديلها إلى عام ١٩٧٩ عندما أصدر السادات التغييرات الأكثر شمولية فى قوانين الأسرة المصرية. كانت القوانين الجديدة (القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩) تعرف بين الناس (وفى بعض الأحيان بطريقة لا تخلو من الازدراء) بقوانين جيهان، بسبب تصور أن هذه التغييرات فرضت من جانب سيدة مصر الأولى آنذاك: جيهان السادات. وقد اشترط القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أنه فى حالات الطلاق يجب على الأزواج أن يسجلوا الطلاق فى المحاكم أو يخطروا مطلقاتهم بالقرار. وفى حالات كثيرة واصل الأزواج العيش مع زوجاتهم المطلقات اللاتى لم يخطرن بالطلاق. وفى حالات أخرى لم تخبر الزوجات المطلقات بالطلاق لمنعهن من طلب مؤخر الصداق أو طلب الحصول على حقوق النفقة لأنفسهن ولأطفالهن. وقد تقيد حق الأزواج فى تعدد الزوجات بالنص القانونى على أن الزواج بإمرة أخرى يلحق ضررا بالغا بالزوجة الأولى التى يحق لها فى هذه الحالة الطلاق الفورى. والزوجات المطلقات إذا كانت لهن الوصاية القانونية على أطفالهم أعطى لهن الحق فى البقاء فى بيت الزوجية. وكذلك مد القانون مدة النفقة للنساء إلى ثلاث سنوات، إذا كان الطلاق قد حدث بدون موافقة الزوجة (فى العادة تكون المدة سنة واحدة فقط).

لقد حاولت هذه التغييرات أن تقيد وتحد من حقوق الرجل فى الطلاق الفورى وتعدد الزوجات التى منحتها له القوانين السابقة. لكن للأسف بعد اغتيال السادات، نقضت المحكمة الدستورية القانون فى ١٩٨٥ بالحكم بأنه غير دستورى لأنه أصدر فى

أثناء عطلة البرلمان، رغم أن الدستور المصرى يعطى للرئيس سلطات واسعة لإصدار أية قوانين. وقد جاء نقض القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ نتيجة لأفعال منسقة من جانب الإسلاميين، بل وحتى من جانب التنظيمات اليسارية التى تحركت لإبطال القانون فقط لأنه أصدر من جانب نظام السادات.

لقد دفع إبطال القانون المنظمات النسائية للنضال من أجل إعادة العمل به. وأدت ضغوط هذه الجماعات إلى إعادة إصدار القانون من جانب البرلمان، ولو فى شكل مخفف كثيرا. وعندما أدركت المنظمات النسائية التهديدات الجديدة التى يشكلها الانبعاث القوى للتنظيمات الإسلامية، ركزت جهودها على إدخال مزيد من التغييرات على قوانين الأحوال الشخصية من خلال العمل مع هيئات حكومية مثل المجلس القومى للأمومة والطفولة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرها.

جاء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للسكان فى ١٩٩٤ فى القاهرة ليعطى دفعة جديدة لمنظمات النساء التى شاركت بشكل نشط فى منتدى المنظمات غير الحكومية ونسقت مع وزارة السكان والمجلس القومى للسكان لتنظيم المؤتمر. بينما جاء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة فى العام التالى فى بكين ليحافظ على ديناميـة نشاط المنظمات النسائية. وقد أدت كل هذه الجهود إلى توقيع الرئيس مبارك لقانون جديد للأحوال الشخصية فى ٢٩ يناير ٢٠٠٠. يسمح هذا القانون للنساء بطلب الطلاق دون الحاجة إلى إدعاء الضرر أو إثبات سوء المعاملة، كما كانت القوانين السابقة تشترط. وفقط من خلال إدعاء عدم التوافق يمكن للنساء أن يحصلن على الطلاق الفورى بشرط أن يتنازلن عن أية حقوق مالية من الزوج وأن يعدن المهر الذى دفعه عند عقد الزواج. وقد قوبل هذا القانون بعداء ومقاومة ظاهرين من العناصر الأكثر محافظة فى المجتمع ومن الإسلاميين، رغم أنه يستند إلى الشريعة.

ومنذ ٢٠٠٠ صدر عدد من القوانين لتحسين حقوق النساء فى مجالات أخرى. وقد كان القيدين القانونيين الأكثر تأثيرا على حقوق النساء اللذين يجب إبطالهما هما قوانين الجنسية والقرار الوزارى بتقييد سفر النساء إلى الخارج.

كان قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ يمنع النساء المتزوجات من أجانب من منح جنسيتهن لأطفالهن، فى حين يمنح الرجال جنسيتهم آليا لأطفالهم، بغض النظر عن جنسية الأم. ويمكن للزوجات غير المصريات أن يتقدمن لطلب الحصول على الجنسية المصرية بعد سنتين فقط من الزواج. وقانون الجنسية الجديد يمنح النساء الحق فى منح جنسيتهن لأطفالهن بغض النظر عن جنسية الأب، وهى خطوة كبيرة على طريق المساواة فى الحقوق بين الجنسين.

لم يكن بمقدور النساء أيضا أن يسافرن إلى خارج البلاد دون إذن أزواجهن الذين يحق لهم منع زوجاتهم من السفر بمجرد إخطار هيئات الجوازات والمطارات. بل وكان إصدار جواز سفر للنساء المتزوجات مشروطا بموافقة أزواجهن. فقرار وزارة الداخلية (المادة ٤ من القرار رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦) يشترط موافقة الزوج على إصدار جواز السفر للمرأة المتزوجة. وقد قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا القرار فى نوفمبر ٢٠٠٠ لأنه يتعارض تماما مع نص المادة ٧ من قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بأن المواطنين المصريين، بغض النظر عن النوع، لهم الحق فى التقدم لطلب الحصول على جواز سفر. وبذلك أصبح للنساء المتزوجات الآن الحق فى الحصول على جواز سفر بدون موافقة أزواجهن أو أى شخص آخر ممن يسمون "أولى الأمر". لكن هذا الحق قد يبدد إذا نفذت الحكومة توصية المحكمة الدستورية. ففى نفس الوقت الذى قضت فيه المحكمة بعدم دستورية قرار وزارة الداخلية، أوصت بإدراج شرط موافقة الزوج أو ولى الأمر القانونى، ذاهبة إلى أن أمثال هذه القيود على سفر النساء تحافظ على وحدة الأسرة. وذهب النسويون إلى أن كثيرا من الرجال تركوا أسرهم لسنوات عندما سافروا إلى الخليج مما ألحق أضرارا بالغة بالأسر، بينما لم يكن الرجال مطالبين قانونا بالحصول على موافقة زوجاتهم على السفر.

إن مثل هذه التوصية من جانب محكمة يهيمن عليها الرجال ليست مفاجئة. فحتى وقت قريب لم يكن بمقدور النساء فى مصر أن تصبحن قاضيات، رغم قرار الرئيس مبارك بتعيين قاضية فى المحكمة الدستورية فى ٢٠٠٠. فغالبية القضاة فى مصر يحولون دون تعيين قاضيات بدعوى أن طبيعة النساء (العاطفة ورقة القلب)

لا تؤهلهن لكى يكن قاضيات أكفاء ونزيهات. والأسوأ من ذلك حرمان النساء من العمل بالنيابة، رغم أن عددا كبيرا من النساء يعملن كمحاميات دفاع منذ عقود. ومنع النساء من مناصب قضائية مهمة يستند إلى فرضيات حول طبيعة النساء تمثل امتدادا للمفاهيم التقليدية لأدوار النساء فى الأسرة، وعلى الأخص كأمهات وزوجات مطيعات. وهذا يكشف عن الظل الكثيف الذى ألقته قوانين الأسرة على دمج النساء فى المجال العام. فالنساء لا يمكن أن يكن خاضعات ومطيعات لأعضاء أسرهن الذكور، ويكن فى نفس الوقت قاضيات فى المحاكم العامة، حيث أن ذلك يشكل تناقضا بين وضعية النساء فى المجالين الخاص والعام.

النساء فى المجال العام

هذا التصور لدور النساء فى الأسرة أثر على دمج النساء فى المجال العام، وربما يفسر أشكال اللامساواة بين الجنسين فى العمل والمشاركة السياسية. فالحقوق غير المتساوية داخل الأسرة والافتراضات حول تبعية النساء وواجب الطاعة الكاملة عليهن للذكور، سواء أكان هؤلاء الذكور آباء أم إخوة أم أزواجا، تسرب إلى الميادين الأخرى فى النظام الاجتماعى - الاقتصادى، وأدى إلى وضعية متدنية للنساء، ليس فقط داخل الأسرة ولكن أيضا فى المجال العام.

إن هذه الافتراضات تقف فى تعارض صريح مع افتراضات نظرية التحديث التى تقوم على فكرة أن التنمية سوف تنقل النساء من الأدوار المتضمنة فى الأبنية المجتمعية التقليدية إلى أدوار حديثة من خلال التعليم والمشاركة فى القطاع الاقتصادى والنظام السياسى الحديثين. وإستراتيجيات التنمية، باعتبارها وسيلة للتحديث، خاصة من خلال التصنيع، تعتبر وسيلة لتحرير النساء. والدمج فى الاقتصاد الحديث وأبنية الدولة الحديثة الأخرى يعتبر وسيلة حاسمة لتغيير التصورات التقليدية للنساء فى المجتمع، وبالتالى إنجاز تحرير النساء والمساواة بين الجنسين. وعلى ذلك فإن تقدم النساء يتوقف على إنهاء عزلهن فى البيت ودمجهن فى المجال العام. وقد أدى ذلك فى معظم

دراسات النساء إلى تبنى الانقسام المعروف بين المجالين الخاص/الأنثوى والعام/الذكرى كأداة تحليلية رئيسية تصف من خلالها المواقف الفعلية وتقيس التغييرات فى وضعية النساء.

وعلاوة على ذلك تفترض نظرية التحديث أن دمج النساء فى المجال العام سوف يؤدى آليا إلى تغييرات فى العلاقات الأسرية. فالتعليم والعمل فى القطاع الحديث يفترض أن يعطيا النساء الاستقلال الاقتصادى، ويغيرا التصورات الثقافية التقليدية حولهن، ويمكناهن من إعادة التفاوض حول علاقاتهن فى المجتمع والأسرة فى اتجاه مزيد من المساواة والديمقراطية.

والدلائل على أن الدمج فى المجال العام لا يؤدى آليا إلى تغييرات فى العلاقات الأسرية لصالح المساواة بين الجنسين أو إلى تغييرات فى التصورات الثقافية التقليدية حول أدوار النوع تُفسَّر بالانحرافات التى نتجت عن هيمنة الثقافة التقليدية أو الدين. ولذلك أصبحت الثقافة بؤرة معظم البحوث حول العوائق التى تقف فى طريق تحسين وضعية النساء فى مصر، خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة فى الإسلام.

وفى الحقيقة يمكن لتأبيد البنية الأسرية التقليدية فى مصر أن يقدم تفسيرا أفضل للمكانة المنخفضة للنساء فى المجال العام. ومع ذلك فإن اندماج النساء فى الاقتصاد يعتمد أيضا على المرحلة المعينة من التنمية التى يجتازها الاقتصاد ودور الدولة فى تشجيع أو إحباط دمج النساء فى القطاع الحديث.

إن أحد الفرضيات غير الناقدة التى تصنع فى الغالب حول دمج النساء فى المجال العام تتعلق بدور التعليم الحديث فى زيادة فرص النساء فى دخول القطاع الرسمى الحديث من الاقتصاد. قبل محاولات محمد على لإنشاء نظام تعليمى حديث ودمج الإناث فى ذلك النظام من خلال إنشاء مدرسة توليد للنساء فى ١٨٣٠، لم تكن النساء فى مصر يتلقين أى تعليم، اللهم إلا فى البيت فى بعض دوائر النخبة. وقد واجهت محاولات محمد على لتعليم النساء مقاومة تجلت فى حقيقة أن كل البنات اللاتى قيدن بمدرسة التوليد كن من الجوارى. فقد كان المتعارف عليه عصرذاك هو أن تعليم النساء

يعرض فضيلتهن للخطر، إذ أنهن بترك العزلة فى البيت للقيد فى المدارس العامة يلوثن سمعتهن وسمعة أسرهن أيضا.

وفى نهاية القرن التاسع عشر دافع قاسم أمين فى كتابه الشهير "تحرير المرأة" عن حق النساء فى التعليم بالاستناد إلى الأقوال التقليدية بأن التعليم يحسن قدرات النساء على القيام بأدوارهن التقليدية كزوجات وأمهات، وأن الإسلام لا يسمح بتعليم النساء فحسب، بل يحض عليه بقوة.

وإذا كان تعليم النساء فى مصر قد ظل فى أضيق الحدود طوال القرن التاسع عشر، فإن ذلك لا ينطبق على مشاركة النساء فى القوة العاملة. ففى إطار مشروعات محمد على التوسعية فى الزراعة والصناعة وبناء الجيش الحديث، كان الرجال يجندون بأعداد غفيرة للأشغال العامة والجيش لدرجة أن القرى قد خلت من العمال الذكور. وكانت النساء فى مصر تعملن دائما، خاصة فى الزراعة، كعمل أسرى غير مأجور. وقد أدى الطلب المرتفع على العمال الذكور إلى زيادة العبء على العمال النساء، خاصة لأنه مع منعطف القرن لم يكن إجمالى سكان مصر يتجاوز ٢,٥ مليون نسمة. وبحوث قليلة جدا تعاملت مع عمل النساء فى تلك الفترة، لكن فى فترات النقص الحاد فى العمالة، يكون لزاما على النساء أن يعوضن عن ذلك بزيادة عملهن فى الزراعة.

وقد أعاد انهيار تجربة محمد على مصر إلى الاعتماد على الزراعة وإلى الاعتماد على منتج وحيد للتصدير: القطن. تعزز هذا النمط فى ظل الحكم البريطانى، حيث أصبح القطن المصرى منتج التصدير الرئيسى، وكذلك المصدر الرئيسى للدخل القومى. وزراعة القطن عمل كثيف العمالة. والنساء يشتركن فى كل عملية الإنتاج، خاصة فى أثناء جمع المحصول. فالنساء والأطفال هم فى المقام الأول الذين يقومون بجمع القطن، وهى عملية مملة تكسر الظهر تجرى تحت إشراف الرجال. وعملية جمع القطن التى تعتمد فى الأساس على النساء والأطفال لا تزال قائمة إلى اليوم، بل واتسعت عملية الحصاد إلى الخضراوات والقمح ومحاصيل أخرى. فلا يزال الحصاد يتم يدويا فى مصر. ولا تبقى فى البيوت إلا النساء الموسرات نسبيا.

تزامنت موجة التصنيع فى الثلاثينات مع الزيادة فى عدد نساء الطبقة الوسطى المتعلمات. فيما كان الطلب على العمل النسائى يتجه فى الأساس إلى نساء الطبقة الدنيا الحضرية اللاتى دخلن فى المقام الأول فى مصانع المنسوجات التى أنشأها بنك مصر. وقد حاولت الدولة الوطنية فيما بعد الاستقلال أن تجذب نساء الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا إلى ميادين التعليم والصحة التى كان يشغلها فى الغالب نساء أجنبيات[٣٢]. ومع ذلك فقد قاوم المعارضون المحافظون إدخال النساء فى القوة العاملة مشددين على أن الواجبات الحقيقية للنساء تكمن فى أدوارهن كزوجات وأمهات ومدبرات منزل. وفى ذلك الوقت كان قليلا جدا من نساء الطبقة الوسطى الحضرية قد انضممن إلى القوة العاملة الحديثة.

وقد ظل اندماج النساء فى القطاع الرسمى ضئيلا إلى أن جاءت التغييرات البنيوية العميقة التى أحدثها نظام ١٩٥٢ الجديد. فقد تحرك نظام الضباط الأحرار تدريجيا نحو تعميق التصنيع من خلال استخدام الدولة باعتبارها الأداة الرئيسية لتراكم رأس المال. وتنامى دور الدولة سريعا من إجراءات التأميم الأولى فى ١٩٥٧ إلى القوانين الاشتراكية الكاملة فى ١٩٦١. وقد تطلبت عملية التنمية الجادة عن طريق التصنيع لإحلال الواردات خلق قوة عاملة جيدة التعليم والتدريب. فأتيح التعليم المجانى لكل المصريين، بغض النظر عن الطبقة أو النوع. وفى ١٩٥٩ منح قانون العمل المصرى رقم ٩١ النساء الحق فى العمل ووفر لهن حماية اجتماعية خاصة، مثل إجازة أمومة لمدة خمسين يوما بأجر كامل من أصحاب الأعمال، والاشتراط على المؤسسات التى يعمل بها أكثر من مائة امرأة بأن توفر خدمات رعاية نهارية للأطفال. كما ضمن النظام كذلك العمل لكل خريجى الدبلومات والجامعات، بصرف النظر عن النوع. وقد تطور عمل النساء فى القطاع الرسمى للاقتصاد سريعا فى تلك الفترة.

كما منح نظام عبدالناصر النساء حقوقهن السياسية كاملة فى ١٩٥٦ (الحق فى التصويت والترشح فى الانتخابات)، وهى حقوق كانت النساء فى مصر يناضلن من أجلها منذ قيام أول حكومة وطنية بقيادة الوفد فى ١٩٢٣(٣٣). لكن نظام عبدالناصر لم يحاول أن يغير قوانين الأحوال الشخصية لعام ١٩٢٩. وتدفع ميرفت حاتم بأن تأنيث

الدولة state feminism في عهد عبدالناصر أدى إلى استقلال النساء، خاصة في المجال الاقتصادى، عن أسرهن، لكنهن أصبحن بذلك معتمدات على الدولة في العمل والخدمات الاجتماعية والتمثيل السياسى. لكن تأنيث الدولة لم يتحدى أسس الأسرة الأبوية، وتركت النساء معتمدات على الرجال من خلال الإبقاء على قوانين الأحوال الشخصية، إلى جانب خلق نوع من النظام الأبوى العام[٣٤]. لكن نظام عبدالناصر لم يوسع هذه الحقوق إلى النساء وحدهن، وإنما إلى كل أعضاء المجتمع، وهو ما خلق مجتمعا جمعيا مد ظله الأبوى على النظام ككل. وقد أخذ حازم الببلاوى، الاقتصادى المصرى الشهير، يكرر كثيرا مقولة أن الدولة الناصرية حولت كل المواطنين إلى عيال للنظام. والسؤال هو: مع أن عبدالناصر أعطى النساء حقوقا متساوية في المجال العام، فلماذا ترك قوانين الأسرة دون مساس مع أنها تنتمى وفقا لأيديولوجيته إلى النظام الإقطاعى المصرى الذى استهجنه كثيرا؟

إن تردد نظام عبدالناصر في تغيير قوانين الأحوال الشخصية يمكن أن يفسر بالاعتبارات السياسية. فقد حاول عبدالناصر أن يهمش دور مؤسسة الأزهر الدينية بوضع جامعة الأزهر تحت إشراف الدولة وإدخال المقررات العلمانية في مناهجها. كما صادر أوقاف الأزهر (والكنيسة القبطية أيضا) ووضعها تحت سيطرة الدولة. والأهم من ذلك أنه ألغى المحاكم الشرعية التى كان يترأسها قضاة دينيين، وأدمج قوانين الأحوال الشخصية في النظم القضائية للدولة الحديثة. وأية محاولة لتغيير قوانين الأحوال الشخصية التى تقوم بالكامل على القوانين الإسلامية ومظهر القوة الوحيد الباقى للأزهر والمحافظين الدينيين كان من شأنها أن تظهر معارضة النظام إلى العلن. وعبدالناصر لم يكن يريد أن يدخل في معركة علنية مع هذه القوى، خاصة بعد الصراع العلنى مع جماعة الأخوان المسلمين وسجن قياداتها. فتغيير قوانين الأحوال الشخصية في ذلك الوقت كان من شأنه أن يدخل معظم هذا المجتمع المحافظ للغاية في ثورة علنية. فأخذ امتيازات الرجال وسيطرتهم الكاملة على النساء كان سيخلق أزمة معممة كان النظام في غنى عنها. علاوة على أن النظام كان يعتقد أن عملية التنمية ودمج النساء في المجال العام سوف تمكن النساء من تحسين أوضاعهن داخل الأسرة من

خلال عملية التفاوض، تلك العملية التى تمتلك النساء المتعلمات والعاملات فيها قوة أكبر لتغيير علاقات القوة داخل الأسرة.

بيد أن فرضية أن التنمية تؤثر على العلاقات داخل الأسرة نحو مزيد من المساواة لا تؤيدها تجربة مصر، حتى فى الستينات، خاصة بالنسبة لغالبية النساء الفقيرات اللاتى يعشن فى المناطق الريفية أو الحضرية الفقيرة. فعوائد عمل النساء فى الزراعة التقليدية كانت ولا تزال تستولى عليها الأسرة دون أى تعويض. فالقطاع الزراعى فى مصر به أكبر نسبة من النساء إلى الرجال بين كل قطاعات العمل، ومع ذلك يصنف عمل النساء على أنه مساعدة غير مأجورة للأسرة. وتلاحظ فالانتاين مقدم Valentine Moghadam أنه رغم أن التعليم المجانى يشجع مشاركة النساء فى العمل، فلا يزال الوصول إلى التعليم وبالتالى العمل مشروطا بالطبقة الاجتماعية(٣٥). فنسبة كبيرة من النساء العاملات فى القطاع الحضرى الرسمى واللاتى تشكلن حوالى ثلث كل النساء العاملات يتركزن فى وظائف مهنية وفنية وإدارية. وهؤلاء النساء من خريجات الجامعة وينتمين فى المقام الأول إلى الطبقات الوسطى والوسطى العليا الحضريتين(٣٦). وحتى هؤلاء النساء العاملات ذات المستوى العالى من التعليم كن ولا يزلن تحت رحمة العلاقات غير المتساوية التى تسيطر على الأسر المصرية. وبالنسبة للنساء العاملات تؤدى هذه الحالة إلى عبء عمل عالى، حيث يتوقع من النساء أن يعملن بوظيفة كل الوقت فى المجال العام، إضافة إلى إنجاز التزاماتهن فى الأسرة. فالنساء فى الأسر المصرية مسئولات بالكامل عن رعاية الأطفال، بما فى ذلك الإشراف على الأعمال المدرسية للأطفال والعناية بكل احتياجاتهم الأخرى، وكل الأعمال المنزلية الروتينية، وخدمة أزواجهن. بينما الواجب الوحيد للأزواج هو إعالة الأسرة. وحتى هذا الالتزام المالى تآكل بفعل مساهمة النساء العاملات فى نفقات الأسر. وقد وجد المسح السكانى والصحى المصرى لعام ٢٠٠٠ (EDHS 2000) أن ٧٠٪ من الزوجات تسهمن فى نفقات الأسرة، بغض النظر عن قوانين الأسرة. وتؤكد هوما هودفار Homa Hoodfar أنه على النقيض من فرضية أن قوة الزوجة تزيد عندما يكون لها أجر، فإن قوة الزوجة يمكن أن تتراجع فى الواقع(٣٧). فعندما يكون للزوجات دخول خاصة، يحتفظ بعض الأزواج بقدر من

دخولهم لأنفسهم، بينما يذهب دخل الزوجة لتغطية احتياجات الأسرة. وفى هذه الحالة تتعرض النساء العاملات صاحبات الأجور إلى مزيد من الاستغلال والاستيلاء على عملهن.

وقد أدى التغيير فى إستراتيجية مصر الاقتصادية منذ منتصف السبعينات والاعتماد الكبير على القطاع الخاص كمستثمر ومنتج وصاحب عمل رئيسى إلى تقويض وضعية النساء فى سوق العمل. فمنذ إعلان سياسة "الانفتاح" أو "الباب المفتوح" فى ١٩٧٤، ضعف كثيرا التزام الدولة بدمج النساء وحقوقهن المساوية فى سوق العمل. فقد ألغت السياسات الجديدة التزام الدولة بضمان العمل، وهو ما أدى إلى ظهور بطالة سافرة عالية فى النظام. والقطاع الخاص الذى حل محل القطاع العام فى توليد الاستثمار والوظائف كان معاديا جدا لتشغيل النساء، ومعظم قوة العمل فى القطاع الخاص الرسمى ذكور، وسياسات التكيف الهيكلى أضعفت قدرة الدولة أكثر على توليد فرص عمل جديدة فى الحكومة أو فى المشروعات المملوكة للدولة. وقد أحدثت هذه السياسات تراجعا حادا فى اتجاهات عمل النساء، إلى درجة أن بعض الباحثين ذهبوا إلى أن تبنى التصنيع الموجه إلى التصدير فى مصر أدى إلى نقض تأنيث القوة العاملة، على النقيض من عملية التأنيث التى حدثت فى الدول حديثة العهد بالتصنيع فى شرق آسيا[٣٨].

ومع تطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى التسعينات ساءت حالة النساء العاملات فى مصر بدرجة مأساوية. ففى الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ نمت القوة العاملة المدنية بنسبة ٢,٧٪ سنويا. وقد انخفضت مشاركة الذكور فى القوة العاملة بنسبة ٤٪، بينما زادت مشاركة النساء بنسبة ٤٪. وهذه الأعداد فى الواقع تعكس الانخفاض فى القوة العاملة الذكرية نتيجة لانسحاب الذكور الأكبر سنا والأقل تعليما وأصحاب المهن الحرة. والزيادة فى مشاركة النساء ترجع إلى الزيادة فى مشاركة النساء فى العمل النسائى غير المأجور فى الزراعة، والنمو الكبير فى بطالة النساء[٣٩]، والانسحاب المتأخر للنساء المتعلمات الأكبر سنا من قوة العمل[٤٠].

لقد واصل العمل المأجور في القطاع الحكومي النمو في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ بمعدل ٤,٨٪ سنويا. ومعظم هذه الزيادة كانت ناتجة عن رغبة الحكومة في تخفيف البطالة المرتفعة التي ظهرت في سياق سياسات التكيف الهيكلي. وقد استفادت النساء قليلا من هذه السياسة الحكومية، حيث زاد نصيب النساء بنسبة ٣٠,٨٪ مقارنة بـ٢٨,٧٪ للذكور[٤١]. لكن هذه الزيادة في عمل النساء في القطاع الحكومي لم تكن ترجع إلى سياسات إيجابية من جانب الحكومة نحو عمل النساء بقدر ما كانت ترجع إلى انتقال الذكور المؤهلين إلى القطاع الخاص، حيث تكون الأجور أعلى كثيرا. وفي نفس الوقت انخفض عمل النساء في المشروعات المملوكة للدولة بشدة: من ١٤٪ إلى ١٢٪ في نفس الفترة. ورغم أن العمل المأجور في القطاع الخاص زاد بسرعة كبيرة نسبيا في نفس هذا العقد (٣,٣٪ في السنة)، فإن معظم هذه الزيادة أفادت الذكور الذين زادت أعدادهم بنسبة ٣,٧٪ في السنة مقارنة بـ٠,٥٪ فقط للإناث. وقد سادت اتجاهات مماثلة أيضا في قطاع المشروعات المملوكة للدولة. وبذلك حدث نقض ملحوظ لتأنيث العمل المأجور في القطاع الخاص وقطاع المشروعات المملوكة للدولة[٤٢].

ولا يزال اتجاه نقض تأنيث القوة العاملة المأجورة ساريا إلى اليوم. فوفقا لمسح القوة العاملة لعام ٢٠٠٤ بلغت معدلات المشاركة الاقتصادية في القوة العاملة للسكان من عمر ١٥ إلى ٦٤ سنة ٧٢,٥٪ بالنسبة للذكور و٢٢,٥٪ بالنسبة للإناث. وفي نفس الفترة بلغ معدل البطالة ١٠,٣٪، بواقع ٥,٩٪ فقط بالنسبة للذكور و٢٤,٣٪ بالنسبة للإناث. وبلغ معدل البطالة للإناث الحضريات ٣٠,٥٪، في مقابل ٧٪ فقط للذكور الحضريين[٤٣].

إن النسبة الأعلى للمشاركة الاقتصادية من جانب النساء تقع في فئة العمال المأجورين wageworkers، حيث يقع ٦٢٪ من النساء الحضريات و٢١٪ من النساء الريفيات في فئة العمال المأجورين. وفي المقابل فإن ٣٨,٥٪ من العمل الريفي النسائي و٣,٢٪ من العمل الحضري النسائي يقع في فئة العمل الأسري غير المأجور. ومن كل العاملات بدون أجر في الأسرة يتركز ٦٨٪ منهن في المناطق الريفية، وعمل غالبيتهن

يكون فى القطاع غير الرسمى، وتحديدا الزراعة[٤٤]. وكثير من النساء اللاتى يصنفن على أنها عمال بدون أجر فى الأسرة لا يعتبرن أنفسهن عمالا، لأنهن لا يتقاضين أجرا، ولأن الأزواج لا يزالوا يعتبرون هم المعيلون. والنساء اللاتى يعملن بلا أجر فى الأسرة يعتبرن عملهن مجرد عمل مساعد أو إضافى لعمل أزواجهن أو للأسرة، بينما هن فى الحقيقة يعملن ويشاركن فى عملية الإنتاج[٤٥].

إن أغلبية النساء فى مصر يعملن بسبب الحاجة الاقتصادية، أو لأنهن بلغن مستوى عاليا من التعليم. إن ٤١٪ من إجمالى النساء العاملات أميات (٦,١٪ فى الحضر و٦٠,٧٪ فى الريف)، ٢٧٪ من القوة العاملة النسائية الموظفة لديهن شهادة متوسطة (٣٩٪ فى الحضر و٢٠٪ فى الريف). وعلى الجانب الآخر نجد أن ١٨,٦٪ من النساء معهن درجة جامعية أو أعلى، أى ماجستير أو دكتوراه (٤٠٪ فى الحضر و٦,٥٪ فى الريف). وهذا النمط لم يتغير كثيرا على مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة. فالنساء العاملات أما يكن أميات ويعملن فى المقام الأول فى القطاع الزراعى أو القطاع الحضرى غير الرسمى (فى الغالب كخدم فى البيوت)، أو متعلمات إلى درجة كبيرة ويعملن فى الوظائف المهنية، خاصة فى ميادين الصحة والتعليم مؤخرا[٤٦].

ففى المناطق الحضرية تتركز النساء فى الوظائف المهنية والفنية. فـ٦٢٪ من كل النساء العاملات الحضريات يتركزن فى هذه الوظائف، فى مقابل ٢٩٪ فقط من كل الذكور الحضريين العاملين. وأعلى معدلات تركز النساء الحضريات توجد فى التعليم (٣٢٪ من كل النساء العاملات)، يليه الدفاع والإدارة (٢٢,٥٪)، ثم الصحة والعمل الاجتماعى (١١,٣٪). أما فى المناطق الريفية فيتركز ٧٠٪ من كل العاملات فى الوظائف الزراعية، فى مقابل ٤٤٪ فقط من الذكور العاملين الريفيين[٤٧].

إن الإحصاءات السابقة تظهر حقيقتين مهمتين: أولا أن النساء العاملات المتعلمات تتركزن فى وظائف قليلة جدا (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإدارة العامة)، وهى وظائف تعتبر ملائمة أكثر للنساء وامتدادا لأدوارهن فى الأسرة القائمة على تقديم الرعاية. والنساء فى الزراعة تكن فى الأغلب عاملات أميات يعملن بلا أجر لصالح الأسرة،

ولا يحظين حتى بتقدير أو اعتراف بإسهامهن فى العمل، وإنما ينظر إليهن على أنهن يؤدين جزءا من دورهن كزوجات خاضعات. وهذا التركيز للإناث فى بضع وظائف قليلة يعزز الإدراك العام لأدوار النوع الجامدة التى يتخصص الإناث، وفقا لها، فى وظائف تعتبر أنثوية. ثانيا تراجعت نسبة الإناث فى فئة عمال الإنتاج من ١٠٪ فى ١٩٩٠ إلى ١,١٪ فى ٢٠٠٤[٤٨]، وذلك مؤشر على تهميش النساء والتمييز من جانب أصحاب الأعمال ضدهن، سواء فى القطاع الخاص أو فى المشروعات المملوكة للدولة، كما لاحظ راجى أسعد (انظر حاشية رقم ٣٨).

إن التراجع فى فرص العمل بالنسبة للإناث والزيادة الكبيرة فى معدلات بطالتهن والنسبة العالية للأسر التى تترأسها نساء تشير معا إلى الميل إلى تأنيث الفقر فى مصر.

النوع والفقر

استخدم مؤتمر المرأة ببكين ١٩٩٥ مؤشرين لقياس فقر النساء: معدلات بطالة النساء ونسبة النساء اللاتى يترأسن أسرا. وتقرير البنك الدولى حول دفع التنمية يعارض إمكانية استخدام مؤشر ترأس النساء للأسر كدليل على الفقر النسائى. ويشدد التقرير على أن كثيرا من الأسر التى تترأسها نساء يمكن أن تتكون من امرأة موظفة وحيدة. وفى سياق المعايير الاجتماعية والثقافة المصرية يندر أن تعيش النساء العازبات وحدها، حتى المهنيات منهن. فالروادع والتقاليد الثقافية لحماية فضيلة النساء لا تشجع النساء العازبات على العيش بعيدا عن الأسرة. وإضافة إلى ذلك فإن أحدث مسح بالعينة العشوائية للقوة العاملة (٢٠٠٤) يكشف أن ١٦٪ تقريبا من كل الأسر يترأسها نساء، وغالبية هؤلاء الإناث أميات (حوالى ٦٤٪) أو شبه أميات (١٨٪)، من إجمالى ٨٢٪. والأمية مؤشر آخر على الفقر. ولذلك فإن مؤشر الأسر التى يترأسها نساء يمكن أن يكون دليلاً جيداً على الفقر النسائى فى سياق المجتمع المصرى.

ثمة مؤشر آخر للفقر هو معدل بطالة النساء الذى ذكرناه آنفا. وإضافة إلى ذلك فإن نقص وصول النساء الفقيرات إلى موارد مثل الأرض والتكنولوجيا يشير إلى أن ظاهرة تأنيث الفقر قد تكون أوسع انتشارا مما يقول تقرير البنك الدولى. ومع ذلك فإن هناك حاجة لا جدال فيها إلى دراسات إمبيريقية أكثر فى هذا المجال.

حاولت هبة الليثى أن تستخدم مقاييس أكثر تطورا لفقر الجنسين بالاعتماد فى التحليل على مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسر ١٩٩٩/٢٠٠٠[٤٩]. وقد وجدت الباحثة اختلافات كبيرة فى الفقر وفقا لحالة العمل. فالقطاعات الأكبر من الفقراء نساء يوجدن خارج القوة العاملة (٣٣٪ من فقراء الحضر و٢٦٪ من فقراء الريف). وتظهر نتائج الليثى الإجمالية أنه بالنسبة للإناث يرتفع احتمال أن يكن فقيرات بنسبة ٢,٣٪ فى المناطق الحضرية، فى مقابل ٥٪ تقريبا فى المناطق الريفية. واحتمال الفقر بالنسبة للإناث يزداد إذا كن يعملن فى القطاع الخاص من الاقتصاد. فنسبة عالية من الإناث الفقيرات (٧٧٪) يعملن فى القطاع الخاص، خاصة فى القطاع غير الرسمى الخاص، بينما يعمل ٢٣٪ فقط من الإناث الفقيرات فى الحكومة والقطاع العام[٥٠]. وتلك النتائج تعزز نتائج أسعد التى أوردناها قبل صفحات والتى تشير إلى أنه يتم التمييز أكثر ضد النساء فى القطاع الخاص.

حاولت الليثى أيضا أن تقيس الفقر النسائى باستخدام مقياس برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: مؤشر الفقر الإنسانى. يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مقاييس تحاول أن تقدر الحرمان من طول العمر (نسبة الناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا أكثر من أربعين عاما) والحرمان من المعرفة (نسبة الأمية بين البالغين) والحرمان من مستوى لائق من المعيشة (مركب من نسبة الأفراد الذين لا تتوفر لهم خدمات صحية وماء شرب آمن ونسبة الأطفال تحت الخامسة منخفضى الوزن). ومؤشر الفقر الإنسانى لمصر قد يشير إلى انتشار أعلى كثيرا للفقر بين الإناث (٣٥٪) عن الذكور (٢٩٪). والاختلاف الرئيسى بين مؤشرى الفقر الإنسانى يرجع إلى الحرمان من المعرفة، حيث تزيد الأمية كثيرا بين الإناث عنها بين الذكور[٥١].

وأخيرا فمن الواضح، أيا كان المقياس المستخدم، أن الفقر الأنثوى أعلى كثيرا من الفقر بين الذكور. فالإناث أقل فى الوصول إلى الموارد والفوائد الاقتصادية والتعليم والعمل. وفقر النساء يعد فى الحقيقة دليلا على التمييز على أساس النوع، ويكشف عن علاقات قوة غير متساوية بين الذكور والإناث تتأبد من خلال إجراءات مجتمعية وثقافية وقانونية محملة بنسق أبوى للغاية يتخلل مؤسسات كل من المجتمع والدولة.

وفى النهاية فإن علاقات النوع غير المتساوية فى مصر تمتد بجذورها إلى قوانين الأحوال الشخصية التى تقننها. ومع أن الدولة تزعم أن قوانين الأحوال الشخصية تقوم على الشريعة، فإنها فى الحقيقة تقوم على تفسير محدد للشريعة يرجع إلى القرن الثالث عشر، وكذلك على العادات والتقاليد. وقد تعززت هذه العلاقات غير المتساوية فى العقود الثلاثة الأخيرة بفعل الاتجاه الدينى المتصاعد الذى يخترق المجتمع المصرى ككل. ومع ذلك فيمكن لتفسير مستنير للشريعة أن يغير كثيرا من أوجه اللامساواة المتضمنة فى قوانين الأسرة. وإصدار قوانين الأسرة الجديدة فى ٢٠٠٠ التى تعطى النساء الحق فى الطلاق أحادى الجانب (الخلع)، وإزالة قيود السفر عن النساء المتزوجات، ومنح النساء الحق فى توريث جنسيتهن لأطفالهن، تثبت جميعها أن الكثير من حقوق النساء المتساوية يمكن تحقيقها فى إطار تفسير عصرى للشريعة. وثمة مدخل أكثر تطرفا يقوم على وضع قانون أحوال شخصية علمانى يطبق على كل السكان، بدلا من تعدد قوانين الأحوال الشخصية بناء على التفسيرات الدينية للإسلام والطوائف المسيحية المختلفة، بما فى ذلك الأقباط والأرثوذكس اليونانيين والإنجيليين وغيرهم.

وكما تأكد قبل ذلك فإن قوانين الأسرة تضفى الشرعية على علاقات نوع غير متساوية فى كل ميادين المجتمع الأخرى، بما فى ذلك المجال العام. وقد كانت الدولة غير مستعدة لتشريع قانون أحوال شخصية يقوم على المساواة لسببين رئيسيين: أولا لأن الدولة لا تريد أن تدخل فى معركة علنية مع القوى المحافظة والإسلامية، وثانيا لأن الدولة تستخدم حقوق النساء كورقة مساومة فى مواقف الصراع السياسى بين نخب الدولة والنخب الإسلامية. ومن شأن تحديث أو علمنة قانون الأحوال الشخصية أن يحرم الدولة من أداة رئيسية للمواجهة والمساومة السياسيتين.

هوامش المقدمة

(١) David Hirst, "Egypt Stands on Feet of Clay: A Middle East Indonesia in the Making," Le Monde Diplomatique, October 1999.

(٢) Jon B. Alterman, "Egypt: Stalled But For How Long?," The Washington Quarterly, Autumn 2000,107-18.

(٣) Ibid.

(٤) National Democratic Party, Reform Policy Papers (Cairo: NDP, September 2004).

(٥) Nadia Ramsis Farah, Religious Strife in Egypt: Crisis and Ideological Conflict in the Seventies (New York and London: Gordon and Breach Publishers, 1986).

(٦) الشريحة fraction عبارة عن جماعة قوة خاصة داخل طبقة اجتماعية. ومع أن أعضاء الطبقة ككل يشتركون في مصالح متماثلة، فعند نقاط مفصلية تاريخية معينة قد تنقسم الطبقة إلى شرائح مختلفة ووفقا لخطوط سياسية متعارضة.

(٧) Barry Hindess, Discourses of Power: From Hobbes to Foucault (Oxford: Blackwell, 1996).

(٨) Michel Foucault, "The Subject and Power," in Power: Essential Works of Michel Foucoult 1954-11) 84, Vol. 3, edited by J. D. Faubion (London: Penguin Books, 2002).

(٩) C. Wright Mills, The Power Elite (Oxford: Oxford University Press, 1956).

(١٠) Ibid., 3-4.

(١١) Ibid., 5.

(١٢) Nicos Poulantzas, Political Power and Social Classes (London: Verso, 1978).

(١٣) Ibid.

(١٤) التحقيب periodization يعني تقسيم أو تصنيف الزمن إلى مراحل متمايزة.

(١٥) Farah, Religious Strife.

Peter Evans, "Predatory, Developmental, and Other Apparatuses: A Comparative (١٦) Political Economy Perspective on Third World States," in A. Douglas Kincaid and Alejandro Fortes, eds., Comparative National Development: Society and Economy in the New Global Order (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1994).

Alice N. Sindzingre, "Bringing the Developmental State Back In: Contrasting (١٧) Development Trajectories in Sub-Saharan Africa and East Asia," paper presented to the Annual Meeting of the Society for the Advancement of Socio-Economics, Washington D.C., Georges Washington University, July 9-11,2004.

Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., Bringing the (١٨) State Back In (New "York: Cambridge University Press, 1985).

Charles Polidano, Don't Discard State Autonomy: Revisiting the East Asian (١٩) Experiment of Development (Manchester: Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, 1998).

Peter Evans. Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation (٢٠) (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

Polidano, Don't Discard State Autonomy. (٢١)

Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: (٢٢) Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).

Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens, and John D. Stephens, (٢٣) Capitalist Development and Democracy (Cambridge, UK: Polity Press, 1992).

Ibid., 52. (٢٤)

Ibid., 57. (٢٥)

Stephens, Evelyne Huber, "Capitalist Development and Democracy in South (٢٦) America" (paper prepared for the meetings of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 1988).

Ibid., 2. (٢٧)

Ibid., 2. (٢٨)

Ibid. (٢٩)

(٣٠) Farah, Religious Strife.

(٣١) Ibid., 58.

(٣٢) Caroline Moser, Gender Planning and Development: Theory Practice and Training (New York: Routledge, 1993).

(٣٣) World Bank Report, Engendering Development Through Gender Equality in Rights, Resources and Voices (New York: Oxford University Press, 2001).

هوامش الفصل الأول

(١) Ralph Miliband, The State in Capitalist Society (New York: Basic Books, 1969).

(٢) Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism (London: Verso, 1980).

(٣) Ibid.

(٤) F.A. Hayek, The Fundamentals of Freedom, Vol. 2. (Chicago: Chicago University Press, 1979).

(٥) Chalmers Johnson, MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975 (California: Stanford University Press, 1982).

(٦) Alice Amsden, Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization (New York: Oxford University Press, 1989) and Robert Wade, Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization (Princeton, NY: Princeton University Press, 1990).

(٧) Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., Bringing the State Back In (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

(٨) Alexander Gershenkron, Economic Backwardness in Historical Perspective (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962).

(٩) Yun Tae Kim, "Neoliberalsim and the Decline of the Developmental State," Journal of Contemporary Asia 29, no. 4 (1999).

(١٠) David M. Kotz, "The Role of the State in Economic Transformation: Comparing the Transition Experience of Russia and China," Political Economy Research Institute, University of Massachusetts, Amherst, Working Paper No. 95, 2004.

(١١) Ibid.

(١٢) Ibid.

(١٣) الوزراء الستة هم: محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، ومحمد منصور وزير النقل، وأمين أباظة وزير الزراعة، وأحمد المغربي وزير الإسكان، وحاتم الجبلي وزير الصحة، وعلي مصيلحي وزير التضامن الاجتماعي.

(١٤) Nadia Ramsis Farah, "Historical Roots of Contemporary Economic Development in Egypt," in Dan Tschirgi, ed., Development in the Age of Liberalization: Egypt and Mexico (Cairo: American University in Cairo Press, 1996).

(١٥) Nadia Ramsis Farah, "The Social Formations Approach and Arab Social Systems," Arab Studies Quarterly 10, no. 3 (Summer 1988).

(١٦) فى مارس ١٨١١ تخلص محمد على عبر مذبحة المماليك من النخبة القديمة، وفى هذه الحادثة قُتل ٢٤ من بكوات المماليك وعدد غير محدد من قياداتهم فى ممر يقود من القلعة التى كانوا قد دعوا لحضور مراسم فيها. Andre Raymond, Cairo: City of History (Cairo: American University in Cairo Press, 2001), p. 304.

(١٧) هذه السياسة القائمة على انتزاع الفائض الزراعى وتوجيهه إلى التصنيع هى نفسها السياسة التى أوصت بها نظرية التحديث من أجل التصنيع فى الدول النامية بعد موجة الاستقلال التى تلت الحرب العالمية الثانية.

(١٨) Saad Eddin Ibrahim, "Egypt's Landed Bourgeoisie," in Ayse Oncu, Calgar Keyder, and Saad Eddin Ibrahim, eds., Developmentalism and Beyond (Cairo: American University in Cairo Press, 1994).

(١٩) Farah, Religious Strife.

(٢٠) Ibrahim, "Egypt's Landed Bourgeoisie".

(٢١) Murad Magdi Wahba, The Role of the State in the Egyptian Economy: 1945-1981 (Reading, UK: Ithaca Press, 1994).

(٢٢) Ibrahim, "Egypt's Landed Bourgeoisie".

(٢٣) National Center for Criminological and Sociological Research, Comprehensive Sociological Survey of Egypt: 1952-1980 (Cairo: NCCSR, 1985).

(٢٤) Ibrahim, "Egypt's Landed Bourgeoisie".

(٢٥) Nadia Ramsis Farah, "Political Regimes and Social Performance: The Case of Egypt," in Ibrahim, et al., Developmentalism and Beyond.

(٢٦) Farah, "Political Regimes and Social Performance".

(٢٧) دعا محمد خطاب، عضو مجلس الشيوخ المصرى، فى عام ١٩٤٤ إلى أن يكون سقف الملكية الزراعية ٥٠ فدانا. وفى عام ١٩٤٥ جددت ميريت بطرس غالى هذه الدعوة على أن يكون السقف ١٠٠ فدان، وكانت ترى أن رأس المال يجب أن يستثمر فى الصناعة. وفى ١٩٤٧ انتقدت اللجنة المالية بمجلس النواب التوزيع غير المتساوى للغاية لملكية الأرض وطالبت بزيادة ضرائب الأطيان على الأغنياء مع إعفاء صغار الملاك، أى من يملكون ٥ أفدنة أو أقل. انظر فى ذلك: Wahba, Role of the State, and Robert Tignor, State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt: 1918-1952 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984).

(٢٨) Ibrahim, "Egypt's Landed Bourgeoisie".

(٢٩) Farah, "Political Regimes and Social Performance," 144.

(٣٠) Wahba, Role of the State.

(٣١) Ibid.

(٣٢) John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983).

(٣٣) Wahba, Role of the State.

(٣٤) Waterbury, Egypt of Nasser, 103.

(٣٥) Lobna Abdellatif, "Egypt's Manufacturing Sector: Factor Inputs and TFP over Haifa Century," research paper (Cairo: Economic Research Forum, September 2003).

(٣٦) D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy (Homewood: Yale University Press, 1967).

(٣٧) Waterbury, Egypt of Nasser, 81.

(٣٨) Wahba, Role of the State, 92.

(٣٩) Ibid, 95.

(٤٠) Waterbury, Egypt of Nasser, 90.

(٤١) Wahba, Role of the State, 96.

(٤٢) كان النصيب الذى يحصل عليه المستأجرون يتحدد من جانب الطرفين، وليس من جانب الحكومة. لكن الإيجار الطويل والقابل للتوريث للأرض الزراعية والعقارات المبنية كان يجبر الملاك على تقاسم سعر البيع مع المستأجرين فى مقابل التنازل عن عقود الإيجار.

(٤٣) Farah, "Political Regimes and Social Performance," 144.

(٤٤) Nadia Ramsis Farah, "The Crisis of the Public Sector in Egypt," paper presented at the conference on the Public Sector held by al-Wafd Party, Cairo, Egypt, February 9,1987.

(٤٥) Raymond Hinnebush Jr., Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist Development of An Authoritarian-Modernizing State (London, New York: Cambridge University Press, 1985).

(٤٦) Wahba, Role of the State, 139.

(٤٧) Waterbury, Egypt of Nasser, 99.

(٤٨) Ibid.

(٤٩) Wahba, Role of the State.

(٥٠) Farah, Religious Strife, 114.

(٥١) في عام ٢٠٠٩ تجمدت المعونة الأمريكية عند ١,٤ مليار دولار، ومنذ ذلك الحين وهي تشهد مزيدا من التناقص سنويا.

(٥٢) Farah, Religious Strife, 114.

(٥٣) Waterbury, Egypt of Nasser.

(٥٤) Ibid.

(٥٥) IMF: International Financial Statistics.

(٥٦) Karima Korayem, "Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment (ERSAP)," Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 19 (October 1997): 6.

(٥٧) Wahba, Role of the State, 154.

(٥٨) World Bank: World Debt Tables. Debt and International Finance Division, Washington D.C., 1993.

(٥٩) Ibid.

(٦٠) Hanaa Kheir-El-Din and Tarek Abdellatif Moursi, "Sources of Economic Growth and Technical Progress in Egypt: An Aggregate Perspective" (Cairo: Economic Research Forum, September 2003).

(٦١) Abdellatif, "Egypt's Manufacturing Sector," 16.

(٦٢) Hadi Salehi Esfahani, The Experience of Foreign Investment in Egypt under Infitah (New Jersey: Center for Economic Research in Africa, School of Business, Montclair State University, August 1993).

(٦٣) Naglaa El-Ehwany and Heba El-Laithy, Poverty, Employment and Policy Making in Egypt: A Country Profile (Cairo: ILO Area Office, 2001).

(٦٤) El-Ehwany and El-Laithy, Poverty.

(٦٥) Esfahani, Experience of Foreign Investment.

(٦٦) El-Ehwany and El-Laithy, Poverty.

(٦٧) Kheir El Din and Moursi, "Sources of Economic Growth," 10.

(٦٨) Farah, Religious Strife, 115.

(٦٩) Mohamed Abdel-Wahed Mohamed, "The Impact of Foreign Capital Inflow on Savings, Investment and Economic Growth Rate in Egypt: An Econometric Analysis," Scientific Journal of King Faisal University 4, no. 1 (2003).

(٧٠) Alia El-Mahdi, "Labor in Egypt," Global Policy Network, October 2003.

(٧١) Ministry of Planning statistics: http://www.mop.gov.eg/gdp.htm

(٧٢) Economic Intelligence Unit, Country Report, February 2006.

(٧٣) IMF Country Report No. 06/253, P- 24/

(٧٤) Kheir-El-Din and Moursi, "Sources of Economic Growth," 10.

(٧٥) Ministry of Planning statistics: http://www.mop.gov.eg/gdp.htm

(٧٦) Abdellatif, "Egypt's Manufacturing Sector," 16.

(٧٧) Economic Intelligence Unit, Country Report, February 2006.

(٧٨) USA Embassy in Cairo: Economic Trends Report, 2006.

(٧٩) Kheir El-Din and Moursi, "Sources of Economic Growth," 10.

(٨٠) Ibid.

(٨١) Samiha Fawzy, "Investment Policies and Unemployment in Egypt" (Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 68, September 2002).

(٨٢) Abdellatif, "Egypt's Manufacturing Sector," 18.

(٨٣) Abdellatif, "Egypt's Manufacturing Sector," 24-25.

(٨٤) Ministry of Industry and Trade: Quarterly Report i., no. 4 (January-March 2006), Cairo, pp. 30 and pp. 83-85.

(٨٥) Ministry of Industry and Trade.

(٨٦) Al-Ahram Center for Strategic and Political Studies, The Strategic Economic Trends Report 2005 (Cairo: al-Ahram, 2005).

(٨٧) Ministry of Foreign Trade, Egypt, 2004.

(٨٨) Land Center for Human Rights, Labor Conditions in Egypt (Economic Social Rights Series, Cairo, Issue 7,1999).

(٨٩) Joel Benin, "Egyptian Textile Workers: From Craft Artisans Facing European Competition to Proletarians Contending with the State" (paper presented to the Conference on Egypt Textile, IISH, November 11-13, 2004).

(٩٠) بيانات ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مأخوذة من بيانات وزارة التنمية الاقتصادية ووزارة التمويل والبنك المركزي المصري.

(٩١) Mohamed Abdel-Aal, 'Agrarian Reform and Tenancy Problems in Upper Egypt" (Social Research Center, American University in Cairo, n.d.).

(٩٢) Mohamed Atif Kishk, "Mechanisms of Impoverishment of the Rural Poor in Contemporary Egypt" (Minia: Minia University, n.d.).

(٩٣) Timothy Mitchell, Rule of Experts: Egypt, Tecbno-Politics, Modernity (Berkeley: University of California Press, 2002).

(٩٤) Ibid., 265.

(٩٥) T.N. Srinivasan, "Challenges of Economic Reform in Egypt" (Stanford University Center for International Development, Working Paper No. 253, September 2005).

(٩٦) U.S. Embassy in Cairo: Economic Trends Report 2006.

(٩٧) Nader Fergany, "Unemployment and Poverty in Egypt," in M.A. Kishk ed. Poverty of Environment and Environment of Poverty (Cairo: Dar al-Ahmady for Publishing, 1988).

(٩٨) El-Ehwany and El-Laithy, Poverty, 47.

(٩٩) World Bank, World Bank Report. Statistical Appendix (Washington B.C.: World Bank, 2001).

(١٠٠) Srinivasan, "Challenges of Economic Reform," 2.

(١٠١) Egyptian Center for Economic Studies. Ara' fi-l-siyasa al-iqtisadiya, no. 19 (July 2006).

(١٠٢) Ministry of Investment.

(١٠٣) IMF, Arab Republic of Egypt IMF Country Report No. 05/177 (Washington D.C.: IMF, July 2005).

(١٠٤) IMF: Arab Republic of Egypt IMF Country Report No. 06/25$. Washington D.C.: July 2006,12).

هوامش الفصل الثانى

(١) John Gerring, Philip Bond, William T. Brandt, and Carola Moreno, "Democracy and Economic Growth: A Historical Perspective," World Politics 57 (April 2005).

(٢) Robert Dahl, On Democracy (New Haven: Yale University Press, 1998); Barrington Moore, Social Origins of Democracy and Dictatorship: Lord and Peasant in the Making of the Modern World (Boston: Beacon Press, 1966); Joseph Alois Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy (Newîbrk: Harper and Bros, 1942).

(٣) S. Martin Lipset, Political Man: The Social Bases of Politics (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1959).

(٤) Khandakar Elhai and Constantine P. Danopoulos, "Democracy, Capitalism and Development," Journal of Security Sector Management 2, no. 2 (June 2004).

(٥) Torsten Persson, "Forms of Democracy, Policy and Economic Development," (Institute for International Economic Studies, Stockholm University, January 2005, http://www.iies.su.se/-perssont/papers/papero5Oi3i.pdf).

(٦) R. Burkhart and Michael Lewis-Beck, "Comparative Democracy: The Economic Development Thesis," American Political Science Review 88 (1994); John Londregan and Keith Poole, "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power," World Politics 42 (1990); John Londregan and Keith Poole, "Does High Income Promote Democracy?" World'Politics 49 (1996); Adam Przeworski and Fernando Limongi, "Modernization: Theories and Facts," World Politics 49 (1997); Adam Przeworski, Michael E. Alvarez, Jose Antonio Cheibub, and Fernando Limongi, Democracy and Development: Political Institutions and Well-being in the World, 1950-1990 (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

(٧) Amartya Sen, Development as Freedom (New York: Albert A. Knopf, 1999).

(٨) Londregan and Poole, "Does High Income Promote Democracy?"; Przeworski, et al., Democracy and Development.

Amartya Sen, Development as Freedom (New "fork: Albert A. Knopf, 1999). (٩)

Rita Abrahamsen, Disciplining Democracy: Development Discourse and Good (١٠) Governance (London, New York: Zed Books, 2000).

Ibid. (١١)

World Bank: Governance and Development (Washington, D.C.: World Bank, (١٢) 1992); Sylvia Chan, Liberalism, Democracy, and Development (New York: Cambridge University Press, 2002); Joseph E Stiglitz, Globalization and its Discontents (New York: W.W. Norton, 2002); Ronald Inglehart and Christian Welzel, Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequences (New York: Cambridge University Press, 2005).

Hyok %ng Kwon, "Economic Reform and Democratization: Evidence from Latin (١٣) America and Post-Socialist Countries," British Journal of Political Science 34, no. 2 (2004).

Jon Elster, "The Necessity and impossibility of Simultaneous Economic and (١٤) Political Reform," in Douglas Greenberg, Stanley N. Katz, Melanie Beth Oliviero, and Steven C. Wheatley, eds., Constitutionalism and Democracy: Transitions in the Contemporary World (Oxford: Oxford University Press, 1993); Adam Przeworski, "The Neoliberal Fallacy," in Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., Capitalism, Socialism, and Democracy Revisited (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993).

Mathurin C. Houngnikpo, " Pax Democratica: The Gospel According to St. (١٥) Democracy," Australian Journal'of'Politics and'History 49, no. 2 (2003).

Pranab Bardhan, "Democracy and Development: A Complex Relationship," in I. (١٦) Shapiro and C. Hacker-Cordon, eds., Democracy's Value (Cambridge University Press, Cambridge, 1999).

Ibid. (١٧)

Marx J. Gasiorowski, "Democracy and Macroeconomic Performance in (١٨) Underdeveloped Countries: An Empirical Analysis," Comparative Political Studies 33, no. 3 (April 2000).

S. Haggard and R. Kaufman, Politics of Economic Adjustment. (Princeton, NJ: (١٩) Princeton University Press, 1992); Mark Gasiorowski, "Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis," American Political Science Review 89, no.4 (1995); Hyug Baeg Im, "The Rise of Bureaucratic Authoritarianism in South Korea," World Politics 39, no. 2 (1987).

(٢٠) Nita Rudra, "Globalization and the Strengthening of Democracy in the Developing World," http://www3.interscience.wileycom/journal/n8692636/ abstract? CRETRY= i&SRETRY=o.

(٢١) Syliva Maxfield, "Comparing East Asia and Latin America: Capital Mobil ity and Democratic Stability," Journal of Democracy n, no. 4 (2000), and Sylvia Maxfield, "Understanding the Political Implications of Financial Internationalization in Emerging Market Countries," World Development 26, no.7 (1998).

(٢٢) Leslie E. Armijo, "Mixed Blessing: Expectations About Foreign Capital Flows and Democracy in Emerging Markets," in Leslie E. Armijo, ed., Financial Globalization and Democracy in Emerging Markets (NewTfork: St. Martin's Press, 1999).

(٢٣) R. Keohane and H. Milner: Internationalization and Domestic Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

(٢٤) 24. Dani Rodrik, Has Globalization Gone Too Far? (Washington, DC.: Institute for International Economics, 1997, http://wwwiie.com/ publications/chapters_ preview/57/iiie24i5.pdi); Stephan Haggard and Sylvia Maxfield, "The Political Economy of Financial Internationalization in the Developing World," International Organization 50, no. i (1996).

(٢٥) Adam Prezeworski, "Democracy and Economic Development," in Edward D. Mansfield and Richard Sisson, eds., Political Science and the Public Interest. Columbus: Ohio: State University Press, http://www.nyu.edu/ gsas/dept/ politics/ faculty/przeworski/papers/sisson.pdf.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) Torsten Persson and Guido Tabellini, "Democracy and Development: Devil in the Details." (Institute for International Economic Studies, Stockholm University, December 2005, http://www.aeaweb.org/annual_mtg_papers/ 2oo6/oio6_ioi5_i4O2.pdf).

(٢٨) Torsten Persson and Guido Tabellini, The Economic Effects of Constitutions (Cambridge: MIT Press, 2003), and Torsten Persson and Guido Tabellini, "Constitutional Rules and Fiscal Policy Outcomes," American Economic Review 94 (2004).

(٢٩) Persson, "Forms of Democracy"

(٣٠) Svante Ersson and J. Lane, "Democracy and Development: Statistical Exploration" in A. Leftwich, ed., Democracy and Development (Cambridge, UK: Polity Press 1996).

(٢١) Michael Ross, "Does Oil Hinder Democracy?" WorldPolitics 53, no. 3 (2001), and Gordon O.F.Johnson, "The Oil Peril to Democracy and Development in Muslim Nations: The 'Curse of Oil' - Public Choice Theory at Work - Economic Rent Seeking in Extreme" (paper presented at the Center for The Study of Islam and Democracy Sixth Annual Conference, Washington, DC., April 22-23, 2005). http://www.islam-democracyorg/documents/pdf/6th_AnnuaLConference-Gordon Johnson.pdf.

(٢٢) Larry Diamond, "Thinking about Hybrid Regimes," Journal of Democracy 13, no. 2 (April 2002), and Andreas Schedler, "The Nested Game of Democratization by Elections," International Political Science Review 23, no. 1 (2002).

(٢٣) Terry Lynn Karl, "The Hybrid Regimes of Central America," Journal of Democracy 6, no. 3 (July 1995).

(٢٤) Larry Diamond, Developing Democracy: Toward Consolidation (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1999).

(٢٥) Farced Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy," Foreign Affairs 76, no. 6 (November-December 1997).

(٢٦) Martha Brill Olcott and Marina S. Ottaway, "The Challenge of Semi-Authoritarianism" (Carnegie Endowment for Peace Working Paper No. 7,Washington, D.C., 1999).

(٢٧) Paul Brooker, Non-Democratic Regimes: Theory, Government and Politics (New York: St. Martin's Press, 2000).

(٢٨) Jacob M. Landau, Parliaments and Parties in Egypt (New "York: Praeger, 1953).

(٢٩) Nadia Ramsis Farah, Religious Strife in Egypt: Crisis and Ideological Conflict in the Seventies (London and New York: Gordon and Breach, 1986).

(٤٠) Landau, Parliaments and Parties.

(٤١) Gabriel Baer, A History of Landowner ship in Modern Egypt 1800-1950 (London: Oxford University Press, 1962).

(٤٢) Landau, Parliaments and Parties.

(٤٣) Salah Issa, The OrabiRevolution (Cairo: The Egyptian Public Organization for Books, 1976).

(٤٤) Farah, Religious Strife, 88.

(٤٥) Ibid.

(٤٦) Charles Issawi, Egypt: An Economic and Social Analysis (London and New York: Oxford University Press, 1947).

(٤٧) Ibid.

(٤٨) Robert Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966).

(٤٩) Farah, Religious Strife, 90.

(٥٠) Farah, Religious Strife, 92.

(٥١) Issawi, Egypt.

(٥١) A. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt (London: Longmans, 1938), and Issawi, Egypt.

(٥٣) Issawi, Egypt.

(٥٤) Crouchley, Economic Development.

(٥٥) Farah, Religious Strife.

(٥٦) Jean Lacouture and Simonne Lacouture, Egypt in Transition (New York: Criterion Books, 1958).

(٥٧) Abdo Baaklini, Guilian Denoeux, and Robert Springborg, Legislative Politics in the Arab World: The Resurgence of Democratic Institutions (Boulder, CO: Lynne Reinner, 1999).

(٥٨) Landau, Parliaments and Parties.

(٥٩) Lacouture and Lacouture, Egypt in Transition.

(٦٠) Farah, Religious Strife.

(٦١) Don Peretz, The Middle East Today (New York: Holt, Reinhart and Winston, 1963).

(٦٢) Keith Wheelock, Nasser's New Egypt: A Critical Analysis (New %rk: Praeger, 1960).

(٦٣) Wheelock, Nasser's New Egypt.

(٦٤) Peretz, Middle East Today.

(٦٥) كان الاتحاد الاشتراكى العربى هو الحزب السياسى الوحيد، وكان أعضاؤه ينتخبهم الشعب، وهؤلاء الأعضاء بدورهم ينتخبون أعضاء الجمعية الوطنية.

(٦٦) Baaklini, Denoeux, and Springborg, Legislative Politics.

(٦٧) Nadia Ramsis Farah, "Political Regimes and Social Performance: The Case of Egypt," in Saad Eddin Ibrahim, et al., eds., Developmentalism and Beyond: Society and Politics in Egypt andTurkey (Cairo: American University in Cairo Press, 1994).

(٦٨) Ibid.

(٦٩) Bahgat Korany, "Restricted Democratization from Above," in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, Political Liberalization and Democratization in the Arab World,Vo\.2 (Boulder, CO: Lynne Reinner, 1998).

(٧٠) Daniel Brumberg, "Democratization versus Liberalization in the Arab World: Dilemmas and Challenges for U.S. Foreign Policy" (http://www. strategicstud-iesinstitute.army mil/pdffiles/pub62O.pdf, July 2005).

(٧١) Farah, Religious Strife, 115-16.

(٧٢) Farah, Religious Strife, 117.

(٧٣) Paul M. Lubeck, " Islamist Responses to Globalization: Cultural Conflict in Egypt, Algeria, and Malaysia," http://repositories.cdlib.org/ uciaspubs/research/gS/g/.

(٧٤) Hassanein Tawfiq Ibrahim, The Political Economy of Economic Reforms (Cairo: Center for Political and Strategic Studies, 1999).

(٧٥) Ahmed El-Najjar, The Egyptian Economy (Cairo: Center for Political and Strategic Studies, 2002).

(٧٦) Ahmed El-Najjar, The Egyptian Economy (Cairo: Center for Political and Strategic Studies, 2002).

(٧٧) Stephen King, Democratic Failure and the New Authoritarianism in the Middle East and North Africa (Washington D.C.: Georgetown University, 2006).

(٧٨) Marsha Pripstein Posusney, Labor and the State in Egypt: Workers, Unions and Economic Restructuring (New York: Columbia University Press 1997).

(٧٩) King, Democratic Failure.

(٨٨) Brumberg, "Democratization versus Liberalization."

(٨١) Amr Hamzawy, "Autumn of Polls," Al-Ahram Weekly, November 10-16, 2005.

(٨٢) يشرف القضاء على الانتخابات البرلمانية. ونظرا لقلة عدد القضاة بالنسبة إلى العدد الكبير من اللجان الانتخابية التي تخدم ٧٧ مليون شخص، أجريت الانتخابات البرلمانية على ثلاث دورات لكي يغطي القضاة الدوائر واللجان الانتخابية على مستوى الجمهورية.

(٨٣) Challiss McDonough, "Vote Buying Rife in Egyptian Politics," November 16, 2005, http://wwwvoanews.com/english/archive/2oo5-ii/2oo5-ii-i6-voa59.cfm.

هوامش الفصل الثالث

(١) M. Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, translated by Talcott Parsons (London: Allen and Unwin, 1930).

(٢) S.M. Lipset and G.S. Lenz, "Corruption, Culture, and Markets," in L.E. Harrison and S.P. Huntington, eds., Culture Matters: How Values Shape Human Progress (New York: Basic Books, 2000).

(٣) David Hume, The Natural History of Religion, J.C.A. Gaskin, ed. (Oxford: Oxford University Press, 1993).

(٤) Gerrieter Haar, "Religion: Source of Conflict or Resource for Peace?" in Gerrieter Haar and James J. Busuttil, eds., Bridge or Barrier: Religion, Violence and Visions for Peace (Leiden: Brill, 2005).

(٥) L.R. Iannaccone, R. Stark, and R. Finke, "Rationality and the 'Religious Mind'," Economic Inquiry, July 1998.

(٦) B. Sacerdote and E.L. Glaeser, "Education and Religion," NBER working paper No. 8080, January 2001.

(٧) E. Glaeser and S. Glendon, "Incentives, Predestination and Free Will," Economic Inquiry, July 1998.

(٨) Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, 6th ed. (London: Strahan, 1791).

(٩) L.R. Iannaccone, "The Consequences of Religious Market Structures: Adam Smith and the Economics of Religion," Rationality and Society, April 1991; R. Stark and W.S. Bainbridge, A Theory of Religion (New York: R Lang, 1987); R. Finke and R. Stark, The Churching of America 1776-1990 (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1992).

(١٠) Robert J. Barro and Rachel R. McCleary, "Religion and Economic Growth Across Countries," American Sociological Review 68, no. 5 (2003).

(١١) See for example, Christopher Alexander, "Opportunities, Organizations, and Ideas: Islamists and Workers in Tunisia and Algeria," International Journal of Middle East Studies 34, no. 4 (2001); Carrie Rosefsky Wickham, Mobilizing Islam: Religion, Activism and Political Change in Egypt (New York: Columbia University Press, 2002); and Mohammed M. Hafez, Why Muslims Rebel: Repression and Resistance in the Islamic World (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2003).

(١٢) See Charles Tilly, From Mobilization to Revolution (Reading, MA: Addison-Wesley, 1978) and Mayer N. Zald and John D. McCarthy, Social Movements in an Organizational Society (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1987).

(١٣) Doug McAdam, "Recruitment to High-Risk Activism: The Case of Freedom Summer," American Journal of Sociology 92 (1986); Bert Klandermans and Dirk Oegerna, "Potentials, Networks, Motivations, and Barriers: Steps toward Participation in Social Movements," American Sociological Review 52 (1987).

(١٤) James M.Jasper, The An of Moral Protest: Culture, Biography, and Creativity in Social Movements (Chicago: University of Chicago Press, 1997).

(١٥) David A. Snow, E. Burke Rochford, Jr., Steven K. Wordon, and Robert D. Benford, "Frame Alignment Processes, Micromobilization, and Movement Participation," American Sociological Review 51 (1986).

(١٦) Anne Marie Baylouny, "Emotions, Poverty, or Politics: Misconceptions About Islamic Movements," Strategic Insights 3, no. i (January 2004).

(١٧) Ibid.

(١٨) Bronislaw Misztal and Anson Shupe, "Fundamentalism and Globalization: Fundamentalist Movements at the Twilight of the Twentieth Century," in Anson Shupe and Bronislaw Misztal, eds., Religion, Mobilization, and Social Action (Westport, CT: Praeger, 1998).

(١٩) B. Misztal and A. Shupe, Religion and Politics in Comparative Perspective: Revival of Fundamentalism in East and West (Westport, CT: Praeger, 1992).

(٢٠) Shupe and Bronislaw, Religion, Mobilization, and Social Action.

(٢١) Nadia Ramsis Farah, Religious Strife in Egypt: Crisis and Ideological Conflict in the Seventies (New York and London: Gordon and Breach Publishers, 1986).

(٢٢) Fereydoun Hoveyda, The Broken Crescent: The Threat of Militant Islamic Fundamentalism (Westport, CT: Praeger, 1998).

(٢٣) Ibid.

(٢٤) Michael Hudson, "Islam and Political Development," in John Esposito, ed., Islam and Development: Religion and Socio-Political Change (Syracuse: Syracuse University Press, 1980).

(٢٥) Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations: Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster, 1996), 216-18.

(٢٦) Bernard Lewis, Islam and the West (New "York: Oxford University Press, 1993) and Daniel Pipes, In the Path of God: Islam and Political Power (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002).

(٢٧) Lewis, Islam and the West.

(٢٨) Ernest Gellner, Postmodernism, Reason and Religion (London: Routledge, 1992).

(٢٩) Bruce B. Lawrence, Defenders of God (New York: Harper and Row, 1989).

(٣٠) Hoveyda, Broken Crescent.

(٣١) Daniel Crecelius, "The Course of Secularization in Modern Egypt," in Esposito, Islam and Development.

(٣٢) Farah, Religious Strife, 88.

(٣٣) في عام ١٩٠٣ نشر محمد عبده فتوى ميز فيها بين الفوائد المشروعة والمباحة على القروض ومعدلات الفائدة العالية بشكل غير معقول أو الربا.

(٣٤) Ibid., 89-90.

(٣٥) Fawzi Najjar, "The Debate on Islam and Secularism," Arab Studies Quarterly 18, no. 2 (1996).

(٣٦) Ziad Munson, "Islamic Mobilization: Social Movement Theory and the Egyptian Muslim Brotherhood," Sociological Quarterly 42, no. 4 (January 2002).

(٣٧) Barry Rubin, Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics (New York: Palgrave McMillan, 2002).

(٣٧) Ibid.

(٣٨) Richard Mitchell, The Society of the Muslim Brothers (Oxford and New York: Oxford University Press, 1969).

(٤٠) Najjar, "Debate on Islam."

(٤١) Ibid.

(٤٢) Mitchell, Society of the Muslim Brothers.

(٤٣) Ibid., 112-13.

(٤٤) Najjar, "Debate on Islam".

(٤٥) Mitchell, Society of the Muslim Brothers, 151.

(٤٦) Crecelius, "Course of Secularization in Modern Egypt."

(٤٧) See for example Yvonne Y. Haddad, "Islamists and the 'Problem of Israel': The 1967 Awakening," Middle East Journal 46, no. 2 (1992); Nikki R. Keddie, "The Revolt of Islam, 1700 to 1993: Comparative Considerations and Relations to Imperialism," Comparative Studies in Society and History 36, no. 3 (1994); R. Hrair Dekmejian, Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World (Syracuse: Syracuse University Press, 1995); John L. Esposito, Islam and Politics (Syracuse: Syracuse University Press, 1998).

(٤٨) See Farah, Religious Strife.

(٤٩) Kirk Beattie, Egypt During the Sadat Tears (New York: Palgrave, 2000).

(٥٠) Ibid.

(٥١) Ibid.

(٥٢) Farah, Religious Strife, 114.

(٥٣) Ibid.

(٥٤) Mark Cooper, The Transformation of Egypt (London: Groom Helm, 1982), 106-107.

(٥٥) Carries Rosefsky Wickham, Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change in Egypt (New York: Columbia University Press, 2002).

(٥٦) Farah, Religious Strife, 122-23.

(٥٧) Robert Springborg, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order (Boulder, CO: Westview Press 1989).

(٥٨) Ibid., 217.

(٥٩) Gilles Kepel, Jihad: The Threat of Political Islam (London: I.E. Taurus, 2002), 284.

(٦٠) "Reading Between the 'Red Lines' the Repression of Academic Freedom in Egyptian Universities," Human Rights Watch 17, no. 6 (E) (June 2005), p. 77. http://www.hrw.org/en/reports/2oo5/o6/o8/reading-between-red-lines-repression-academic-freedom-egyptian-universities-o

هوامش الفصل الرابع

(١) N. Lagerlof, "Gender Inequality, Fertility, and Growth' (Mimeographed. Department of Economics, University of Sydney, 1999).

(٢) David Dollar and Roberta Gatti, "Gender Inequality, Income, and Growth: Are Good Times Good for Women?" (Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No.i. Washingtón D.C.: World Bank, May 1999).

(٣) Stephan Klasen, "Does Gender Inequality Reduce Growth and Development? Evidence from Cross Country Regressions" (Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series, No. 7. Washington DC.: World Bank, November 1999).

(٤) Deon Filmer, "The Structure of Social Disparities in Education: Gender and Wealth" (Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No. 5. Washington D.C.: World Bank, November 1999).

(٥) Klasen, "Does Gender Inequality Reduce Growth and Development?"

(٦) Ibid.

(٧) Stephanie Seguino, "Export-led Growth and the Persistence of Gender Inequalities in the Newly Industrialized Countries," in Rives and \busefi, eds., Economic Dimensions of Gender Inequalities: A Global Perspective (Westport, CT: Praeger, 1997).

(٨) See Seguino, "Export-led Growth"; Joyce Jacobson, "Workforce Sex Segregation in Developing Countries," in Rives and ^busefi, Economic Dimensions of Gender Inequalities; Stephanie Borass and William Rodgers, "How Does Gender Play a Role in the Earnings Gap? An Update," Monthly Labor Review 126, no. 3 (2003).

(٩) See David Macpherson and Barry Hirsch, "Wages and Gender Composition: Why do Women's Jobs Pay Less?" Journal of Labor Economics 13, no. 3 (1995); Elaine Sorensen, "Measuring the Pay Disparity Between Typically Female Occupations and Other Jobs: A Bivariate Selectivity Approach," Industrial and Labor Relations Review, July 1989.

(١٠) Elissa Braunstein, "Foreign Direct Investments, Development and Gender Equity: A Review of Research and Policy," United Nations Research Institute for Social Development, January 2006.

(١١) Susan Joekes, 'A Gender-analytical perspective on trade and sustainable development." In UNCTAD, Trade, Sustainable Development and Gender (New York and Geneva: UNCTAD, 1999).

(١٢) Braunstein, "Foreign Direct Investments".

(١٣) Diane Elson and Ruth Pearson, "Nimble Fingers Make Cheap Workers: An Analysis of Women's Employment in Third World Export Manufacturing," Feminist Review 7 (1981).

(١٤) Jane Guyer, "Dynamic Approaches to Domestic Budgeting: Cases and Methods from Africa," in Daisy Dwyer and Judith Bruce, eds., A Home Divided: Women and Income in the Third World (Palo Alto: Stanford University Press, 1988); Sudhanshu Handa, "Gender, Headship and Intra Household Resource Allocation," World Development 22, no. 10 (1994); and Agnes Quisumbing and John Maluccio, "Intrahousehold Allocation and Gender Relations: New Empirical Evidence," Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No. 2 (Washington D.C.: World Bank, November 1999).

(١٥) Maria Sagrario Floro and Stephanie Seguino, "Gender Effects on Aggregate Saving," Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No. 23 (Washington D.C.: World Bank, September 2002).

(١٦) World Bank Report, Engendering Development Through Gender Equality in Rights, Resources and Voices (New York: Oxford University Press, 2001).

(١٧) Geske Dijkstra, 'A Larger Pie Through A Fair Share? Gender Equality and Economic Performance," Working Paper No. 315 (The Hague, Netherlands: ORPAS- Institute of Social Studies, April 2000).

(١٨) Swasti Mitter, "On Organizing Women in Casualized Work: A Global Overview," in Sheila Rowbotham and Swasti Mitter, eds., Dignity and Daily Bread: New Forms of Organizing among Poor Women in the Third World and the First (London and New%rk: Routledge, 1994).

(١٩) Charles Hennon and Suzanne Loker, "Gender and Home-Based Employment in a Global Economy" in Charles Hennon, Suzanne Locker, and Rosemary Walker, eds., Gender and Home-Based Employment (Westport, CTand London: Auburn House, 2000).

(٢٠) World Bank Report, Engendering Development.

(٢١) Ibid.

(٢٢) Mayra Buvinic and Geeta Rao Gupta, "Female-headed Households and Female-maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?" Economic Development and Cultural Change 45, no. 2 (January 1997): 259-80.

(٢٣) Ibid.

(٢٤) T. Killick, "Structural Adjustment and Poverty Alleviation: An Interpretative Survey," Development and Change 26 (1995); and Sally Baden, "Economic Reform and Poverty" (report, Brighton: Institute of Development Studies, 1997).

(٢٥) See for example: M. Abramovitz, Regulating the Lives of Women: Social Welfare Policy from Colonial Times to the Present (Boston, MA: South End Press, 1988); R. Lister, Women's Economic Dependency and Social Security (Manchester, UK: Equal Opportunities Commission, 1992); and L. Gordon, ed., Women, the State and Welfare (Madison, WI: University of. Wisconsin Press, 1990); Ann Orloff, "Gender in the Welfare State," Annual Review of Sociology 22 (1996).

(٢٦) Tanja Van Der Lippe and Liset Van Dijik, "Comparative Research on Women's Employment," Annual Review of Sociology 28 (2002): 221-41.

(٢٧) Yana van der Meulen Rodgers, "Protecting Women and Promoting Equality in the Labor Market: Theory and Evidence," Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No. 6 (Washington D.C.: World Bank, November 1999).

(٢٨) Lama Abu Odeh, "Modernizing Muslim Family Law: The Case of Egypt," Vanderbilt Journal of Transnational Law 37, no. 4 (2004).

(٢٩) Andrea B. Rugh, Family in Contemporary Egypt (Cairo: American University in Cairo Press, 1988).

(٣٠) تسمح الشريعة للأفراد بأن يوصوا بثلث تركتهم لأى طرف، وهو ما يسرى على قوانين الوراثة، لكن هذا الحق نادرا ما يستخدم من أجل صالح النساء، إن استخدم من أصله.

(٣١) فى الحقيقة يسمح عقد الزواج وفقا للشريعة بأن تضع المرأة أية شروط تريدها شريطة ألا تتناقض مع تعاليم الإسلام.

(٣٢) Margot Badran, Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

(٣٣) See a full explanation of the feminist movement's struggle to obtain women's political rights in Badran, Feminists, Islam, and Nation.

(٣٤) Mervat Hatem, "Economic and Political Liberation in Egypt and the Demise of State Feminism," International Journal of Middle East Studies 24.

(٣٥) Valentine Moghadam, "The Political Economy of Female Employment in the Arab Region," in Nabil Khoury and Valentine Moghadam, eds., Gender and Development in the Arab World (London: Zed Books, 1995).

(٣٦) Sunita Kishor and Katherine Neitzel, The Status of Women, Indicators for Twenty-Five Countries. DHS Comparative Studies 21. Calverton, MD: Macro International, Inc., 1996.

(٣٧) Homa Hoodfar, "Household Budgeting and Financial Management in a Lower Income Cairo Neighborhood," in Daisy Dwyer and Judith Bruce, eds., Women and Income in the Third World (Palo Alto: Stanford University Press, 1988).

(٣٨) Ragui Assaad and Melanie Arntz, "Constrained Geographical Mobility and Gendered Labor Market Outcomes Under Structural Adjustment: Evidence from Egypt," World Development 33, no. 3 (2005).

(٣٩) تتضمن معدلات مشاركة القوة العاملة معدلات مشاركة من يعملون، إضافة إلى من يبحثون عن عمل ولم يجدوه، أى العاطلين. ولذلك فبينما قد تزيد معدلات المشاركة الاقتصادية الإجمالية، فإن هذه الزيادة يمكن أن ترجع إلى البطالة العالية بين الداخلين الجدد فى سوق العمل.

(٤٠) Ragui Assaad, "The Transformation of the Egyptian Labor Market: 1988-1998". In Ragui Assaad, ed., The Labor Market in a Reforming Economy: Egypt in the 19905 (Cairo: American University in Cairo Press, 2002).

(٤١) Assaad and Arntz, "Constrained Geographical Mobility".

(٤٢) Ibid.

(٤٣) Calculated by the author from Labor Force Sample Survey 2004. Cairo: CAP-MAS, 2005.

(٤٤) Calculated by the author from Labor Force Sample Survey 2004. Cairo: CAP-MAS, 2OOJ.

(٤٥) Hoodfar, "Household Budgeting."

(٤٦) Calculated by the author from Labor Force Sample Survey 2004. Cairo: CAP-MAS, 2005.

(٤٧) Calculated by the author from Labor Force Sample Survey 2004. Cairo: CAP-MAS, 2005.

(٤٨) Nadia Ramsis Farah, al-Mar'a al-'arabiya: al-wad al-hal; wa muqtadayat al-tanmiya (Amman: ESCWA Research Series on Arab Women in Development No. 18,1992; and Labor Force Sample Survey 2004 (Cairo: CAPMAS, 2005).

(٤٩) Heba El-Laithy, "The Gender Dimensions of Poverty in Egypt" (ERF Working Papers Series No. 127, January, 2001).

(٥٠) Ibid.

(٥١) Ibid.

قائمة المراجع

Abdel-Aal, Mohamed. "Agrarian Reform and Tenancy Problems in Upper Egypt". Cairo: Social Research Center, American University in Cairo, n.d.

Abdel-Fadil, Mahmoud. The Political Economy ofNasserism. Cambridge: Cambridge University Press, 1980

Abdellatif, Lobna. "Egypt's Manufacturing Sector: Factor Inputs and TFP over half a Century" Research paper. Cairo: Economic Research Forum, September 2003.

Abdel-Malek, Anouar. Egypt Military Society: The Army Regime, the Left and Social Change under Nasser. New York: Vintage, 1968. Abrahamsen, Rita. Disciplining Democracy: Development Discourse and Good Governance. London, New York: Zed Books, 2000.

Abramovitz, M. Regulating the Lives of Women: Social Welfare Policy from Colonial Times to the Present. Boston, MA: South End Press, 1988.

Abu Odeh, Lama. "Modernizing Muslim Family Law: The Case of Egypt". Vanderbilt Journal of Transnational Law 37, no. 4 (2004). http://www.questia.com/Index.jsp.

Adams, Richard. "Self-Targeted Subsidies: The Distributional Impact of the Egyptian Food Subsidy System". World Bank Policy Research Working Paper, No. 2322, April 2000.

Al-Ahram Center for Strategic and Political Studies. The Strategic Economic Trends Report 2005. Cairo: Al-Ahram, 2005.

Alexander, Christopher. "Opportunities, Organizations, and Ideas: Islamists and Workers in Tunisia and Algeria." International Journal of Middle East Studies 34, no. 4 (2001): 465-90.

Alterman, Jon B. "Egypt: Stable But For How Long?" The Washington Quarterly, Autumn 2000,107-18.

Amdsen, Alice. Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization. New York: Oxford University Press, 1989.

Aoude, Ibrahim. "From National Bourgeois Development to Infitah: Egypt 1952-1992". Arab Studies Quarterly 16 (1994). http://www. ques-tia. com/Index.jsp.

Armijo, Leslie E. "Mixed Blessing: Expectations About Foreign Capital Flows and Democracy in Emerging Markets," in Leslie E. Armijo, ed., Financial Globalization and Democracy in Emerging Markets. New York: St. Martin's Press, 1999.

Assaad, Ragui. "The Transformation of the Egyptian Labor Market: 1988-1998," in Ragui Assaad, ed., The Labor Market in a Reforming Economy: Egypt in the lyyos. Cairo: American University in Cairo Press.

Assaad, Ragui and Arntz, Melani. "Constrained Geographical Mobility and Gendered Labor Market Outcomes Under Structural Adjustment: Evidence from Egypt." World Development 33, no. 3 (2005): 431-54-

Baaklini, Abdo, Guilian Denoeux, and Robert Springborg. Legislative Politics in the Arab World: The Resurgence of Democratic Institutions. Boulder, CO: Lynne Reinner, 1999.

Baden, Sally. "Economic Reform and Poverty: A Gender Analysis". Bridge No. .50 Report, prepared for the Gender Equality Unit, Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA). Brighton: Institute of Development Studies, 1997.

Badran, Margot. Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

Baer, Gabriel. A History of Landowner ship in Modern Egypt 1800-1950. London: Oxford University Press, 1962.

Baker, Raymond. "Egypt in Time and Space of Globalism." Arab Studies Quarterly 21 (1999): i-n.

_____ Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat. Cambridge: Cambridge University Press, 1978.

Bardhan, Pranab. "Democracy and Development: A Complex Relationship," in I. Shapiro and C. Hacker-Cordon, eds., Democracy's Value. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Barro, Robert J. and Rachel R. McCleary. "Religion and Economic Growth Across Countries." American Sociological Review 68, no. 5 (2003): 760-81.

Baylouny, Anne Marie. "Emotions, Poverty, or Politics: Misconceptions About Islamic Movements." Strategic Insights 3, no. i (January 2004): 1-4.

Beattie, Kirk. Egypt During the Sadat Tears. New York: Palgrave, 2000.

Benin, Joel. "Egyptian Textile Workers: From Craft Artisans Facing European Competition to Proletarians Contending with the State." Paper presented to "A Global History of Textile Workers 1600-2000" conference, International Institute of Social History (IISH), Amster-dan, November 11-13, 2004.

Borass, Stephanie and William Rodgers. "How Does Gender Play a Role in the Earnings Gap? An Update." Monthly Labor Review 126, no. 3 (2003): 9-15.

Braunstein, Elissa. "Foreign Direct Investments, Development and Gender Equity: A Review of Research and Policy" New York: United Nations Research Institute for Social Development, January 2006.

Brooker, Paul. Non-Democratic Regimes: Theory, Government and Politics. New "York: St. Martin's, 2000.

Brumberg, Daniel. "Democratization versus Liberalization in the Arab World: Dilemmas and Challenges for U.S. Foreign Policy," July 2005, http://www.strategicstudiesinstitute.armymil/pdffiles/pub62O.pdf

Burkhart, R., and Michael Lewis-Beck. "Comparative Democracy: The Economic Development Thesis." American Political Science Review 10 (1994): 903-10.

Bush, Ray. Economic Crisis and the Political Reform in Egypt. Boulder, CO: Westview Press, 1999.

Buvinic, Mayra and Geeta Rao Gupta. "Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?" Economic Development and Cultural Change 45, no. 2 (1997): 259-80.

Chan, Sylvia. Liberalism, Democracy, and Development. Cambridge: Cambridge University Press, 2002

Crecelius, Daniel. "The Course of Secularization in Modern Egypt," in John Esposito, ed., Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1980.

Crouchley, A The Economic Development of Modern Egypt. London: Longmans, 1938.

Dahl, Robert. On Democracy. New Haven: Yale University Press, 1998.

Diamond, Larry "Thinking about Hybrid Regimes." Journal of Democracy 13, no. 2 (April 2002): 21-35.

_____ Developing Democracy: Toward Consolidation. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

Dijkstra, Geske. "A Larger Pie Through A Fair Share? Gender Equality and Economic Performance." Working Paper 315. The Hague, Netherlands: ORPAS-Institute of Social Studies, April 2000.

Dollar, David and Gatti, Roberta. "Gender Inequality, Income, and Growth: Are God Times Good for Women." Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No.i., Washington DC. World Bank, May 1999.

Economic Intelligence Unit. Egypt Country Report, February 2006.

El-Ehwany, Naglaa and Heba Nassar. Poverty Employment and Policy Making in Egypt: A Country Profile. Cairo: ILO Area Office, 2001.

Elhai, Khandakar and Constantine P. Danopoulos. "Democracy, Capitalism and Development." Journal of Security Sector Management 2, no.2 (June 2004): i-n.

Elson, Diane and Ruth Pearson. "Nimble Fingers Make Cheap Workers: An Analysis of Women's Employment in Third World Export Manufacturing". Feminist Review i, no. 7 (1981): 87-107.

Elster,Jon. "The Necessity and Impossibility of Simultaneous Economic and Political Reform," in Douglas Greenberg, Stanley N. Katz, Melanie Beth Oliviero, and Steven C. Wheatley, eds., Constitutionalism and Democracy: Transitions in the Contemporary World. Oxford: Oxford University Press, 1993.

Ersson, Svante and J. Lane. "Democracy and Development: Statistical Exploration." in Adrian Leftwich, ed., Democracy and Development, Theory and Practice. Cambridge, MA: Polity, 1996.

Esfahani, Hadi Salehi. The Experience of Foreign Investment in Egypt under Infitah. Research publication. New Jersey: Center for Economic Research on Africa, Department of Economics and Finance, School of Business, Montclair State University, August 1993.

Evans, Peter. "Predatory, Developmental, and Other Apparatuses: A Comparative Political Economy Perspective on Third World States," in A. Douglas Kincaid and Alejandro Fortes, eds., Comparative National Development: Society and Economy in the New Global Order. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1994.

_____ Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

Evans, Peter, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds. Bringing the State Back In. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Farah, Nadia Ramsis. Religious Strife in Egypt: Crisis and Ideological Conflict in the Seventies. London and New \fork: Gordon and Breach, 1986.

_____ "The Crisis of the Public Sector in Egypt." Paper presented at the Conference on the Public Sector held by al-Wafd Party, Cairo, February 9,1987.

_ "The Social Formations Approach and Arab Social Systems. "Arab Studies Quarterly 10, no. 3 (Summer 1988).

_ "Science, Ideology and Authoritarianism in Middle East Economics," in .Earl Sullivan and Jacqueline Ismail, eds., The Contemporary Study of the Arab World. Alberta: University of Alberta Press, 1991.

_ Arab Women and Employment: Current Status and Development Requirements. ESCWA Research Series on Arab Women in Development, No. 18,1992.

_ "Political Regimes and Social Performance: The Case of Egypt," in Saad Eddin Ibrahim, Caglar Keyder, Ayse Oncu, and Abdel Monem Said Aly, eds. Developmentalism and Beyond: Society and Politics in Egypt and Turkey. Cairo: American University in Cairo Press, 1994.

_ "Historical Roots of Contemporary Economic Development in Egypt," in Dan Tschirgi, ed., Development in the Age of Liberalization:

Egypt and Mexico. Cairo: American University in Cairo Press, 1996.

_ Egypt Gender Indicators. Cairo: National Council for Women, 2002.

Fawzy, Samiha. "The Business Environment in Egypt: Constraints to Private Sector Development." Paper presented to the Conference on the Public Private Partnerships in the MENA Region, The Mediterranean Development Forum, Marrakesh, September 3-6, 1998.

_____ "Investment Policies and Unemployment in Egypt." Cairo: Egypt ian Center for Economic Studies, Working Paper No. 68, September 2002.

Fergany, Nader. "Unemployment and Poverty in Egypt," in M.A. Kishk ed., Poverty of Environment and Environment of Poverty. Cairo: Dar al-Ahmady for Publishing, 1988.

Filmer, Deon. "The Structure of Social Disparities in Education: Gender and Wealth." Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series, No. 5. Washington D.C.: World Bank, November 1999.

Finke, R. and R. Stark. The Churching of America 1776-1990. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1992.

Floro, Maria Sagrario and Seguino, Stephanie. "Gender Effects on Aggregate Saving." Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series, No. 23. Washington D.C.: World Bank, September 2002.

Foucault, Michel. "The Subject and Power." in J.D. Faubion, ed., Power: Essential Works of Michel Foucault 1954-1984, vol. 3. London: Penguin Books, 2002.

El-Garph, Mona. "Role of the State and Deregulation." ECES Working Papers 104, August 2005.

Gasiorowski, MarkJ. "Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis." American Political Science Review 89, no. 4 (1995): 882-97.

_____. "Democracy and Macroeconomic Performance in Underdevel oped Countries: An Empirical Analysis." Comparative Political Studies 33, no. 3 (April 2000): 319-49.

Gellner, Ernest. Postmodernism, Reason and Religion. London: Routledge, 1992.

Gerring, John, Philip Bond, William T. Brandt, and Carola Moreno: "Democracy and Economic Growth: A Historical Perspective." World Politics 57 (April 2005): 323-64.

El-Ghonemy, M. Riad. Egypt in the Twenty First Century. Gainsville, FL.: University Press of Florida, 2003.

Glaeser, E. and S. Glendon. "Incentives, Predestination and Free Will." Economic Inquiry, July 1998,429-43.

Goldberg, Ellis. Review of Egypt During the Sadat fears, by Kirk J. Beat-tie. Political Science Quarterly 17 (2002): 517-19.

Gordon L., ed. Women, the State and Welfare. Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1990.

Gutner, Tammi. "The Political Economy of Food Subsidy Reform in Egypt". Food Consumption and Nutrition Division (FCND) discussion paper. International Food Research Institute, November 1999.

Guyer, Jane. "Dynamic Approaches to Domestic Budgeting: Cases and Methods from Africa," in Daisy Dwyer and Judith Bruce, eds., A Home Divided: Women and Income in the Third World. Palo Alto: Stanford University Press, 1988.

Haar, Gerrieter. "Religion: Source of Conflict or Resource for Peace?" in Gerrieter Haar and James J. Busuttil, eds., Bridge or Barrier: Religion, Violence and Visions for Peace. Leiden: Brill, 2005.

Hafez, Mohammed M. Why Muslims Rebel: Repression and Resistance in the Islamic World. Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 2003.

Haggard, S. and R. Kaufman. Politics of Economic Adjustment. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1992.

Haggard, Stephan and Sylvia Maxfield. "The Political Economy of Financial Internationalization in the Developing World." International Organization 50, no. i (1996): 35-68.

Hamzawy, Amr. 'Autumn of Polls," Al-Ahram Weekly, November 10-16,2005.

Handa, Sudhanshu. "Gender, Headship and Intra Household Resource Allocation." World Development 22, no. 10 (1994): 1535-47.

Harik, Illya. Economic Policy Reform in Egypt. Gainsville, FL.: University Press of Florida, 1997.

Hassan, S.S. Christians Versus Muslims in Modern Egypt: The Century-Long Struggle for Coptic Equality. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Hatem, Mervat. "Economic and Political Liberation in Egypt and the Demise of State Feminism." International Journal of Middle East Studies 24:231-51.

Hayek, F.A. The Fundamentals of Freedom, vol. 2. Chicago: Chicago University Press, 1979.

Hennon, Charles and Suzanne Loker. "Gender and Home-Based Employment in a Global Economy," in Charles Hennon, Suzanne Locker, and Rosemary Walker, eds., Gender and Home-Based Employment. Westport, CT and London: Auburn House, 2000.

Hindess, Barry. Discourses of Power: From Hobbes to Foucault. Oxford: Blackwell, 1996.

Hinnebush Jr., Raymond. Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist Development of An Authoritarian-Modernizing State. London, New "York: Cambridge University Press, 1985.

Hirst, David. "Egypt Stands on Feet of Clay: A Middle East Indonesia in the Making." Le Monde Diplomatique, October 1999.

Hoodfar, Homa. "Household Budgeting and Financial Management in a Lower Income Cairo Neighborhood," in Daisy Dwyer and Judith Bruce, eds., Women and Income in the ThirdWorld. Stanford, California: Stanford University Press, 1988.

Houngnikpo, Mathurin C.: "Pax Democratica: The Gospel According to St. Democracy." The Australian Journal of Politics and History 49, no. 2 (2003): 197-210.

Hoveyda, Fereydoun. The Broken Crescent: The Threat of Militant Islamic Fundamentalism. Westport, CT: Praeger, 1998.

Hudson, Michael. "Islam and Political Development," in John Esposito, ed., Islam and Development: Religion and Socio-Political Change. Syracuse: Syracuse University Press, 1980.

Hume, David. The Natural History of Religion. J.C.A. Gaskin, ed. Oxford: Oxford University Press, 1993.

Huntington. Samuel P. The Clash of Civilizations: Remaking of World Order. New Ybrk: Simon and Schuster, 1996.

lanchovichina, Elena and Pooja Kacker. "Growth Trends in the Developing World: Country Forecasts and Determinants." World Bank Policy Research Working Paper 3775, November 2005.

lannaccone, L.R. "The Consequences of Religious Market Structures: Adam Smith and the Economics of Religion." Rationality and Society, April 1991,117-56.

lannaccone, L.R., R. Stark, and R. Finke. "Rationality and the Religious Mind". Economic Inquiry, July 1998,373-89.

Ibrahim, Saad Eddin. "Egypt's Landed Bourgeoisie," in Ayse Oncu, Cal-gar Keyder, and Saad Eddin Ibrahim, eds., Developmentalism and Beyond: Society and Politics in Egypt and Turkey. Cairo: American University in Cairo Press, 1994.

Im, Hyug Baeg: "The Rise of Bureaucratic Authoritarianism in South Korea." World Politics 39, no. 2 (1987): 231-57.

IMF. IMF Country Report No. 05/776. Arab Republic of Egypt. Washington DC.: IMF, July 2005.

IMF. IMF Country Report No. 06/253. Arab Repblic of Egypt. Washington DC.: IMF, July 2006.

Inglehart, Ronald and Christian Welzel. Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequences. New "York: Cambridge University Press, 2005.

Issa, Salah. The 'Urabi Revolution. Cairo: The Egyptian Public Organization for Books, 1976.

Issawi, Charles. Egypt: An Economic and Social Analysis. London and New Ifork: Oxford University Press, 1947.

Jasper, James M. The Art of Moral Protest: Culture, Biography, and Creativity in Social Movements. Chicago: University of Chicago Press, 1997.

Joekes, Susan. 'A Gender-analytical Perspective on Trade and Sustainable Development," in United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Trade, Sustainable Development and Gender. New York and Geneva: UNCTAD, 1999.

Johnson, Gordon O.F. "The Oil Peril to Democracy and Development in Muslim Nations: The Curse of Oil, Public Choice Theory at Work, Economic Rent Seeking in Extreme." Paper presented at the Center for The Study of Islam and Democracy 2005 Annual Conference, Washington, D.C., April 23, 2005.

Karl, Terry Lynn. "The Hybrid Regimes of Central America." Journal of Democracy 6, no.3 (July 1995): 72-86.

Keohane, R. and H. Milner. Internationalization and Domestic Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Kepel, Gilles. Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and The Pharaoh. Berkeley, CA: Berkeley University Press, 1993.

Kheir-El-Din, Hanaa andTarek Abdellatif Moursi. "Sources of Economic Growth and Technical Progress in Egypt: An Aggregate Perspective". ERF Papers. Cairo: Economic Research Forum, September 2003.

Killick, T. "Structural Adjustment and Poverty Alleviation: An Interpretative Survey." Development and Change 26 (1995): 305-31.

King, Stephen. Democratic Failure and the New Authoritarianism in the Middle East and North Africa. Washington DC.: Georgetown University. January 2006.

Kishk, Mohamed Atif. "Mechanisms of Impoverishment of the Rural Poor in Contemporary Egypt." Unpublished paper, Minya University, Minya, Egypt.

Kishor, Sunita and Neitzel, Katherine: "The Status of Women, Indicators for Twenty-Five Countries." Democratic and Health Surveys Comparative Studies 21. Calverton, MD: Macro International, Inc., 1996.

Klandermans, Bert, and Dirk Oegema. "Potentials, Networks, Motivations, and Barriers: Steps toward Participation in Social Movements." American Sociological Review 52 (1987): 519-31.

Klasen, Stephan. "Does Gender Inequality Reduce Growth and Development? Evidence from Cross Country Regressions." Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series, No. 7. Washington D.C., World Bank, November 1999.

Korany, Bahgat. "Restricted Democratization from Above," in Rex Bry-nen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Vol. 2. Boulder, CO: Lynne Reinner, 1998.

Korayem, Karima. "Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment (ERSAP)." Working Paper No. 19. Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies, October 1997.

Kotz, David M. "The Role of the State in Economic Transformation: Comparing the Transition Experience of Russia and China." Working Paper No. 95, Political Economy Research Institute, University of Massachusetts, Amherst, 2004.

Kwon, Hyok Yong. "Economic Reform and Democratization: Evidence from Latin America and Post-Socialist Countries." British Journal of Political Science 34, no. 2 (2004): 357-68.

Lagerlof, N. "Gender Inequality, Fertility, and Growth," Mimeographed. Department of Economics, University of Sydney, 1999.

El-Laithy, Heba. "The Gender Dimensions of Poverty in Egypt." ERF Working Papers Series No. 127, January 2001.

El-Laithy, Heba, Michael Lockshin, and Arup Banerjie. "Poverty and Economic Growth in Egypt." World Bank Research Working Paper, June 2003.

Land Center for Human Rights: "Labor Conditions in Egypt." Economic Social Rights Series, Issue 7, Cairo, 1999.

Landau, Jacob M. Parliaments and Parties in Egypt. New York: Praeger, 1953.

Lawrence, Bruce B. Defenders of God. New "York: Harper & Row, 1989. Lewis, Bernard. Islam and the West. New York: Oxford University Press, 1993.

Lippman, Thomas. Egypt After Nasser: Sadat, Peace and the Mirage of Prosperity. New York: Paragon House, 1989.

Lipset, S. Martin. Political Man: The Social Bases of Politics. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1959.

Lipset, S.M. and G.S. Lenz: "Corruption, Culture, and Markets," in L.E. Harrison and S.P. Huntington, eds., Culture Matters: How Values Shape Human Progress. New York: Basic Books, 2000.

Lister R. Women's Economic Dependency and Social Security. Manchester, UK: Equal Opportunities Commission, 1992.

Londregan, John, and Keith Poole. "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power." World Politics 42 (1990): 151-83.

Londregan, John, and Keith Poole. "Does High Income Promote Democracy?" World Politics 49 (1996): 1-30.

Lubeck, Paul M. "Islamist Responses to Globalization: Cultural Conflict in Egypt, Algeria, and Malaysia," http://repositories.cdlib.org/uci-aspubs/ research/98/9/ (accessed November 14, 2008).

Mabro, Robert and Samir Radwan. The Industrializtion of Egypt 1939-1973: Policy and Performance. Oxford: Clarendon Press, 1976.

Macpherson, David and Barry Hirsch. "Wages and Gender Composition: Why do Women's Jobs Pay Less?" Journal of 'Labor Economics 13, no. 3 (1995): 426-71.

El-Mahdi, Alia. "Labor in Egypt." Global Policy Network, October 2003. http: //www.gpn. org/

Maxfield, Sylvia. "Understanding the Political Implications of Financial Internationalization in Emerging Market Countries." World Development 26, no.y (1998): 1201-19.

_____ "Comparing East Asia and Latin America: Capital Mobility and Democratic Stability." Journal of Democracy n, no. 4 (2000): 95-106.

McAdam, Doug. "Recruitment to High-Risk Activism: The Case of Freedom." American Journal of Sociology 92 (Summer 1986): 64-90.

McDonough, Challiss. "Vote Buying Rife in Egyptian Politics," November 16, 2005,http:/Avwwvoanews.com/english/archive/2oo5-ii/2oo5-ii-i6-voa 59.cfm (accessed November 14, 2008).

Mead, D. Growth and Structural Change in the Egyptian Economy. Yale University: Economic Growth Center, 1967.

Miliband, Ralph. The State in Capitalist Society. New York: Basic Books, 1969.

Mills, C.Wright. The Power Elite. Oxford: Oxford University Press, 1956.

Misztal B. and A. Shupe. Religion and Politics in Comparative Perspective: Revival of Fundamentalism in East and West. Westport, CT: Praeger. 1992.

Misztal, Bronislaw and Anson Shupe. "Fundamentalism and Globalization: Fundamentalist Movements at the Twilight of the Twentieth Century," in Anson Shupe and Bronislaw Misztal, eds., Religion, Mobilization, and Social Action. Westport, CT: Praeger, 1998.

Mitchell, Timothy Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity. Berkeley: University of California Press, 2002.

Mitter, Swasti. "On Organizing Women in Casualized Work: A Global Overview," in Sheila Rowbotham and Swasti Mitter, eds., Dignity and Daily Bread: New Forms of Organizing among Poor Women in the Third War ld and the First. London and New York: Routledge, 1994.

Moghadam, Valentine. "The Political Economy of Female Employment in the Arab Region," in Nabil Khoury and Valentine Moghadam, eds., Gender and Development in the Arab World. London: Zed Books, 1995.

Mohamed, Mohamed Abdel-Wahed. "The Impact of Foreign Capital Inflow on Savings, Investment and Economic Growth Rate in Egypt: An Econometric Analysis." Scientific Journal of King Faisal University 4, no. i (2003).

Momani, Bessma. "IMF-Egyptian Debt Negotiations." Cairo Papers in Social Science 26, no. 3 (Fall 2003).

Moore, Barrington. Social Origins of Democracy and Dictatorship: Lord and Peasant in the Making of the Modern World. Boston: Beacon Press, 1966.

Moser, Caroline. Gender Planning and Development: Theory Practice and Training. New York: Routledge, 1993.

Munson, Ziad. "Islamic Mobilization: Social Movement Theory and the Egyptian Muslim Brotherhood." Sociological Quarterly 42, no. 4 (January 2002): 487-510.

El-Najjar, Ahmed. The Egyptian Economy. Cairo: Center for Political and Strategic Studies, 2002.

Najjar, Fawzi. "The Debate on Islam and Secularism." Arab Studies Quarterly 18, no. 2 (1996): 13-19.

National Center for Criminological and Sociological Research (NCCSR). Comprehensive Sociological Survey of Egypt: 1952-1980. Cairo: NCCSR, 1985.

National Democratic Party (NDP). Reform Policy Papers. Cairo: NDP, September 2004.

O'Donnell, Guillermo and Philippe Schmitter. Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Olcott, Martha Brill and Marina S. Ottaway. "The Challenge of Semi-Authoritarianism." Carnegie Endowment for Peace Working Paper No. 7. Washington, DC., 1999.

Orloff, Ann. "Gender in the Welfare State." Annual Review of Sociology 22 (1996). http://www.questia.com

Panizza, Ugo. "Macroeconomic Policies in Egypt: An Interpretation of the Past and Options for the Future." ECES Working Paper No. 61, 2001.

Peretz, Don. The Middle East Today. New York: Holt, Reinhart. and Winston, 1963.

Persson, Torsten. "Forms of Democracy, Policy and Economic Development." (Institute for International Economic Studies, Stockholm University, January 2005). http://www.iies.su.se/-perssont/ papers/papcro5oi3i. pdf (accessedJuly 21, 2008).

_____ "Forms of Democracy, Policy and Economic Development." National Bureau of Economic Research Working Paper No. 11171, 2005.

Persson, Torsten and Guido Tabellini. The Economic Effects of Constitutions. Cambridge: MIT Press, 2003.

_____ "Constitutional Rules and Fiscal Policy Outcomes." American Eco nomic Review 94 (2004): 25-46.

"Democracy and Development: Devil in the Details." Institute for International Economic Studies, Stockholm University, December 2005.
http://www.aeaweb.org/annual_mtg_papers/2oo6/oio6_ioi5_i4O2.pdf (accessed July 21,2008).

Pipes, Daniel. In the Path of God: Islam and Political Power. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002.

Polidano, Charles. Don't Discard State Autonomy: Revisiting the East Asian Experiment of Development. Manchester: Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, 1998.

Posusney, Marsha Pripstein. Labor and the State in Egypt: Workers, Unions and Economic Restructuring. New York.: Columbia University Press, 1997.

Poulantzas, Nicos. Political Power and Social Classes. London: Verso, 1978.

_____ State, Power, Socialism. London: Verso, 1980.

Przeworski, Adam. "The Neoliberal Fallacy," in Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., Capitalism, Socialism, and Democracy Revisited. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993.

_____ "Democracy and Economic Development," in Edward D. Mansfield and Richard Sisson, eds., Political Science and the Public Interest. Columbus: Ohio: State University Press. http://politics.as.nyu. edu/docs/IO/28oo/sis-son.pdL

Przeworski, Adam, Michael E. Alvarez, Jos Antonio Cheibub, and Fernando Limongi. Democracy and Development: Political Institutions and Weil-Being in the World, 1950-1990. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Przeworski, Adam and Fernando Limongi. "Modernization: Theories and Facts." World Politics 49 (1997): 155-83.

Rodrik, Dani. Has Globalization Gone Too Far? Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1997.

Ross, Michael. "Does Oil Hinder Democracy?" World Politics 53, no. 3 (2001): 325-61.

Rubin, Barry Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics. New York: Pal-grave Macmillan, 2002.

Rudra, Nita. "Globalization and the Strengthening of Democracy in the Developing World." American Journal of Political Science 49, no. 4:704-30,http://www.blackwell-synergycom/doi/pdf/io.iiii/j.i54O-59O 7.2O05.0OI50.X (accessedJuly 21, 2008).

Rueschemeyer, Dietrich, Evelyne Huber Stephens, and John D. Stephens. Capitalist Development and Democracy. Cambridge: Polity Press, 1992.

Schedler, Andreas: "The Nested Game of Democratization by Elections". International Political Science Review 23, no. i (2002): 103-22.

Schumpeter, Joseph Alois. Capitalism, Socialism, and Democracy. New York: Harper and Bros, 1942.

Seguino, Stephanie. "Export-Led Growth and the Persistence of Gender Inequalities in the Newly Industrialized Countries," in Janet Rives and Mahooud Yousefi, eds., Economic Dimensions of Gender Inequalities: A Global Perspective. Westport, CT: Praeger, 1997.

Sen, Amartya. Development as Freedom. New York: Albert A. Kno pf, 1999.

Sindzingre, Alice N. "Bringing the Developmental State Back In: Contrasting Development Trajectories in Sub-Saharan Africa and East Asia." Paper presented to the Annual Meeting of the Society for the Advancement of Socio-Economics, Washington D. C., Georges Washington University, July 9-11, 2004.

Skocpol, Ruschemeyer, and Alexander Gershenkron. Economic Backwardness in Historical Perspective. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962.

Smith, Adam. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. 6th ed. London: Strahan, 1791.

Snow, David A., E. Burke Rochford, Jr., Steven K. Wordon, and Robert D. Benford. "Frame Alignment Processes, Micromobilization, and Movement Participation." American Sociological Review 51 (1986): 464-81.

Sorensen, Elaine. "Measuring the Pay Disparity Between Typically Female Occupations and Other Jobs: A Bivariate Selectivity Approach." Industrial and Labor Relations Review 42 (July 1989): 624-39.

Springborg, Robert. Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order. Boulder, CO: Westview Press, 1989.

Srinivasan, T.N. "Challenges of Economic Reform in Egypt." Stanford University Center for International Development, Working Paper No. 253, September 2005.

Stark, R. and W.S. Bainbridge. A Theory of Religion. New York: P. Lang, 1987.

Stiglitz, Joseph E. Globalization and its Discontents. New York: W.W. Norton, 2002.

Sullivan, Dennis and SanaAbdel-Kotob. Islam in Contemporary Egypt: Civil Society vs. the State. Boulder, CO: Lynne Reinner Publishers, 1999.

Tae Kim, Yun. "Neoliberalsim and the Decline of the Developmental State." Journal of Contemporary Asia 29, no. 44 (1999): 441-61.

Tawfiq Ibrahim, Hassanein. The Political Economy of Economic Reforms. Cairo: Center for Political and Strategic Studies, 1999.

Tignor, Robert. Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966.

_____ State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt: 1918-1952. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Tilly, Charles. From Mobilization to Revolution. Reading, MA: Addison-Wesley, 1978.

UNDP. Egypt Human Development Report: Choosing our Future: Toward a New Social Contract. Cairo: UNDP, 2005.

USA Embassy in Cairo. Economic Trends Report. Cairo: Embassy of the United States of America, 2006.

Van Der Lippe, Tanja and Liset Van Dijik."Comparative Research on Women's Employment." Annual Review of Sociology 28 (2002): 221-41.

Vatikiotis, EJ. The History of Modern Egypt: From MuhamedAli to Mubarak. Baltimore: John Hopkins University Press, 1991.

Wade, Robert. Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization. Princeton, NY: Princeton University Press, 1990.

Wahba, Murad Magdi. The Role of the State in the Egyptian Economy: 1946-1981. Reading, UK: Ithaca Press, 1994.

Walsh, John. "Egypt's Muslim Brotherhood: Understanding Centrist Islam". Harvard International Review 24, no. 4 (2004): 32-35.

Waterbury, John. The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.

Weber, M. The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, translated by Talcott Parsons, London: Allen & Unwin, 1930.

Wheelock, Keith. Nasser's New Egypt: A Critical Analysis. New York: Praeger, 1960.

Wickham, Carrie Rosefsky. Mobilizing Islam: Religion, Activism and Political Change in Egypt. New York: Columbia University Press, 2002.

World Bank. Governance and Development. Washington, D.C.: World Bank, 1992.

World Bank. Engendering Development through Gender Equality in Rights, Resources andVoices. New York: Oxford University Press, 2001.

World Bank. World Bank Report 2001. Statistical Appendix, Washington D.C.: World Bank, 2001.

World Bank: World Debt Tables. Debt and International Finance Division, Washington D.C., 1993.

Zakaria, Fareed. "The Rise of Illiberal Democracy" Foreign Affairs 76, no. 6 (November-December 1997), http:/Avww.foreignaffairs.org/ i997iioifaes-say38o9/fareed-zakaria/the-rise-of-illiberal-democracyhtml (accessed 16 November 2008).

Zald, Mayer N. and John D. McCarthy. Social Movements in an Organizational Society. New Brunswick: Transaction Books, 1987.

المؤلفة والمراجعة فى سطور:

د. نادية رمسيس فرح

- من مواليد مصر وتعمل حاليا أستاذا للاقتصاد السياسى بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. وسبق لها أن عملت بالتدريس فى جامعتى ديوك وميريلاند، كما عملت مستشارة دولية فى ميادين النوع والتنمية والسكان والصحة الإنجابية، ولا تزال تعمل مستشارة لعدد من المنظمات الدولية العاملة فى نفس المجالات.

- لها مؤلفات كثيرة باللغتين العربية والإنجليزية، منها مساهماتها فى أعمال "مقدمة إلى دراسات المرأة" (باللغة الإنجليزية، ٢٠٠١)، "التنمية فى عصر الليبرالية: مصر والمكسيك" (باللغة الإنجليزية، ١٩٩٦)، "المرأة العربية: الوضعية القانونية والاجتماعية دراسات ميدانية فى ثمان دول عربية" (باللغة الإنجليزية، ١٩٩٦)، "الحرية الأكاديمية فى أفريقيا" (باللغة الإنجليزية، ١٩٩٤)، "التنمية وما بعدها: المجتمع والدولة فى مصر وتركيا" (باللغة الإنجليزية، ١٩٩٤)؛ ومن مؤلفاتها المشتركة "المعاهدة الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية (باللغة العربية، ١٩٨٥)، "السكان والتنمية فى مصر" (باللغة العربية، ١٩٩١)؛ ومن مؤلفاتها المنفردة "المرأة العربية والعمل: الواقع الحالى ومتطلبات التطوير" (باللغة العربية، ١٩٩٢)، "الصراع الدينى فى مصر: الأزمة والصراع الأيديولوجى فى السبعينات" (باللغة الإنجليزية، ١٩٨٦)؛ فضلا عن عدد كبير من الكتب التى أسهمت فيها تأليفا وتحرير ودراسات كثيرة فى دوريات عالمية متخصصة.

المترجم في سطور:

د. مصطفى محمد عبد الله قاسم

- باحث السياسات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.
- نشر له عدد من الدراسات والمقالات فى السياسات التربوية والتربية والثقافة.
- من مؤلفاته "أزمة الثقافة العربية: محاولة تفسيرية" (تحت النشر: المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة)، "التعليم والتحديث الثقافى: نقض الأسطورة" (المكتبة العصرية، ٢٠١٠)، "التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية فى المدرسة المصرية" (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٦، ومكتبة الأسرة ٢٠٠٨).
- له عدد من الكتب المترجمة منها "الفرض فى التربية الليبرالية الجديدة" (تحت النشر، المركز القومى للترجمة، مصر)، "الإعاقة العقلية: الماضى والحاضر والمستقبل" (دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠)، "الأطفال واللعب" (تحت النشر، المركز القومى للترجمة، مصر)، "العلاقات الحضارية المسيحية الإسلامية بين احتمالات التعاون والصراع" (المركز القومى للترجمة، مصر، ٢٠١٠)، "صعود الصين" (المركز القومى للترجمة، مصر، ٢٠١٠)، "اللغة نموها وتعلمها وبحثها"، (دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠)، "التاريخ الاجتماعى للوسائط من غتنبرغ إلى الإنترنت" (سلسلة عالم المعرفة، عدد ٣١٥ مايو ٢٠٠٥، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت).

المقدم فى سطور:

السيد يسين:

- أستاذ علم الاجتماع السياسى ومستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- من أهم مؤلفاته: "الشخصية العربية بين مفهوم الذات وصورة الآخر"، و"الوعى التاريخى والثورة الكونية"، و"الزمن العربى والمستقبل العالمى"، و"العولمة والطريق الثالث"، و"تشريح العقل الإسرائيلى"، و"العالمية والعولمة"، و"الحوار الحضارى فى عصر العولمة"، و"الإمبراطورية الكونية"، و"المعلوماتية وحضارة العولمة".
- حصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية ١٩٩٦.
- حصل على جائزة مبارك فى العلوم الاجتماعية ٢٠٠٧.

الإشراف اللغوى: حسام عبد العزيز
الإشراف الفنى: حسن كامل



يبحث كتاب "الاقتصاد السياسى لمصر" التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى التى رافقت ظهور الدولة الحديثة فى مصر، بداية من تعيين محمد على واليًا على مصر فى 1805 وحتى عهد الرئيس مبارك، مع تركيز خاص على الفترة 1990-2005 التى شهدت تطبيقًا أكثر صرامة لسياسات التكيف الهيكلى، وتسارع الخصخصة والتحرير الاقتصاديين، وظهور مجموعة من الليبراليين الجدد داخل الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم تؤيد قواعد السوق الحر وانسحاب الدولة من الاقتصاد، وتكتل رجال الأعمال أصحاب المصالح ووجود ممثلين لهم فى كل من البرلمان والحكومة.

تؤكد المؤلفة على أن عملية التحديث فى مصر على مدى القرنين الماضيين كانت تتحدد عن طريق علاقات القوة وتمفصلها. ولهذا السبب تبحـ المؤلفة بعمق تأثير علاقات القوة على استراتيجيات التنمية وعلى التحو السياسى الليبرالى وعلى الإسلام المسيَّس كأيديولوجيا مهيمنة تبنـ الدولة منذ مطلع السبعينيات وعلى علاقات النوع فى التنمية.



تصميم الغلاف: محمد حاتم